



مَحْجَزُ الْبَالِغَةِ

لِلْإِمَامِ الْكَبِيرِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْمُعَرُوفِ بِشَاهِ وَلِيِّ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الدَّقْلَوِيِّ

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَهُ

السَّيِّدُ سَابِقُ

مطبوع الطبع والنشر
دار الكتب الحديثة بالقاهرة
ومكتبة المشيبي بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَيِّنَ يَدَى الْكِتَابِ

كتاب حجة الله البالغة في علم أمرار أحكام الشريعة ، وفلسفة التشريع الإسلامي ، لمؤلفه الإمام شيخ الإسلام ولي الله الدهلوي — كتاب نادر في بابهِ ، مبتكر في موضوعه ، رائع في أسلوبه ، يتسم بنصاعة العربية ، وقوة العبارة وسلامة المنطق ، ووضوح الحجّة ، ويشهد لمؤلفه بأنه أحد عمالقة الفكر الإسلامي ، والعلوم العقلية .

وقد طبع هذا الكتاب بمصر ثلاث طبعات نفدت كلها ، فقد صدنا أن نقدمه للكتبة الإسلامية ليأخذ مكانه في العالم الإسلامي كما أخذ مكانته في الهند فإنه لا يزال مقررا في الكليات الجامعية والمعاهد العليا هناك إلى يومنا هذا . وقد روجعت هذه الطبعة على النسخة المطبوعة في المطبعة الأميرية ، وتمتاز عليها بحسن التنسيق ، وجمال الإخراج ، وضبط الآيات ، وبيان أرقامها وسورها .

وقد زدنا عليها ما مست الحاجة إليه ، من ضبط بعض الكلمات ، ومناقشة بعض الأفكار ، والتعقيب عليها في ضوء ما أسفر عنه العلم الحديث ، ولم نكثر من هذا التعقيب دفعا للاطالة ، نظرا لضخامة الكتاب واكتفاء بالتعليقات الموجودة على هامش النسخة الأميرية التي كتبها بعض العلماء الهنود .

وقد أردنا أن نحقق الاعلام والأحاديث النبوية فيه ، ولكننا وجدنا أن هذا يحتاج إلى كتاب مستقل لكثرتها . نعد بإخراجه عندما تواتينا الفرصة ، ويسمح الوقت .

ونعرض فيما يلي لأمور لا بد من تجليتها في هذا التمهيد وهي :

١ — تاريخ الإسلام في الهند .

(ب)

- ٢ - آثار الإسلام في الهند .
- ٣ - أسباب تقلص ظل الدعوة الإسلامية في الهند .
- ٤ - عصر ولى الله الدهلوى .
- ٥ - الحياة السياسية والعلمية والاجتماعية في هذا العصر .
- ٦ - حياة المؤلف ونشأته، ومكانته العلمية. ومؤلفاته ودوره في الإصلاح

الإسلام في الهند

بدأ فجر الإسلام يطلع على الهند ، وبدأت أشعته تغمر هذه البلاد
الرجة الفسيحة ، ولم يكن ذلك في وقت متأخر عن صدر الإسلام ، وإنما
كان في عهد الخلافة الراشدة الذى بدأ فيه الإسلام يزحف شرقا وغربا
وشمالا وجنوبا ، وبدأت موجاته تجتاز الحدود والسدود معلنة في
الدنيا كلمة الله ومبشرة بدينه .

ولم تكن شبه جزيرة الهند منقطعة عن جزيرة العرب ، منزل الوحي
ومهبط الرسالة ومشرق النور ، فقد كان ثمة تجارة بين العرب والهنود منذ
أقدم العصور .

فقد كان تجار العرب يرتادون شواطئ الهند الغربية ، ويبحرون من
سيراف والأبلة^(١) ويمرون بشواطئ الهند الغربية وجزيرة سرنديب حتى
يصلوا إلى شواطئ الهند الشرقية ، ومن هناك كانوا يبحرون إلى الصين ،
وبقيت هذه الصلات التجارية قائمة حتى جاء الإسلام فدخل الهند في العهد
المبكر مع التجار المسلمين العرب .

ولم تكن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي دخل بها الإسلام هذه البلاد
وإنما كانت هناك وسيلة أخرى ، فقد قامت حملات عسكرية في عهد عمر بن
الخطاب إلا أنها لم تأخذ شكلها القوي إلا عام ٩٢ هجرية حين دخل محمد بن القاسم

(١) مولان قديمة في الخليج العربي .

(ج)

التقى بلاد السند^(١) الواقعة على شاطئ الهند الغربي الشمالي ، وفتح الطريق لسيطرة الدولة الأموية على مساحة واسعة من الهند .

وبقي الوضع كما هو في عهد الأمويين والعباسيين ، فلما أخذ الضعف يبدب في الدولة العباسية وأخذ نفوذها يتقلص شيئا فشيئا . حينئذ استغل بعض الأمراء هذا الضعف فاستقل بحكمها ، وبقي الأمر هكذا حتى جاء محمود الغزنوي - (٣٨٨ - ٤٢١ هـ) إلى الهند من جهة الحدود الشمالية الغربية ، ووجه حملات من (غزنة) وتابعها حتى أخضع لحكمه جزءا كبيرا من أرض الهند .

وقامت الدولة الغورية بعد الدولة الغزنوية ، وسارت على خطها في الغزو والنهح وتطهير الأرض من الوثنية وعبادة الأصنام .

ثم تناهت الحملات حتى أصبحت الهند كلها خاضعة لحكم الملوك المسلمين ، واتخذوا دهلِي عاصمة لها .

فلما جاءت الدولة التيمورية أو الدولة المغولية سنة ٩٣٢ هـ ١٥٢٦ ميلادية - كان الأمر قد استقر ، وبلغ الحكم الإسلامي أوجه ، والتسع نطاق الدولة ، فانتظمت الهند كلها ، وزادت قوتها وازدهرت فيها الحضارة ، وبانت الهند من المجادة والسيادة إلى الحد الذي ظل فيه رسول جيمس الأول ملك إنجلترا أكثر من سنتين في الهند يحاول مقابلة الامبراطور (جها نكير) فلم يتم له شرف هذه المقابلة^(٢) ، فتوسل في ضراعة أن يأخذ كتابا منه يحمله إلى إنجلترا فرد عليه الوزير الأول قائلا : « إن ما لا يناسب قدر ملك مغولي مسلم أن يكتب كتابا إلى سيد جزيرة صغيرة يسكنها صيادون بأيسون » .

(١) المنطقة التي تكون باكستان الغربية اليوم

(٢) كان ذلك أوائل القرن السابع عشر .

(د)

إلا أن أمر الدولة بدأ يضعف بعد الامبراطور أورنجيز ، الذى وحد الهند كلها تقريباً تحت رايته ، وحكم البلاد حكماً إسلامياً حازماً ، فقد جاء بعده أباطرة ضعاف كان جل همهم إنفاق المال فى الترف والبذخ ولذا اندثر العيش ومتع الحياة .

فأخذت الدولة تضعف ، وظلها يتقلص شيئاً فشيئاً ، وأخذ الأمراء يستقلون بالولايات وأتيحت الفرص لأمراء السيخ أن يجاربوا الدولة ، وينتقصوها من أطرافها ويقتطعوا لهم من جسمها الكبير عالك وولايات .

وما زال هذا الضعف يسرى فى جسد الدولة ، وهذا التفتت يعمل على فهم وحدتها حتى ذهب سلطانها ، وضاع نفوذها ، ووجد الإنجليز الفرصة مواتية لبسط نفوذهم وكانوا من قبل على علم وصلة وثيقة بالبلاد عن طريق شركة الهند الإنجليزية . . كانت الفرصة متاحة للإنجليز فدخلوا فى حكم البلاد بطريقتهم الماكرة وأسلوبهم الملتوى ونفوذهم الاقتصادى ووضعوا أيديهم على الدخل ، وما زال نفوذهم يقوى وسلطانهم يشتد حتى دخل الإمبراطور المسلم القابع على عرشه فى دائرة نفوذهم وتحت سيطرتهم .

لم يستكن المسلمون لهذا التدخل ، ولم يرضوا عنه ، ولم يستسلموا استسلام الخانع الذليل ، بل قاوموا هذا التدخل ، وقاموا بثورات ضد هذا العدو الدخيل ، ولكن بعد فوات الأوان .

فقد كان الإنجليز أعدوا أنفسهم الإعداد الذى يمكنهم من السيطرة وبسط النفوذ فى الوقت الذى كان فيه مرض الشيخوخة قد دب فى أعصاب الدولة فأعجزها عن المقاومة ، وأقعدها عن النهوض ، وحال بينها وبين الظفر والانتصار .

وكان من أواخر هذه الثورات الثورة العانية التى قامت لإنقاذ البلاد سنة ١٢٧٤ هـ - ١٨٥٧ م إلا أنها كانت مثل الثورات التى سبقتها .

(هـ)

وبعدها أعلنت الملكة فكتوريا ضم الهند لمستعمرات التاج البريطانى
وبقى الإنجليز أصحاب الأمر والنهى والحول والعلول فى هذه البلاد ، ولم
يخرجوا منها إلا فى السنوات الأخيرة بعد أن قسموها إلى دولتين :
الباكستان ، والهند .

آثار الإسلام فى الهند :

لقد قضى المسلمون فى الهند أكثر من سبعة قرون كان لهم فيها السيادة
والحكم ، وبالرغم من أن الملوك الذين حكموا لم يكونوا يمثلون الإسلام
الصحيح إلا أن الإسلام قد نقل الهند وطورها تطويراً جديداً ، ويمكن
تلخيص الآثار التى تركها الإسلام فيما يلى (١) :

١ - وصل الإسلام الهند بالبلدان الخارجة ، حتى ازدهرت فيها
الملاحة والتجارة البحرية التى كانت مفقودة فيها منذ قرون .

٢ - بسط الأمن جناحيه فى أكثر بقاع الهند ، ولا سيما أقطارها
الشمالية وذلك لم يكن متيسراً قبل حلول المسلمين .

٣ - تكونت وحدة سياسية بتأسيس قسم واحد من الحكومة فى جميع
أقسام الهند .

٤ - اتحدت الأوضاع والملابس فى الطبقات العالية والمتوسطة من غير
ما فرق بين المسلمين والهنداك .

٥ - نشأ فن جديد محترم من الفنون الهندية والصينية وكذلك تكون
فن حديث بدمع فى البناء وترقت صناعات حديثة أخرى من الطراز العالى .

٦ - ظهرت لغة مشتركة مبنية بالهند وستانية (وهى الأوردية)
وكذلك راج أسلوب خاص فى الإنشاء بالدوائر الرسمية أنتجه الكتاب

(١) من مجلة الضياء للأستاذ مسعود الندوى .

(و)

الهنداك العاملون فيها وازداد هذا الأسلوب رواجاً حتى استعاره كتابه اللغة المرهية في كتاباتهم ونسجوا على منواله .

٧ - تمكنت اللغات الأهلية من الديويع والانتشار تحت ظلال الحكومة المركزية في دلهي ولم يتيسر ذلك من قبل .

٨ - التجديد الديني وظهور المنصوفة أيضاً مدين لقدم المسلمين . ورسوخ أقدامهم في الهند .

٩ - ازْدَادَت الكتب التاريخية واتسع نطاقها حتى أصبح التاريخ فناً مستقلاً .

١٠ - كل ما حصل من الرقي في فنون الحرب وأدوات الحضارة يرجع فضله إلى الحكومات الإسلامية .

تخلص ظل الدعوة الإسلامية في الهند :

ومع أن الإسلام لبث في الهند زهاء سبعة قرون ترك فيها هذه الآثار وكان فيها الحاكم الذي لا يعلو على سلطانه سلطان ، وكان يمكن في هذه الفترة الطويلة أن يمحو الوثنية من شبه الجزيرة الهندية ، ويقضى على كل لون من ألوان الخرافات والعقائد التي لا تتلاقى مع العقل ولا تتفق مع المنطق كعبد الاسلام في كثير من البلاد التي حكمها - إلا أن ثمة موانع حالت دون تحقيق هذا الهدف .

وهذه الموانع تعرض لها الأستاذ مسعود الندوى في كتابه تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند والباكستان ، فقال :

إن الملوك الذين دخلوا الهند في القرن الرابع للهجرة وما بعده ما اهتموا بدعوة الإسلام في قليل ولا كثير ، وإنما كان جل همهم في توطيد الملك وإنفاق الأموال في الترف والبذخ ولذائذ العيش ومتع الحياة الدنيا الفانية . ولعمر الحق إنهم لو اعتنوا بدعوة الإسلام ونشر كلمة الحق معشار

(٣)

ما عنوا به من تشييد بنيان الملك، وتوطيد دعائم العز الزائل، لتبدل الأرض غير الأرض وانعدم الكفر من بلاد الهند قاطبة ، والذي نراه اليوم من اسم الإسلام في هذه البلاد وارتفاع كلمته في بعض أقطارها ، فالفضل فيه يرجع إلى العلماء والمشايخ الذين هجروا أوطانهم في بلدان الإسلام ودخلوا الهند دعاء مرشدين ، وغالطوا أهلها وعاشروهم ولقنهم مبادئ الدين الحق ، وعلوهم آداب الإسلام ، فتأثر سكان البلاد بأخلاقهم الزكية وبجايهم العالية ، واختاروا الإسلام ديناً لهم عن طيب نفس والنشرائح صدر .

لكن أعمال بعض دعاة الحق والسلام من التجار والعلماء والمشايخ لا تبرى ساحة الملوك المسلمين وأصحاب السلطان منهم من تبعة هذه الغفلة المنكرة والتهاون الضنيع في أمر الدعوة .

وإن نفس لا نفس أن بلادنا قد حرمت أقدام الفاتحين من العرب بمن تشرّفوا بصحبة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو استفادوا من أصحابه الكرام رضي الله عنهم - الذين ، أدخلوا قطرا إلا أثر وافيّه تأثيرا وصنفوه بصيغتهم الإسلامية العربية وبدلوه تبديلا ، والذين جاءوا منهم إلى بلاد السند وفتحوها ، لم يمتد زمن ملكهم ، ولا توغلوا في داخل البلاد ، وإنما ابتليت بلادنا برجال وجماعات من المغول والترك الذين دخلوها فاتحين ولم يكن لهم علم بمبادئ الإسلام ، ولا بقوانينه الاجتماعية ، وذلك أنهم كانوا حديثي عهد بالإسلام ، فلم تحاط قلوبهم بشاشة الإيمان بعد .

وذلك من أسباب تقلص ظل الدعوة الإسلامية في الهند وانتكاس رايّتها وعدم سيرها على المنهج القويم المعتدل . هذه واحدة .

والثانية أن الذين أسلموا من المنبوذين والطبقات المضطهدة لم يعن برّيتهم وتنشئتهم على آداب الإسلام وأخلاقه العالية ، فبقيت الآلاف

(ح)

المؤلفة من أولئك متمسكة بعادتها ورسومها الوثنية ، وشعائرها المتوارثة .
المنافضة لروح الدين الخذف وتعاليمه النقية الطاهرة .

والثالثة أن العلماء والمشايج الذين وردوا الهند في عهد الملوك المسلمين ونشروا فيها العلم كان جلهم — إن لم يكن كلهم — من علماء ما وراء النهر الذين كان معظم اعتمادهم على كتب المتأخرين من فقهاء الحنفية ، فما كانوا يعنون بدراسة القرآن الكريم وكتب الحديث الشريف إلا تحلة القسم وما زاد الطين بلة أنهم كانوا جدمولعين بمخرافات اليونان وعلومهم التي أكل عليها الدهر وشرب . حتى إنه لم يبق في بلاد اليونان نفسها من يعرف اسمها ورممها ، فأصبح مسلمو الهند يتسكعون في ظلمات علوم اليونان ، وكلما أقاقوا منها قليلا انصرفوا إلى كتب في الفقه لا تسمن طالب العلم في علمه ولا تنفي من جوع ، وأكبوا على أسفار في الفروع والخلفيات لاترعى الغليل ولا تشفى العليل .

والرابعة أن الحكومات المنتمية إلى الإسلام والتي قامت وازدهرت في الهند كانت كلها ملكا مخصصا أرستقراطيا لا يستند إلى الشريعة الإسلامية ، ولا يتقيد بقوانينها وأحكامها إلا قليلا ، فما كان من هم أولئك الملوك إلا أن يروا بمالكهم مرتفعة الأعلام ، شاحخة الذرى ، مسموعة الكلمة ، عزيزة الجانب ، يتقاد لها الأماهى ، وتخضع لها شعوب الهند المختلفة سواء عليهم في ذلك ارتفعت راية الإسلام أم انتكست .

هذه هى الأسباب المهمة والعوامل الجوهرية التى سببت تقلص ظل الدعوة الإسلامية وأفضت إلى بقاء الجزء الأكبر من سكانها مستمسكا بمعتقداته الوثنية ، غارقا في لجم الشرك والأوهام الجاهلية . وكذلك كان لها تأثير في بقاء الدين أسلبوا منهم على عاداتهم وتقاليدهم وعدم اصطباغتهم بصيغة الإسلام والآداب الإسلامية ، وجاء ضعفنا على إزالة تأثير المشايخ

(ط)

والصوفية من المسلمين بتعاليم المتصوفة من البراهمة ، فنشأ فيهم القائلون بنظريات وحدة الوجود والخلول ، والمتبعون لمتصوفة الهنادك في ربانياتهم الباطلة ورياضاتهم المخالفة لما جاء به الدين الحنيف ، من نظام للحياة معتدل جامع بين حسنات الدنيا والآخرة .

عصر المؤلف

ولقد كان للعلماء دور كبير في الإصلاح ، إليه يرجع الفضل في بقاء الإسلام إلى يومنا هذا في الهند ؛ ولشيخ الإسلام ول الله الدهلوى القدر الممل في هذا الجانب .

فقد كان عصر المؤلف عصر فوضى واضطراب في كل جانب من جوانب الحياة ، سواء أكان سياسيا أم علميا أم اجتماعيا ، ولتلقى نظرة عابرة على كل جانب من هذه الجوانب .

الجانب السياسى

في تلك الفترة التى نشأ فيها المؤلف كانت الامبراطورية المغولية التى امتدت من - بكن - إلى بولندا - ومن - بغداد - إلى غابات سيريا - قد تفككت أوصالها واضمحلت بناؤها وسرى الضعف في أجزائها وجلس على عرشها ملوك ضعاف منحلون . ليس لهم من السلطة إلا اسمها . فهم من طراز الخلفاء العباسيين في بغداد في العهد الأخير ، فقد كانوا كالأيتام بين أوصياء لثام . لا يملكون من أمرهم شيئا ، ينصبون ويعزلون كقطع الشطرنج . واضطرب جبل الدولة وكثرت الفتن والمصائب ، وثار الأمراء وولادة المقاطعات . وما ساعد على ذلك تزايد القوة البريطانية في الهند .

وأصبح الإسلام معرضا لخطر الانكماش والتقلص من أثر تزايد التأثير الغربى . وبدأ يظهر بوضوح ضعف الأنظمة المحلية من القانون والنظام القضاء بمقارنتهما بالقانون الانجليزى العام . وإزاء هذا فقد ثار الأمراء وولادة المقاطعات على الحكومة المركزية واستبدوا بالأمر دونها .

(ى)

وتطلع أمراء الهنادك وزعمائهم إلى استرداد ملك آبائهم، ونجحت طوائف جديدة في مختلف أقطار البلاد التي تنازع الحكومة المغولية والتي لا تكاد تدعى لأمرها .

ومابدل على مدى الاضطراب وتغلغل الفوضى في البلاد ، أن الشيخ عاصر تسعة ملوك ، لاهم لهم إلا السيطرة على الحكم والتمتع بالشهوات . فقد توفي أورنكزيب وعمر الشيخ أربع سنوات وعاش حتى عاصر بعده عدة ملوك آخرين . آخرهم شاه عاكم ثاني

الجانب العلمى

١ - وكما وقع الاضطراب في الجانب السياسى فقد وقع مثله في الجانب العلمى . فقد كان علم الكلام وهو قوام الدين يعتمد على الفلسفة اليونانية وتعليقاتها . وقد أفسد ذلك التوحيد الإسلامى وأحاطت غيوم الجهالة بالمعقيدة .
٢ - أما التصوف فكان يعتمد على الرسوم والشعائر التي لا تهذب نفساً ولا ترفع رأساً والتي لا صلة لها بالإسلام . وكان كل ما يتصل بقضاياهم الحلول والاتحاد .

٣ - وكان الفقه يعتمد على المذهب الحنفى وفروعه . وكان هذا المذهب مقدساً عند الهنود كأنه منزل من عند الله .

ولم يكن للشعب اتصال مباشر بالكتاب والسنة . وقد حال العلماء بينه وبين دراسة القرآن وفهمه . بحجة صعوبة فهمه بالنسبة للعامة وخوف انحلال سلطتهم الروحية وسيادتهم العلمية .
يضاف إلى ذلك كله أن ثقافة علماء الهند ضعيفة وضئيلة في العلوم الدينية وبضاعتهم مزجاة خصوصاً في الحديث .

الجانب الاجتماعى :-

كان من نتائج الفوضى السياسية والعلمية أن جمهور المسلمين لم يكن

(ك)

المولك ولا رجال حاشيتهم يترينهم ، ولم يهتموا بتثقيفهم ، وإشاعة الوعي .
الثقافي بينهم ، وتنشئتهم على الأخلاق الإسلامية . بل جعلهم حالة على
الحكومة مخافة أن تنشأ حركة تتحدى الحكومة وتثير الأهالي للوقوف
في وجه طغيانهم وجبروتهم .

في هذا الجو الملبد بالغيوم وما لابس من أحداث . ظهر الشيخ ولي الله .
فطلع كما يطلع الفجر وأتى الشيخ ولي الله ليظهر عقيدة الإسلام الأصلية .
ويظهر حقائقه بما علق بها من أباطيل وأوهام ، وليضرب مثلاً راسخاً في
العلم والصلاح والتمقق الفلسفي باحثاً عن المعاني والأفكار .
فن هو هذا الشيخ ، وما تاريخ حياته ، وآثاره في الإصلاح ؟

مباة المؤلف

اسمه : ولقبه : وشهرته : —

اسمه : أحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الدهلوي .

ولقبه : قطب الدين . ولقب بذلك بسبب أن الشيخ قطب الدين بجختيار
الأوشي رأى رؤيا صالحة للشيخ عبد الرحيم رأى أنه سيولد له ولد صالح . ورغب .
أن يسميه باسمه إذا تحققت رؤياه — فلما ولد المولود وتحققت الرؤيا .
لقب بهذا اللقب . وكانت ولادته ليوم الأربعاء ١٤ شوال سنة ١١١٤ هـ .
١٧٠٤م ببلدة دهلي ، وتوفي بها رحمه الله في شهر الله المحرم سنة ست وسبعين
ومائة وألف ، ودفن عند والده خارج البلدة ، وله اثنتان وستون سنة وشهرته .
التي اشتهر بها . هي شاه (١) ولي الله .

(١) شاه كلمة فارسية . معناها الملك يلقب بها الصوفية والمنايخ ولما كان الإمام
ولي الله من بيوت التصوف والطريقة منذ القدم فقد لقب هو وأبوه وأحفاده كلهم بهذا اللقب .

(ل)

نسبه وأمرته :

وهو حسيب نسب لإذ أن آباءه من حفلة السيد ناصر الدين الشهيد ،
وله مشهد يبلده « سونيت » وهو مشهد معروف يزار .

وجده الشيخ وجيه الدين العمري الشهيد حفيد للسيد نور الجبار
المشهدي . وهو متصل بالإمام موسى الكاظم .

وأبوه الشيخ عبد الرحيم . وهو من وجوه مشايخ دهلي ومن أعيانهم .
ومن العلماء الممتازين الذين راجعوا الفتاوى الهندية المشهورة . وله حظ
وافر من العلوم مع علو كعبه في عدة فنون وخصوصاً في التصوف وقد وقع
الاتفاق على كمال فضله بين أهل العلم والمعرفة وانتهى إليه الورع وحسن
السمت والتواضع والاشتغال بخاصة النفس .

دراسته . —

يمكن تقسيم مراحل دراسة الشيخ ولي الله إلى ثلاث مراحل :

١ — المرحلة الأولى : وقد حفظ فيها القرآن الكريم وسنه لم
يتجاوز السابعة .

٢ — المرحلة الثانية : وفيها درس على والده علوم زمانه . وهي اللغة
والتفسير والحديث والفقه والأصول والتصوف والمقائد والمنطق والطب
والفلسفة والهيئة والحساب . وأتم ذلك وسنه ١٥ سنة .

وحينما توفي ، أبوه سنة ١١٣١ هـ — ١٧١٩ م قام بالتدريس بمدرسة
أبيه (الرحيمية) واشتهر بالتفوق فوفد عليه الطلاب من كل ناحية .

٣ — المرحلة الثالثة : وهذه المرحلة لم تتجاوز العامين . فقد رحل
إلى الحجاز سنة ١١٤٣ هـ وعاد منها إلى الهند سنة ١١٤٥ هـ .

وفي خلال هذين العامين اللذين أقامهما بالحرمين الشريفين مصعب العلماء

(م)

هناك وتتلذذ على كبار الشيوخ ودرس الحديث وغيره من العلوم . كما أدى
فريضة الحج . وبعد عودته استأنف حجة الجهاد ، فأخذ ينشر عليه على الناس .
واشتغل بوظيفة التدريس والتأليف في بيت أبيه أولاً ، فلما كثر طلابه .
واشتهر أمره أعطاه السلطان محمد شاه بناء كبيراً للدراسة وافتتحها بنفسه
واشتهرت (بدار العلوم) فخرج علماء ممتازين على غرارهِ في العلم والبحث .
مكانته العلمية : —

وكان اجتهاد الشيخ ولى الله وتفانيه في العلم وإقباله على الله من الأسباب
التي جعلته عالماً من الأعلام وإماماً من الأئمة ومصلحاً من المصلحين ومجدداً
من خيرة رجالات التجديد

وقد بلغ منزلة لا تقل عن المنزلة التي بلغها حجة الاسلام الغزالي وشيخ
الإسلام ابن تيمية .

وقد جمع الله له من العلوم والمعارف ما جعله سيد قومه غير منازع
في اللغة : كان من كبار علمائها وكان يحسن العربية والفارسية كأحد أبنائها
وفي الفقه : اهتم بدراسة المذاهب الأربعة وأصولها ونظر في الأحاديث التي
يعتمد عليها أصحاب المذاهب في بناء الأحكام وارتضى منها طريقة .
النفقاه المحدثين .

وفي الحديث : حفظ المتن وضبط الأسانيد حتى قيل أنه لم يتفق
لأحد مثله . عن كان يعتنى بهذا العلم من أهل قطره ما اتفق له من رواية
الحديث وإشاعته .

وفي تفسير القرآن : توفر له منه حظ كبير . وفي تفسيره (الفوز
الكبير) شاهد على علو كعبه في هذا الفن .

وفي أصول الفقه : شرح أصول المذاهب المختلفة وجعلها وبين الفرق
بين الأمور الجدلية والأصول النوقية ورد وجوه الاستنباط على كثرتها .

(ن)

إلى عشرة ، وأسس قواعد الجمع بين مختلف الأدلة وبين قوانين الزجيج .
وفي علم العقائد وأصول الدين : رد العقيدة إلى ما كانت عليه على عهد
السلف ونقاها من الشوائب التي لحقت بها .
وأما آداب السلوك وعلم الحقائق : فإن له فيها مجالا واسعا وميدانا
فسيحا وليس أدل على ذلك من آثاره العملية التي تركها والتي تباع حوالى
مائة كتاب ورسالة بالعربية والفارسية . وفيما يلي نذكر بعض هذه الكتب
التي تدل على سعة أفقه وحرارة علمه .

مؤلفاته

من مؤلفاته في التفسير :

- « فتح الرحمن في ترجمة القرآن » بالفارسية وهي على شاكلة النظم
العربي في قدر الكلام وخصوص اللفظ وعمومه وغير ذلك .
- « الزهراوين » في تفسير سورة البقرة وآل عمران .
- « النور الكبير » في أصول التفسير ذكر فيه العلوم الخمسة القرآنية
وتأويل الحروف المقطعات وحقائق أخرى :
- « تأويل الأحاديث » رسالة نفيسة له بالعربية في توجيه قصص
الأنبياء عليهم السلام ، وبيان مبادئها التي نشأت من استعداد النبي وقابلية
قومه ، ومن التنبير الذي دبرته الحكمة الإلهية في زمانه .
- « المتح المنير » وهو الجزء الخامس من « النور الكبير » اقتصر فيه
على غريب القرآن وتفسيره بما روى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه .
- رسالة نفيسة له بالفارسية في قواعد ترجمة القرآن وحل مشكلاتها .
- منهيات على « فتح الرحمن » جمعاً في رسالة مفردة له .
- ومن مصنفاته في الحديث وما يتعلق به .
- « المصنف شرح الموطأ » برواية يحيى بن يحيى الليثي مع حذف أقوال
الإمام وبعض بلاغيته وتسكلم فيه كلام المجتهدين .

(س)

« المسوى شرح الموطأ ، مكتفياً فيه على ذكر اختلاف المذاهب
وعلى قدر من شرح الأريب .

« شرح تراجم الأبواب البخارى ، أتى فيه بتحقيقات عجيبة وتدقيقات غريبة .
« النوادر من أحاديث سيد الأوائل والأواخر » .

« الأربعين » جمع فيه أربعين حديثاً قليلة الألفاظ كثيرة المعاني رواها
عن شيخه أبى طاهر بسنده المتصل إلى أبى بن أبى طالب رضى الله عنه .
« الدر السمين فى مبشرات النبى الأمين » .

« الإرشاد فى مهمات الاستاد » .

« إنسان العين فى مشايخ الحرمين » .

رسالة بسيطة له فى الأسانيد بالفارسية مشتملة على تحقيقات غريبة
وتدقيقات عجيبة .

ومن مصنفاته فى أصول الدين وأسرار الشريعة وغيرها :

« حجة الله البالغة » فى علم أسرار الشريعة ولم يتكلم فى هذا العلم أحد
قبله على هذا الوجه من تأصيل الأصول وتفريغ الفروع وتمهيد المقدمات
والمبادئ واستنتاج المقاصد .

« إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء » كتاب عديم النظير فى بابه لم يؤلف
مثله قبله ولا بعده يدل على أن صاحبه مجرد آخر .

« قررة العينين فى تفصيل الشيوخين » بالفارسية .

« حسن العقيدة » رسالة مختصرة له فى العقائد بالعربية .

« الانصاف » فى بيان أسباب الاختلاف بين الفقهاء والمجتهدين .

« عقد الجيد فى أحكام الاجتهاد والتقليد » .

« الدور البازغة » فى الكلام .

« المقدمة السنوية فى انتصار الفرقة السنوية » .

ومن مصنفاته فى الحقائق والمعارف والسلوك وغيرها .

(ع)

المكتوب المذني المرسل إلى اسماعيل بن عبد الله الرومي في حقائق التوحيد .

« أطاف القدس في لطائف النفس » .

« القول الجميل في بيان سواء السبيل » ، في سلوك الطرق الثلاثة المشهورة القادرية والجشقبندية والتقشيدية .

« الانتباه في سلاسل أولياء الله » ، كتاب مبسوط في شرح السلاسل المشهورة والغير مشهورة .

« المسمعات » رسالة نفيسة بالفارسية في بيان النسبة إلى الله .

« اللمحات » .

« السطعات » ، في بعض ما أفاض الله على قلبه .

« المرواع » ، في شرح « حزب البحر » ، على لسان الحقائق والمعارف .

« شفاء القلوب » ، في الحقائق والمعارف .

« الخبر الكثير » .

« التفهيمات الإلهية » .

« فيوض الحرمين » .

« رسالة له بالمرية في جواب مسائل الشيخ عبد الله بن عبد الباقي الدهلوي على الوجه الذي اقتضاه كشفه .

ومن مصنفاته في السر والادب :

« سرور المحزون » ، مختصر بالفارسي ملخص من « نور العيون في تلخيص سير الآمين والمأمون » لابن سيد الناس ، صنفه بأمر الشيخ الكبير جان جانان العلوي الدهلوي .

« أنفاس العارفين » رسالة بسيطة له تشتمل على تراجم آيائه والكبار من أسرته وعلى سيرهم وبعض وقائعهم وأذواقهم ومعارفهم .

(ف)

د أ طيب النغم في مدح سيد العرب والعجم ، شرح فيه بانيته .
رسالة له شرح فيها رباعياته بالفارسية .

ديوان الشعر العربي جمعه ولده الشيخ عبد الميزوربه الشيخ رفيع الدين .

دوره في التصريح :

هذه بعض آثار المؤلف العلية ، أما دوره في الإصلاح فقد كان لهذا الإمام دور كبير فيه ، نظر فرأى أن بناء الدولة الإسلامية يكاد ينهار كما سبقت الإشارة إلى ذلك فقام هو وتلامذته لينقذوا ما يمكن إنقاذه ، وركز جهاده في التدريس والتأليف والنصح لامة الناس وخاصتهم ، وكان بروحه الصوفية وآرائه الجلييلة في فهم القرآن والحديث وحملته على التقليد الأعمى والتزمت والجلود صاحب مدرسة عظيمة كان لها أثرها في تطور الفكر في الهند ، حتى إن أولاده وتلامذته ساروا على نهجه وانتسبوا إلى مدرسته ولا زالوا منتسبين لها إلى الآن .

ولما كان كثير من هؤلاء العلماء المنتسبين إلى مدرسته الفكرية الصوفية قد أثروا تأثيراً كبيراً في مجرى الحياة وفي حوادث الهند وثورتها فإن شاه ولي الله قد عد رأس هؤلاء المجاهدين في سبيل الله . ولا يتسع المجال لسرد أعمال هذا الرجل العظيم فإن استغناء الكلام في هذا الموضوع مما لا تتسع له هذه الصفحات ولكن يمكن حصر الأعمال العظيمة التي نهض بها فيما يلي :

١ - في جانب السياسة والحكم ألف كتابه المتع د لزالة الخفا عن تاريخ الخلفاء أثبت فيه فضل الخلفاء الراشدين المهديين وبين فضلهم على الأمة كما أوضح فيه خصائص الدولة الإسلامية وأسباب نهوضها وهبوطها وفصل القول عن أسس الحكومة الإسلامية وواجباتها ومسئولية القائمين بها .

٢ - وفي جانب العقائد أرشد إلى الحق وبين أسرار الشريعة وما في

(ص)

النصوص من المعاني السامية والتوجهات الحكيمة مما كان له أثر في لغت
أفكار العلماء إلى فساد الرأي الذي كانوا عليه منذ عدة قرون .

٣ - وفي جانب دراسة القرآن الكريم دعا إلى تدبر معانيه والوقوف
عند حكمه وأسراره وأحكامه ، وصنف كتاباً جامعاً في أصول التفسير
فإنجيه الدارسون وأهل العلم إلى هذه الناحية من دراسة القرآن الكريم
وتدبر آياته والاهتداء بهديه بعد أن كانوا لا يهتمون بهذا الجانب
ولا يعبرونه التفاتاً .

٤ - دعا إلى الاعتصام بالكتاب والسنة وترك التقليد وعدم الأخذ
بأقوال الفقهاء إلا بعد البحث والتحقيق ومعرفة حججهم .

وكانت فكرته في أساسها التوفيق بين المذاهب فإن تعذر ذلك أخذ
بما يوافق الأحاديث الصحيحة ورجحه على غيره ، وأوضح ذلك في كتاب
« الانصاف في بيان سبب الاختلاف » ، وفي كتابه هذا « حجة الله البالغة » .

٥ - بذل أقصى جهد في علوم السنة ونشرها بين الناس فشرح الموطأ
وتراجم أبواب صحيح البخاري وكتب رسالة باسم « الفضل المبين من حديث
النبي الأمين » .

٦ - كان الناس يحلون اللغة العربية جهلاً تاماً فترجم ألفاظ القرآن
الكريم ومفرداته إلى اللغة الفارسية (١) ليفهم العامة معناها عند القراءة
بأصليها العربي .

٧ - لاحظ أن العالم الإسلامي مقبل على تطور جديد وأنه سوف
يستقبل عصرًا يقوم بناؤه على العقل وما يكتسبه من علم وأنه سوف يواجه
ثورة فكرية عارمة ولا بد من إضاح الفكرة الإسلامية وجلاستها وبيان
أسرار الدين وحكمه وأصول التشريع الإسلامي وأساسه في تنظيم الحياة
والمجتمع فألف كتابه الفريد في باب « حجة الله البالغة » .

(١) كانت هي اللغة الرسمية حينذاك .

(ق)

٨ كما لاحظ أنه لا أمل في نهضة الأسرة المالكة الهندية وتجديد شباب الدولة التيمورية لأنه كما قال ابن خلدون « إذا نزل الهرم بدولة لا يرتفع » فلا فائدة من بذل الجهود في إصلاحها وتضييع الوقت في تقويتها ولا بد من إعداد جماعة تحدث انقلاباً إسلامياً وتؤسس دولة إسلامية جديدة على أساس ديني علمي جديد. (١)

نجامه في عمله

وبقيام الشيخ ولي الله بهذه الأعمال المجيدة ، وباضطراره بهذا التجديد الإسلامي ، وبشره للعلم الصحيح ، وبإذاعته مصادر الدين الأولى بنجح في مهمته وتخرج على يديه طبقة صالحة من أبنائه وتلاميذه ، قاموا بالأمر من بعده ونهضوا بالدعوة لأعلاء كلمة الله ونشر رسالته في الأرض .

قال الشيخ مسعود الندوى :

ومن من الله ونعمه السابقة عليه أن رزقه أنجالاً بررة ، كل منهم طود علم را سخ ، وقد أفادوا جماغفيرا من الناس حتى نهلت أرض الهند من علوم الكتاب والسنة وعلت ، والذي نشاهده اليوم من ذبوع علوم القرآن والسنة وانتشار التعاليم الدينية الصحيحة إنما يرجع الفضل إلى الإمام ولي الله وأنجاله الغر الميامين النجباء . فلا تجد اليوم في الهند أحداً ممن له نصيب في العلم إلا وهو يمت بسبب إلى هذا البيت العلوي الكريم .

وكذلك نبغ من أحفاد الإمام وتلاميذ أبنائه وتلاميذهم من نوروا أرجاء الهند المظلمة ، بأنوار الكتاب والسنة وأضاءوا جوانبها بمصاييح العلم والنقى : فالحقيقة التي لا مرأ فيها أن كل ما ظهر في هذه البلاد من تبشير الإصلاح والتجديد ، وما تم على أيدي العلماء والمجاهدين من أهلها من خدمات الدين عظيمة ، من القرن الثاني عشر للهجرة إلى اليوم ، إنما هو من ثمرات تلك الدوحة الزكية التي غرسها الإمام ولي الله ، وتهدبها بالسقى والتشذيب أبنائه وتلاميذه .

(١) يراجع مقال « تاريخ الإسلام في الهند » بمجلة البعث للسيد أبي الحسن الندوى .

(د)

وإن نفس لائنس من بينهم أنجاله الأربعة والكواكب المنيرة : الشاه
عبد العزيز (١١٥٩ - ١٢٣٩) هـ والشاه رفيع الدين (١١٦٣ - ١٢٣٣)
والشاه عبد القادر المتوفى (١٢٣٠) والشاه عبد القنى المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ
وسبطه الشاه محمد اسحاق المتوفى ١٢٦٢ وحفيده الشاه اسماعيل الهنيد المتوفى
سنة ١٢٤٦ .

ولكل من هؤلاء مصنفات سائرة مسير الشمس ولا تزال تضى ظلمات
الريب وتهتك ستور الزندقة وتنور حلك الزيف والالحاد ، إلا أن أكبرهم
الشاه عبد العزيز كان بعد خليفة أبيه ووارث علومه .
وكان من قدر الله أن توفى بعدهم جميعاً .

أما أصغر أنجاله - وهو الشاه عبد القنى - فقد استأثرت به رحمة الله
وهو حدث ، لم يكذبخدم الدين والأمة بشيء يذكر ، ولذلك لم تدون أخباره
في بطون التاريخ إلا أن الله رزقه مولوداً كان غرة في جبين الإصلاح
الدينى في الهند ودره في تاج هذا البيت العظيم ؛ وهو الإمام الشهيد المصلح
الشيخ اسماعيل بن عبد القنى بن ولى الله (١)

وبعد : فقد استنفذ إخراج الكتاب في هذه الصورة جهداً كبيراً شارك
فيه فضيلة الشيخ رضوان رجب البيللى
نسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه
الكريم وينفع به المسلمين ، والله ولى التوفيق .

السيد سابق

(١) أهم مراجع هذه المقدمة : كتاب تاريخ الاسلام في الهند للاستاذ عبد المنعم الثرى ،
والجزء السادس من نزعة الخواطر ووجهة المسامح والنواظر للشيخ عبد الحى بن طر الدين
الحسن وكتاب بغرة اجمالية في تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند وباكستان للأستاذ
مسعود النوى .

بِسْمِ اَيِّدِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى فطر الانام على ملة الاسلام والاهتداء ، وجلبهم على الملة الخفيفة السمحة السهلة البيضاء ، ثم لانهم غشيهما الجهل ، ووقعوا أسفل السافلين ، وأدركهم الشقاء ، فرحمهم ، ولطف بهم ، وبعث إليهم الانبياء ، ليخرج بهم من الظلمات إلى النور ، ومن المضيق إلى الفضاء ، وجعل طاعته منوطة بطاعتهم ، فيا للفخر والعلاء ، ثم وفق من أتباعهم لتحمل علومهم ، وفهم أسرار شرائعهم من شاء ، فأصبحوا بنعمة الله حائزين لأسرارهم ، فائزين بأنوارهم ، وناهيك به من علياء ، وفضل الرجل منهم على ألف عابد ، وسمرأ في الملكوت عطاء ، وصاروا بحيث يدعو لهم خلق الله حتى الحيتان في جوف الماء ، فصل اللهم وسلم عليهم وعلى ورثتهم ما دامت الأرض والسماء ، وخص من بينهم سيدنا محمدا المؤيد بالآيات الواضحة الذرا ، بأفضل الصلوات ، وأكرم التحيات ، وأصفى الأصفياء ، وأما على آله وأصحابه شأيب (١) رضوانك وجازم أحسن الجزاء .

أما بعد : فيقول العبد الفقير إلى رحمة الله الكريم ، أحمد المدعو بولي الله ابن عبد الرحيم ، عالمهما الله تعالى بفضله العظيم ، وجعل مآلها النعيم المقيم : إن عمدة العلوم البقية ورأسها ، ومبنى الفنون الدينية وأساسها ، هو علم الحديث الذى يذكر فيه ما صدر من أفضل المرسلين ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين : من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، فهو مصابيح الدجى ، ومعالم الهدى ، وبمنزلة البدر المنير . من انقاد لها ، ووعى (٢) ، فقد رشد واهتدى ، وأوقى الخير الكثير ، ومن أعرض ، وتولى ، فقد غوى (٣) ،

(١) جمع شؤبوب وهو الغلبة من الطر .

(٢) أى ضل .

(٣) أى حفظ .

وهوى (١) ، وما زاد نفسه إلا التخصير ، فإنه صلى الله عليه وسلم نهى ، وأمر ، وأذّر ، وبشر ، وضرب الأمثال ، وذكر ، وإنها لمثل القرآن أو أكثر ، وإن هذا العلم له طبقات ، ولأصحابه فيما بينهم درجات وله قشور داخلها لب ، وأصداف وسطها در .

وقد صنف العلماء رحمهم الله في أكثر الأبواب ما تقتضيه (٢) به الأوابد (٣) ، وتذلل به الصعاب ، وإن أقرب القشور إلى الظاهر فن معرفة الأحاديث صحة وضعفاً ، واستفاضة وغرابة ، وتصدى له جهابذة (٤) المحدثين والحفاظ من المتقدمين ، ثم يتلوه فن معاني غريبها وضبط مشكلها ، وتصدى له أئمة الفنون الأدبية والتقنون من علماء العربية ، ثم يتلوه فن معانيه الشرعية ، واستنباط الأحكام الفرعية ، والقياس على الحكم المنصوص في العبارة ، والاستدلال بالإجماع والاشارة ومعرفة المسوخ ، والمحكم ، والمرجوح والمبرم ، وهذا بمنزلة اللب والدر عند عامة العلماء وتصدى له المحققون من الفقهاء .

هذا وإن أدق الفنون الحديثة بأسرها عندي ، وأعظمها محدثاً (٥) ، وأرفعها مناراً ، وأولى العلوم الشرعية عن آخرها فيما أرى ، وأعلاها منزلة وأعظمها مقدار أهو علم أسرار الدين ، الباحث عن حكم الأحكام وليستاتها ، وأسرار خواص الأعمال ونكاتها ، فهو والله أحق العلوم بأن يحسرف فيه من أطاقة نفائس الأوقات ، ويتخذة عدة لمعادته بعد ما فرض عليه من الطاعات ؛ إذ به بصير الإنسان على بصيرة فيما جاء به الشرع ، وتكون نسبته بتلك الأخبار كنسبة صاحب العروض بدواوين الأشعار ، أو صاحب المنطق براهين الحسكاء ، أو صاحب النحو بكلام العرب الدرباء ، أو صاحب أصول الفقه بتفاريح الفقهاء ، وبه يأمن من أن يكون كحاطب ليل ، أو كعناص سيل ، أو يخبط خبط عشواء (٦) ، أو يركب متن عمية ، كمثل

(١) أى سقط . (٢) أى تصالاد .

(٣) أى التى لا يعرف منها ما . (٤) جمع جهيد بالكسر وهو الثقاد الخبير .

(٥) أى أصلا . (٦) الناقة التى لا تبصر أمامها والمنى ركبها على غير بصيرة .

رجل سمع الطبيب يأمره بكل التفاح ، فقام الحنظلة عليه لمشاكله الاشباح (١) وبه يصير مؤمناً على بيته من ربه ، بمنزلة رجل أخبره صادق أن السم قاتل فصدقه فيما أخبره وبين ، ثم عرف بالقرآن أن حرارته وبيوسته مفرطتان ، وأنهما تباينان مزاج الإنسان ، فلزاد يقيناً إلى ما يقن .

وهو (٢) ، وإن أثبت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فروع وأصوله ، وبين آثار الصحابة والتابعين إجماله وتفصيله ، وانتهى إيمان المجتهدين إلى تبين المصالح المريعة في كل باب من الأبواب الشرعية ، وأبرز المحققون من أتباعهم فكنا جليلة ، وأظهر المدققون من أشياءهم جملاً جزيلة ، وخرج بحمد الله من أن يكون التكلم فيه خرقاً لإجماع الأمة ، أو اقتحاماً في صه (٣) وغمة (٤) ، لكن قل من صنف فيه ، أو خاض في تأسيس مبانيه ، أو رتب منه الأصول والفروع ، أو أتى بما يسن أو يفني من جوع ، وحقله ذلك ومن المثل الشار في الوري ومن الرديف وقد ركبت غضنفرأ .

كيف ولا تبين أسرارها إلا لمن تمكن في العلوم الشرعية بأسرها ، واستبد (٥) في الفنون الإلهية عن آخرها ، ولا يصفو مشربه إلا لمن شرح الله صدره لعلم لدن ، وملأ قلبه بسروهي ، وكان مع ذلك وقاد الطبيعة ، سيال القرية ، حاذقاً في التقرير والتحري ، بارعاً في التوجيه والتحجير (٦) ، قد عرف كيف يؤمّل الأصول ، ويبنى عليها الفروع ، وكيف يمهّد القواعد ويأتى لها بشواهد المعقول والمسموع .

وإن من أعظم نعم الله على أن أتى منه حظاً ، وجعل لي منه نصيباً ، وما أنفك اعترف بتقصيري وأبوء (٧) .

(وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ) (٨) .

وبينا أنا جالس ذات يوم بعد صلاة العصر ، متوجهاً إلى الله إذ ظهرت

(١) أي الأخفاس . (٢) أي علم الحديث . (٣) أي تحير .
(٤) أي إيهام . (٥) أي هرد . (٦) أي التزين . (٧) أي أفر .
(٨) سورة يوسف آية ٥٣ .

روح النبي صلى الله عليه وسلم ، وغشيتني من فوق بشيء خيل إلى أنه ثوب ألقى علي ، ونفت (١) في روعي (٢) في تلك الحالة أنه إشارة إلى نوع بيان للدين ، ووجدت عند ذلك في صدرى نوراً لم يزل يفسح كل حين ، ثم ألهمنى ربى بعد زمان مما كتبه على بالقلم العلى أن أنتهض يوماً لهذا الأمر الجلى ، وأنه أشرقت الأرض بنور ربها ، وانعكست الأضواء عند مغربها ، وأن الشريعة المصطفوية أشرقت في هذا الزمان على أن تبرز في قمم سابعة من البرهان ، ثم رأيت الأمامين : الحسن والحسين في منام رضى الله عنهما وأنا يومئذ بمكة كأنهما أعطاني قلباً ، وقالوا : هذا قلم جدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولطالما أحدث نفسي أن أدون فيه رسالة تكون تبصرة للبتي ، وتذكارة للنتهى ، يستوى فيه الحاضر والباد ، ويتعاوره المجلس والناد ، ثم يعوقنى أنى لا أجد عندى ولدئى ، ولا أرى من خلفى وبين يدي ، من أراجعه في المشتبهات من العلماء المنصفين الثقات ، وبسطني (٣) قصور باعى في العلوم المنقولة ما كان عليه القرون المقبولة ، وبفضلني (٤) أنى في زمان الجهل والعصية ، واتباع الهوى ، وإعجاب كل امرئ بآرائه الردية ، وأن المعاصرة أصل المنافرة ، وأن من صنف قد استهدف ، فيينا أنا في ذلك أقدم رجلاً ، وأقصر أخرى ، وأجرى شوطاً (٥) ، ثم أرجع فقهرى ، إذ تفتن أجل أخوانى لى ، وأكرم خلانى على محمد ، المعروف بالماشق ، لا زال محفوظاً من كل طارق وغاسق ، بمنزلة هذا العلم وفضائله ، وألهم أن السعادة لا تتم إلا بتتبع دقائقه وجلاله ، وعرف أنه لا يتيسر له الوصول إليه إلا بهد مجاهدة الشكوك والشبهات ، ومكابدة (٦) الاختلاف والمناقضات ، ولا يستتب (٧) له الخوض إلا بسعى رجل يكون أول من قرع الباب ، وكلما دعا له الأوابد الصعاب ، فطاف ما قدر عليه من البلاد ، وبحث من توسم

(١) أى تفتن . (٢) الروح بالضم القلب .

(٣) أى يوقى . (٤) أى يجهلى جناناً . (٥) الجرى مرة لل غاية .

(٦) أى مقاساة . (٧) أى يتم .

فيه الخير من العباد ، وتفحص سينهم وشينهم ، وسبر (١) غنهم وسمينهم ، فلم يجد من يتكلم منه بنافعة ، أو يأتي منه مجذوة ساطعة ، فلما رأى ذلك أُلح على ، ورزأني (٢) ، ولييني (٣) ، وأمسكني ، وصار كلما اعتذرت ذكررتني حديث الإلجام (٤) ، فالحقني (٥) أشد الإلجام ، حتى أعيى (٦) في المذاهب ، وسالت بماذيري المتاعب (٧) ، وأيقنت أنها إحدى الكبر ، وأنها لما كنت ألهت صورة من الصور ، وأنه قد سبق علي الكتاب وأنه أمر قد توجه من كل باب ، فتوجهت إلى الله واستخرته ، ورغبت إليه واستعنته ، وخرجت من الحول والقوة بالكلية ، وصرت كالليت في يد الفسال في حركاته القصيرة ، وشرعت فيما تدهني (٨) إليه ، وعطفني عليه ، وتضرعت إلى الله أن يصرف قلبي من الملاحى ، وأن يريني حقائق الأشياء كما هي ، ويسد جفاني ، ويفصح لساني ، ويعصمني فيما أقتحمه من المقال ، ويوقنني لصدق اللهجة في كل حال ، ويعينني في إبراز ما يختلج في صدري ، ويعالجه فكري ، إنه قريب مجيب ، وقدمت إليه أني سكيت (٩) نادى البيان ، ضالع (١٠) حلبة الزمان (١١) ، وأنى متعرق (١٢) مرماة ، وأنه لا يتأني مني الإيعان في تصفح الأوراق لشغل قلبي بما ليس له فواق ، ولا يتيسر لي التناهي في حفظ المسموعات ؛ لأتصدق (١٣) به عند كل جاء وآت ، وإنما أنا المنفرد

(١) أى امتحن مهزولهم .

(٢) أى بالقي . (٣) أى لزمى .

(٤) وهو من سئل عن علم فسكته الجبهة يوم القيامة بلجام من نار رواه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة .

(٥) منى الحجة . (٦) أى سكت .

(٧) أى سائل الماء ، (٨) أى دحاني .

(٩) أى مبالغ في السكوت . (١٠) أى موج خلقة .

(١١) أى دفعة من الخيل والرحمان المسابقة .

(١٢) الصرق أكل لحم المظم بالأسنان والمرماة التلطف .

(١٣) أى ألوى شدقني لخصم * ورزأني * كذا بالأمل وفسر فيه بالنفي ولله

تصحيح من رزنى بمعنى طمئنى بيده في صدري

بنفسه ، المتجمع لرمسه ، الذى هو ابن وقته ، وتلبذ بجخته ، وأسير وارده ،
ومغتّم بارده ، فمن سره أن يفتن بهذا فليفتن ، ومن أحب غير ذلك ، فأمره
بيده ما شاء فليصنع ، ولما كان وقعت الإشارة إلى سر التكليف ، والمجازاة
وأسرار الشرائع المنزلة إلى الرحمة المهداة ، بقوله تعالى :

(فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ)^(١) .

وهذه الرسالة شعبة منها نابغة ، وبدور من أفتقها بازغة ، حسن أن تسمى
« حجة الله البالغة » ، حسبى الله ، ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلی العظيم .

مقدمة

وقد يظن أن الأحكام الشرعية غير متضمنة لشيء من المصالح ، وأنه ليس بين الأعمال وبين ما جعل الله جزاء لها مناسبة ، وأن مثل التكليف بالشرائع كمثل سيد أراد أن يختبر طاعة عبده ، فأمره برفع حجر ، أو لمس شجرة بما لا فائدة فيه غير الاختبار ، فلما أطاع ، أو عصى جوزى بعمله ، وهذا ظن فاسد تكذبه السنة وإجماع القرون المشهود لها بالخير ، ومن (١) عجز أن يعرف أن الأعمال معتبرة بالنيات والهيئات النفسانية التي صدرت منها ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » وقال الله تعالى .

(لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّوَى مِنْكُمْ) (٢)

وأن الصلاة شرعت لذكر الله ومناجاته كما قال الله تعالى :

(أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) (٣) .

ولتكون معدة لرؤية الله تعالى ومشاهدته في الآخرة ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون (٤) في رؤيته ، فإن استطعتم ألا تغلبوا (٥) على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا ، وأن الزكاة شرعت دفعا لرذيلة البخل وكفاية لحاجة الفقراء ، كما (٦) قال الله تعالى في مانعي الزكاة :

(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ

(١) مجتأ خبره فإنه لم يمس من العلم الآن .

(٢) سورة الحج آية ٣٧ . (٣) سورة طه آية ١٤ .

(٤) يروى من القاطعة والفاعل من الغم وبخفيف الميم من الضيم وحاصل معنى جميع الروايات أى لا تكون . (٥) أى لا تصيروا مقلوبين بالاشتغال من صلاة الصبح والعصر . (٦) مثال لعل عيب البخل .

بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(١) .

وكما قال (٢) النبي صلى الله عليه وسلم : « فأخبرهم أن الله تعالى قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، وأن الصوم شرع لقرن النفس ، كما قال الله تعالى :

(لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) ^(٣) .

وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم « فإن الصوم له وجاء » (٤) ، وأن الحج شرع لتعظيم شعائر الله ، كما قال الله تعالى :

(إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي ^(٥)) الآية وقال :

(إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) ^(٦) .

وأن القصاص شرع زاجرا عن القتل ، كما قال الله تعالى :

(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ) ^(٧) .

وأن الحدود والكفارات شرعت زواجرا عن المداخي ، كما قال الله تعالى :

(لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ) ^(٨) .

وأن الجهاد شرع لاعلاء كلمة الله وإزالة الفتنه ، كما قال الله تعالى :

(وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ) ^(٩) .

وأن أحكام الماملات والمداكمات شرعت لاثابة العدل فيهم الى غير ذلك مما دلت الآيات والاحاديث عليه ولهج (١٠) به غير واحد من العلماء في

(١) سورة آل عمران آية ١٨٠

(٢) أى لماذا بن جبل مقوله وهو فأخبرهم الخ مثال لسكافية حاجه الفقراء .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٣ .

(٤) الوجه بالكسر والمدعى أن ترض اثليا الفعل رضا شديدا يذهب بهوة الجماع .

(٥) سورة آل عمران آية ٩٦

(٦) سورة البقرة آية ١٨٥ (٧) سورة البقرة آية ١٧٩ (٨) سورة المائدة آية ٩٥

(٩) سورة الأهل آية ٣٩ (١٠) أى نطق .

كل قرن - فإنه لم يمسه من العلم إلا كما يمس الإبرة من الماء حين تنعس في البحر ، وتخرج ، وهو بأن يبكي على نفسه ، أحق من أن يعتد بقوله .

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بين أسرار تعيين الأوقات في بعض المواضع . كما قال في أربع قبل الظهر : «لأنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء ، فأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح» ، وروى عنه صلى الله عليه وسلم في صوم يوم عاشوراء : «أن سبب مشروعيته نجاه موسى وقومه من فرعون في هذا اليوم ، وأن سبب مشروعيته فينا اتباع سنة موسى عليه السلام ، وبين أسباب بعض الأحكام ، فقال في المستيقظ : لا يدري أين باتت يده ، وفي الاستنثار : فإن الشيء أن يبيت على خيشومه ، وقال في النوم : فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله ، وقال في رمي الجمار : إنه لإقامة ذكر الله ، وقال : (١) «لأنما جعل الاستنذان من أجل البصر» . وفي الهرة : «أنها ليست بنجس وإنما هي من الطوافين عليكم والطوافات» ، وبين في مواضع أن الحكمة فيها دفع مفسدة كالنهي عن الغيلة (٢) «لأنما هو مخافة ضرر الولد» أو مخالفة فرقة من الكفار كقوله صلى الله عليه وسلم : «فإنما تطلع بين قرني الشيطان» (٣) «وحيثما يسجد لها الكفار ، أو سد باب التخريف كقول عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يصل النافلة بالفريضة : بهذا هلك من قبلكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «أصاب الله بك» (٤) «يا ابن الخطأب» ، أو وجود حرج كقوله «أو لكلكم ثوبان» . وكقوله تعالى :

(عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ مَخْتَلَتُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ) (٥) .

وبين في بعض المواضع أسرار الترهيب والترغيب ، وراجعه الصحابة في المواضع المشبهة ، فكشف شبهتهم ، ورد الأمر إلى أصله قال . « صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمدا وعشرين

(١) هكذا وجدنا بالأصل ولله سقط كلمة في الاستنذان .

(٢) الغيلة بالكسر الجماع زمن الرضاع .

(٣) أى ناحيتي رأسه .

(٤) أى جارك صائبا في رأيك .

(٥) سورة البقرة آية ١٨٧ .

درجة وذلك أن أحدكم إذا توضأ ، فأحسن الوضوء ، ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة ، الحديث وقال : (١) « في بُضع (٢) أحدكم صدقة ، قالوا يا رسول الله : أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال أرأيتم لو وضعها في حرام لكان عليه فيه وزر ، فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر » ، وقال : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول كلاهما في النار . قالوا : هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : لأنه كان حريصاً على قتل صاحبه » ، إلى غير ذلك من المراضع التي يعسر إحصاؤها .

وبين ابن عباس رضى الله عنهما سر مشروعية غسل الجمعة . وزيد بن ثابت سبب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها . وبين ابن عمر سر الاقتصاد على استلام ركنين من أركان البيت ، ثم لم يزل التابعون ، ثم من بعدهم العلماء المجتهدون يعللون الأحكام بالمصالح ، ويفهمون معانيها ، ويخرجون للحكم المنصوص مناطا مناسبة لدفع ضرر أو جلب نفع كما هو مبسوط في كتبهم ومذاهبهم .

ثم أتى الغزالي والخطابي (٣) وابن عبد السلام (٤) وأمثالهم — شكر الله مساعيهم — بنكت لطيفة وتحقيقات شريفة : نعم كما أوجبت السنة هذه ، وانعقد عليها الإجماع ، فقد أوجبت أيضا أن نزول القضاء بالإيجاب والتحرير سبب عظيم من نفسه مع قطع النظر عن تلك المصالح لا ثابة المطيع وعقاب العاصي ، وأنه ليس الأمر على ما ظن من أن حسن الأعمال وقبحها بمعنى استحقاق العامل الثواب والعذاب عقليان من كل وجه ، وأن الشرع وظيفته الأخبار عن خواص الأعمال على ما هي عليه دون إنشاء الإيجاب والتحرير بمنزلة طبيب يصف خواص الأدوية وأنواع المرض ، فإنه ظن فاسد تمجه (٥) السنة بآدى الرأى ، كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قيام رمضان « حتى خشيت

(١) مثال لمراجعة الصحابة في المسببات . (٢) أى فروج .

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد البستي صاحب معالم السنن .

(٤) هو عز الدين . (٥) أى ترميه .

أن يكتب عليكم ، ونال : « إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على الناس ، فحرم من أجل مسئلته » إلى غير ذلك من الأحاديث .

كيف ولو كان ذلك (١) كذلك لجاز لإفطار المقيم الذى يتعاقى كتمانى (٢) المسافرين لمكان الحرج المبني عليه الرخص ، ولم يحرم لإفطار المسافر المترفة ، وكذلك سائر الحدود التى حدها الشارع ، وأوجب (٣) أيضاً أنه لا يحل أن يتوقف فى امتثال أحكام الشرع إذا صحت بها الرواية على معرفة تلك المصالح لعدم استقلال عقول كثير من الناس فى معرفة كثير من المصالح ، ولكون النبي صلى الله عليه وسلم أوثق عندنا من عقولنا .

ولذلك لم يزل هذا العلم مضموناً به (٤) على غير أهله ، ويشترط له ما يشترط فى تفسير كتاب الله ، ويحرم الخوض فيه بالرأى الخالص غير المستند إلى السنن الآثار .

وظهر بما ذكرنا أن الحق فى التكليف بالشرائع أن مثله كمثل سيد مرض عبده ، فسلط عليهم رجلاً من خاصته ليسقيهم دواء ، فإن أطاعوا له أطاعوا السيد ، ورضى عنهم سيدهم ، وأثابهم خيراً ، ونجوا من المرض ، وإن عصوه عصوا السيد ، وأحاط بهم غضبه ، وجازاهم أسوأ الجزاء ، وهلكوا من المرض ، وإلى ذلك أشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال رابعا عن الملازمة : « إن مثله كمثل رجل بنى داراً ، وجعل فيها مادبة (٥) ، وبعت داعياً ، فن أجاب الداعي دخل الدار ، وأكل من المادبة ، ومن لم يحبب الداعي لم يدخل الدار ، ولم يأكل من المادبة » ، وحيث قال : « إنما مثلى ومثلى ما بعث الله به كمثل رجل أتى قوماً ، فقال : يا قوم لى رأيت الجيش بعينى ، وإنى أنا النذير العريان

(١) أى حسن الأعمال الخ . (٢) أى يقاسى كفاية .

(٣) أى السنة . (٤) من الضمان بالكسر وهو البخل .

(٥) أى طعاماً صنع لدعوة .

فالنجاه النجاه (١) ، فأطاعه طائفة من قومه ، فأدلجوا (٢) ، فانطلقوا على مهلبهم ، فنجوا ، وكذبت طائفة منهم ، فأصبحوا مكانهم ، فصبحهم الجليش ، فأهلكهم ، واجتاحهم (٣) ، وقال راويا عن ربه : « إنما هي أعمالكم ترد عليكم ، وبما ذكرنا من أن ههنا أمرا بين الأمرين ، وأن لكل من الأعمال ونزول القضاء بالاجتناب والتحریم أثرا في استحقاق الثواب والعقاب يجمع بين الدلائل المتعارضة في أهل الجاهلية يعذبون بما عملوا في الجاهلية أم لا . ومن الناس من يعلم في الجملة أن الأحكام معللة بالمصالح ، وأن الأعمال يترتب عليها الجزاء من جهة كونها صادرة من هيئات نفسانية تصلح بها النفس ، وتفسد ، كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » . لكنه يظن أن تدوين هذا الفن وترتيب أصوله وفروعه ممنوع إما عقلا لحفاء مسائله وضوحها ، أو شرعا لأن السلف لم يدرونه من قرب عهدهم مع النبي صلى الله عليه وسلم وغزارة علمهم ، فكان كالاتفاق على تركه ، أو يقول ليس في تدوينه فائدة معتد بها إذ لا يتوقف العمل بالشرع على معرفة المصالح ، وهذه ظنون فاسدة أيضا .

(قوله لحفاء مسائله وضوحها) إن أراد أنه لا يمكن التدوين أصلا ، تحفاء المسائل لا يفيد ذلك كيف ومسائل علم التوحيد والصفات أعمق مدركا وأبعد إحاطة ، وقد يسره الله لمن شاء ، وكذلك كل علم يتراءى بآدى الرأى أن البحث عنه مستحيل والأحاطة به ممنوعة ، ثم إذا ارتضى بأدواته ، وتدرج في فهم مقدماته حصل التمكن فيه ، وتيسر تأسيس مبانيه وتفرع فروعه وذويعه (٤) ، وإن أراد العسر في الجملة فسلم ، لكنه بالعسر يظهر فضل بعض العلماء على بعض ، وأن بلوغ الآمال في ركوب المشاق والآهوال ، وأن

(١) أى اطلبوا النجاه أى الخلاص .

(٢) أى ساروا من أول الليل . (٣) أى استأصلهم .

(٤) ذوى جمع ذوات وهي فشر الخطة وفيها والمراد منها التعلقات .

اقتعاد (١) غارب (٢) العلوم بتجشم (٣) العقول وإيمان الفهوم ،

(قوله لأن السلف لم يدونوه) قلنا : لا يضر عدم تدوين السلف لإياه بعد ما مهد النبي صلى الله عليه وسلم أصوله ، وفتح فروعه ، واقتنى أثره فقهاء الصحابة كأمرى المؤمنين عمر وعلي وكريد وابن عباس وفائشة وغيرهم رضى الله عنهم بحثوا عنه وأبرزوا أوجرها منه ، ثم لم يزل علماء الدين وسلاك سبيل اليقين يظهرون ما يحتاجون إليه مما جمع الله في صدورهم ، كان الرجل منهم إذا ابتلى بمناظرة من يثير فتنة التشكيك يجرده سيف البحث وينفض (٤) ، ويصمم العزم ويمحض (٥) ، ويشمر عن ساق الجد ويمسر ، ويهزم جيوش المبتدعين ويكشر ،

ثم رأينا بعد : أن تدوين كتاب يحتوى على جمل صالحة من أصول هذا الفن أجدى (٦) من تفاريق العصا ، وكل الصيد في جوف الفرا (٧) ، وكان الأوائل لصفاء عقائدهم بركة محبة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقرب عهده ، وقلة وقوع الاختلاف فيهم ، وأطمئنان قلوبهم بترك التفتيش عما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم وعدم التفانهم لئى تطبيق المنقول بالمعقول ، وتمكنهم من مراجعة (٨) الثقات في كثير من العلوم الغامضة مستغنين (٩) عن تدوين هذا الفن ، كما أنهم كانوا بسبب قرب عهدهم من القرن الأول ، واتصال زمانهم برجال الحديث ، وكونهم منهم بمرأى ومسمع (١٠) ، وتمكنهم من مراجعة الثقات ، وقلة وقوع الاختلاف والوضع . مستغنين عن تدوين سائر الفنون الحديثية كشرح غريب الحديث وأسماء الرجال ومراتب عدالتهم ، ومشكل الحديث وأصول الحديث ومختلف الحديث وفقه

(١) أى جلوس . (٢) أى كشف . (٣) أى مكلف .

(٤) أى يقوم . (٥) أى يخلص . (٦) أى أنفع .

(٧) فى القاموس الدرا كجبل وسحاب سار الوحش أو قتيه جمه أفراء وفراء ثم قال وكل الصيد فى جوف الفرا بنير لأنه مثل والأمثال لا تنير أى كله دونه .

(٨) لسؤال . (٩) خبركان .

(١٠) أى بحيث يرونهم ويسمعونهم .

الحديث ، وتميز الضعيف من الصحيح ، والموضوع من الثابت ، وكل فن من هذه لم يفرد بالتدوين ، ولم ترتب أصوله وفروعه إلا بعد قرون كثيرة ومدد متطاولة كتبت (١) الحاجة إليه ، وتوقف نصح المسلمين عليه .

ثم إنه كثراختلاف الفقهاء بناء على اختلافهم في علل الأحكام ، وأفضى ذلك إلى أن يتباحثوا عن العلل من جهة إفضائها إلى المصالح المعتبرة في الشرع ونشأ التمسك بالمعقول في كثير من المباحث الدينية ، وظهرت تشكيكات في الأصول الاعتقادية والعملية ، فآل الأمر إلى أن صار الانتهاض لإقامة الدلائل العقلية حسب النصوص الثقلية ، وتطبيق المنقول بالمعقول ، والمسموع بالمفهوم نصراً مؤزراً (٢) للدين ، وسعيًا جميلًا في جمع شمل المسلمين ، وممدوداً من أعظم القربات ، ورأساً لرؤس الطاعات .

(قوله ليس في تدوينه فائدة) قلنا . ليس الأمر كما زعم ، بل في ذلك فوائد جليلة ، منها إيضاح معجزة من معجزات نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فإنه صلى الله عليه وسلم كما أتى بالقرآن العظيم ، فأعجز بلغاء زمانه ، ولم يستطع أحد منهم أن يأتي بسورة من مثله ، ثم لما انقضى زمان القرن الأول ، وخفى على الناس وجوه الاعجاز ، قام علماء الأمة ، فأوضحوها ؛ ليدركه من لم يبلغ مبلغهم كذلك أتى من الله تعالى بشريعة هي أكمل الشرائع متضمنة لمصالح بهجز عن مراعاة مثلبا البشر ، وعرف أهل زمانه شرف ما جاء به بنحو من انحما المعرفة ، حتى نطققت به ألسنتهم ، وتبين في خطبهم ومحاوراتهم ، فلما انقضى عصرهم وجب أن يكون في الأمة من بوضع وجوه هذا النوع من الإعجاز والاثار الدالة على أن شريعته صلى الله عليه وآله وسلم أكمل الشرائع ، وأن إتيان مثله بمثلها معجزة عظيمة كثيرة مشهورة لا حاجة إلى ذكرها ومنها أنه يحصل به الاطمئنان الزائد على الإيمان كما قال إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام .

(يَا وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي) (١)

ذلك أن تظاهر الدلائل ، وكثرة طرق العلم بثلجان (٢) الصدر ، ويزيلان اضطراب القلب . ومنها أن طالب الإحسان إذا اجتهد في الطاعات وهو يعرف وجه مشروعيها ، ويقيد نفسه بالمحافظة على أرواحها وأنوارها نفعه قليلها ، وكان أبعد من أن يخطب خطب عشواء (٣)

ولهذا المعنى اعتنى الإمام الغزالي في كتب السلوك بتعريف أضرار العبادات ، ومنها أنه اختلف الفقهاء في كثير من الفروع الفقهية بناء على اختلافهم في العلل المخرجة المناسبة ، وتحقيق ما هو الحق هناك لا يتم إلا بكلام مستقل في المصالح ، ومنها أن المبتدعين شككوا في كثير من المسائل الإسلامية بأنها مخالفة للعقل ، وكل ما هو مخالف له يجب رده أو تأويله كقولهم في عذاب القبر إنه يكذب الحسن والعقل ، وقالوا في الحساب والصراط والميزان نحواً من ذلك ، فطفقوا يؤولون بتأويلات بعيدة ، وأثارت طائفة (٤) فتنة الشك فقالوا : لم كان صوم آخر يوم من رمضان واجباً وصوم أول يوم من شوال ممنوعاً عنه ؟ ونحو ذلك من الكلام ، واستنهرات طائفة بالترغيبات والترهيبات ظانين أنها مجرد الحث والتحريض لا ترجع إلى أصل أصيل ، حتى قام أشقى القوم (٥) ، فوضع حديث باذئجان لما أكل له بمرض (٦) بأن أضر الأشياء لا يتميز عند المسلمين من النافع ، ولا سبيل إلى دفع هذه المفسدة إلا بأن نبين المصالح ، ونؤسس لها القواعد كما فعل نحو من ذلك في مخاصمات اليهود والنصارى والذهرية وأمثالهم .

ومنها أن جماعة من الفقهاء زعموا أنه يجوز رد حديث يخالف القياس من كل وجه ، فتطرق الخلل إلى كثير من الأحاديث الصحيحة كحديث

(٢) أي يردان ويربحان .

(٤) في الاسماعيلية .

(١) - سورة البقرة آية ٢٦٠

(٣) أي يميل أمراً على غير بصيرة .

(٥) هو ابن الراوندي .

(٦) أي يشتر .

المُصَرِّاة^(١) وحديث المُتَلَتِّين^(٢) فلم يجد أهل الحديث سبيلا في إلزامهم
الحجة إلا أن يبينوا أنها توافق المصالح المعتبرة في الشرع، إلى غير ذلك من
القوائد التي لا يفي بأصالتها الكلام

ومستجدي إذا غلب على شقشقة^(٣) البيان، وأمعنت في تمهيد القواعد
غاية الامعان، ربما أوجب المقام أن أقول بمالم يقل به جمهور المناظرين
من أهل الكلام، كتجلى الله تعالى في مواطن المعاد بالصور والأشكال،
وكأثبات عالم ليس عنصريا يكون فيه تجسد المعاني والأعمال بأشباح مناسبة
لها في الصفه، وتخلق فيه الحوادث قبل أن تخلق في الأرض، وارتباط
الأعمال بهيئات^(٤) نفسانية، وكون تلك الهيئات في الحقيقة سببا للمجازاة
في الحياة الدنيا وبعد الممات، والقول بالقدر الملزم ونحو ذلك، فاعلم أني
لم أجتريء عليه إلا بعد أن رأيت الآيات والأحاديث وآثار الصحابة
والتابعين متظاهرة فيه، ورأيت جماعات من خواص أهل السنة المتميزين
منهم بالعلم اللدني يقولون به، ويبنون قواعدهم عليه

وليست السنة أسما في الحقيقة لمذهب خاص من الكلام، ولكن المسائل
التي اختلف فيها أهل القبلة، وصاروا لاجلها فرقا متفرقة وأحزابا متحيزة
بعد انقيادهم لضروريات الدين على قسمين :

قسم نطقت به الآيات، وصحت به السنة، وجرى عليه السلف من
الصحابة والتابعين، فلما ظهر إعجاب كل ذي رأى برأيه، وتشمعت بهم
السبل اختار قوم ظاهر الكتاب والسنة، وعضوا بنواجزهم على عقائد
السلف، ولم يبالوا بموافقتها للاصول العقلية، ولا غلفتها لها، فإن تكلموا

(١) المصرة من الإبل والغنم التي حبس لبنها في ضرعها لتباع كذلك يشر به المشتري
وفيه حديث مسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردّها ردّ معها ساعا من
طعام لا سمرأه

(٢) القلة بالضم جرة عظيمة تسع خمسمائة رطل وفيه إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا

(٣) بالكسر رثة البعر الخارجة من فوه وقت الحذر

(٤) كالشوق والخوف والرجاء وأمثاله

بمعقول فلازام الخصوم والرد عليهم ، أو لزيادة الطمأنينة ، لا لاستفادة العقائد منها وهم أهل السنة

وذهب قوم إلى التأويل ، والصرف عن الظاهر حيث خالفت الأصول العقلية برعهم ، فتكلموا بالمعقول لتحقيق الأمر ، وتبينه على ما هو عليه ، فمن هذا القسم سؤال القبر ، ووزن الأعمال ، والمروء على الصراط ، والرؤية ، وكرامات الأولياء ، فهذا كله ظهر به الكتاب والسنة ، وجرى عليه السلف ولكن ضائق نطاق المعقول عنها برعهم قوم فأنكروها ، أو أوكلوها ، وقال قوم منهم آمنا بذلك ، وإن لم ندر حقيقته ، ولم يشهد له المعقول عندنا ، ونحن نقول : آمنا بذلك كله على بينة من ربنا ، وشهد له المعقول عندنا .

وقسم لم ينطق به الكتاب ، ولم تستفيض به السنة ، ولم يتكلم فيه الصحابة فهو مطوى^(١) على غره ، لجاء الناس من أهل العلم ، فتكلموا فيه ، واختلفوا وكان خوضهم فيه إما استنباطا من الدلائل الثقلية ، كفضل الأنبياء على الملائكة ، وفضل عائشة على فاطمة رضى الله عنهما ، وإما لتوقف الأصول الموافقة للسنة عليه ، وتعلقها به برعهم كسائل الأمور العامة ، وشيء من مباحث الجواهر والأعراض ، فإن القول يحدث العالم يتوقف على إبطال الهوى ، وإثبات الجزء الذى لا يتجزأ ، والقول بخلق الله تعالى العالم بلا واسطة يتوقف على إبطال القضية القائلة بأن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد ، والقول بالمعجزات يتوقف على إنكار لزوم العقلي بين الأسباب ومسبباتها ، والقول بالمعاد الجسماني يتوقف على إمكان إعادة المدوم ، إلى غير ذلك مما شئنا به كتبهم ، وإما تفصيلا وتفسيرا لما تلقوه من الكتاب والسنة ، فاختلفوا فى التفصيل والتفسير بعد الاتفاق على الأصل كما اتفقوا على إثبات صفى السمع والبصر ، ثم اختلفوا فقال قوم هما صفتان راجعتان إلى العلم بالسموعات والمبصرات ، وقال آخرون هما صفتان على حدتهما ، وكما اتفقوا على أن الله

(١) هو من طويت الثوب وعلى غره أى على كسره الأول

تعالى حتى عليم مريد قدير متكلم ، ثم اختلفوا فقال قوم إنما المقصود لإثبات غايات هذه المعاني من الآثار والأفعال ، وأن لافرق بين هذه السبع وبين الرحمة والفضب والجود في هذا ، وأن الفرق لم تثبت السنة . وقال قوم هي أمور موجودة قائمة بذات الواجب ، واتفقوا على إثبات الاستواء على العرش والوجه والضحك على الجملة ، ثم اختلفوا ، فقال قوم إنما المراد معان مناسبة ، فالاستواء هو الاستيلاء والوجه الذات ، وطواها قوم (١) على غيرها وقالوا لا ندري ماذا أريد بهذه الكلمات ، وهذا القسم لست استصح ترفع لأحدى الفرقتين على صاحبها بأنها على السنة ، كيف ، وإن أريد قع (٢) السنة فهو ترك الخوض في هذه المسائل رأسا ، كما لم يخض فيها السلف ، ولما أن مست الحاجة إلى زياده البيان ، فليس كل ما استنبطوه من الكتاب والسنة صحيحا أو واجعا ، ولا كل ما حسبه هؤلاء متوقفا على شيء مسلم التوقف ولا كل ما أوجبوا رده مسلم الرد ، ولا كل ما امتنعوا من الخوض فيه استصماها له صعبا في الحقيقة ، ولا كل ما جاؤا به من التفصيل والتفسير أحق مما جاء به غيرهم ، ولما ذكرنا من أن كون الانسان سليما معتبر بالقسم الأول دون الثاني ترى علماء السنة يختلفون فيما بينهم في كثير من الشافى ، كالاشاعة والماتريدية (٣) وترى الحذاق من العلماء في كل قرن لا يحتجزون من كل دقيقة لا تخالفها السنة ، وإن لم يقل بها المتقدمون ، وستجدنى إذا تشعبت بهم السبل في الفروع والمذاهب ، وتفرقت بهم الموارد فيها والمشارب لجمعت (٤) بالجمادة الجلية ، وحقت (٥) القارعة القوية ، وصرت لا أوى (٦) على الأطراف والحافات (٧) ، وكنت في صمم من التفاريع والتخرجات ، فاعلم أن لكل فن خاصة ولكل موطن مقتضى ، فمكا أنه ليس لصاحب غريب

(١) أى تركوها كما كانت . (٢) أى خالص .

(٣) الأشاعرة هم أتباع الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤ ، والماتريدية أتباع أبى المنصور الماتريدى المتوفى سنة ٣٣٣ ، وماتريد قرية .

(٤) أى لزمت . (٥) أى اثبتت ووسطت . (٦) أى لا اميل .

(٧) أى الأوساط .

الحديث أن يبحث عن صحة الحديث وضعفه ، ولا لحافظ الحديث أن يتكلم في الفروع الفقهية وإثبات بعضها على بعض، فكذلك ليس للباحث عن أسرار الحديث أن يتكلم بشيء من ذلك إنما غاية همته ومطمح بصره هو كشف السر الذي قصده النبي صلى الله عليه وسلم فيما قال سواء بقي هذا الحكم محكما أو صار منسوخا ، أو عارضه دليل آخر ، فوجب في نظر الفقيه كونه مرجوحا . نعم لا يحصى لكل خامض في فن أن يعتصم بأحق ما هنالك بالنسبة الى ذلك الفن ، وإنما الأقرب من الحق باعتبار فن الحديث ما خلاص بعد تدوين أحاديث البلاد وآثار فقهاؤها ومعرفة المتابع عليه من المتفرد به والأكثر رواية ، والأقوى رواية مما هو دون ذلك على أنه إن كان شيء من هذا النوع استطرادا ، فليس البحث عن المسائل الاجتهادية ، وتحقيق الأقرب منها للحق بدعا من أهل العلم ولا علمنا في أحد منهم

(إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) ^(١) .

وها أنا برى من كل مقالة صدرت مخالفة لآية من كتاب الله ، أوسنة قائمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع القرون المشهود لها بالخير ، أو ما اختاره جمهور المجتهدين ، ومعظم سواد المسلمين ، فان وقع شيء من ذلك فانه خطأ ، رحم الله تعالى من أيقظنا من سِنْتِنَا ، أو نبها من غفلتنا أما هؤلاء الباحثون بالتخريج والاستنباط من كلام الأوائل المنتحلون مذهب المناظرة والمجادلة ، فلا يجب علينا أن نوافقهم في كل ما يفوهون به ، ونحن رجال ، وهم رجال ، والأمر بيننا وبينهم سجال .

ثم إنى جعلت الكتاب على قسمين : إحداهما قسم القواعد الكلية التي تنظم بها المصالح المريعة في الشرائع ، وأكثرها كانت مسلبة بين الملل الموجودة

في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يكن فيها اختلاف بينهم ، وكان الحاضرون مستفتين عن سؤالها ، فبه النبي صلى الله عليه وسلم عليها كما بينه على الأصول المفروعة عنها لإفادة الفروع ، فتمكن السامعون من إرجاع الفروع إليها لما مارسوا من نظائرها في الحرب المنتسبين إلى الملة الاسماعيلية واليهود والنصارى والمجوس ، ورأيت أن تفاصيل أسرار الشرائع ترجع إلى أصلين مبحث البر والأثم ، ومبحث السياسات المالية ، ثم رأيت البر والأثم لا تكتنه حقيقةهما إلا بأن يعرف قبلهما مباحث المجازاة والارتفاقات (١) والسعادة النوعية ، ثم رأيت هذه المباحث تتوقف على مسائل تسلم في هذا العلم ، ولا يبحث عن لميتها (٢) ، فاما أن تصدق بها لاتفاق الملل عليها حتى صارت من المشهودات ، أو لحسن الظان بالمعلم ، أو لدلائل تذكر في علم أعلى من هذا العلم ، وأعرضت عن الإطالة في إثبات النفس وبقائها وتنعمها وتأملها بعد مفارقة الجسد ، لأنه مبحث مفروغ منه في كتب القوم ، وما ذكرت من هذه المباحث إلا ما رأيت الكتب التي وقعت إلى غالية عن الكلام فيه أصلا ، أو عن التفرع والترتيب اللذين وفقت لاستخراجهما ، ولا من المسلمات إلا ما رأيت القوم لم يتعرضوا له ، ولا لا يراد الدلائل السمعية عليه كثير تعرض ، فلا جرم أني أذكر في هذا القسم مسائل يجب أن تصدق بها في هذا الفن من غير تعرض لليتها ، ثم كيفية المجازاة في الحياة وبعد الممات ، ثم الارتفاقات التي جبل عليها بنو آدم ، ولم يحملها قط عربهم ولا عجمهم من جهة ما أوجبه عقولهم ، ثم بيان سعادة الإنسان وشقاوته بحسب النوع وبحسب ما يظهر في الآخرة ثم أصول البر والاثم التي توارد عليها أهل الملل ثم ما يجب عند سياسة الأمة من ضرب الحدود والشرائع ، ثم كيفية استنباط الشرائع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وتلقيها عنه .

والقسم الثاني في شرح أصرار الأحاديث من أبواب الإيمان ، ثم من أبواب العلم ، ثم من أبواب الطهارة ، ثم من أبواب الصلاة ، ثم من أبواب الزكاة ، ثم من أبواب الصوم ، ثم من أبواب الحج ، ثم من أبواب الإحسان ، ثم من أبواب المعاملات ، ثم من أبواب تدبير المنازل ، ثم من أبواب سياسة المدن ، ثم من آداب المعيشة ، ثم من أبواب شتى . وهذا أو ان الشروع في المقصود والحمد لله أولا وآخرأ .

القسم الاول

في القواعد الكلية التي تستنبط منها المصالح المرعية
في الأحكام الشرعية وهي سبعة مباحث في سبعين باباً

المبحث الأول

في أسباب التكليف والمجازاة

باب الإبداع والخلق والتدبير

اعلم أن الله تعالى بالنسبة إلى إيجاد العالم ثلاث صفات مترتبة :
أحدها : الإبداع وهو إيجاد شيء لا من شيء فيخرج الشيء من كتم العدم
بغير مادة : وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول هذا الأمر ؟ فقال :
كان الله ولم يكن شيء قبله (١) .

والثانية : الخلق وهو إيجاد الشيء من شيء كما خلق آدم من التراب : (٢)
(وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَّارٍ) (٣) .

وقد دل العقل والنقل على أن الله تعالى خلق العالم أنواعاً وأجناساً
وجعل لكل نوع وجنس خواص ، فنوع الإنسان مثلاً خاصته النطق ،
وظهور البشرة واستواء القامة ، وفهم الخطاب ، ونوع الفرس خاصته
الصهيل ، وكون بشرته شعراء ، وقامته عوجاء ، وألا يفهم الخطاب ،

(١) هذه رواية المسيحيين وهي لا تدل على الحدوث الزماني للعالم لكن قد ثبت عند
بعض أصحاب السنة ولم يكن معه شيء وهذا يدل على الحدوث .

(٢) أي نار بلا دخان .

(٣) سورة الرحمة آية ١٥ .

وخاصة السم لإهلاك الإنسان الذى يتناوله ، وخاصة الزنجبيل الحاررة واليوسه ، وخاصة الكافور البرودة ، وعلى هذا القياس جميع الأنواع من المعدن والنبات والحيوان .

وجرت عادة الله تعالى ألا تنفك الخواص عما جعلت خواص لها ، وأن تكون مشخصات الأفراد خصوصاً فى تلك الخواص ، وتعيّن لبعض محملاتها ، فكذلك يميز الأنواع خصوصاً فى خواص أجناسها ، وأن تكون معانى هذه الأسامى المترتبة فى العموم والخصوص ، كالجسم والنامى والحيوان والإنسان وهذا الشخص متميزة متشابهة فى الظاهر ، ثم يدرك العقل الفرق بينها ، ويضيف كل خاصة إلى ما هي خاصة له ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم خواص كثير من الأشياء ، وأضاف الأناار إليها كقوله صلى الله عليه وسلم :

« التلبينة (١) بحمة لغزاد المريض » . وقوله فى الحبة السوداء :

« شفاء من كل داء إلا السام » (٢) وقوله فى أبوال الإبل وألبانها :

« شفاء للذّريرة بطونهم » (٣) وقوله فى الشبرم (٤) :

« حار جار » .

والثالثة تدبير عالم المواليد ومرجعه إلى تصيير حوادثها موافقة للنظام الذى ترتضيه حكته مفضية إلى المصلحة التى اقتضاها وجوده كما أنزل من السحاب مطراً ، وأخرج به نبات الأرض ليأكل منه الناس والآنعام ، فيكون سبباً لحياتهم إلى أجل معلوم . وكأ أن إبراهيم صلوات الله عليه ألقى فى النار

(١) التلبينة حفاء يمل من دقيق أو نخالة ورعاً جعل فيها صل ويشبه اللبن فى البياض والرفة ، وحة يضم الميم وكسر الجيم أى مرحة .

(٢) أى الموت .

(٣) التربة صفة من القرب بالحركة وهو داء الممعة لا تهضم الطعام ولا تمسكه .

(٤) الشبرم يضم الشين والراء حب يشبه الحص يطبخ ويغرب مائه للتدوى وحار من الحرارة وجار تابع له كحسن بسن .

لجعلها الله بردا وسلاما ؛ ليبقى حيا ، وكما أن أيوب عليه السلام كان اجتمع في بدنه مادة المرض ، فأنشأ الله تعالى عينا فيها شفاء مرضه . وكما أن الله تعالى نظر إلى أهل الأرض فقتلهم عربهم وعجمهم ، فأوحى إلى نبيه صلى الله عليه وسلم أن ينذرهم ويجهدهم ؛ ليخرج من شاء من الظلمات إلى النور .

وتفصيل ذلك أن القوى المودعة في المواليد التي لا تنفك عنها لما تراحم وتصادمت أو جبت حكمة الله حدوث أطوار مختلفة بعضها جواهر وبعضها أعراض والأعراض إما أفعال أو إرادات من ذوات الأنفس أو غيرها ، وتلك الأطوار لا شر فيها بمعنى عدم صدور ما يقتضيه سببه أو صدور ضد ما يقتضيه ، والشئ إذا اعتبر بسببه المقتضى لوجوده كان حسنا لا محالة كالقطع حسن من حيث إنه يقتضيه جوهر الحديد وإن كان قبيحا من حيث فوت بنية إنسان ، لكن فيها شر بمعنى حدوث شئ غيره أوفق بالمصلحة منه باعتبار الآثار أو عدم حدوث شئ آثاره محودة ، وإذا تهيأت أسباب هذا الشر اقتضت رحمة الله بعباده ولطفه بهم وعموم قدرته على السكل وشمول عليه بالكل أن يتصرف في تلك القوى والأمور الحاملة لها بالقبض والبسط والاحالة والإلهام ، حتى تفضى تلك الجملة إلى الأمر المطلوب أما القبض فمثاله ما ورد في الحديث : أن الدجال يريد أن يقتل العبد المؤمن في المرة الثانية ، فلا يقدره الله تعالى عليه مع محبة داعية القتل وسلامة أذنيه وأما البسط فمثاله أن الله تعالى أنبع عينا لأيوب صلوات الله عليه بركضة الأرض وليس في العادة أن تفضى الركضة إلى نبوع الماء ، وأقدر بعض (١) المخلصين من عبادة في الجهاد على ما لا يتصوره العقل من مثل تلك الأبدان ولا من اضماؤها ، وأما الأحالة فمثاله جعل النار هواء طيبة لإبراهيم عليه السلام ، وأما الإلهام فمثاله قصة خرق السفينة وإقامة الجدار وقتل الغلام وإنزال الكتب والشرائع على الأنبياء عليهم السلام . . والإلهام تارة يكون

(١) كما وقع لعل وعلى الله عنه من قلة خير .

للبنى وتارة يكون لغيره لاجله والقرآن العظيم بين أنواع التدبير بما لا مزيد عليه .

باب ذكر عالم المثال

اعلم أنه دلت أحاديث كثيرة على أن في الوجود عالماً غير عنصرى تتمثل فيه المعانى بأجسام مناسبة لها في الصفة ، وتحقق هنالك الأشياء قبل وجودها في الأرض نحواً من التحقق ، فإذا وجدت كانت هي هي بمعنى من معانى هو هو ، وأن كثيراً من الأشياء مما لاجسم لها عند العامة تنقل وتنزل ، ولا يراها جميع الناس ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لما خلق الله الرحم قامت فقالت هذا مقام العائد بك من القطيعة » ، وقال : « إن البقرة وآل عمران تأتبان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان (١) أو فرقان من طير صواف تحاجان عن أهلها » ، وقال : « تهجى الأعمال يوم القيامة فتجى الصلاة ثم تهجى الصدقة » ، ثم يهجى الصيام ، الحديث ، وقال : « إن المعروف والمنكر لخليقتان تنسبان للناس يوم القيامة ، فأما المعروف فيبشر أهله ، وأما المنكر فيقول : إليكم إليكم ، ولا يستطيعون له إلا لزوماً » ، وقال : « إن الله تعالى يهتك الأيام يوم القيامة كهيتها ، ويبعث الجمعة زهراء منيرة » .

وقال : « يؤتى بالدينا يوم القيامة في صورة عجوز شمطاء (٢) زرقاء أنيابها ، مشوه خلقها » (٣) وقال : « هل ترون ما أرى ؟ فاني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كواقع القطر » وقال في حديث الإسراء : « فإذا أربعة أنهار نهران باطنان ونهران ظاهران ، قفلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : أما الباطنان ففي الجنة ، وأما الظاهران فالنيل والفرات » وقال في حديث صلاة الكسوف : « صورت لى الجنة والنار » وفي لفظ « يبنى (٤) وبين جدار القبلة » ، وفيه أنه بسط

(١) النياية كل ما اظل فوق الرأس كالسحابة ، وفرقان بكسر الفاء وسكون الراء
فصلج من الفتن والمراد جامعتان .

(٢) الصمطاء التي يبيض شعرها غثتلت بالسواد .

(٣) المشوه القبيح الواسع الفم . (٤) متملق صورت .

يده ليقنول عنقوداً من الجنة ، وأنه تكلم^(١) من النار ، ونفخ من حرها ورأى فيها سارق^(٢) الحجيج ، والمرأة التي ربطت الحرة حتى ماتت ، ورأى في الجنة امرأة مومسة^(٣) سقت الكلب ، ومعلوم أن تلك المسافة لا تتسع للجنة والنار بأجسادهما المعلومة عند العامة . وقال : « حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات » ثم أمر جبريل أن ينظر إليهما وقال : « ينزل البلاء فيما لجه^(٤) الدعاء » . وقال : « خلق الله العقل فقال له : أقبل فأقبل وقال له : أدبر فأدبر » . وقال : « هذان كتابان من رب العالمين » الحديث ، وقال : « يؤتى بالموت كأنه كبش ، فيذبح بين الجنة والنار » ، وقال تعالى :

(فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)^(٥) .

واستفاض في الحديث أن جبريل كان يظهر للنبي صلى الله عليه وسلم ويتراءى له فيكلمه ، ولا يراه سائر الناس ، وأن القبر يفسح سبعين ذراعاً في سبعين أويضم حتى تختلف أضلاع المقبور وأن الملائكة تنزل على المقبور ، فتسأله وأن عمله يتمثل له ، وأن الملائكة تنزل إلى المحتضر بأيديهم الحرير أو المسح وأن الملائكة تضرب المقبور بمطارقة من حديد ، فيصبح صبيحة يسمعها ما بين المشرق والمغرب ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليسلط على الكافر في قبره تسعة وتسعون تنيناً^(٦) تنسه ، وتلدغه حتى تقوم الساعة » ، وقال : « إذا أدخل الميت القبر مثلث له الشمس عند غروبها ، فيجلس يمسح عينيه ، ويقول : « دعوني أصلي » ، واستفاض في الحديث : أن الله تعالى يتجلى بصور كثيرة لأهل الموقف ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم يدخل على ربه وهو على كرسيه وأن الله تعالى يكلم ابن آدم شفاها إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة .

(١) أى تأخر . (٢) أى الذى كان يمرق من الحاجج . (٣) أى زانية .

(٤) أى يصارعه . (٥) سورة مريم آية ١٠ .

(٦) هو نوع من الحيات كثير السم كبير الجنة . والنس — بالسین المهملة وبالتيين المعجمة أيضاً — اللدغ .

والناظر في هذه الأحاديث بين إحدى ثلاث : إما أن يقر بظاهاها
فيضطر إلى إثبات عالم ذكرنا شأنه. وهذه هي التي تقتضيها قاعدة أهل الحديث
نبه على ذلك السيوطي رحمه الله تعالى ، وبها أقول ، وإليها أذهب ، أو يقول :
إن هذه الوقائع تترأى لحس الراى ، وتمثل له في بصره ، وإن لم تكن
خارج حسه ، وقال بنظير ذلك عبد الله بن مسعود في قوله تعالى :

(يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ)^(١) .

لأنهم أصابهم جلد^(٢) فكان أحدهم ينظر إلى السماء ، فيرى كهيفة
الدخان من الجوع ، ويذكر عن ابن الماجشون^(٣) أن كل حديث جاء في
التنقل والرؤية في المحشر ، فعناه أنه يغير أبصار خلقه ، فيرويه نازلاً متجلياً
ويناجى خلقه ، ويخاطبهم وهو غير متغير عن عظمته ولا منتقل ليعلموا
أن الله على كل شيء قدير ، أو يجعلها تمثيلاً لتفهم معان أخرى ، ولست أرى
المقتصر على الثالثة من أهل الحق ، وقد صور الإمام الغزالي في عذاب
القبر تلك المقامات الثلاث حيث قال : أمثال هذه الأخبار لها ظواهر
صحيفة وأسرار خفية ، ولكنها عند أرباب البصائر واضحة ، فمن لم ينكشف له
حقائقها ، فلا ينبغي أن ينكر ظواهرها ، بل أقل درجات الإيمان التسلیم
والتصديق (فان قلت) فنحن نشاهد الكافر في قبره مدة ، ونراقبه ، ولا نشاهد
شيئاً من ذلك ، فما وجه التصديق على خلاف المشاهدة ؟

(فاعلم) أن لك ثلاث مقامات في التصديق بأمثال هذا :

أحدها وهو الاظهر والأصلح والأسلم : أن تصدق بأنها موجودة ،
وهي تلذغ الميت ، ولكنك لا تشاهد ذلك فان هذه العين لا تصلح لمشاهدة
الأمور الملكوتية ، وكل ما يتعلق بالآخرة فهو من عالم الملكوت .. أما ترى
الصحابة رضی الله عنهم كيف كانوا يؤمنون بنزول جبريل عليه السلام ،

(١) سورة النحل آية ١٠ . (٢) أى جلد .

(٣) موق في الأصل مربب ماء كون ، وهو علم لأحد أئمة المالكية

وما كانوا يشاهدونه ، ويؤمنون بأنه عليه السلام يشاهده ، فإن كنت لا تؤمن بهذا فتصحيح أصل الايمان بالملائكة والوحى أهم عليك وإن كنت آمنت به، وجوزت أن يشاهد النبي صلى الله عليه وسلم ما لا تشاهده الأمة، فكيف لا تجوز هذا في الميت، وكما أن الملك لا يشبه الأدميين والحيوانات، فالحياة والعقارب التي تلدغ في القبر ليست من جنس حيات عالمنا، بل هي جنس آخر، وتذكر بحاسة أخرى .

المقام الثاني : أن تذكر أمر النائم، وأنه قد يرى في نومه حية تلدغه، وهو يتألم بذلك حتى تراه ربما يصبح ويمرق جبينه، وقد ينزعج من مكانه كل ذلك يدركه من نفسه ويتأذى به كما يتأذى اليقظان وهو يشاهده ، وأنت ترى ظاهره ساكنا ولا ترى حواله حية ولا عقربا، والحية موجودة في حقه والعذاب حاصل ولكنه في حقه غير مشاهد، وإذا كان العذاب في ألم اللدغ فلا فرق بين حية تتخلل أو تشاهد .

المقام الثالث : إنك تعلم أن الحية بنفسها لا تؤلم بل الذى يلفاك منها هو ألم السم، ثم السم ليس هو الألم، بل عذابك في الأثر الذى يحصل فيك من السم، فلو حصل مثل ذلك الأثر من غير سم لكان العذاب قد توفر وكان لا يمكن تعريف ذلك النوع من العذاب إلا بأن يضاف إلى السبب الذى يفضى إليه في العادة، فانه لو خلق في الإنسان لذة الوقاع (١) مثلا من غير مباشرة صورة الوقاع لم يمكن تعريفها إلا بالإضافة إليه لتكون الإضافة للتعريف بالسبب، وتكون ثمرة السبب حاصلة وإن لم تحصل صورة السبب، والسبب يراد لثمرته لا لذاته، وهذه الصفات المهلكات تنقلب مهلكات مؤذيات ومؤلمات في النفس عند الموت، فيكون آلامها كآلام لدغ الحيات من غير وجودها . انتهى (٢) .

باب ذكر اللا الأعلى

قال الله تعالى :

(الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) (١).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إذا قضى الله تعالى الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا (٢) لقوله ، كأنه صلصلة (٣) على صفوان (٤) فاذا فرغ (٥) عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق وهو العلى الكبير ، وفي رواية « إذا قضى أمراً ما يبلغ حملة العرش ، ثم يسبح أهل السماء الذين يلونهم ، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا ، ثم قال : الذين يلون حملة العرش ، لحملة العرش ماذا قال ربكم ؟ فيخبرونهم ماذا قال ، فيستخبر بعض أهل السموات بعضاً حتى يبلغ الخبر أهل هذه السماء ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنى قلت من الليل ، فتوضأت ، وعليت ما قدر لى ، فغمست فى صلاتى حتى

(١) سورة فاطر الآية ٧ - ٩ .

(٢) هو مصدر كالقتران أو الحرمان ويجوز كونا جما لخاضع فعل المصدر مفعول مطلق من ضربت لما فيه من الخضوع وعلى الجمع حال والمضى ارخت أجنحتها مرعدة .

(٣) هو يفتح الصادين المهملتين الصوت المتدارك الذى يسبح ولا يثبت أول ما يقرع السمع حتى يسمع بهد .

(٤) هو الحجر الأملس . (٥) أى كشف الترفع .

استنقلت ، فاذا أنا برى تبارك وتعالى فى أحسن صورة فقال : يا محمد قلت : لبيك رب قال فمى يختصم الملا الأعلى ؟ قلت : لا أدرى قالها ثلاثا . قال فرأيت وضع كفه بين كتفى حتى وجدت برد أنامله من ثدى ، فتجلى (١) لى كل شى . وعرفت . فقال : يا محمد قلت : لبيك رب . قال : فمى يختصم الملا الأعلى ؟ قلت : فى الكفارات . قال : وما هن ؟ قلت : مشى الأقدام إلى الجماعات والجلوس فى المساجد بعد الصلوات ، وإسباغ الوضوء (٢) حين الكريهات . قال : ثم فمى ؟ قال : قلت : فى الدرجات . قال : وما هن ؟ قلت : لإطعام الطعام ولين الكلام ، والصلوة بالليل والناس نيام ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله إذا أحب عبدا دعا جبرائيل فقال : إنى أحب فلانا فأحبه . قال : فيحبه جبرائيل . ثم ينادى فى السماء فيقول : إن الله يحب فلانا فأحبوه ، فيحبه أهل السماء . ثم يوضع له القبول فى الأرض . وإذا أبغض عبدا دعا جبرائيل فيقول : إنى أبغض فلانا فأبغضه قال : فيبغضه جبرائيل ، ثم ينادى فى أهل السماء : إن الله يبغض فلانا فأبغضوه قال : فيبغضونه ثم يوضع له البغضاء فى الأرض ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« الملائكة يصلون على أحدكم ما دام فى مجلسه الذى صلى فيه يقولون : اللهم ارحمه اللهم اغفر له اللهم تب عليه ما لم يؤذ فيه ، ما لم يحدث فيه » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقا خلفا (٣) ويقول الآخر اللهم أعط ممسكا تلفا . »

اعلم أنه قد استفاض من الشرع : أن لله تعالى عبادا هم أفاضل الملائكة ومقربوا الحضرة لا يزالون يدعون أن أصلح نفسه ، وهذبها ، وسمى فى إصلاح الناس فيكون دعاؤهم ذلك سبب نزول البركات عليهم ، ويعلمون من عصي

(١) أى ظهر . (٢) أى أتمه .

(٣) ينتفع الخاء المسجدة واللام أى عرضا عاجلا مالا أو دفع سوء أو أجلا نوابها اه .

الله ، وسعى في الفساد ، فيكون لعنهم سبباً لوجود حسرة وندامة في نفس العامل ، وإلهامات في صدور الملأ السافل أن ينفثوا هذا المسىء ، ويسئثروا إليه ، إمامي الدنيا ، أوحين يتخفف عنه جلباب بدنه بالموت الطبيعي ، وأنهم يكونون سفراء بين الله وبين عباده ، وأنهم يلهمون في قلوب بني آدم خيراً أى يكونون أسباباً لحدوث خواطر الخير فيهم بوجه من وجوه السببية ، وأن لهم اجتماعات كيف شاء الله وحيث شاء الله يعبر عنهم باعتبار ذلك بالرفيق الأعلى ، والثندى (١) الأعلى ، والملأ الأعلى (٢) ، وأن لأرواح أفاضل الأدميين دخولا فيهم ولحوقاً بهم كما قال الله تعالى :

(يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي) (٣) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« رأيت جعفر بن أبي طالب ملكاً يطير في الجنة مع الملائكة بهنحين ، وأن هنالك ينزل القضاء ، ويتمين الأمر المشار اليه بقوله تعالى :

(فِيهَا) (٤) يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٥) .

وأن هنالك بتقرر الشرائع بوجه من الوجوه .

واعلم أن الملأ الأعلى ثلاثة أقسام : قسم علم الحق أن نظام الخير يتوقف عليهم ، فخلق أجساماً نورية بمنزلة نار موسى ، فنفخ فيها نفوساً كريمة .

وقسم اتفق حدوث مزاج في البخارات اللطيفة من العناصر استوجب فيضان نفوس شاهدة شديدة الرفض (٦) للالوات البهيمية .

وقسم هم نفوس إنسانية قريبة المأخذ من الملأ الأعلى ما رالت تعمل

(١) أى المجلس .

(٢) أى الأفاضل الملائكة .

(٣) سورة النجم الآية ٢٧ - ٣٠ .

(٤) أى في ليلة القدر .

(٥) سورة البخان آية ٤٠ .

(٦) أى الترك .

أعمالا منجية تفيد الحقوق بهم حتى طرحت عنهم جلايب أبدانها ، فانسلكت في سلكهم وعدت منهم ، والملا الأعلى شأنها أنها تتوجه إلى بارئها توجهاً معناه لا يصدها عن ذلك النفات إلى شيء وهو معنى قوله تعالى :

(يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ^(١)) .

وتتلقى من ربها استحسان النظام الصالح واستهجان ^(٢) خلافه ، فيقرع ذلك باباً من أبواب الجود الإلهي وهو معنى قوله تعالى .

(وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ^(٣)) .

وأفاضلهم تجتمع أنوارهم ، وتتداخل فيما بينها عند الروح الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة الوجوه والألسنة ، فتصير هنالك كشيء واحد وتسمى حظيرة القدس ، وربما حصل في حظيرة القدس إجماع على إقامة حيلة لنجاة بني آدم من الدواهي المعاشية والمعادية بتكميل أركي خلق الله يومئذ وتمشية أمره في الناس ، فيوجب ذلك ^(٤) إلهامات في قلوب المستعدين من الناس أن يتبعوه ، ويكونوا أمة أخرجت للناس ، ويوجب تمثيل علوم فيها صلاح القوم وهداهم في قلبه وحيا ورؤيا وهتفا ، وأن تراءى ^(٥) له ^(٦) فكلمه شفاها ، ويوجب نصر أحبائه وتقريبهم من كل خير ولعن من صد عن سبيل الله وتقريبهم من كل ألم ، وهذا أصل من أصول النبوة ، ويسمى إجماعهم المستمر بتأييد روح القدس ، ويشمر هنالك بركات لم تعد في العادة فسمى بالمعجزات .

ودون هؤلاء نفوس ^(٧) استوجب فيضانها حدوث مزاج معتدل في بخارات لطيفة لم تبلغ بهم السعادة مبلغ الأولين ^(٨) ، فصار كالمهم أن تكون

-
- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| (١) سورة طافر آية ٧ | (٢) أى استباحت |
| (٣) سورة طافر آية ٧ | (٤) أى الاجتماع بالتكميل |
| (٥) أى تظهر أهل حظيرة القدس | (٦) أى المركب |
| (٧) هم الملا السائل | (٨) هم الملا الأعلى |

فارغة لا تنتظر ما يترشح من فوقها، فإذا ترشح شيء بحسب استعداد القابل وتأثير الفاعل انبعثوا إلى تلك الأمور كما تنبعث الطيور والبهائم بالدواعي الطبيعية، وهم في ذلك قانون عما يرجع إلى أنفسهم، باقون بما ألهموا من فوقهم فيؤثرون في قلوب البشر والبهائم، فتقلب إرادتها وأحاديث نفوسها إلى ما يناسب الأمر المراد، ويؤثرون في بعض الأشياء الطبيعية في تضعيف حركاتها وتحولاتها، كما يدحرج حجر، فأثر فيه ملك كريم عند ذلك، فشى في الأرض أكثر مما يتصور في العادة، وربما ألقي الصياد شبكة في النهر، فجاءت أفواج من الملائكة تلهم في قلب هذه السمكة أن تفتحم، وهذه أن تهرب وتقبض جبلا، وتبسط أخرى، وهي لا تعلم لم تفعل ذلك، ولكن تتبع ما ألهمت وربما تقاوتك فتتان، فجاءت الملائكة تزين في قلوب هذه الشجاعة والثبات بأحاديث وخيالات يقتضيها المقام، وتلهم حيل الغلبة، وتؤيد في الرى وأشباهه، وفي قلوب تلك أصداد هذه الحفصا ليقضى الله أمرا كان مفعولا، وربما كان المترشح لإيلاء نفس إنسانية أو تنعيمها، فسمعت الملائكة كل سعى، وذهبت كل مذهب ممكن، وبازاء أولئك آخرون أولو خفة وطيش وأفكار مضادة للخير أوجب حدوثهم تفضن بخارات ظلمانية هم الشياطين لا يزالون يسمعون في أصداد ما سمعت الملائكة فيه والله أعلم .

باب ذكر سنة الله التي أشير إليها في قوله تعالى :

« ولئن تعد لسنة الله تبديلا »

اعلم أن بعض أفعال الله يترتب على القوى المودعة في العالم بوجه من وجوه الترتب، شهد بذلك النقل والمقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله خلق آدم من قبضة (١) قبضها من جميع الأرض، فجاء بنو آدم على قدر الأرض، منهم الأحمر والأبيض والأسود، وبين ذلك، والسمل والحون، والخبيث والطيب، وسأله عبد الله بن سلام ما يزرع الولد (٢) إلى أبيه أو إلى أمه ؟ فقال :

(١) يفتح القاف وسما ملء الكف

(٢) أى يشبه ومجذبه إليه .

« إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد (١) وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نرعت » .

ولأرى أحدا يشك في أن الإمامة تستند إلى الضرب بالسيف أو أكل السم، وأن خلق الولد في الرحم يكون عقيب صب المنى، وأن خلق الحبوب والأشجار يكون عقيب البذر والغرس والسقي، ولأجل هذه الاستطاعة جاء التكليف، وأمروا، ونهوا، وجوزوا بما عملوا، فتلك القوى (٢) منها خواص العناصر وطبائعها، ومنها الأحكام التي أودعها الله في كل صورة قوعية، ومنها أحوال عالم المثال والوجود المقضى به هنالك قبل الوجود الأرضي، ومنها أدعية الملائكة على محمد منهم لمن هذب نفسه، أو سعى في إصلاح الناس وعلى من خالف ذلك، ومنها الشرائع المكتوبة على بنى آدم وتحقيق الإيجاب والتحريم فإنها سبب ثواب المطيع وعقاب العاصي، ومنها أن يقضى الله تعالى بشيء، فيجر ذلك الشيء شيئاً آخر لأنه لازمه في سنة الله، وخرم نظام اللزوم غير مرضى، والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم :

« إذا قضى الله لعبد أن يموت بأرض جعل له إليها حاجة، فكل ذلك نطقت به الأخبار، وأوجبه ضرورة العقل .

واعلم أنه إذا تعارضت الأسباب التي يترتب عليها القضاء بحسب جرى العادة، ولم يمكن وجود مقتضياتها أجمع - كانت الحسنة حينئذ مراعاة أقرب الأشياء إلى الخير المطلق وهذا هو المعبر عنه بالميزان في قوله صلى الله عليه وسلم :

« بيده الميزان يرفع القسط ويخفضه » (٣) وبالشأن في قوله تعالى :

(كَلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ) (٤) .

(١) أى جذبه وأظهر مشاجته فيه (٢) أى القلبية عليها أفعال الله .
(٣) أى يرفع ميزان أعمال العباد المرحمة إليه وارزاقهم النازلة من عنده ويخفضه وهو تمثيل لما يقدره الله وينزله ، وقيل أراد برفع الميزان تكثير الرزق ويخفضه تقليله
(٤) سورة الرحمن آية ٢٩

ثم الترجيح يكون تارة بحال الأسباب أي أقوى ، وتارة بحال الآثار المترتبة أي أضعف ، بتقديم باب الخلق على باب التدبير ونحو ذلك من الوجوه ، فنحن وإن قصر علنا عن إحاطة الأسباب ومعرفة الأحق عند تعارضها نعلم قطعاً أنه لا يوجد شيء إلا وهو أحق بأن يوجد ، ومن أيقن بما ذكرنا استراح عن اشكالات كثيرة .

أما هيآت الكواكب فن تأثيرها ما يكون ضرورياً كاختلاف الصيف والشتاء وطول النهار وقصره باختلاف أحوال الشمس وكاختلاف الجزر والمد باختلاف أحوال القمر ، وجاء في الحديث :

« إذا طلع النجم (١) ارتفعت العاهة ، يعني بحسب جرى العادة لكن كون الفقر والغنى والجذب والحصب وسائر حوادث البشر بسبب حركات الكواكب فما لم يثبت في الشرع ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخوض في ذلك فقال : « من اقتبس (٢) شعبة من النجوم اقتبس شعبة من السحر » وشدد في قول : « مطرنا بنوء كذا » (٣) ولا أقول نصت الشريعة على أن الله تعالى لم يجعل في النجوم خواص تتولد منها الحوادث بواسطة تغير الهواء المكتشف (٤) بالناس ونحو ذلك ، وأنت خير بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكهانة ، وهي الأخبار عن الجن ، وبرى عن أنى كاهنا وصدقه ، ثم لما سئل عن حال الكهان أخبر أن الملائكة تنزل في العنان (٥) فتذكر الأمر . قضى في السماء ، فتسترق الشياطين السمع ، فتوحيه إلى الكهان ، فيكذبون معها مائة كذبة وأن الله تعالى قال :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لَإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا) (٦) .

(١) أي الثريا والعاهة الآفة . (٢) أي حصل شعبة أي فرط .

(٣) هو بفتح النون وسكون الواو وهزة بمعنى الغروب والطلوع والرب كانت تزعم أن الكواكب إذا غاب أو طلع يكون المطر فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه .

(٤) أي المحيط . (٥) أي الجوى . (٦) سورة آل عمران آية ١٥٦ .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لن يدخل أحدكم الجنة عمله ، وقال : « إنما أنت رفیق (١) والطبيب الله ، وبالجملة فالنبي يدور على مصالح كثيرة والله أعلم .

باب حقيقة الروح

قال الله تعالى :

(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (٢)) .

وقرأ الأعمش عن رواية ابن مسعود (وما أوتوا من العلم إلا قليلا) ويعلم من هنالك أن الخطاب لليهود السائلين عن الروح ، وليست الآية نصافي أنه لا يعلم أحد من الأمة المرحومة حقيقة الروح كإظن ، وليس كل ماسكت عنه الشرع لا يمكن معرفته البتة ، بل كثيرا ما يسكت عنه لأجل أنه معرفة دقيقة لا يصلح لتعاطيها جمهور الأمة وإن أمكن لبعضهم .

واعلم أن الروح أول ما يدرك من حقيقتها أنها مبدأ الحياة في الحيوان وأنه يكون حيا بنفخ الروح فيه ، ويكون ميتا بمفارقتها منه ، ثم إذا أمعن في التأمل ينجلي أن في البدن بخاراً لطيفاً متولداً في القلب من خلاصة الأخلاط يحمل القوى الحساسة والمحركة والمدارة للغذاء يجرى فيه حكم الطب ، وتكشف التجربة أن لكل من أحوال هذا البخار من رفته وغلظه وصفاته وكدرته أثراً خاصاً في القوى والأفاعيل المنبجسة من تلك القوى (٣) وأن الآفة الطارئة على كل عضو وعلى توليد البخار المناسب له تفسد هذا البخار ، وتنفوش أفاعيله ويستلزم تكونه الحياة ، وتحله الموت فهو الروح في أول النظر ، والطبقة السفلى من الروح في النظر الممغن ، ومثله في البدن كمثل ماء

(١) أي ترفق بالمرض وتلطّف به والله يرفقه ويمافيه . (٢) سورة الاسراء آية ٨٥ .

(٣) أي للتفرقة بينها .

الورد وكمثل النار في الفحم ، ثم إذا أمدن في النظر أيضا انجلي أن هذا الروح مطية للروح الحقيقية ومادة لتعلقها ، وذلك أنا نرى الطفل يشب ، ويشيب ، وتبدل أخلاط بدنه والروح المتولدة من تلك الاخلاط أكثر من ألف مرة ، ويصغر تارة ، ويكبر أخرى ، ويسود تارة ويبيض أخرى ، ويكون جاهلا مرة وعالما أخرى إلى غير ذلك من الأوصاف المتبدلة والشخص هو هو ، وإن نوقش في بعض ذلك فلنا أن نفرض تلك التغيرات والطفل هو هو ، أو نقول لا نجزم بقاء تلك الأوصاف بحالها ، ونجزم ببقائه ذو غيرها (١) فالشيء الذي هو به هو ليس هذا الروح ، ولا هذا البدن ، ولا هذه الشخصيات التي تعرف ، وترى يبادى الرأى ، بل الروح في الحقيقة حقيقة فردانية ونقطة نورانية يحل طورها عن طور هذه الأطوار المتغيرة المتغيرة التي بعضها جواهر وبعضها أعراض وهي مع الصغير كما هي مع الكبير ومع الأسود كما هي مع الأبيض إلى غير ذلك من المقابلات ولها تعلق خاص بالروح الهوائى أولا وبالبدن ثانيا من حيث إن البدن مطية النسمة (٢) وهي كوة (٣) من عالم القدس ينزل منها على النسمة كل ما استعدت له فالأمور المتغيرة إنما جاء تغيرها من قبل الاستعدادات الأرضية بمنزلة حر الشمس يبيض الثوب ويسود القصار (٤) وقد تحقق عندنا بالوجدان الصحيح أن الموت انفكاك النسمة ، عن البدن لفقد استعداد البدن لتوليدها لا انفكاك الروح القدس عن النسمة ، وإذا تحللت النسمة في الأمراض المدفنة وجب في حكمة الله أن يبقى الشيء من النسمة بقدر ما يصح ارتباط الروح الالهى بها ، كما أنك إذا مصصت الهواء من القارورة تخلخل الهواء حتى تباغ إلى حد لا تخلخل بعده ، فلا تستطيع المص ، أو تنفخ (٥) القارورة ، وما ذلك إلا لسر ناشئ من طبيعة الهواء ، فكذلك سر في النسمة وحد لها لا يمازهما الأمر ، وإذا مات الإنسان كان للنسمة نشأة أخرى فينشى فيض الروح الالهى

(١) لأن غير المعلوم فيه المعلوم .

(٢) النسمة محركة نفس الروح أى لروح الهوائى . (٣) أى تعب .

(٤) أى الفاعل للنسمة . (٥) أى تنكسر .

فيها قوة فيما بقي من الحس المشترك تكفي كفاية السمع والبصر والكلام بمدد من عالم المثال أعنى القوة المتوسطة بين المجرد والمحسوس المنبثقة في الافلاك كشيء واحد ، وربما تستعد النسمة حينئذ للباس نوراني أو ظلماني بمدد من عالم المثال ، ومن هنالك تتولد عجائب عالم البرزخ ، ثم إذا نفخ في الصور أى جاء فيض عام من بارئ الصور بمنزلة الفيض الذى كان منه في بدء الخلق حين نفخت الأرواح في الأجساد ، وأسس عالم المواليد أوجب فيض الروح الإلهى أن يكسى لباسا جسمانيا أو لباسا بين المثال والجسم فيتحقق جميع ما أخبر به الصادق المصدوق عليه أفضل الصلوات وأمين التحيات ، ولما كانت النسمة برزعا متوسطا بين الروح الإلهى والبدن الأرضى وجب أن يكون لها وجه إلى هذا ، ووجه إلى ذلك ، والوجه المائل إلى القدس هو الملكية ، والوجه المائل إلى الأرض هو البهيمية ، ولتقتصر من حقيقة الروح على هذه المقدمات لتسلم في هذا العلم ، وتفرع عليها التفاريع قبل أن ينكشف الحجاب في علم أعلى من هذا العلم والله اعلم .

باب سر التكليف

قال الله تعالى :

(إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ^(١)) .

فيه الغزالي والبيضاوى وغيرهما على أن المراد بالامانة ثقلة عهدة

التكليف بأن تتعرض (١) لخطر الثواب والعقاب بالطاعة والمعصية ، وبعرضها عليهن اعتبارها بالإضافة إلى استعدادهن ، وبإبائهن الآباء الطبيعي الذي هو عدم اللياقة والاستعداد ، وبحمل الإنسان قابليته واستعداده لها .

أقول وعلى هذا فقوله تعالى (إنه كان ظلوماً جهولاً) خرج مخرج التعليل ؛ فإن الظلوم من لا يكون عادلاً ، ومن شأنه أن يعدل ، والجهول من لا يكون عالماً ، ومن شأنه أن يعلم ، وغير الآدمي إما عالم عادل لا يتطرق إليه الظلم والجهل كالملائكة ، وإما ليس بعادل ولا عالم ولا من شأنه أن يكسبها كالبهائم ، وإنما يليق بالتكليف ، ويستعد له من كان له كال بالقوة لا بالفعل ، واللام في قوله تعالى زليعذب لام العاقبة (٢) كأنه قال عاقبة حل الأمانة التعذيب والتنعيم ، وإن شئت أن تستجلى (٣) حقيقة الحال فليكن أن تصور حال الملائكة في مجردها لا يزعمها حالة ناشئة من تفریط القوة الهيمنة كالجوع والعطش والخوف والحزن ، أو إفراطها كالشبق والغضب والتهيه (٤) ولا بهما التغذية والتنمية ولو أحقهما ، وإنما تبقى فارغة لا تتظار ما يرد عليها من فوقها ، فإذا ترشح عليها أمر من فوقها من إجماع على إقامة نظام مطلوب أو رضا من شيء أو بغض شيء امتلأت به ، وانقادت له ، وانبعثت إلى مقتضاه وهي (٥) في ذلك فانية عن مراد نفسها باقية بمراد ما فوقها ، ثم تتصور حال البهائم في تطلّخها بالهيات الحسية لا تزال مشغوفة بمقتضيات الطبيعة فانية فيها لا تنبعث إلى شيء إلا انبعثاً بهيمياً يرجع إلى نفع جسدي وانذفاع إلى ما تعطيه الطبيعة فقط .

(١) أي السموات والأرض وغيرها .

(٢) إنما حل اللام على العاقبة لأنه لن تعلق بقوله مرضنا فأفبال الله تعالى غير مملة بالأغراض وإن تعلق بقوله خلّصها الإنسان فلا يصح كون تعذيب الله وتنبيهه فرضاً للإنسان في حل الأمانة لأن الفرض ما يكون باعثاً للفاعل على الفعل الاختياري والخلل هنا المراد منه القابلية والاستعداد وهو ليس باختياري فتعين جعل اللام للعاقبة كما في قوله (ليسكون لهم عدواً وحزناً) .

(٣) أي تمام وتكشف . (٤) هو المجه . (٥) أي الملائكة .

ثم تعلم أن الله تعالى قد أودع الإنسان بحكمته الباهرة قوتين : قوة ملكية تشعب من فيض الروح المخصوصة بالإنسان على الروح الطبيعية السارية في البدن وقبولها ذلك الفيض وانقهارها له ، وقوة بهيمية تشعب من النفس الحيوانية المشترك فيها كل حيوان المنشعبة بالقوى القائمة بالروح الطبيعية واستقلالها بنفسها وإذعان الروح الإنسانية لها وقبولها الحكم منها ، ثم تعلم أن بين القوتين تراحماً وتجاوزاً ، فهذه تجذب إلى العلو دون تلك إلى السفلى وإذا برزت البهيمية ، وغلبت آثارها كنت الملكية ، وكذلك العكس ، وأن للبارئ جل شأنه عناية بكل نظام ، وجوداً بكل ما يسأله الاستعداد الأصلي والكسبي ، فإن كسب هيات بهيمية أمد فيها ، ويسر له ما يناسبها ، وإن كسب هيات ملكية أمد فيها ، ويسر له ما يناسبها كما قال الله عز وجل .

(فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى
وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ^(١)) .

وقال : (كَلَّا نُمَدِّهُ هُوْلَاءَ وَهَوْلَاءَ مِنْ عَطَا رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَا رَبِّكَ مَحْظُورًا ^(٢)) .

وأن لكل قوة لذة وألماً ، فاللذة إدراك ما يلائمها ، والألم إدراك ما يخالفها وما أشبه حال الإنسان بحال من استعمل مخدراً في بدنه ، ألم يجد ألم لفتح النار حتى إذا ضعف أثره ، ورجع إلى ما تمنطيه الطبيعة وجد الألم أشد ما يكون أو بحال الورد على ما ذكره الأطباء أن فيه ثلاث قوى : قوة أرضية تظهر عند السحق والطلاء ، وقوة مائية تظهر عند العصر والشرب ، وقوة هوائية تظهر عند الشتم ، فتبين أن التكليف من مقتضيات النوع ، وأن الإنسان يسأل ربه بإسنان استعداده أن يوجب عليه ما يناسب القوة الملكية ،^٥ ، يثيب على ذلك ، وأن يحرم عليه الانهماك في البهيمية ، ويعاقب على ذلك والله أعلم .

باب انشقاق التكليف من التقدير

اعلم أن الله تعالى آيات في خلقه يهتدى الناظر فيها إلى أن الله له الحجة البالغة في تكليفه لعباده بالشرائع ، فانظر إلى الأشجار وأوراقها وأزهارها وثمراتها ، وما في كل ذلك من الكيفيات المبصرة والمذوقة وغيرها ، فإنه جعل لكل نوع أوراقاً بشكل خاص ، وأزهاراً بلون خاص ، وثماراً مختصة بطعم ، وبذلك الأمور يعرف أن هذا الفرد من نوع كذا وكذا ، وهذه كلها تابعة للصورة النوعية ملتوية معها إنما تجي ، من حيث جاءت الصورة النوعية ، وقضاء الله تعالى بأن تكون هذه المادة نحلة مثلاً مشتبك مع قضائه التفصيلي بأن تكون ثمرتها كذا وخواصها كذا .

ومن خواص النوع ما يدركه كل من له بال ، ومن خواصه ما لا يدركه إلا الألهي الفطن كتأثير الياقوت في نفس حامله بالتفريح والتشجيع ، ومن خواصه ما يعم كل الأفراد ، ومن خواصه ما لا يوجد إلا في بعضها حيث تستعد المادة ، كالأهليلج الذي يسهل بطن من قبض عليه يده ، وليس لك أن تقول لم كانت ثمرة النخل على هذه الصفة ؟ فإنه سؤال باطل لأن وجود لوازم الماهيات معها لا يطلب (بل) ، ثم انظر إلى أصناف الحيوان تجد لكل نوع شكلاً وخلقة ، كما تجد في الأشجار ، وتجد مع ذلك لها حركات اختيارية ، وإلهامات طبيعية ، وتديرات جبلية يمتاز كل نوع بها ، فهبمة الأنعام ترعى الحشيش ، وتجتري (١) ، والفرس والحصان والبغل ترعى الحشيش ، ولا تجتري ، والسباع تأكل اللحم ، والطير يطير في الهواء ، والسمك يسبح في الماء ، ولكل نوع من الحيوان صوت غير صوت الآخر ، ومسافة (٢) غير مسافة الآخر ، وحضانة للأولاد غير حضانة الآخر ، وشرح هذا يطول ، وما ألهم نوعاً من الأنواع إلا علوماً تناسب مزاجه ، وإلا ما يصلح به ذلك النوع .

(٢) أي بحاسة والحضانة التريبة .

(١) من الجرة بالكسر .

وكل هذه الإلهامات تترشح عليه من جانب بارئها من كوة (١) الصورة النوعية ، ومثلها كمثل تخطيط (٢) الأزهار ، وطعوم الثمرات في تشابكها مع الصورة النوعية ، ومن أحكام النوع ما يعم الأفراد ، ومنها ما لا يوجد إلا في البعض حيث تستعد المادة ، وتتفق الأسباب ، وإن كان أصل الاستعداد يعم الكل ، كاليعسوب (٣) من بين النحل ، والبيغاء يتعلم محاكاة أصوات الناس بعد تعليم وتمرين ، ثم انظر إلى نوع الإنسان تجد له ما وجدت في الأشجار ، وما وجدت في أصناف الحيوان كالسعال والتعطى والجشاء ودفع الفضلات ومص الثدي في أول نشأته ، وتجد مع ذلك فيه خواص يمتاز بها من سائر الحيوان : منها النطق ، وفهم الخطاب ، وتوليد العلوم الكسبية من ترتيب المقدمات البدئية ، أو من التجربة والاستقراء والحدس ومن الاهتمام بأمور يستحسنها بعقله ، ولا يجدها بحسه ، ولا وهمه ، كتهذيب النفس ، وتسخير الأقاليم تحت حكمه ، ولذلك يتوارد على أصول هذه الأمور جميع الأمم حتى سكان شواحق الجبال ، وما ذلك إلا لسر ناشئ من جذر صورته النوعية ، وذلك السر أن مراح الإنسان يقتضى أن يكون عقله قاهرا على قلبه ، وقلبه قاهرا على نفسه .

ثم انظر إلى تدبير الحق لكل نوع ، وترتيبه إياه ، ولطفه به ، فلما كان النبات لا يحس ، ولا يتحرك جعل له عروقا تمص المادة المجتمعة من الماء والهواء ولطيف التراب ، ثم يفرقها في الأغصان وغيرها على تقسيم تعطيه الصورة النوعية ، ولما كان الحيوان حساسا متحركا بالإرادة لم يجعل له عروقا تمص المادة من الأرض ، بل ألهمه طلب الحبوب والحشيش والماء من مظانها ، وألهمه جميع ما يحتاج إليه من الارتفاقات ، والنوع الذى لا يتكون من الأرض تكون الديدان منها دبر الله تعالى له بأن أودع فيه قوى التناسل ،

(١) يفتح الكاف وضما معنى النقب . (٢) أى خطوط .
(٣) هو أمير النحل .

وخلق في الأنثى رطوبة يصرها إلى تربية الجنين ، ثم حولها لبنا خالصا ، وألمهم للتولد مص الثدي وازداد(١) اللبن ، وجعل في الدجاجة رطوبة يصرها إلى تكون البيض ، فإذا باضت أصابها ييس وخلق جوف يحملانها على جنون يستدعى ترك غخالطة بئى نوعها ، واستجاب حضانة شئ تسد به جوفها ، وجعل من طبع الحمامة الأنس بين ذكرها وأنثاها ، وجعل خلق جوفها هو الحامل(٢) على حضانة البيض ، ثم جعل رطوبتها البالية تتوجه إلى التنوع(٣) ، وجعل لها رحمة على الفرخ(٤) ، وجعل رحمها مع الرطوبة البالية سببا لتنوعها ودفع الجبوب والماء إلى جوف فرخها ، وجعل الذكر منها بسبب الأنس يقلد أنثاها ، وخلق للفراخ مراحا رطبا ثم حول رطوبتها ريشا تطير به .

ولما كان الإنسان مع إحساسه وتحركه وقبوله للالهامات الجبلية والعلوم الطبيعية ذا عقل وتوليد للعلوم الكسبية - ألهمه الزرع والغرس والتجارة والمعاملة ، وجعل منهم السيد بالطبع والاتفاق ، والمعبد بالطبع والاتفاق ، وجعل منهم الملوك والرعية ، وجعل منهم الحكيم المتكلم بالحكمة الإلهية والطبيعية والرياضية والعملية ، وجعل منهم الغبي الذي لا يهتدى لذلك(٥) . إلا بضرب من تقليد ، ولذلك ترى أمم الناس من اهل البوادي والحضر متواردين على هذه ... ، وهذا كله شرح الخواص والتدبيرات الظاهرة المتعلقة بقوة الهيمنة وارتضاقاته المعاشية ، ثم انتقل إلى قوته الملكية .

واعلم أن الإنسان ليس كسائر أنواع الحيوان ، بل له إدراك أشرف من إدراكهم ، ومن علومه التي يتوارد عليها أكثر أفراده غير من عصمت مادته أحكام نوعه - التفنيتش عن سبب إيجاده وتربيته ، والتنبيه بآيات مدبر

(١) ابتلاع (٢) الباءت . (٣) الق . - (٤) الولد (٥) أى الحكمة .

في العالم هو أوجده ورزقه ، والتضرع بين يدي بارئه ومدبره بهمة وعلمه حسب ما يتضرع إليه هو وجميع أبنائه جنسه (١) دائماً سر مداً بلسان الحال . وهو قوله تعالى :

(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ) (٢) .

أليس أن كل جزء من الشجرة من أغصانها وأوراقها وأزهارها متكف (٣) يده إلى النفس النباتية المدبرة في الشجرة دائماً سر مداً ، فلو كان لكل جزء منها عقل لحمد النفس النباتية حمداً غير حمد الآخر ، ولو كان له فهم لانتطع (٤) التكفف الحالى في علمه وصار تكففاً بالهمة .

فاعلم من هناك أن الإنسان لما كان ذا عقل ذكى انتطع في نفسه التكفف العلمى حسب التكفف الحالى ، ومن خواصه أيضاً أن يكون في نوع الإنسان من له خلوص إلى منبع العلوم العقلية يتلقاها منه وحياً أو حدساً أو رؤياً ، وأن يكون آخرون قد تفرسوا من هذا الكامل آثار الرشد والبركة ، فانقادوا له فيما يأمر ، وينهى ، وليس فرد من أفراد الإنسان إلا له قوة للتخلص إلى الغيب برؤيا يراها ، أو برأى يبصره ، أو هتيف يسمعه ، أو حدس يتفطن له ، إلا أن منهم الكامل ، ومنهم الناقص ، والناقص يحتاج إلى الكامل ، وله صفات يحمل طورها عن طور صفات البهائم كالخشوع والنظافة والعدالة والسماحة ، وكظهور بوارق الجبروت والملكوت من استجابة الدعاء وسائر الكرامات والأحوال والمقامات .

(١) أى الجنس البعيد . (٢) سورة الحج آية ١٨ .

(٣) أى سائل طالب ما يدهه إليها . (٤) أى امتنع والتكفف الدوال .

والأمور التي يمتاز بها الإنسان من سائر أفراد الحيوان كثيرة جداً
لكن جماع الأمر وملاكه خصلتان :

أحدهما زيادة القوة العقلية ولها شعبتان شعبة غائصة (١) في الارتفاقات
لمصلحة نظام البشر واستنباط دقائقها، وشعبة مستعدة للعلوم الغيبية الفائضة
بطريق الوهب .

وثانيهما براعة القوة العملية ، ولها أيضاً شعبتان : شعبة هي ابتلاعها
للأعمال من طريق بلعوم (٢) اختيارها وإرادتها ، فالبهايم تفعل أفعالا
بالاختيار ، ولا تدخل أفعالا في جدر (٣) أنفسها ، ولا تتلون أنفسها بأرواح
تلك الأفعال ، وإنما تلتصق بالقوى القائمة بالروح الهوائي فقط ، فيسهل
عليها صدور أمثالها .

والإنسان يفعل أفعالا ، فتفنى الأفعال ، وتنزع منها أرواحها ، فتبلعها
النفس ، فيظهر في النفس إما نور وإما ظلم ، وقول الشرع شرط المؤاخذه
على الأفعال أن يفعلها بالاختيار بمنزلة قول الطبيب شرط الضرر بالسم
والانتفاع بالترياق أن يدخل في البلعوم ، وينزل في الجوف ، وأما ما قلنا
أن النفس الإنسانية تبلع من أرواح الأعمال ما اتفق عليه أمم بني آدم من
حمل الرياضات والعبادات ومعرفة أنوار كل ذلك وجدانا ، ومن الكف
عن المعاصي والمنهيات ورؤية قسوة كل ذلك وجدانا .

وشعبة : هي أحوال ومقامات سنية ، كحبة الله والتوكل عليه مما ليس
في البهايم جنسها .

واعلم أنه لما كان اعتدال مزاج الإنسان بحسب ما تعطيه الصورة
النوعية لا يتم إلا بعلوم يتخلص إليها أركام ، ثم يقلده الآخرون ، وبشرية
تقتل على معارف إلهية وتديرات ارتفاقية وقواعد تبحث عن الأفعال

(١) أي ألفة .

(٢) مجرى الطعام من الحلق .

(٣) أي أصل .

الاختيارية وتقسما إلى الأقسام الخمسة من الواجب، والمندوب إليه، والمباح والمكروه، والحرام، ومقدمات تبين مقامات للاحسان وجب في حكمة الله تعالى ورحمته أن يهيء في غيب قدسه رزق قوته العقلية يخلص إليه أركام فيلتقاه من هنالك، وينقاد له سائر الناس، بمنزله ما ترى في نوع النحل من يعسوب يدبر لسائر أفرادها لولا هذا التلقى بواسطة، ولا بواسطة لم يكمل كاله المكتوب له، فكما أن المستبصر إذا رأى نوعا من أنواع الحيوان لا يتعيش إلا بالحشيش استيقن أن الله دبر له مرعى فيه حشيش كثير، فكذلك المستبصر في صنع الله يستيقن أن هنالك طائفة من العلوم يسد بها العقل خلته فيكمل كاله المكتوب له، وتلك الطائفة منها علم التوحيد والصفات، ويجب أن يكون مشروحا بشرح يناله العقل الإنساني بطبيعته لا مطلقا يناله إلا من يندر وجود مثله، فشرح هذا العلم بالمعرفة المشار إليها بقوله سبحانه الله وبحمده، فثبت لنفسه صفات يعرفونها، ويستعملونها ينهم من الحياة والسمع والبصر والقدرة والإرادة والكلام والغضب والسخط والرحمة والملك والغنى، وأثبت مع ذلك أنه ليس كمثله شيء في هذه الصفات؛ فهو حي لا كياننا، بصير لا كبصرنا، قدير لا كقدرتنا، مريدا لا كإرادتنا، متكلم لا ككلامنا، ونحو ذلك، ثم فسر عدم المماثلة بأمور مستبعدة في جنسنا مثل أن يقال يعلم عدد قطر الأمطار، وعدد رمل الفيافي (١) وعدد أوراق الأشجار، وعدد أنفاس الحيوانات، ويصر ديب النمل في اللبلة الظلماء، ويسمع ما يتوسوس به تحت اللحف في البيوت المغلقة عليها أبوابها، ونحو ذلك، ومنها علم العبادات، ومنها علم الارتفاقات (٢) ومنها علم المخاصمة. أعني أن النفوس السفلية إذا تولدت بينها شبهات تدافع بها الحق كيف يحمل تلك العقد، ومنها علم التذكير بالآلاء الله، وبأيام الله (٣)

(١) هي المصطارى . (٢) الارتفاقات .

(٣) أي أنواع عقوباته الفاضلة وتعمه الباطنة التي الأضياء على الأمم الساجدة واللاحقة .

وبوقائع البرزخ والمحشر (١) فنظر الحق تبارك وتعالى في الأزل إلى نوع الإنسان ، وإلى استعداده الذي يتوارثه أبناء النوع ، ونظر إلى قوته الملكية والتدبير الذي يصلحه من العلوم المشروحة حسب استعداده ، فتمثلت تلك العلوم كلها في غيب الغيب محدودة ومحصاة ، وهذا التمثل هو الذي يعبر عنه الاشاعة بالكلام النفسى ، وهو غير العلم وغير الإرادة والقدرة ، ثم لما جاء وقت خلق الملائكة علم الحق أن مصلحة افراد الإنسان لا تتم إلا بنفوس كريمة ، نسبتها إلى نوع الإنسان كنسبة القوى العقلية في الواحد منا إلى نفسه ، فأوجدكم بكلمة (كن) بمحض العناية بأفراد الإنسان فأودع في صدورهم ظلام تلك العلوم المحدودة المحصاة في غيب غيبه ، فصورت (٢) بصورة روحية ، وإليهم الإشارة في قوله تبارك وتعالى :

(الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ) (٣) . الآية .

ثم لما جاء بعض القرانات المقتضية لتغيير الدول والملل ، قضى بوجود روحاني آخر لتلك العلوم ، فصارت مشروحة مفصلة بحسب ما يليق بتلك القرانات ، وإليها الإشارة في قوله تعالى :

(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ) (٤) .

ثم انتظرت حكمة الله لوجود رجل زكى يستعد للوحى قد قضى ببلوغ شأنه وارتفاع مكانه حتى إذا وجد اصططنه لنفسه ، واتخذ جارية لإتمام مراده وانزل عليه كتابه ، وأوجب طاعته على عباده ، وهو قوله تعالى لموسى عليه السلام :

(١) من وقت الموت إلى القيامة . (٢) أى الملائكة .

(٣) سورة غافر آية ٧ . (٤) سورة الزخرف الآية ٢ — ٤ .

(وَاصْطَلَيْتُكَ لِنَفْسِي^(١)).

فما أوجب تعيين تلك العلوم في غيب الغيب إلا العناية بالنوع، ولا سأل الحق فيضان نفوس الملأ الأعلى إلا استعداد النوع، ولا ألح عند القرانات بسؤال تلك الشريعة الخاصة إلا أحوال النوع، فله الحجة البالغة.

« فإن قيل، من أين وجب على الإنسان أن يصلى، ومن أين وجب عليه أن يتقاد للرسول، ومن أين حرم عليه الزنا والسرقة؟ » فالجواب، وجب عليه هذا، وحرم عليه ذلك من حيث وجب على البهائم أن ترعى الحشيش، وحرم عليه أكل اللحم، ووجب على السباع أن تاكل اللحم، ولا ترعى الحشيش، ومن حيث وجب على النحل أن يتبع اليعسوب إلا أن الحيوان استوجب تلقى علومها لإلهاما جبليا، واستوجب الإنسان تلقى علومه كسبا ونظرا، أو وحيا، أو تقليدا.

باب القضاء التكليف المجازاة

اعلم أن الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر من أربعة وجوه:

أحدهما مقتضى الصورة النوعية، فكأن أن البهيمة إذا علفت الحشيش، والسبع إذا علف اللحم - صبح مزاجهما، وإذا علفت البهيمة اللحم، والسبع الحشيش - فسد مزاجهما، فكذلك الإنسان إذا باشر أعمالا أرواحها الخشوع بجانب الحق، والطهارة والسياسة والعدالة صلح مزاجه الملكي، وإذا باشر أعمالا أرواحها أضداد هذه الخصال فسد مزاجه الملكي، فإذا تخفف عن ثقل البدن أحس بالملاءمة والمنافرة شبه ما يحس أحدنا من ألم الاحتراق.

وثانيها جهة الملا الأعلى ، فكما أن الواحد منها له قوى إدراكية مودعة في الدماغ ، يحس بها ما وقعت عليه قدمه من حجرة أو ثلجة ، فكذلك بصورة الإنسان المتمثلة في المملوكات خدام من الملائكة أوجدها عناية الحق بنوع الإنسان ، لأن نوع الإنسان لا يصلح إلا بهم ، كما أن الواحد منا لا يصلح إلا بالقوى الإدراكية ، فكلمة فعل فرد من أفراد الإنسان فعلا منجيا خرجت من تلك الملائكة أشعة بهجة وسرور ، وكلما فعل فعلا مهلكا خرجت منها أشعة نفرة وبغض ، فخلت تلك الأشعة في نفس هذا الفرد ، فأورثت بهجة ، أو وحشة ، أو في نفوس بعض الملائكة ، أو بعض الناس ، فاعتقد الإلهام أن يحبوه ، ويحسنوا إليه ، أو يبغضوه ، ويسئوا إليه شبه ما ترى من أن أحدنا إذا وقعت رجله على حجرة أحست قواه الإدراكية بألم الاحتراق ثم خرجت منها أشعة تؤثر في القلب ، فيحزن ، وفي الطبع فيحمر (١) وتأثير أولئك الملائكة فينا شبيه بتأثير الإدراكات في أبداننا ، فكما أن الواحد منا قد يتوقع ألما أو ذلا ، فترتد فرائضه (٢) ، ويصفر لونه ، ويضعف جسده وربما تسقط شهيته ، ويحمر بوله ، وربما بال أو خرى من شدة الخوف ، فهذا كله تأثير القوى الإدراكية في الطبيعة ووحيا إليها وقهرها عليها ، فكذلك الملائكة الموكلة ببني آدم يترشح منها عليهم وعلى نفوس الملائكة السفلية إلهامات جبلية ، وحالات طبيعية ، وأفراد الإنسان كلها بمنزلة القوى الطبيعية لهذه الملائكة بمنزلة القوى الإدراكية لهم ، وكما تهبط تلك الأشعة إلى السفلى فكذلك يصعد إلى حظيرة القدس منها لون يعد لقيضان هيئة تسمى بالرحمة والرضا والغضب واللحن مثل إعداد مجاورة النار الماء لتسخينه ، وإعداد المقدمات للنتيجة ، وإعداد الدواء للإجابة ، فيتحقق العجود في الجبروت من هذا الوجه ، فيكون غضب ، ثم توبة ، ويكون رحمة ، ثم نقمة قال الله تعالى :

(١) أى يذوب .

(٢) جمع قريصة وهي القصة بين الجنب والكتف ، وترتد أى تضطرب من الخوف .

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْفِرُ مَا يَقَوْمُ حَتَّىٰ يَمُوتُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ^(١)).

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة أن الملائكة ترفع أعمال بنى آدم الى الله تعالى ، وأن الله يسألهم كيف تركتم عبادى ، وأن عمل النهار يرفع لآله قبل عمل الليل ينبه صلى الله عليه وسلم على ضرب من توسط الملائكة بين بنى آدم وبين نور الله القائم وسط حظيرة القدس .

وثالثها مقتضى الشريعة المكتوبة عليهم ، فكما يعرف المنجم أن الكواكب إذا كان لها نظر من النظرات حصلت روحانية بمنزلة من قواها متثلة في جزء من الفلك ، فإذا نقلها إلى الأرض ناقل أحكام الفلكيات - أعنى القمر - انقلبت خواطرم حسب تلك الروحانية ، فكذلك يعرف العارف بالله أنه إذا جاء وقت من الأوقات تسمى في الشرع باليلة المباركة التى فيها يفرق كل أمر حكيم حصلت روحانية فى المالكوت بمنزلة من أحكام نوع الإنسان ، ومقتضى هذا الوقت يترشح من هنالك إلهامات على أذى خلق الله يومئذ ، وعلى نفوس تليه فى الذكاء بواسطته ، ثم يلهم سائر الناس قبول تلك الإلهامات واستحسانها ، ويؤيد ناصرها ، ويخذل معانداها ، وتلهم الملائكة السفلية الاحسان لطبيعتها ، والاساءة إلى عاصيها ، ثم يصعد منها لونها إلى الملأ الأعلى وحظيرة القدس ، فيحصل هنالك رضا وسخط .

ورابعها أن النبي إذا بعث فى الناس ، وأراد الله تعالى يبعثه لطفاً بهم وتقريباً لهم إلى الخير ، وأوجب طاعته عليهم صار العلم الذى يوحى إليه متشخصاً متثلاً ، وأمزج بهمة هذا النبي ودعائه وقضاء الله تعالى بالنصر له ، فتأكد وتحقق .

أما المجازاة بالوجهين الأولين (٢) ففطرة فطر الله الناس عليها ، ولن

(١) سورة الرعد آية ١١ ، (٢) أى بمقتضى الصورة النوعية وجهة الملأ الاكمل .

تجد لفطرة الله تبديلا ، وليس ذلك إلا في أصول البر والائتم وكلياتها دون فروعها وحدودها ، وهذه الفطرة هو الدين الذي لا يختلف باختلاف الأعصار ، والأنبياء كلهم بمحمون عليه كما قال تبارك وتعالى .

(إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ^(١)) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « الأنبياء بنو علات ، أبوم واحد ، وأمها نهم شئ ، والمواخذة على هذا القدر متحققة قبل بعثة الأنبياء وبعدها سواء .

وأما المجازاة بالوجه الثالث ^(٢) فختلفة باختلاف الأعصار ، وهي الحاملة على بعث الأنبياء والرسل ، وإليها الإشارة في قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما مثلى ومثلى ما بعثنى الله به كمثل رجل أتى قوما ، فقال يا قوم إني رأيت الجيش بعينى ، وإنى أنا النذير العريان ، فالتجأ النجاء ^(٣) ، فأطاعه طائفة من قومه ، فأدجلوا ^(٤) ، فأنطلقوا على مهلبهم ، فنجوا ، وكذبت طائفة منهم ، فأصبحوا مكانهم ، فصبحهم الجيش ، فأهلكهم واجتاحهم ^(٥) ، فكذلك مثل من أطاعنى ، فاتبع ما جئت به ، ومثل من عصانى ، وكذب ما جئت به من الحق ^(٦) .

وأما المجازاة بالوجه الرابع ، فلا تكون إلا بعد بعثة الأنبياء ، وكشف الشبهة ومحة التبليغ .

(لِيَبْلُوكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ يَتْنَةٍ وَيَعْبَى مَنْ حَى عَنْ يَتْنَةٍ ^(٧)) .

(١) سورة الأنبياء آية ٩٢ . (٢) أى مقتضى القرينة .

(٣) أى اطلبوا الخلاص اه .

(٤) أى ساروا من أول الليل وقوله . « هل مهلبهم » أى سكينتهم .

(٥) أى استألمهم . (٦) أى بعثة النبي ﷺ

(٧) سورة الأفعال آية ٤٢ .

باب اختلاف الناس في جبلتهم المستوجب لاختلاف أخلاقهم
وأعمالهم ومراتب كمالهم

والأصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا سمعتم
بجبل زال عن مكانه ، فصدقوه ، وإذا سمعتم برجل تغير عن خلقه ،
فلا تصدقوا به ، فإنه يصير إلى ما جبل عليه » وقال : « ألا إن بني آدم خلقوا
على طبقات شتى .

فمنهم من يولد مؤمناً ، فذكر الحديث بطوله ، وذكر طبقاتهم في الغضب
وتقاضى الدين وقال : « الناس معادن كعمادن الذهب والفضة (١) » ، وقال
الله تعالى :

(قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنِهِ) (٢)

أي طريقته التي جبل عليها

وان شئت أن تستخلى ما فتح الله على في هذا الباب ، وفهمي من معاني
هذه الأحاديث (فاعلم) أن القوة الملكية تخلق في الناس على وجهين : أحدهما
الوجه المناسب بالملأ الأعلى الذي شأنهم الانصباح بعلوم الأسماء والصفات ،
ومعرفة دقائق الجبروت ، وتلقى نظام على وجه الاحاطة به ، واجتماع الهمة
على طلب وجوده ، والثاني الوجه المناسب بالملأ السافل الذي شأنهم انبعاث
بداعية ترشح عليهم من فوقهم من غير احاطة ، ولا اجتماع الهمة ، ولا المعرفة
وتورانية ، ورفض للالوات البهيمية

وكذلك القوة البهيمية تخلق على وجهين : أحدهما البهيمية الشديدة
الصفيفة كهيئة الفحل الفاره (٣) الذي نشأ في غذاء غزير ، وتدير مناسيب

(١) أي متفاوتون في النسب والقبول لقبض الله كمتفاوت المادن في الذهب والفضة
وفيها . (٢) سورة الإسراء آية ٨٤
(٣) أي القوى وقوله غزير أي كثير .

فكان عظيم الجسم شديده ، جهورى (١) الصوت ، قوى البطش ، ذاممة نافذة وتيه عظيم ، وغضب وحسد قويين ، وشبق وافر ، منافسا فى الغلبة والظهور ، شجاع القلب .

والثانى البهيمية الضعيفة المهلهلة كهيئة الحيوان الخصى المخدج (٢) الذى نشأ فى جذب وتدير غير مناسب ، فكان حقير الجسم ضعيفه ، ركبك الصوت ، ضعيف البطش ، جبان القلب ، غير ذى همه ، ولانافسة فى الغابة والظهور . والقوتان جميعا لها جلبة تخصص أحد وجهها ، وكسب يؤيده ، ويقويه ، ويمد فيه

واجتماع القوتين فيهم أيضا يكون على وجهين : فتارة تجتمعان بالتجاذب تكون (٣) كل واحدة متوفرة فى طلب مقتضياتها ، طاعة فى أقصى غاياتها مريدة سذنها الطبيعى ، فلا جرم أن يقع بينهما التجاذب ، فان غلبت هذه اضمحلت آثار تلك ، وكذلك العكس ، وتارة بالاصطلاح بان تنزل الملكية عن طلب حكمها الصراح (٤) إلى ما يقرب منه من عقل وسخاوة نفس وغفة طبع ، وإشار النفع العام على انتفاع نفسه خاصة ، والنظر إلى الاجل دون الاقتصار على العاجل ، وحب النظافة فى جميع ما يتعلق به . وترقى البهيمية من طلب حكمها الصراح إلى ما ليس يبعد من رأى الكلى ، ولا مضاد له ، فنصطلحان (٥) ويحصل مزاج لا تخالف فيه ، ولكل من مرتبى الملكية والبهيمية والاجتماع طرفان ووسط وما يقرب من طرف أو وسط ، وكذلك تذهب الأقسام إلى غير النهاية إلا أن رءوس الأقسام المنفرزة بأحكامها ، والتى يعرف غيرها بمعرفتها ثمانية حاصلة من انقسام الاجتماع بالتجاذب إلى أربعة ملكية عالية تجتمع مع بهيمية شديدة ، أو

(١) أى رفيع وقوله به أى تكسر وقوله شبق أى شهوة وقوله المهلهلة أى الرقيقة .

(٢) أخذت الثالثة جاءت بولد ناقص ففى مخدج بالكسر والولد مخدج وقوله جذب

أى لخط .

(٣) أى التزامه وقوله طاعة أى رافعة لغيرها . (٤) أى الخالص .

(٥) أى الملكية والبهيمية .

ضعيفة ، أو ملكية سافلة تجتمع مع بهيمية شديدة أو ضعيفة والاجتماع بالاصطلاح أيضاً إلى أربعة مثلها ، ولكل قسم حكم لا يختلف من وفق لمرفة أحكامها استراح من تشويشات كثيرة .

ونحن نذكر ههنا من ذلك ما نحتاج إليه في هذا الكتاب فأحوج الناس إلى الرياضيات الشاقة من كانت بهيميته شديدة لا سيما صاحب التجاذب ، وأحظاها (١) بالكمال من كانت ملكيته عالية لكن صاحب الاصطلاح أحسنهم عملاً وآدابهم ، وصاحب التجاذب إذا انفلت من أسر البهيمية أكثرهم علماً ، ولا يبالي بآداب العمل كثير مبالاة ، وأزهدهم في الأمور العظام (٢) أضعفهم بهيمية ، لكن صاحب العالية يترك الكل تفرغاً للتوجه إلى الله ، وصاحب السافلة إن انفلت يتركه للأخرة وإلا يتركه كسلا ودعة ، وأشدهم اقتحاماً (٣) في الأمور العظام أشدهم بهيمية لكن صاحب العالية أفومهم بالرياضات ونحوها مما يناسب الرأي الكلي ، وصاحب السافلة أشدهم اقتحاماً في نحو القتال وحمل الأثقال ، وصاحب التجاذب إذا اندفع إلى الأسفل اشتغل بالأمر الدنيوي فقط . وإذا ترقى إلى الأعلى اشتغل بالأمر الديني وتهذيب النفس وتجريدها فقط ، وصاحب الاصطلاح يشتغل بهما جميعاً ، ويقصدهما مرة واحدة ، ومن كانت عاليته منهم في غاية العلو ينبعث إلى رئاسة الدين والدنيا معاً ، ويصير باقياً بمراد الحق وبمنزلة الجارحة (٤) . له في تمام نظام كلي ، كالخلافة وإمامة الملة ، وأولئك هم الأنبياء وورثتهم ، وأساطين الناس وسلاطينهم ، وأولو الأمر منهم والذين يجب انقيادهم في دين الله أهل الاصطلاح ، العالية ملكيتهم ، وأطوعهم لأولئك أهل الاصطلاح ، السافلة ملكيتهم ، فانهم يتلقون النواميس (٥) بأشباحها

(١) أي أولفهم ، وقوله انفلت أي تخلص .

(٢) كالجهاد ونحوه ، وقوله دعة أي استراحة .

(٣) أي دخولاً .

(٤) أي الضور .

(٥) أي الأسرار الكهنية ، وقوله هيئاتها أي صورها ، وقوله أطرفهم أي أبهم .

وهيئاتها ، وأطرفهم منهم أهل التجاذب ، لأنهم إما منهمكون في ظلمات الطبيعة ، فلا يقيمون السنة الراشدة ، أو قاهرون عليها ، فإن كانوا أهل علو عضوا (١) على أرواح النواميس ، وكانت لهم مساحقة في أشباحها ، وكان أكثر همهم معرفة دقائق الجبروت والانصباف بصفيها ، وإن كانوا دون ذلك اهتموا بالرياضات والأوراد ، وأعجبوا بيوارق الملكية من كشف وإشراف واستجابة الدعاء ونحو ذلك ، ولم يعضوا من النواميس بمحدر قلوبهم إلا على حيل قهر الطبيعة وجلب الأنوار ، فهذه أصول أعطانيها ربى من أتعنتها استجلى أحوال أهل الله ، ومبالغ كالحلم ، ومطمح إشاراتهم عن أنفسهم ، وخرج مراتب سلوكهم :

(ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ) (٢).

باب في اسباب الخواطر الباغضة على الأعمال

أعلم أن الخواطر التي يجدها الإنسان في نفسه، وتبعته على العمل بموجبها لا جرم أن لها أسباباً كسنة الله تعالى في سائر الحوادث .

والنظر والتجربة يظهران أن منها — وهو أعظمها — جملة الإنسان التي خلق عليها ، كآبه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي روينا من قبل (٣) .

ومنها مزاجه الطبيعي المتغير بسبب التدبير المحيط به من الأكل والشرب ونحو ذلك ، كالجائع يطلب الطعام ، والظمآن يطلب الماء ، والمغتلم يطلب

(١) أى تمسكوا ، وقوله مساحقة أى أعراض . (٢) سورة يوسف آية ٣٨

(٣) في باب اختلاف الناس في جبلتهم من قوله إذا سمعتم مجل زال عن مكانه الخ .

النساء ، ورب إنسان يأكل غذاء يقوى الباءة^(١) ، فيميل إلى النساء ، ويحدث نفسه بأحاديث تتعلق بهن ، وتصير هذه مبيحة له على كثير من الأفعال ، ورب إنسان يفتدى غذاء شديداً ، فيقسو قلبه ، ويحتريه على القتل ، ويغضب في كثير مما لا يغضب فيه غيره ، ثم إذا ارتاض هذان أنفسهما بالصيام والقيام ، أو شابا وكبرا ، أو مرضا مرضاً مدنفاً^(٢) تغير أكثر ما كانا عليه ، ورقت قلوبهما ، وعفت نفوسهما ، ولذلك ترى الاختلاف بين الشيوخ والشباب ، ورخص النبي صلى الله عليه وسلم للشيخ في القبة وهو صائم ، ولم يرخص للشاب .

ومنها العادات والمألوفات فإن من أكثر ملابسة شيء ، وتمكن من لوح نفسه ما يناسبه من الهيئات والأشكال — ، إل إليه كثير من خواطره .

ومنها أن النفس الناطقة في بعض الأوقات تنفات من أسر البهيمية ، فتختطف من حين الملأ الأعلى ما ييسر لها من هيئة نورانية ، فتكون تارة من باب الانس والطمأنينة ، وتارة من باب العزم على فعل .

ومنها أن بعض النفوس الخسيسة تتأثر من الشياطين وتنصبغ ببعض صبغهم ، وربما اقتضت تلك الهيئة خواطر وأفعالا .

واعلم أن المنامات أمرها كأمر الخواطر غير أنها تنجرد لها النفس ، فتتشبع^(٣) لها صورها ، وهيئاتها . قال محمد بن سيرين : الرؤيا ثلاث : حديث النفس ، وتجويف الشياطين ، وبشرى من الله .

(١) أى الشهوة .

(٢) دقق المرضى بقل وأدقته المرض أهله .

(٣) أى تمتلئ .

باب لصوق الاعمال بالنفس واحسانها عليها

قال الله تعالى :

(وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا^(١)).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم راويا عن ربه تبارك وتعالى : « انما هي أعمالكم أحصيا عليكم ، ثم أوفيك إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك ، فلا يلومن الا نفسه » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « النفس تمنى وتشتئى والفرج يصدق ذلك ، ويكذبه » .

اعلم أن الأعمال التي يقصدها الانسان قصداً مؤكداً ، والأخلاق التي هي راسخة فيه ، تنبع من أصل النفس الناطقة ، ثم تعود إليها ، ثم تنشعب بذيلها ، وتخصى عليها أما الانبعاث منها ، فلما عرفت أن للملكية والبهيمية واجتماعهما أقساماً ولكل قسم حكماً ، وغلبة المزاج الطبيعي والانصباع من الملائكة والشياطين ونحو ذلك من الأسباب لا تكون الا حسب ما تعطيه الجبلة ، وتحصل فيه المناسبة ، فلذلك كان المرجع الى أصل النفس بوسط أو بغير وسط . ألسنت ترى المخنث يخلق في أول مرة على مزاج ركيك ، فيستدل به العارف على أنه إن شب على مزاجه وجب أن يعتاد بعادات النساء ، ويتزينا^(٢) بزهن ، وينتحل رسومهن ، وكذلك يدرك الطيب أن الطفل إن شب على مزاجه ، ولم يفجأه عارض كان قوياً قارحاً ، أو ضعيفاً ضارحاً ، وأما العود^(٣) إليها فلان الإنسان إذا عمل عملاً ، فأكثر منه

(١) سورة الإسراء آية ١٣ — ١٤ .

(٢) أى يتلبس بلباسهن ، وقوله قارحاً أى حاداً وضارحاً أى منكسراً .

(٣) أى هود الأخلاق الى النفس الناطقة ، وقوله روية أى فكر .

اعتادته النفس ، وسهل صدوره منها ، ولم يمتنع إلى روية وتجنس داعية ، فلا جرم أن النفس تأثرت منه ، وقبلت لونه ، ولا جرم أن لكل عمل من تلك الأعمال المتجانسة مدخلا في ذلك التأثير ، وإن دق ، وخفي مكانه ، وإليه الإشارة في قوله صلى الله عليه وسلم : « تعرض (١) الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً ، فأى قلب أشربها نُسَكِّتْ فيه نكتة سوداء ، وأى قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين أبيض (٢) مثل الصفا ، فلا تضربه فتنة مادامت السموات والأرض ، والآخر أسود مر바ذاً كالكوز مجنيا (٣) لا يعرف معروفًا ، ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه . »

وأما التثبث (٤) بذيلها فلان النفس في أول أمرها تخلق هيولانية فارغة عن جميع ما تنصبع به ، ثم لا تزال تخرج من القوة إلى الفعل يوماً فيوماً ، وكل حالة متأخرة لها معد من قبلها ، وللمعدات كلها سلسلة مترتبة ، لا يتقدم متأخرها على متقدم مستصحب في هيئة النفس الموجودة اليوم حكم كل معد قبلها وإن خفي عليها بسبب اشتغالها بما هو خارج منها اللهم إلا أن يفنى حامل القوة المنبثقة تلك الأعمال منها كما ذكرنا في الشيخ والمريض ، أو تهجم عليها هيئة من فوقها تغير نظامها كالنغير المذكور (٥) كما قال الله تعالى :

(إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (٦)) .

وقال : (لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ (٧))

(١) أى تحيط ، وقوله عوداً عوداً هو بالغم واحد الميدان يريد ما يمتنع به الحصير من طاقاته وروى بالفتح أى مرة بعد مرة ، وقوله أشربها أى أسقىها .

(٢) أى أحدهما وقوله مرباداً أى من الأرباد وهو التغير إلى الخير والمراد تنبيه معنى .

(٣) من التجنية وهو الميل عن الاستقامة أى كما لا يثبت الماء في الكوز المائل كذلك

القلب لا يثبت غيراً .

(٤) أى للأعمال بذيلها أى النفس .

(٥) أى في الشيخ والمريض ، وقوله في الجيز أى في عالم المثال .

(٦) سورة هود آية ١١٤ (٧) سورة الزمر آية ٦٥ .

وأما الإحصاء عليها ، فسرّه على ما وجدته بالدق أن في الحيز الشاق
تظهر صورة لكل إنسان بما يعطيه النظام الفوقاني والتي ظهرت في قصة الميثاق
شعبة منها ، فإذا وجد هذا الشخص انطبقت الصورة عليه ، واتحدت معه ، فإذا
عمل عملاً انشردت هذه الصورة بذلك العمل انشراحاً طبيعياً بلا اختيار منه ،
فربما تظهر في المعاد أن أعمالها محصاة عليها من فوقها ، ومنه قراءة الصحف ،
وربما تظهر أن أعمالها فيها متشعبة بأعضائها ، ومنها نطق الأيدي والأرجل .

ثم كل صورة عمل مفصحة عن ثمرته في الدنيا والآخرة ، وربما تتوقف
الملائكة في تصويره ، فيقول الله تعالى اكتبوا العمل كما هو ، قال الغزالي :
كل ما قدره الله تعالى من ابتداء خلق العالم إلى آخره مسطور ومثبت في
خلق خلقه الله تعالى ، يعبر عنه تارة باللوح ، وتارة بالكتاب المبين ، وتارة
بامام مبين ، كما ورد في القرآن ، فجميع ما جرى في العالم ، وما سيجرى
مكتوب فيه ، ومنقوش عليه نقشاً لا يشاهد بهذه العين .

ولا تظن أن ذلك اللوح من خشب أو حديد أو عظم ، وأن الكتاب
من كاغد أو ورق ، بل ينبغي أن تفهم قطعاً أن لوح الله لا يشبه لوح الخلق ،
وكتاب الله لا يشبه كتاب الخلق ، كما أن ذاته وصفاته لا تشبه ذات الخلق
وصفاتهم ، بل إن كنت تطلب له مثلاً يقربه إلى فهمك ، فاعلم أن ثبوت
المقادير في اللوح المحفوظ يضاهي ثبوت كلمات القرآن وحروفه في دماغ
حافظ القرآن وقلبه ، فإنه مسطور فيه حتى كأنه حيث يقرأ ينظر إليه ،
ولو فتشت دماغه جزءاً جزءاً لم تشاهد من ذلك الخط حرفاً ، فمن هذا النمط
ينبغي أن تفهم كون اللوح منقوشاً بجميع ما قدره الله تعالى وقضاه انتهى ،
ثم كثيراً ما تذكر النفس ما عملته من خير أو شر ، وتوقع جزاءه ،
فيكون ذلك رجهاً آخر من وجوه استقرار عمله والله أعلم .

باب ارتباط الأعمال بالهيات النفسانية (١)

اعلم أن الأعمال مظاهر الهيات النفسانية ، وشروح لها ، وشركات لاقتناصها ، ومتحدة معها في العرف الطبيعي أى يتفق جمهور الناس على التعبير بها عنها بسبب طبيعى تعطيه الصورة النوعية ، وذلك لأن الداعية إذا انبعثت إلى عمل ، فطاوعت لها نفسه انبسطت ، وانشرحت ، وإن امتنعت انقبضت ، وتقلصت (٢) فإذا باشر العمل استبد منه به من ملكية أو بهيمية وقوى وانحرف مقابله وضعف ، وإلى هذا الإشارة في قوله صلى الله عليه وسلم : « النفس تمنى وتشتى ، والفرج يصدق ذلك ، ويكذبه » .

ولن ترى خلقاً إلا وله أعمال وهيات يشار بها إليه ، ويعبر بها عنه وتمثل صورتها مكشافاً له ، فلو أن إنساناً وصف إنساناً آخر بالشجاعة واستفسر ، فبين لم يبين إلا معالجاته الشديد ، أو بالسخاوة لم يبين إلا لإدراهم ودنانير يندلها ، ولو أن انساناً أراد أن يستحضر صورة الشجاعة والسخاوة اضطر إلى صور تلك الأعمال اللهم إلا أن يكون قد غير فطرة الله التى فطر الناس عليها ، ولو أن واحداً أراد أن يحصل خلقاً ليس فيه ، فلا سبيل له إلى ذلك إلا الوقوع فى مظانه ، وتشم الأعمال المتعلقة به ، وتذكر وقائع الأقوياء من أهله ، ثم الأعمال هى الأمور المضبوطة التى تقصد بالتوقيت ، وترى ، وتبصر ، وتحكى ، وتؤثر ، وتدخل تحت القدرة والاختيار ، ويمكن أن يؤخذ بها وعليها ، ثم النفوس ليست سواء فى إحصاء الأعمال والملكات عليها :

فإنها نفوس قوية تتمثل عندها الملكات أكثر من الأعمال ، فلا يعد من كلها بالأصالة إلا الأخلاق ، ولكن تتمثل الأعمال لها لأنها قواؤها

(١) أى الملكات .

(٢) أى انضمت ، واستبد أى استغل ، وقوله معالجته أى مزاولته .

وصورها، فيحصى عليها الأعمال إحصاء أضعف من إحصاء الأخلاق بمنزلة ما يمثل في الرويامن أشباح (١) المعنى المراد كالتحتم على الأفواه والفروج (٢).

ومنها نفوس ضعيفة تحسب أعمالها عين كآلها لعدم استقلال الهيئات النفسانية، فلا تمثل إلا مضمحلة في الأعمال، فيحصى عليها أنفس الأعمال وهم أكثر الناس وهم المحتاجون جدا إلى التوقيت البالغ وهذه المعاني عظم الاهتمام (٣) بالأعمال في النواميس الإلهية، ثم إن كثيرا من الأعمال يستقر في الملأ الأعلى، ويتوجه إليه استحسانهم أو استهجانهم بالأصالة مع قطع النظر عن الهيئات النفسانية التي تصدر عنها، فيكون أداء الصالح منها بمنزلة قبول إلهام من الملأ الأعلى في التقرب منهم والتشبه بهم واكتساب أنوارهم ويكون اقتراف (٤) السيئة منها خلاف ذلك.

وهذا الاستقرار يكون بوجوه: منها أنهم يتلقون من بارئهم أن نظام البشر لا يصلح إلا بأداء أعمال والكف عن أعمال، فتمثل تلك الأعمال عندهم، ثم تنزل في الشرائع من هنالك.

ومنها أن نفوس البشر التي مارسك ولازمت الأعمال إذا انتقلت إلى الملأ الأعلى، وتوجه إليها استحسانهم واستهجانهم، ومضى على ذلك القرون والدهور استقرت صور الأعمال عندهم، وبالجملة فتؤثر الأعمال حينئذ تأثير العزائم والرقى المأثورة عن السلف بينتها وصفتها والله أعلم.

باب اسباب المجازاة

اعلم أن أسباب المجازاة وإن كثرت ترجع إلى أصلين: أحدهما أن تحس النفس من حيث قوتها الملكية بعمل أو خلق اكتسبته أنه غير ملائم لها،

(١) أى أشكال .

(٢) إشارة إلى رؤيا رجل رأى كأنه يحتم على أفواه الناس وفروجهم فغصها على ابن سيرين فقال لملك مؤذن مؤذن قبل الوقت فتسنع الناس من أكل السحور والوطء .
(٣) أى الاهتمام والنداميس العرائض .
(٤) أى ارتكاب .

فتشيع فيها ندامة وحسرة وألم ربما أوجب ذلك تمثيل واقعات في المنام أو اليقظة تشتمل على إيلام وإهانة وتهديد ، ورب نفس استعدت لإلحام المخالفة ، فخطبت على ألسنة الملائكة بأن تترامى (١) له كسائر ما تستعد له من العلوم ، وإلى هذا الأصل وقعت الإشارة في قوله تعالى :

(يَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(٢)) .

والثاني توجه حظيرة القدس إلى بنى آدم ، فعند الملأ الأعلى هيئات وأعمال وأخلاق مرضية ومسخوطة ، فطلب من ربها طلباً قوياً تنعيم أهل هذه وتعذيب أهل تلك ، فيستجاب دعاؤهم ، وتحيط بنى آدم ممهمهم ، وترشح عليهم صورة الرضا واللعنة ، كما ترشح سائر العلوم ، فتشيع واقعات إيلامية أو إنعامية ، وتترامى الملأ الأعلى مهددة لهم أو منبسطة إليهم ، وربما تأثرت النفس من سخطها ، فمرض لها كهينة الغشى أو كهينة المرض ، وربما ترشح ما عندهم من الهمة المتأكدة على الحوادث الضعيفة كالحقواطر ونحوها . فألهمت الملائكة أو بنو آدم أن يحسنوا أو يسيئوا إليه ، وربما أحيل أمر من ملايساته إلى صلاح أو فساد ، وظهرت تقريرات لتنعيمه أو تعذيبه ، بل الحق الصراح أن الله تبارك وتعالى عناية بالناس يوم خلق السموات والأرض توجب ألا يهمل أفراد الإنسان سدى ، وأن يؤاخذهم على ما يفعلونه ، لكن لدقة مدركها جعلنا دعوة الملائكة عنواناً لها والله أعلم ، وإلى هذا الأصل وقعت الإشارة في قوله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ

وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ^(١) .

ويتركب الاصلان، فيحدث من تركبهما بحسب استعداد النفس والعمل صور كثيرة عجيبة ، لكن الاول أقوى في أعمال وأخلاق تصلح النفس ، أو تفسدها ، وأكثر النفوس له قبولاً أزاها وأقواها ، والثاني أقوى في أعمال وأخلاق مناقضة للبصالح الكلية منافرة لما يرجع إلى صلاح نظام بنى آدم ، وأكثر النفوس له قبولاً أضعفها ، وأسمجها^(٢) ، ولكل من السببين مانع يصد عنه حكمه إلى حين ، فالاول يصد عنه ضعف الملكية وقوة البهيمية حتى يصير كأنها نفس بهيمية فقط لا تتألم من آلام الملكية ، فإذا تخففت النفس عن الجلباب البهيمى ، وقل مدده ، وبرقت بوارق الملكية عذبت ، أو نعمت شيئاً فشيئاً ، والثاني يصد عنه تطابق الأسباب على ما يخالف حكمه حتى إذا جاء أجله الذى قدره الله شج عند ذلك الجواء^(٣) وهو قوله تبارك وتعالى :

(لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ^(٤)) .

(١) سورة البقرة آية ١٦١ - ١٦٢ . (٢) أى السمجها .

(٣) أى سيلانا كشيها . (٤) سورة يونس آية ٤٩ .

المبحث الثاني

مبحث كيفية المجازاة في الحياة وبعد الممات

باب الجزاء على الاعمال في الدنيا

قال الله تعالى :

(وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ ^(١)) .

وقال :

(وَلَوْ أَنْتُمْ أَقَامُوا الثَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَاهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ^(٢)) .

وقال الله تعالى في قصة أصحاب الجنة حين منعوا الصدقة ما قال ^(٣) .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى :

(وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا بِأَعْيُنِكُمْ بِهِ اللَّهُ ^(٤)) .

وقوله تعالى :

(مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ^(٥)) .

« هذه (٦) معاقبة الله العبد بما يصيبه من الخي والنسبة (٧) حتى البضاعة

يضعها في يد قيسه ، فيعقدها ، فيفزع لها حتى أن العبد ليخرج من ذنوبه كما يخرج النبر الأحمر من الكبر » .

(١) سورة الثورى آية ٣٠ . (٢) سورة المائدة آية ٦٦ .

(٣) أى في سورة (ن) . (٤) سورة البقرة آية ٢٨٤ .

(٥) سورة النساء آية ١٢٣ . (٦) مقولة أن حضره صلى الله عليه وسلم .

(٧) أى المصيبة وقوله فيفزع أى بالم .

اعلم أن للملكية بروزاً (١) بعد كمنونها في البهيمية ، وانفكا كما بعد اشتبا كها بها فتارة بالموت الطبيعي فانه حينئذ لا يأتي مددها من الغذاء ، وتحلل موادها لا إلى بدل ، ولا تبيع النفس أحوال طارئة كجوع وشبع . وغضب ، فيترشح لون عالم القدس عليها ، وتارة بالموت الاختياري ، فلا يزال يكسر بهيميته بريضة واستدامة توجهه إلى عالم القدس ، فيرق عليه بعض بوارق الملكية ، وإن لكل شيء انشراحا وانبساطا بما يلائمه من الأعمال والهيئات ، وانقباضا وتقلصا بما يخالفه منها ، وإن لكل ألم ولذة شبحا يتشبع به ، فتصبح الخلط الذراع (٢) النخس ، وشبح التأذي من حرارة الصفراء الكرب والصخر (٣) ، وأن يرى في منامه النيران والشعل ، وشبح التاذي من البلغم مقاساة البرد ، وأن يرى في المنام المياه والثلج ، فإذا برزت الملكية ظهر في البقطة أو المنام أشباح الأنس والسرور إن كان اكتسب النظافة والخشوع وسائر ما يناسب الملكية ، ويتشبع أعضاده في صورة كيفيات مضادة للاعتدال ، وواقعات تشتمل على إهانة وتهديد ، ويظهر الغضب في صورة سبع ينهر (٤) والبخل في صورة حية تلدغ .

والضابط في المجازاة الخارجية أنها تكون في تضاعيف أسباب ، فن أحاط بتلك الأسباب ، وتمثل عنده النظام المنبعث منها (٥) علم قطعاً أن الحق لا بدع عاصيا إلا يجازيه في الدنيا مع رعاية ذلك النظام ، فيكون إذا هدأت الأسباب عن تنعيمه وتعذيبه . نعم بسبب الأعمال الصالحة ، أو عذب بسبب الأعمال الفاجرة ، ويكون إذا أجمعت الأسباب على إيلامه وكان صالحا ، وكان قبضها له ارضة صلاحه غير قبيح صرفت أعماله إلى رفع البلاء

(١) أي ظهورا ، وقوله كونها أي خفاها .

(٢) أي المحرق . (٣) أي القلق . (٤) يفترس .

(٥) أي من الأسباب .

أو تخفيفه أو على إندائه، وكان فاسقا صرفت إلى إزالة نعمته، وكان كالعارض لأسبابها، أو أجمعت على مناسبة أعماله أمد في ذلك إمدادا يننا .

وربما كان حكم النظام أوجب (١) من حكم الأعمال ، فيستدرج بالفاجر ويضيق على الصالح في الظاهر ، ويصرف التضيق إلى كسر بهيمته ، ويفهم ذلك، فيرضى كالذى يشرب الدواء المر اغبا فيه وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمن كمثل الخاتمة (٢) من الزرع ففيها الرياح تصرعها مرة ، وتعد لها أخرى حتى يأتيه أجله ، ومثل المنافق كمثل الازرة المجذبة (٣) التي لا يصيبها شيء حتى يكون انجذافها مرة واحدة » ، وقوله صلى الله عليه وسلم . « ما من مسلم يصيبه أذى من مرض ، فما سواه إلا حط الله به سيئاته كما تحط الشجرة ورقها » .

ورب إقليم غلبت عليه طاعة الشيطان ، وصار أهله كمثل النفوس البهيمية فتقلص عنه بعض المجازاة إلى أجل ، وذلك قوله تعالى .

(وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَقِتَّةٍ وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (٤) .

(١) أي آكد .

(٢) أي الطافة اللينة من الزرع ، وفيها أي تليها من جانب إلى جانب أي للزمن مثل الخاتمة إذا جاء أمر الله انطاع له وإن جاءه مكروه رجا الأجر وإذا سكن البلاء اعتدل قائما بالفكر ، وقوله صرعها أي طرحتها على الأرض .

(٣) بضم ميم وسكون جيم وكسر ذال معجمة التامة المنتصبة ، والانجفاف الانقلاع بمنى المنافق لليل الآلام ولا تكون الآلام مكفرة لسيئاته .

(٤) سورة الأعراف آية ٩٤ — ٩٧ .

وبالجملة فالامر ههنا (١) يشبه بحال سيد لا يتفرغ للجزاء ، فإذا كان يوم
القيامة صار كأنه تفرغ ، وإليه الإشارة في قوله تعالى .

(سَنَفْرُغَ لَكُمْ أَيَّةَ الثَّقَلَانِ (٢) .

ثم المجازاة تارة تكون في نفس العبد بافاضته البسط والطمأنينة أو القبض
والفزع ، وتارة في بدنه بمنزلة الأمراض الطارئة من هجوم غم أو خوف ،
ومنه (٣) وقوع النبي صلى الله عليه وسلم مغشيا عليه قبل نبوته حين كشف
عورته ، وتارة في ماله وأهله وربما أهم الناس والملائكة والبهائم أن يحسنوا
إليه ، أو يسيئوا ، وربما قرب إلى خير أو شر بالهامات أو إحالات ، ومن
فهم ما ذكرنا ووضع كل شيء في موضعه استراح من اشكالات كثيرة
كمعارضة الأحاديث الدالة على أن البر سبب زيادة الرزق ، والنفجور سبب
نقصانه والأحاديث الدالة على أن الفجار يجعل لهم الحسنات في الدنيا وأن
أكثر الناس بلاء الامثل فالامثل ونحو ذلك والله أعلم .

باب ذكر حقيقة الموت

اعلم أن لكل صورة من المعدنية والناموية (٤) والحيوانية والإنسانية
مطية (٥) غير مطية الأخرى ، ولها كمال أوليا غير كمال الأخرى ، وإن
اشبهه الأمر في الظاهر ، فالأركان (٦) إذا تصفرت ، وامتزجت بأوضاع
مختلفة كثرة وقلة حدثت ثنائيات كالبخار والغبار والدخان والثرى (٧)

(١) أي في الدنيا .

(٢) سورة الرحمن آية ٣٩ . الجن والإنس .

(٣) أي من المجازاة في البدن .

(٤) أي النباية .

(٥) في أكثر النسخ هكذا لكن في هذا الباب في بعضها مسطبة على وزن مرتبة وهو
الأوفق بالمضون اللاحق فإن للمسطبة دكان يقد عليها فكان المعنى أن لكل صورة قعدة
تحدد وتستقر عليها .

(٦) العناصر . (٧) أي الرباب الندى والمثارة المحروقة ، والسمة الذهب .

والأرض المثارة والجمرة والسفحة والشملة ، وثلاثيات كالطين المخمر والطحلب ، ورباعيات نظائر ما ذكرنا .

وتلك الأشياء لها خواص مركبة من خواص أجزائها ، ليس فيها شيء غير ذلك ، وتسمى بكائنات الجو ، فتأتى المدنية ، فتقتعد (١) غارب ذلك المزاج ، وتتخذ مطية ، وتصير ذات خواص نوعية ، وتحفظ المزاج ، ثم تأتى النامية ، فتتخذ الجسم المحفوظ المزاج مطية ، وتصير قوة محولة لأجواء الأركان والكائنات الجوية إلى مزاج نفسه ؛ لتخرج إلى السكال المتوق لها بالفعل ، ثم تأتى الحيوانية ، فتتخذ الروح الهوائية الحاملة اقوى التغذية والتنمية مطية ، وتنفذ التصرف فى أطرافها بالحس والإرادة انبعاثا للمطلوب ، وانخادما عن المهروب ، ثم تأتى الإنسانية ، فتتخذ النسمة المتصرفة فى البدن مطية ، وتقصد إلى الأخلاق التى هى أمهات الانبعاثات والانحناسات ، فتقينا (٢) ، وتحسن سياستها ، وتأخذها منصبة لما تتلناه من فوقها ، فالأمر وإن كان مشتبها بإدى الرأى (٣) لكن النظر المعن يلحق كل آثار بمنبها ، ويفرز كل صورة بمطيتها .

وكل صورة لا بد لها من مادة تقوم بها ، وإنما تكون المادة ما يناسبها وإنما مثل الصورة كمثل خلقة الانسان القائمة بالشمعة فى التمثال ، ولا يمكن أن توجد الخلقة إلا بالشمعة ، فمن قال بأن النفس النطقية المخصوصة بالإنسان عند الموت ترفض (٤) المادة مطلقا ، فقد خرس (٥) نعم لها مادة بالذات ، وهى النسمة ، ومادة بالعرض ، وهو الجسم الأرضى ، فإذا مات الإنسان لم يضر نفسه زوال المادة الأرضية ، وبقيت حالة بمادة النسمة ، ويكون كالكتاب الجيد (٦) المشغوف بكتابته إذا قطعت يده ، وملكه

(١) أى تملىس والغارب كسف . (٢) تزيها . (٣) أى فى أول النظر .
(٤) أى تركه . (٥) أى كذب . (٦) أى الآتى بالجلد .

الكتابة بحالها، والمستهتر (١) بالثى إذا قطعت رجلاه، والسميع والبصير إذا جعل أصم وأعمى .

واعلم أن من الأعمال والهيآت ما يباشرها الإنسان بداعية من قلبه ، فلو خلى ونفسه لانساق إلى ذلك ، ولا تمتنع من مخالفته . ومنها ما يباشره لموافقة الإخوان، أو لدارض خارجي من جوع وعطش ونحوهما إذا لم يصر عادة لا يستطيع الاقلاع عنها ، فاذا انفقاً (٢) الدارض انجلت الداعية ، فرب مستهتر بعشق إنسان أو بالشعر أو بشئ آخر يضطر إلى موافقة قومه في اللباس والزى ، فلو خلى ونفسه ، وتبدل زيه لم يجد في قلبه بأساً ، ورب إنسان يحب الزى بالذات ، فلو خلى ونفسه لما سمح بتركه .

وإن من الإنسان البقطان بالطبع ينطقن بالامر الجامع بين الكثرات ، ويمسك قلبه بالعلة دون المعلولات والمسلكة دون الأفاعيل، ومنه الوسان (٣) بالطبع يبقى مشغولاً بالكثرة عن الوحدة ، وبالأفاعيل عن الملكات ، وبالأشباح عن الأرواح .

واعلم أن الانسان إذا مات انفسخ (٤) جسده الأرضي ، وبقيت نفسه النطقية متعلقة بالنسمة متفرغة إلى ما عندها ، وطرحت عنها . ما كان لضرورة الحياة الدنيا من غير داعية قلبية ، وبقي فيها ما كانت تمسكه في جنس جواهرها ، وحينئذ تبرز الملكية ، وتضعف البهيمية ، ويرشح عليها من فوقها يقين بحظيرة القدس وبما أحصى عليها هنالك ، وحينئذ تتألم الملكية ، أو تنتم .

واعلم أن الملكية عند غوصها (٥) في البهيمية وامتزاجها بها لا بد أن تدعن لها إذعانا ما ، وتتاثر منها أثرا ما ، لكن الضرر كل الضرر أن تتشبع فيها هيئات منافرة في الغاية ، والنافع كل النفع أن تتشبع فيها هيآت مناسبة في الغاية ؛ فمن المنافرات أن يكون قوى التعلق بالمال والأهل لا يستيقن أن

(١) أى المولع . (٢) أى زال وانجلت أى زالت . (٣) أى الناعس .
(٤) أى فسد . (٥) أى نزولها .

وراءهما مطلوباً ، قوى الإمساك للهيئات الدنية في جذر جوهرها ، ونحو ذلك مما يجمعه أنه على الطرف المقابل للساحة ، وأن يكون متلبساً بالنجاسات متكبراً على القلم يعرفه ولم يخضع له يوماً ونحو ذلك مما يجمعه أنه على الطرف المقابل للإحسان ، وأن يكون ناقض توجه حظيرة القدس في نصر الحق ، وتنويه (١) أمره ، وبعثة الأنبياء ، وإقامة النظام المرضى ، فأصيب منهم بالبغضاء واللعن ، ومن المناسبات مباشرة أعمال تحاكي الطهارة والخضوع للبارئ ، وتذكر حال الملائكة وعقائد تنزعها (٢) من الاطمئنان بالحياة الدنيا ، وأن يكون سمحاً سهلاً ، وأن يعطف (٣) عليه أدعية الملائكة الأعلى وتوجهاتهم للنظام المرضى والله أعلم .

باب اختلاف أحوال الناس في البؤس

اعلم أن الناس في هذا العالم على طبقات شتى لا يرجى إحصاؤها ، لكن رموس الأصناف أربعة .

صنف هم أهل البقطة ، وأولئك يذبون ، وينعمون بأنفس تلك المتافرات والمناسبات ، وإلى حال هذا الصنف وقعت الإشارة في قوله تعالى :

(أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ^(٤) وَإِنْ كُنْتُ مِنَ السَّاخِرِينَ ^(٥)) .

ورأيت طائفة من أهل الله صارت نفوسهم بمنزلة الجوابي (٦) الممتلئة ماء راكداً (٧) : لا تهبجه الرياح ، فضربها ضوء الشمس في الهاجرة ، فصارت بمنزلة قطعة من النور ، وذلك النور لما نور الأعمال المرضية ، أو نور الياد دأشت ، أو نور الرحمة .

(١) أى تعظيم . (٢) أى النفس . (٣) أى يعجل .
(٤) فرطت في جنب الله أى قصرت في أمره . (٥) سورة الزمر آية ٥٦ .
أى المحقرين والمستهزئين . (٦) جمع جابية وهي الحوض كالجلوبة والجبينة .
(٧) أى ساكناً .

وصنف قريب المأخذ منهم ، لكن هم أهل النور الطبيعي ، فأولئك تصيبيهم رؤيا ، والرؤيا فينا حضور علوم غزوة في الحس المشترك كانت مسكة (١) البقطة تمنع عن الاستغراق فيها والذهول عن كونها خيالات ، غالبا نام لم يشك أنها عين ماهى صورها ، وربما يرى الصغراوى أنه في غيضة يابسة في يوم صائف وسموم ، فيبنا هو كذلك إذ فاجأته النار من كل جانب ، فجعل يهرب ، ولا يجد مهربا ، ثم إنه لفحته (٢) فقامى ألما شديدا ، ويرى البلغمى أنه في ليلة شاتية ونهر بارد وريح زهر يرية ، فهاجت بسفينته الأمواج ، فصار يهرب ، ولا يجد مهربا ، ثم إنه غرق ، فقامى ألما شديدا ، وإن أنت استقرت الناس لم تجد أحدا إلا وقد جرب من نفسه تشبيح الحوادث المجمععة بتنوعات وتوجعات مناسبة لها وللنفس الراحية ، فهذا المبثلي في الرؤيا غير أنها رؤيا لا يقطة منها إلا يوم القيامة ، وصاحب الرؤيا لا يعرف في رؤياه أنها لم تكن أسماء خارجية ، وأن التوجع والتنعم لم يكن في العالم الخارجي ، ولولا يقطة لم يتنبه لهذا السر ففى أن يكون تسمية هذا العالم (٣) طالما خارجيا أحق وأفصح من تسميته بالرؤيا ، فربما يرى صاحب السبعية أنه يخدشه سبع ، وصاحب البخل تهشه حيات وعقارب ، ويتشبح زوال العلوم الفوقانية بملسكين يسألانه من ربك ، وما دينك ، وما قولك في النبي صلى الله عليه وسلم ؟ .

وصنف بهيمتهم وملكيتهن ضعيفتان يلحقون بالملائكة السافلة لأسباب جبلية بأن كانت ملكيتم قليلة الانغراس في البهيمية غير مدعنة لها ، ولا متأثرة منها ، وكسبية بأن لابس الطهارات بداعية قليلة ، ومكنت من نفسها الإلهامات وبارق ملكية ، فكأن الإنسان ربما يخلق في صورة الذكّر - إن وفي مزاجه خنثة ، وميل إلى هيات الإناث ، لكنه لا يتميز شهوات الانوثة

(١) ما يمسك وبقيّة : (٢) أى أحرقت .

(٣) أى البرزخ .

من شهوات الذكورة في الصبا ، إنما المهم حينئذ شهوة الطعام والشراب وحب اللعب ، فيجربى حسب ما يؤمر به من التوسم بسمه الرجال ، ويمتنع عنه من اختار زى النساء حتى إذا شب ، ورجع إلى طبيعته الماشجة استبد (١) باختيار زينهن والتعود بهما دأبن ، وغلبت عليه شهوة الابنة (٢) وفعل ما يفعله النساء ، وتكلم بكلامهن ، وسمى نفسه تسمية الأنثى ، فعند ذلك خرج من حيز الرجال بالكلية ، فكذلك الإنسان قد يكون في حياته الدنيا مشغولاً بشهوة الطعام والشراب والغلة (٣) وغيرها من مقتضيات الطبيعة والرسم ، لكنه قريب المأخذ من الملا السافل قوى الانجذاب إليهم ، فإذا مات انقطعت العلاقات ، ورجع إلى مزاجه ، فلحق بالملائكة ، وصار منهم ، وألهم كآلهامهم ، وسمى فيها يسعون فيه .

وفي الحديث « رأيت جعفر بن أبي طالب ملكاً يطير في الجنة مع الملائكة بجناحيه » .

وربما اشتغل هؤلاء بأعلاء كلمة الله ونصر حزب الله ، وربما كان لهم لمة (٤) خير بان آدم ، وربما اشتاق بعضهم إلى صورة جسدية اشتياقاً شديداً ناشئاً من أصل جبلته ، ففرغ ذلك باباً من المثال واختلطت قوة منه بالنسمة الهوائية ، وصار كالجسد النوراني ، وربما اشتاق بعضهم إلى مطعوم ونحوه ، فأمد فيما اشتبه قضاء لشوقه ، وإليه الإشارة في قوله تعالى :

(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (٥)) الآية .

ويأذا هؤلاء قوم قريبو المأخذ من الشياطين جبلة ، بأن كان مزاجهم ناسداً يستوجب آراء منافضة للحق ، منافرة للرأى السكلى على

(١) استقل . (٢) أى يعمل عمل قوم لوط . (٣) شهوة الجماع .

(٤) أى نزول . (٥) سورة آل عمران آية ١٦٩ — ١٧٠ .

طرف شاسع (١) من عاسن الأخلاق ، وكسبايان لا يست هينات خسية وأفكار فاسدة وانقادت لوسوسة الشياطين ، وأساطم بهم اللعن ، فإذا ماتوا ألقوا بالشياطين ، وألبسوا لباسا ظلمانيا ، وصور لهم ، يقضون به بعض وطرم من الملاذ المحسيسة ، والأول ينعم بحدوث ابتهاج في نفسه ، والثاني يعذب بضيق وغم ، كالمخنث يعلم أن الخنونة أسوأ حالات الإذنان ، ولكن لا يستطيع الإقلاع عنها .

وصنفهم أهل اصطلاح . قوية بهيميتهم . ضعيفة ملكيتهم ، وهم أكثر الاس وجودا ، يكون غالب أمورهم تابعا للصورة الحيوانية المجبولة على التصرف في البدن والانفاس فيه فلا يكون الموت انفكاكا لنفوسهم عن البدن بالكلية ، بل تنفك تدبيرا ولا تنفك وهما ، فتعلم علما من كذا بحيث لا يخطر عندها إمكان عاقبة أنها عين الجسد ، حتى لو وطى الجسد ، أو قطع لا يثبت أنه فعل ذلك بها . وعلامتهم أنهم يقولون من جذر قلوبهم إن أرواحهم عين أجسادهم ، أو عرض طارىء عليها وإن نطقت ألسنتهم لتقليد أو رسم خلاف ذلك فأولئك إذا ماتوا برق عليهم بارق ضعيف ، وتراهى لهم خيال لطيف مثل ما يكون هنا للبراضين ، وتشيع الأمور في صور خيالية ومثالية أخرى كما قد تشيع للبراضين ، فإن كان لا بس أعمالا ملكية دس علم الملايمة في أشباح ملائكة حسان الوجوه بأيديهم الحزير ومخاطبات وهيات لطيفة وفتح باب إلى الجنة تأتي منه روائعها ، وإن كان لا بس (٢) أعمالا منافرة للسلكية أو جالبة للعن دس علم ذلك في أشباح ملائكة نود الوجوه ومخاطبات وهيات عنفية ، كما قد يدس الغضب في صورة السباع ، والجن في صورة الأرب .

وهناك نفوس ملكية استوجب استعدادهم أن يوكلوا بمثل هذه

المواطن ، ويؤمر بالتعذيب أو التنعيم ، فيراهم المبثلي عيانا . وإن كان أهل الدنيا لا يرونهم عيانا .

واعلم أنه ليس عالم القَبْرِ إلا من بقايا هذا العالم ، وإنما ترشح هنالك العلوم من وراء حجاب ، وإنما تظهر أحكام النفوس المختصة بِفَرْدٍ دُونَ فَرْدٍ بخلاف الحوادث الحشرية فإنها تظهر عليها وهي فانية وعن أحكامها الخاصة بِفَرْدٍ فَرْدٍ بافية بأحكام الصورة الإنسانية والله اعلم .

باب ذكر شيء من أسرار الوقائع الحشرية

اعلم أن للأرواح حضرة تنجذب إليها انجذاب الحديد إلى المغناطيس . وتلك الحضرة هي حظيرة القدس محل اجتماع النفوس المنجردة عن جلايب الأبدان بالروح الأعظم الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة الوجوه والألسن واللغات ، وإنما هو تشبيح لصورة نوع الإنسان في عالم المثال ، أو في الذِّكْرِ أيا ما شئت فقل ، ومحل فنائها عن التأكد من أحكامها الناشئة من الخصوصية الفردية ، وبقائها بأحكامها الناشئة من النوع أو الغالب عليها جانب النوع .

وتفصيله أن أفراد الإنسان لها أحكام يمتاز بها بعضها من بعض ، ولها أحكام تشترك فيها جملتها ، وتتوارد عليها جميعها ، ولا جرم أنها من النوع وإليه في قوله صلى الله عليه وسلم : « كل مولود يولد على الفطرة ، الحديث .

وكل نوع يختص به نوعان من الأحكام : أحدهما الظاهرة كالحلقة أى اللون والشكل والمقدار ، وكالصوت أى فرد وجد منه على هيئة يعطيها النوع ولم يكن عضدا (١) من قبل عصيان المادة ، فإنه لا بد يتحقق بها ، ويتوارد عليها فالإنسان مستوى القامه ناطق بآدى البشرة ، والفرس معوج القامة صاهل

أشعر إلى غير ذلك مما لا ينفك عن الأفراد عند سلامة مزاجها . وثانيهما الأحكام الباطنة كالادراك والاهتداء للبعاش والاستعداد لما يهجم عليها من الوقائع ، فكل نوع شريعة ، ألا ترى النحل كيف أوحى الله تعالى إليها أن تتبع الأشجار ، فتأكل من ثمراتها ، ثم كيف تتخذ بيتا يجتمع فيه بنو نوعها ، ثم كيف تجمع العسل هنالك ، وأوحى إلى العصفور أن يرغب الذكر في الأنثى ، ثم يتخذ عشاً ، ثم يحضن البيض ، ثم يرقا الفراخ ، ثم إذا نهضت الفراخ عليها أين الماء وأين الحبوب ، وعليها ناعمها من عدوها ، وعليها كيف تفر من السنور والصيد ، وكيف تنازع بنو نوعها عند جلب نفع أو دفع ضرر ، وهل تظن الطبيعة السليمة بتلك الأحكام أنها لا ترجع إلى اقتضاء الصورة النوعية .

واعلم أن سعادة الأفراد أن تمكن منها أحكام النوع وافرة كاملة . وألا تعصى مادتها عليه ، ولذلك يختلف أفراد الأنواع فيما بعد لها من سعادتها أو شقاوتها ، ومهما بقيت على ما يعطيه النوع لم يكن لها ألم لكنها قد تضر فطرتها بأسباب طارئة بمنزلة الورم ، وإليه وقعت الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم : « ثم أبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه » .

واعلم أن الأرواح البشرية تنجذب إلى هذه الحضرة نارة من جهة البصيرة والهمة ، ونارة من جهة تشبع آثارها فيها إيلاماً وانعاماً ، أما الانجذاب بالبصيرة ، فليس أحد يتخفف عن ألوان البهيمية إلا وتلحق نفسه بها ، وينكشف عليها شيء منها وهو المشار إليه في قوله صلى الله عليه وسلم : « اجتمع آدم وموسى عند ربهما » ، وروى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق شتى أن أرواح الصالحين تجتمع عند الروح الأعظم ، أما الانجذاب الآخر فاعلم أن حشر الأجساد وإعادة الأرواح إليها ليست حياة مستأنفة إنما هي تنمة النشأة المتقدمة بمنزلة النخمة لكثرة الأكل . كيف ولولا ذلك لكانوا غير الأولين ، ولما أخذوا بما فعلوا .

واعلم أن كثيراً من الأشياء المتحققة في الخارج تكون بمنزلة الرؤيا في تشبيح المعاني بأجسام مناسبة لها كما ظهرت الملائكة لداود عليه السلام في صورة خصمين ورفعت إليه القضية ، فعرف أنه تشبيح لما فرط (١) منه في امرأة أوريا (٢) فاستغفر وأناب . وكما كان عرض قدحى الخمر واللبن عليه صلى الله عليه وسلم واختباره اللبن تشبيحاً لمرض الفطرة والشهوات على أمته واختيار الراشدين منهم الفطرة ، وكما كان جلوس النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر مجتمعين على قف (٣) البئر ، وجلوس عثمان منفرداً منهم تشبيحاً لما قدر الله تعالى من حال قبورهم ومدافنهم على ما أوله سعيد بن المسيب وناهيك به . . . ، وأكثر الوقائع الحشرية من هذا القبيل .

واعلم أن تعلق النفس الناطقة بالنسبة أكيد شديد في حق أكثر الناس وإنما مثلها بالنسبة إلى العلوم البعيدة من مآلفها كمثل الأكمة لا يتخيل الألوان والاضواء أصلاً ولا مطمع لها في حصول ذلك إلا بعد احقاب (٤) كثيرة ومدد متطاولة في ضمن تشبيحات وتمثلات .

والنفوس أولاً ، ما تبحث تجازى بالحساب اليسير أو العسير أو بالمرود على الصراط ناجياً ومخدوشاً أو بأن يتبع كل أحد متبوعه فينتجو ، أو يهلك أو تنطق الأيدي والأرجل وقراءة الصحف أو بظهور ما يخجل به ، وحمله على ظهره أو إلى كى به ؛ وبالجملة فتشبيحات وتمثلات لما عندها بما تعطيه أحكام

(١) أى ستر على سبيل الإفراط .

(٢) التحقيق في قصة داود عليه الصلاة والسلام أنه لم يقع منه ما تنسبه إليه الروايات الإسرائيلية التي تزعم أن داود عليه السلام أخذ امرأة أوريا بعد أن أرسله إلى الحرب ليقتل فيها فإن داود عليه السلام وهو نبى مصوم يتسامى عن هذا ويتنزه عن فطره وليس في القصة التي ذكرت في القرآن ما يشير إلى هذا من قريب أو بعيد وإنما التي حدثت من دواود عليه السلام أنه تمجلى في الحكم قبل أن يسم من الطرفين كليهما ، بل سمع من طرف واحد ثم أصدر الحكم عقبه ، فكانت نوبته لهذا السبب ولا سيما وأن الله قد آتاه الحكمة وفصل الخطاب .

(٣) هو بطن كاف وتثديدهاء هو الفتحة التي تجعل حول البئر . (٤) أى قرون .

الصورة النوعية ، وأما رجل كان أوثق نفسا ، وأوسع نسمة ، فالتشبهات الحشرية في حقه أتم وأوفر ، ولذلك أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن أكثر عذاب أمته في قبورهم ، وهناك أمور متمثلة تتساوى النفوس في مشاهدتها كالهداية المبسوطة ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم وتشجيع حوضا ، وتشجيع أعماها المحصاة عليها وزنا إلى غير ذلك ، وتشجيع النعمة بمطعم هيء ، ومشرب مريء ، ومنكح شهيء ، وملبس رضى ، ومسكن هيء ،

وللخروج من ظلمات التخليط إلى النعمة تدريجات عجيبة كأيته النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الرجل الذى هو آخر أهل النار خروجا منها ، وأن للنفوس شهور تتوارد عليها من تلقاء نوعها تتمثل بها النعمة ، وشهور دون ذلك يتميز بها بعضها من بعض ، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم : « دخلت الجنة فإذا جارية آدماء (١) لساء ، فقلت ما هذه يا جبريل ؟ فقال إن الله تعالى عرف شهوة جعفر بن أبى طالب للآدم اللعس ، فخلق له هذه » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله أدخلك الجنة ، فلا تشاء أن تحمل فيها على فرس من ياقوته حمراء تطير بك في الجنة حيث شئت ، إلا فعلت » ، وقوله : « إن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع ، فقال له أأنت فيما شئت قال بلى ، ولكنى أحب أن أزرع ، فبذر ، فبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده ، فكان أمثال الجبال ، فيقول الله تعالى دونك (٢) يا ابن آدم ، فإنه لا يشبعك شيء ، ثم آخر ذلك روية رب العالمين ، وظهور سلطان التجليات في جنة الكتيب (٣) ، ثم كأن بعد ذلك ما أسكت عنه ، ولا أذكره اقتداء بالشارع صلى الله عليه وسلم .

(١) مئة من الأداة بالغم وهي السرة في الناس جميعا آدم على وزن قفل ، والهاء مئة من اللس بالتحريك وهو سواد اللفظ المختلط بالجرة جميعا لیس بضتين .
(٢) أى خذ . (٣) الكتب محرقة القرب ولعل الكتيب لغة فيه لسكنى لم أجده في اللغة والمراد منه كتيب محسك .

المبحث الثالث

مبحث الارتقاقات

• بعب كيفية استنباط الارتقاقات (١)

اعلم أن الإنسان يوافق أبناء جنسه في الحاجة إلى الأكل والشرب والجماع والاستغلال من الشمس والمطر والاستدفاء (٢) في الشتاء وغيرها، وكان من عناية الله تعالى به أن ألهمه كيف يرتفق (٣) بأداء هذه الحاجات إلهاماً طبيعياً من مقتضى صورته النوعية ، فلا جرم يتساوى الأفراد في ذلك الأكل عندج (٤) عصت مادته ، كما ألهم النحل كيف تأكل الثمرات ، ثم كيف تتخذ بيتاً يجتمع فيه أشخاص من بني نوعها ، ثم كيف تنقاد ليعسوبها ، (٥) ثم كيف تعمل ، وكما ألهم العصفور كيف يبتغى الحبوب الغذائية ، وكيف يرد الماء ، وكيف يفر عن السنور والصيد ، وكيف يقاقل من صده عما يحتاج إليه ، وكيف يسافد (٦) ذكره الأنثى عند الشبق ، ثم يتخذان عشاً عند الجبل ، ثم كيف يتعاونان في حضانة البيض ، ثم كيف يرقان (٧) الفراخ ، وكذلك لكل نوع شريعة تنفذ في صدور أفراده من طريق الصورة النوعية .

وكذلك ألهم الإنسان كيف يرتفق من هذه الضرورات غير أنه انضم له مع هذا ثلاثة أشياء لمقتضى صورته النوعية الراقية (٨) على كل نوع .

أحدها الانبعاث إلى شيء من رأى كلى فالهيمية إنما تلتهب إلى غرض محسوس أو متوهم من داعية ناشئة من طبيعتها كالجوع والعطش والشبق ، والإنسان ربما يلهث إلى نفع مقول ليس له داعية من طبيعته فيقصد أن

(١) التدبيرات الثلاثة • (٢) أي طلب الحرارة • (٣) أي يلتزم • (٤) أي فاقس • (٥) أميرها • (٦) أي يجمع • (٧) أي يطمأن • (٨) أي العالية •

يحصل نظاما صالحا في المدينة أو يكمل خلقه ، ويهذب نفسه ، أو ينقضي (١)
من عذاب الآخرة ، أو يمكن جاهه في صدور الناس .

الثاني أنه يضم مع الارتفاق الطرافة ، فالبهيمة إنما تبتغي ما قصد به
خلتها ، وتدفع حاجتها فقط ، والإنسان ربما يريد أن تقر عينه ، وتلذذ نفسه
زيادة على الحاجة ، فيطلب زوجة جميلة ، وطعاما لذيذا ، وملبسا فاخرا
ومسكنا شاعرا .

والثالث أنه يوجد منهم أهل عقل ودارية يستنبطون الارتفاقات
الصالحة ، ويوجد منهم من يختلج في صدره ما اختلج في صدور أولئك ،
ولكن لا يستطيع الاستنباط ، فإذا رأى من الحكماء ، وسمع ما استنبطوه تلقاه
بقلبه ، وعرض عليه بنواجزه لما وجد موافقا لعلبه الإجمالى ، فرب إنسان
يجموع ، ويظلم فلا يجد الطعام والشراب ، فيقامى ألما شديدا حتى يجمدهما ،
فيحاول (٢) ارتفاعا بازاء هذه الحاجة ، ولا يهتدى سبيلا ، ثم يتفق أن يلتقى
حكما أصابه ما أصاب ذلك ، فتعرف الحبوب الغذائية ، واستنبط بذورها
وسقيها وحصادها ودياسها ونزيتها (٣) ، وحفظها إلى وقت الحاجة ، واستنبط
حفر الآبار للبعد من العيون والأنهار واصطناع القلال والقرب والقصاص ،
فيتخذ ذلك بابا من الارتفاق ، ثم إنه يقضم الحبوب كما هي ، فلا تنهضم في
معدته ، ويرتع الفواكه نيئة ، فلا تنهضم ، فيحاول شيئا بازاء هذه ، فلا يهتدى
سبيلا ، فيلقى حكما استنبط الطبخ والقل والطحن والخبز ، فيتخذ ذلك بابا
آخر ، وقس على ذلك حاجاته كلها .

والمنتهى (٤) يشهد عنده لما ذكرنا حدوث كثير من المرافق في البلدان
بعد ما لم تكن ، ففى على ذلك قرون ، ولم يزالوا يفعلون ذلك حتى اجتمعت

(١) أى يخلص . (٢) أى يقصد .

(٣) أى وطأها بأرجل البهائم ، وتنتريها لطارة التبن عنها بالريح .

(٤) أى التأمّل .

جملة صالحة من العلوم الإلهامية المؤيدة بالمكتسبة ، ونشبت (١) عليها نفوسهم ، وعليها كان عيافهم وعمائمهم ، وبالجملة لغال الإلهامات الضرورية مع هذه الأشياء الثلاثة كمثل النفس أصله ضرورى بمنزلة حركة النبض ، وقد انضم معه الاختيار فى صغر الانفاس وكبرها .

ولما كانت هذه الثلاثة لا توجد فى جميع الناس سواء لاختلاف أروجة الناس وعقولهم الموجبة للانبعاث ، من رأى كلى ، ولحب الظرافة ، ولاستنباط الارتفاقات ، والاعتداء فيها ، ولاختلافهم فى التفرغ للنظر (٢) ونحو ذلك من الأسباب كان للارتفاقات حدان .

الأول هو الذى لا يمكن أن ينفك عنه أهل الاجتماعات القاصرة كأهل البدو وسكان شواحق الجبال والنواحي البعيدة من الأقاليم الصالحة ، وهو الذى نسميه بالارتفاق الأول .

والثانى ماعليه أهل الحضور والقرى العامرة من الأقاليم الصالحة المستووجة أن ينشأ فيها أهل الأخلاق الفاضلة والحكماء ، فإنه كثر هنالك الاجتماعات وازدحم الحاجات ، وكثرت التجارب ، فاستنبطت سنن جريئة ، وعضوا عليها بالتواجد .

والطرف الأعلى من هذا الحد ما يتعامله الملوك أهل الرفاهية الكاملة الذين يرد عليهم حكماء الأمم ، فينتحلون منهم سنناً صالحة ، وهو الذى نسميه بالارتفاق الثانى ، ولما كمل الارتفاق الثانى أوجب ارتفاعاً ثالثاً ، وذلك أنهم لما دارت بينهم المعاملات ، وداخلها الشح والحسد والمطل والتجاعد ، نشأت بينهم اختلافات ومنازعات وأنهم نشأ فهم من تغلب عليه الشهوات الرديئة ، أو يجبل على الجراءة فى القتل والنهب ، وأنهم

كانت لهم ارتفاقات مشتركة النفع لا يطبق واحد منهم إقامتها ، أو لاقبل عليه ، أو لا تسمح نفسه بها ، فاضطروا إلى إقامة ملك يقضى بينهم بالعدل ، ويزجر عاصيهم ، ويقاوم جريثهم ، ويجبي (١) منهم الخراج ، ويصرفه في مصرفه ، وأوجب الارتفاق الثالث ارتفاقاً رابعاً ، وذلك أنه لما انفرز كل ملك بمدينته ، وجب إليه الأموال ، وانضم إليه الأبطال ، وداخلهم الشح والحرص والحقد ، تشاجروا فيها بينهم ، وتقاتلوا ، فاضطروا إلى إقامة الخليفة أو الانتقاد لمن تسلط عليهم تسلط الخلافة الكبرى ، وأعطى بالخليفة من يحصل له من الشوكة ما يرى معه ، كالممتنع أن يسلبه رجل آخر ملكه ، اللهم إلا بعد اجتماعات كثيرة ، وبذل أموال خطيرة لا يتمكن منها إلا واحد في القرون المتطاولة ، ويختلف الخليفة باختلاف الأشخاص والعادات ، وأى أمة طابعها أشد وأحد ، فهي أحوج إلى الملوك والخلفاء من هي دونها في الشح والشفهاء ، ونحن نريد أن ننبهك على أصول هذه الارتفاقات وفهارس أبوابها ، كما أوجبه عقول الأمم الصالحة ذوى الأخلاق الفاضلة ، واتخذوه سنة مسلبة لا يختلف فيها أقاصيهم ، ولا أدانيهم ، فاستمع لما بثل عليك .

باب الارتفاق الأول

منه اللغة المعبرة عما في ضمير الإنسان ، والأصل في ذلك أذان وهيات وأجسام تلايس صوتاً ما (٢) بالمجاورة أو التسبب أو غيرهما ، فيحكي ذلك الصوت كما هو ، ثم يتصرف فيه باشتقاق الصيغ (٣) بازاء اختلاف المعاني ، ويشبه أمور مؤثرة في الأبصار ، أو محدثة لحيات وجدانية في النفس بالقسم الأول ، ويتكلف له صوت كمثلته ، ثم اتسعت اللغات بالتجاوز لمشاهدة أو مجاورة والنقل للعلاقة ما .

(١) أى يجبي .

(٢) مثل الطين بالرمح بلايس صوت هو طع طع فسي بالطين للاستهزاء بالصوت وما كان بالطين في النسب مثابها بالطين بالرمح سمى بالسم وهو من قبيل تشبيه الوجدانيات بالهوسات .

(٣) كالماضي والمضارع ونحوهما .

وهناك أصول أخرى ستجدها في بعض كلامنا، ومنه الزرع والغرس وحفر الآبار وكيفية الطبخ والاعتدال، ومنه اصطناع الآواني والقرب، ومنه تسخير البهائم واقتناؤها؛ ليستعان بظهورها ولحومها وجلودها وأشعارها وأوبارها وألبانها وأولادها، ومنه مسكن يؤويه (١) من الحر والبرد من الغيران (٢) والعشوش (٣) ونحوها، ومنه لباس يقوم مقام الريش من جلود البهائم أو أوراق الأشجار أو مما حملت أيديهم، ومنه أن اهتدى لتعيين منكوحة لا يراحمه فيها أحد، يدفع بها شبقه، ويذرا بها نسله، ويستعين بها في حوائجه المنزلية وفي حضانة الأولاد وتربيتها، وغير الإنسان لا يمينها إلا بنحو من الاتفاق أو بكونهما توأمين ادركا (٤) على المرافقة ونحو ذلك، ومنه أن اهتدى لصناعات لا يتم الزرع والغرس والحفر وتسخير البهائم وغير ذلك إلا بها كالمعول والدلو والسكة (٥) والحبال ونحوها، ومنه أن اهتدى لمبادلات ومعاونات في بعض الأمر، ومنه أن يقوم أسددهم رأياً وأشددهم بطشاً، فيسخر الآخرين، ويرأس (٦) ويربع ولو بوجه من الوجوه، ومنه أن تكون فيها سنة مسلبة لفصل خصوماتهم، وكبح ظالمهم، ودفع من يريد أن يغزوهم، ولا بد أن يكون في كل قوم من يستنبط طرق الارتفاق فيما يهمهم شأنه، فيقتدى به سائر الناس، وأن يكون فيهم من يحب الجمال والرفاهة والدعة، ولو بوجه من الوجوه، ومن يباهى بأخلاقه من الشجاعة والسباحة والفصاحة والكيس وغيرها، ومن يحب أن يطير صيته، ويرتفع جاهه، وقد من الله تعالى في كتابه العظيم على عباده بالهام شعب هذا الارتفاق (٧) لعلمه بأن التكليف بالقرآن يعم أصناف الناس وأنه لا يشملهم جميعاً إلا هذا النوع من الارتفاق والله أعلم.

(١) أي يحفظه. (٢) جمع غار. (٣) جمع عش. (٤) أي بلغا..

(٥) قلبه. (٦) أي يصير رئيساً، ويربع أي يستقيم. (٧) أي الأول..

باب فن آداب المعاش

وهى الحكمة الباحثة عن كيفية الارتفاق من الحاجات المينة من قبل على الحد الثانى ، والأصل فيه أن يعرض الارتفاق الأول على التجربة الصحيحة فى كل باب ، فيختار الهيات البعيدة من الضرر ، القريبة من النفع ، ويترك ما سوى ذلك ، وعلى الأخلاق الفاضلة التى يجبل عليها أهل الأمزجة الكاملة ، فيختار ما توجه ، وتقتضيه ، ويترك ما سوى ذلك ، وعلى حسن الصحبة بين الناس ، وحسن المشاركة معهم ، ونحو ذلك من المقاصد الناشئة من رأى الكلى .

ومعظم مسائله (١) آداب الأكل والشرب والمشى والقعود والنوم والسفر والحلاء والجماع واللباس والمسكن والنظافة والزينة ومراجعة الكلام والتمسك بالأدوية والرقى فى الماهات (٢) ، وتقديم المعرفة فى الحوادث المجمعة ، والولاتم عند عروض فرح من ولادة وتكاح وعيد وقدم مسافر وغيرها ، والمآتم عند المصائب وعيادة المرضى ودفن الموتى ، فإنه أجمع من يستد به من أهل الأمزجة الصحيحة سكان البلدان المعمورة على ألا يؤكل الطعام الخبيث كالميت حتف أنفه (٣) والمتنغن والحيوان البعيد من اعتدال المراج وانتظام الأخلاق ، ويستحبون أن يوضع الطعام فى الأواني ، وتوضع على السفر ونحوها ، وأن ينظف الوجه واليدان عند إرادة الأكل ، ويحترز عن هيات العيش (٤) والشره والتى تورث الضغائن فى قلوب المشاركين وألا يشرب الماء الأجن (٥) ، وأن يحترز من الكرع والعنب (٦) ، وأجمعوا على استحباب النظافة نظافة البدن والثوب والمكان عن شيتين من النجاسات

(١) أى المعاش . (٢) أى الآفات . (٣) أى الميت بنفسه بغير كل أو ذبح .

(٤) أى الحق . (٥) أى الغن .

(٦) الكرع أن يشرب الماء بغيره من موضعه من غير الكفين والأناة ، والعنب تأم الجرح .

المثقة المتقنرة ، وعن الأوساخ النابتة على نهج طبيعى كالبنجر (١) يزال بالسواك وكشعر الابط والعانة وكتوسخ الثياب واعشيشاب (٢) البيت ، وعلى استحباب أن يكون الرجل شامة (٣) بين الناس قد سوى لباسه وسرح رأسه ولحيته ، والمرأة إذا كانت تحت رجل تزين بخضاب وحلى ونحو ذلك ، وعلى أن العرى شين واللباس زين وظهور السواتين عار ، وأن أتم اللباس ماسترامة البدن وكان سائر العورة غير ساتر البدن ، وعلى مقدمة المعرفة بشئ من الاشياء إما بالرؤيا أو بالنجوم أو الطيرة أو العياقة (٤) والكهانة والرمل ونحو ذلك .

وكل من خلق على مزاج صحيح وذوق سليم يختار لا محالة في كلامه من الالفاظ كل لفظ غير وحشى ، ولا ثقيل على اللسان ، ومن التراكيب كل تركيب ، متين جيد ، ومن الاساليب كل أسلوب يميل إليه السمع ، ويركن إليه القلب وهذا الرجل هو ميزان الفصاحة .

وبالجملة فى كل باب مسائل إجماعية مسلبة بين أهل البلدان وإن تباعدت ، والناس بعدها فى تمهيد قواعد الآداب مختلفون ، فالطبيعى يمهدها على استحسانات الطب والمنجم على خواص النجوم ، والإلهى على الاحسان كما تمهدها فى كتبهم مفصلة ، ولكل قوم زى وآداب يتميزون بها ، يوجبها اختلاف الامرجة والمعادات ونحو ذلك .

(١) هو بفتحين تنن القم .

(٢) اعشو شت الأرض أى كثر عشبها والمراد من اعشيشاب البيت وجود قطعات العشب وفيرة فيه .

(٣) هى علامة تخالف لون البدن الذى هى فيه والمراد ههنا أن يكون ظاهر النظافة بين الناس .

(٤) العياقة بالكسر التفاضل بالطيور .

باب تدبير المنزل

وهو الحكمة الباحثة عن كيفية حفظ الربط الواقع بين أهل المنزل على الحد الثاني من الارتفاق وفيه أربع جمل : الزواج ، والولاد ، والملكة ، والصحة .

والأصل في ذلك أن حاجة الجماع أوجبت ارتباطا واصطحابا بين الرجل والمرأة ، ثم الشفقة على المولود أوجبت تعاوننا منهما في حضائته ، وكانت المرأة أهداهما للحضانة (١) بالطبع ، وأخفهما عقلا ، وأكثرهما انجساما (٢) من المشاق ، وأتمهما حياء ولزوما للبيت ، وأحذقهما سعيا في محقرات الأمور وأوفرهما انقيادا ، وكان الرجل أسدهما عقلا ، وأشدهما ذبا عن الذمار (٣) ، وأجرأهما على الافتحام (٤) في المشاق ، وأتمهما تيبا وتسلطا ومناقشة وغيرة ، فكان معاش هذه لا تتم إلا بذاك ، وذاك يحتاج إلى هذه .

وأوجبت مزاحمت الرجال على النساء وغيرتهم عليهن ألا يصلح أمرهم إلا بتصحيح اختصاص الرجل بزوجه على رهوس الاشهاد ، وأوجبت رغبة الرجل في المرأة ، وكرامتها على وليها ، وذب عنها أن يكون مهر وخطبة وتصد من الولي ، وكان لو فتح رغبة الأولياء في المحارم أفضى ذلك إلى ضرر عظيم عليها من عضلها (٥) عن ترغيب فيه ، وألا يكون لها من يطالب عنها بحقوق الزوجية مع شدة احتياجها إلى ذلك وتكدير الرحم بمنازعات الضرات ونحوها مع ما تقتضيه سلامة المزاج من قلة الرغبة في التي نفسا (٦) منها ، أو نشأت منه ، أو كان كمصنى دوحة .

(١) أي التربة .

(٢) الانجسام بتقديم الماء على الجيم الاعتناع . (٣) أي الماروفة المروءة .

(٤) أي الدخول . (٥) أي منها من الزواج .

(٦) أي الرجل منها كلام أولفات أي المرأة منه كالبنت أو كانتا كغصني دوحة كالأخت .

وأوجب الحياء عن ذكر الحاجة إلى الجماع أن تجعل مدسوسة (١) في ضمن عروج يتوقع لها كأنه الغاية التي وجدا لها .

وأوجب التلطف في التشهير ، وجعل الملاك المنزل عروجا أن تجعل وليمة يدعى الناس إليها ودف وطرب .

وبالجملة فلو جوه جمة مما ذكرنا ، وبما حذفنا - اعتماداً على ذهن الأذكياء - كان النكاح بالهيئة المعتادة أعنى نكاح غير المحارم بمحضر من الناس مع تقديم مهر وخطة وملاحظة كفافة وتصد من الأولياء ووليمة ، وكون الرجال قوامين على النساء متكفلين معاشهن ، وكونهن خادمات حاضنات مطيعات سنة (٢) لازمة ، وأمرأ مسلماً عند الكفاة ، وفطرة فطر الله الناس عليها لا يختلف في ذلك عربهم ولا عجمهم .

ولما لم يكن بذل الجهد منهما في التعاون بحيث يجعل كل واحد ضرر الآخر ، ونفعه كالراجع إلى نفسه إلا بأن يوطنا أنفسهما على إدامة النكاح ، ولا بد من إبقاء طريق للخلاص إذا لم يطاوعا ، ولم يراضيا وإن كان من أبغض المباحات وجب في الطلاق ملاحظة قيود وعدة ، وكذا في وفاته عنها تعظيلاً لأمر النكاح في النفوس وأداء لبعض حق الإدامة ووفاء لعهد الصحبة ، ولثلاث تشبهه الانساب .

وأوجبت حاجة الأولاد إلى الآباء ، وحديثهم (٣) عليهم بالطبع أن يكون تمرين الأولاد على ما ينفعهم فطرة ، وأوجب تقدم الآباء عليهم ، فلم يكبروا إلا والآباء أكثر عقلاً وتجربة مع ما يوجه صحة الأخلاق من مقابلة الإحسان بالإحسان ، وقد قاسوا في تربيتهم مالا حاجة إلى شرحه أن يكون (٤) بر الوالدين سنة لازمة .

(١) أى غبية . (٢) خبر كان . (٣) أى يملأهم .

(٤) هو مفرد أوجب .

وأوجب اختلاف استعداد بنى آدم أن يكون فيهم السيد بالطبع، وهو الأكيس المستقل بمعيشته ذو سياسة ورفاهية جبلتين، والعبد بالطبع وهو الآخر^(١) التابع بنقاد كما يقاد، وكان معاش كل واحد لا يتم إلا بالآخر، ولا يمكن التعاون في المنشط والمكروه إلا بأن يوطنا أنفسهم على إدامة هذا الربط، ثم أوجبت اتفاقات أخرى أن يأمر بعضهم بعضاً، فوقع ذلك منهم بموقع، وانتظمت الملكة، ولا بد من سنة يؤخذ كل واحد نفسه عليها، ويلازم على تركها، ولا بد من إبقاء طريق الخلاص في الجملة بمال أو بدونه، وكان يتفق كثيراً أن تقع على الإنسان حاجات وعاهات من مرض وزمانة^(٢) وتوجه حق عليه وحوائج يضعف عن إصلاح أمره معها إلا بمعاونة بنى جنسه، وكان الناس فيها سواسية^(٣)، فاحتاجوا إلى إقامة ألفة بينهم وإدامتها، وأن تكون لإغاثة المستغيث وإعانة الملهوف سنة بينهم يطالبون بها، ويلامون عليها.

ولما كانت الحاجات على حدين: حد لا يتم إلا بأن يعد كل واحد ضرر الآخر ونفعه راجعاً إلى نفسه، ولا يتم إلا يبدل كل واحد الطاعة في موالاة الآخر ووجوب الإنفاق عليه والتوراث، وبالجملة فبأمور تلزمهم من الجانبين ليكون الغنم بالفرم، وكان ألبق الناس بهذا الحد الأقارب لأن تعابيهما واصطحابهم كالأمر الطبيعي، وحدثت بأقل من ذلك فوجب أن تكون مواساة أهل العاهات سنة مسلطة بين الناس، وأن تكون صلة الرحم أوكد، وأشد من ذلك كله.

ومعظم مسائل هذا الفن معرفة الأسباب المقتضية للزواج وتركه وسنة الزواج وصفة الزوج والزوجة، وما على الزوج من حسن المعاشرة وصيانة الحرم عن الفواحش والعار، وما على المرأة من التعفف وطاعة الزوج

(١) أى الأحقى . (٢) أى آفة .

(٣) يقال هم سواء وأسواء وسواسية أى أشباه . وزنه فاعله ذهب عنه الحرف الثالث فإن سواء فعال وسية فة .

وبذل الطاقة في مصالح المنزل وكيفية صلح المتناشرين وسنة الطلاق وإحداذ المتوفى عنها زوجها وحضانة الأولاد وبر الوالدين وسياسة الممالك والإحسان إليهم وقيام الممالك بخدمة الموالى وسنة الاعتناق وصلة الأرحام والجيران والقيام بمواساة فقراء البلد والتعاون في دفع طامات طارئة عليهم ، وأدب نقيب القبيلة وتمهده حالهم ، وقسمة التركات بين الورثة والمحافظة على الأنساب والأحساب ، فلن نجد أمة من الناس إلا وهم يعتقدون أصول هذه الأبواب ويجهتدون في إقامتها على اختلاف أديانهم وتباعد بلدانهم والله أعلم .

باب فن المعاملات

وهو الحكمة الباحثة عن كيفية إقامة المبادلات والمعاملات والاكساب على الارتفاق الثاني .

والأصل في ذلك أنه لما ازدحمت الحاجات ، وطلب الاتقان فيها ، وأن تكون على وجه تقرّبه الأعين ، وتلذّبه الأنفس تعذر إقامتها من كل واحد وكان بعضهم وجد طعاماً فاضلاً عن حاجته ، ولم يجد ماء وبعضهم ماء فاضلاً ولم يجد طعاماً فرغب كل واحد فيما عند الآخر ، فلم يجدوا سبيلاً إلا المبادلة ، فوقت تلك المبادلة بموقع من حاجتهم فاصطلحوا بالضرورة على أن يقبل كل واحد على إقامة حاجة واحدة وإتقانها والسعى في جميع أدواتها ويجعلها خريجة إلى سائر الخواص بواسطة المبادلات ، وصارت تلك سنة مسلمة عندهم ، ولما كان كثير من الناس يرغب في شيء وعن شيء ، فلا يجد من يعامله في تلك الحالة ، اضطروا إلى مقدمة وتهينة ، واندفعوا إلى الإصطلاح على جواهر معدنية تبقى زماناً طويلاً أن تكون المعاملة بها أمراً مسلماً عندهم ، وكان الأليق من بينها ، الذهب والفضة لصغر حجمهما ، وتمائل أفرادهما ، وعظم نفعهما في بدن الإنسان ، ولتأني التجميل بهما ، فكانا نقدين بالطبع ، وكان غيرهما نقداً بالاصطلاح .

وأصول المكاسب الزرع والرعى والتقاط الأموال المباحة من البر والبحر من المعدن والنبات والحيوان والصناعات من نجارة وحدادة وحياكة

وغيرها مما هو من جعل الجواهر الطبيعية بحيث يتأتى منها الارتفاق المطلوب
ثم صارت التجارة كسباً ، ثم صار الإقبال على كل ما يحتاج الناس إليه كسباً .

وكلما رقت النفوس ، وأمعنت في حب اللذة والرفاهية ، تفرعت حواشي
المكاسب ، واختص كل رجل بكسب لأحد شيئين مناسبة القوى فالرجل
الشجاع يناسب الغزو ، والكيس الحافظ يناسب الحساب ، وقوى البطش
يناسب حمل الأثقال وشاق الأعمال ، واتفاقات توجد فولد الحداد وجاره
يتيسر له من صناعة الحدادة ما لا يتيسر له من غيرها ولا لغيره منها ،
وقاطن ساحل البحر يتأتى منه صيد الحيتان دون غيره ودون غيرها ، وبقية
نفوس أعيت بها المذاهب الصالحة ، فأنحدروا إلى أكساب ضارة بالمدينة.
كالسرقة والقهار والتكدي .

والمبادلة إما عين بعين ، وهو البيع ، أو عين بمنفعة ، وهي الاجارة ،
ولما كان انتظام المدينة لا يتم إلا بإنشاء ألفة ومحبة بينهم ، وكانت الألفة
كثيراً ما تقضى إلى بذل المحتاج إليه بلا بدل أو تتوقف عليه انشعبت الهبة
والعارية ، ولا تتم أيضاً إلا بمواساة الفقراء انشعبت الصدقة وأوجبت
المعدات أن يكون منهم الآخرق (١) والكافي والمملق والمثري والمستنكف
من الاعمال الخسيسة وغير المستنكف والذي ازدحمت عليه الحاجات
والمترغ (٢) ، فكان معاش كل واحد لا يتم إلا بمعاونة آخر ، ولا معاونة
إلا بمقد وشروط واصطلاح على سنة ، فالنشعب المزارعة والمضاربة
والإجارة والشركة والتوكيل ، ووقعت حاجات تسوق إلى مديانة ووديعة ،
وجربوا الحياة والمحدود والمطل فاضطروا إلى إسهاد وكتابة وفاق ورهن
وكفالة وحوالة ، وكلما ترفعت النفوس انشعبت أنواع المعاونات ، ولن
تجد أمة من الناس إلا ويباشرون هذه المعاملات ويعرفون العدل من
الظلم والله أعلم .

(١) أى الأحمق والمملق القلس . (٢) أى من الحاجات .

بلب سياسة المدينة

وهي الحكمة الباحثة عن كيفية حفظ الربط الواقع بين أهل المدينة - وأغنى بالمدينة جماعة متقاربة تجرى بينهم المعاملات ويكونون أهل منازل شتى .

والأصل في ذلك أن المدينة شخص واحد من جهة ذلك الربط مركب من أجزاء وهيئة اجتماعية، وكل مركب يمكن أن يلحقه خلل في مادته أو صورته ويلحقه مرض أغنى حالة غيرها أليق به باعتبار نوعه ، وحمى أى حالة تحسنه وتحمله .

ولما كانت المدينة ذات اجتماع عظيم لا يمكن أن يتفق رأيهم جميعاً على حفظ السنة العادلة ، ولا أن ينكر بعضهم على بعض من غير أن يمتاز بمنصب إذ يفرض ذلك إلى مقاتلات عريضة لم يلتزم أمرها إلا برجل اصطلاح على طاعته جمهور أهل الحل والعقد له أعوان وشوكة ، وكل من كان أشح وأحد وأجراً على القتل والنصب ، فهو أشد حاجة إلى السياسة .

ومن الحلل أن تجتمع أنفس شريرة لهم منعة وشوكة على اتباع الهوى ورفض السنة العادلة ، إما طمعاً في أموال الناس ، وهم قطاع الطرق ، أو إضراراً لهم بغضب أو حقد أو رغبة في الملك ، فيحتاج في ذلك إلى جمع رجال ونصب قتال .

ومنه إصابة ظالم إنساناً بقتل أو جرح أو ضرب أو في أهله بأن يزاحم على زوجته ، أو يطمع في بناته وأخواته لنهر حق ، أو في ماله من غضب جبهة أو سرقة خفية ، أو في عرضه من نسبته إلى أمر قبيح يلام به أو اغلاظ القول عليه .

ومنه أعمال ضارة بالمدينة ضرراً خفياً كالسحر ودس السم وتعليم الناس الفساد وتخريب الرعية على الملك والعبد على مولاه والزوجة على زوجها .

ومنه عادات فاسدة فيها إهمال للارتفاعات الواجة كاللواطة والسحافة (١) وإتيان البهائم ، فإنها تصد عن النكاح أو انسلاخ عن الفطرة السليمة كالرجل يؤث المرأة تذكر ، أو حدوث لمنازعات عريضة كالمراحة على الموطوءة من غير اختصاص بها وكإدمان الخمر .

ومنه معاملات ضارة بالمدينة كالتقار والربا أضعافا مضاعفة والرشوة وتطغيف الكيل والوزن والتدليس (٢) في السلع وتلقي الجلب (٣) والاحتكار والتجش .

ومنه خصومات مشكلة يتمسك فيها كل بشبهة ، ولا تنكشف جليلة الحال ، فيحتاج إلى التمسك بالبينات والإيمان والوثائق وقرائن الحال ونحوها ، وردّها إلى سنة مسلمة ، وإبداء وجه الترجيح ، ومعرفة مكابد المتخاصمين ونحو ذلك .

ومنه أن يبدو أهل المدينة ، ويكتفوا بالارتفاق الأول ، أو يتمدّنوا في غير هذه المدينة ، أو يكون توزعهم في الإقبال على الأكساب بحيث يضر بالمدينة مثل أن يقبل أكثرهم على التجارة ، ويدعوا الزراعة ، أو يشكسب أكثرهم بالغزو ونحوه ، وإنما ينبغي أن يكون الزراع بمنزلة الطعام والصناع والتجار والحفظة بمنزلة الملح المصلح له .

ومنه انتشار السباع الضارية والحوام المؤذية ، فيجب السعى في إفنائها ومن باب كمال الحفظ بناء الأبنية التي يشتركون في الانتفاع بها كالأسوار والربط والحصون والثغور والأسواق والقناطر .

ومنه حفر الآبار واستنباط العيون وتهئية السفن على سواحل الأنهار .

(١) نمت سوء للرأه كما في الفاموس . (٢) وقوله في السلع أي المتاع .
(٣) وهو أن يأتي التجار الذين جاؤا من البلد لأخربيل دخولهم بلدهم واشترأه أجناسهم ليبيعها عالية .

ومنه (١) حمل التجار على الميرة بتأنيبهم وتأليفهم وتوصية أهل البلد : أن يحسنوا المعاملة مع الغرباء ، فإن ذلك يفتح باب كثرة ورودهم ، وحمل الزراع على ألا يتركوا أرضاً مهملة ، والصناع أن يحسنوا الصناعات ، ويقتنوها ، وأهل البلد على اكتساب الفضائل كالخط والحساب والتاريخ والطب والوجوه الصحيحة من تقدمه المعرفة .

ومنه معرفة أخبار البلد ليعتد الداعر (٢) من الناصح ، ويعلم المحتاج ، فيعان وصاحب صنعة مرغوبة ، فيستعان به .

وغالب سبب خراب البلدان في هذا الزمان شيان أحدهما تضيقهم على بيت المال بأن يعتادوا التكسب بالأخذ منه على أنهم من الغزاة ، أو من العلماء الذين لهم حق فيه ، أو من الذين جرت عادة الملوك بصلتهم كالزهاد والشعراء ، أو بوجه من وجوه التكدي ، ويكون العمدة عندهم هو التكسب . دون القيام بالمصلحة ، فيدخل قوم على قوم ، فينقصون عليهم ، ويصيرون . كلا على المدينة .

والثاني ضرب الضرائب (٣) الثقيلة على الزراع والتجار والمتحرقة . والتشديد عليهم حتى يفضى إلى إجحاف (٤) المطاوعين واستئصالهم ، وإلى تمنع أولى بأس شديد وبغيرهم وإنما تصلح المدينة بالجبابة (٥) البسيرة وإقامة الحفظة بقدر الضرورة ، فلينبه أهل الزمان لهذه النكتة والله أعلم .

باب سيرة للوك

يجب أن يكون الملك متصفاً بالأخلاق المرضية ، وإلا كان كلا على المدينة ، فإن لم يكن شجاعاً ضعف عن مقاومة المحاربين ، ولم تنظر إليه الرعية

(١) أى من باب كمال الحفظ وقوله للميرة أى القوت . (٢) أى المفسد .

(٣) أى الحراجات . (٤) بتقديم الجيم على الحاء . (٥) خراج .

علا بعين الهوان، وإن لم يكن حلما كاد يهلكهم بسطوته، وإن لم يكن حكيما لم يستنبط التدبير المصلح، وأن يكون عاقلا بالغاً حراً ذكراً ذار أى مومع وبصر ونطق بمن سلم الناس شرفه وشرف قومه، ورأوا منه ومن آبابه المآثر الحبيدة، وعرفوا أنه لا يألو جهداً (١) فى إصلاح المدينة، هذا كله يدل عليه العقل، وأجمعت عليه أمم بنى آدم على تباعد بلداتهم واختلاف أديانهم لما أحسوا من أن المصلحة المقصودة من نصب الملك لا تتم إلا به، فكان وقع شئ من إهماله رأوه خلاف ما ينبغي، وكرهته قلوبهم، ولوسكتوا سكتوا على غيظ.

ولابد للملك من إنشاء الجاه فى قلوب رعيته، ثم حفظه وتدارك الحادشات له بتدبيرات مناسبة، ومن قصد الجاه فعليه أن يتحلى بالأخلاق الفاضلة بما يناسب رياسته كالشجاعة والحكمة والسخاوة والعفو عن ظلم وارادة نفع العامة، وفعل بالناس ما يفعل الصياد بالوحش، فكما أن الصياد يذهب إلى الغيضة، فينظر إلى الطباء، ويتأمل الهيئة المناسبة لطبائهم وعاداتها، فيتبعها بتلك الهيئة، ثم يبرز لها من بعيد، ويقصر النظر على عيونها وآذانها؛ فهما عرف منها تيقظا أقام بمكانه كأنه جماد ليس به حراك، ومهما عرف منها غفلة دب إليها ديبياً، وربما أطر بها بالنغم، وألقى إليها أطيب ما رومه من العلف على أنه صاحب كرم بالطبع، وأنه لم يقصد بذلك صيدها، والنعم تورث حب النعم، وقيد المحبة أوثق من قيد الحديد، فكذلك الرجل الذى يبرز إلى الناس ينبغي أن يؤثر هيئة ترغب فيها النفوس من رى ومنطق وأدب.

ثم يتقرب منهم هوناً، ويظهر إليهم النصح والمحبة من غير مجازفة (٢) ولا ظهور قرينة تدل على أن ذلك لصيدهم، ثم يعلمهم أن نظيره كالممتنع فى حقهم حتى يرى أن نفوسهم قد اطمأنت بفضلته وتقدمه، وصدورهم قد

(١) أى لا يقصر . (٢) من الجراف وهو مرب كراف .

امتثلت مودة وتعظيما ، وجوارحهم تدايت خشوعاً وإخباتاً ، ثم ليحفظ ذلك فيهم ، فلا يكن منه ما يختلفون به عليه ، فإن فرط شيء من ذلك ، فليتداركه بلطف وإحسان وإظهار أن المصلحة حكمت بما فعل ، وأنه لهم لا عليهم .

والملك مع ذلك يحتاج إلى إيجاب طاعته بالانتقام من عصاه ، فهما استشعر من رجل كفاية في حرب أو جباية (١) أو تدبير ، فليضاءف عطاه ، وليرفع قدره ، وليبسط له بشره (٢) ، وهما استشعر منه خيانة وتخلفاً وانسلالا ، فلينقص من عطائه ، وليخفض من قدره ، وليطو عنه بشره ، وإلى يسار أكمل من يسار الناس ، وليكن بما لا يضيق عليهم كموات يحمية وفاحية بعيدة يحميها ونحو ذلك وإلى ألا يبطش بأحد إلا بعد أن يصحح على أهل الحل والمقد أنه يستحقه (٣) ، وأن المصلحة الكلية حاكمة به .

ولا بد للملك من فراسة يتعرف بها ما أضمرت نفوسهم ، ويكون المعيا يظن بك الظن كأن قدرأى وقد سمع ، ويجب عليه ألا يؤخر ما لا بد منه إلى غد ، ولا يصبر إن رأى منهم أحداً يضمّر عداوته دون فك نظامه وإضعاف قوته والله أعلم .

باب سياسة الأعوان

لما كان الملك لا يستطيع إقامة هذه المصالح كلها بنفسه وجب أن يكون له بازاء كل حاجة أعوان ، ومن شرط الأعوان الأمانة والقدرة على إقامة ما أمروا به وانقيادهم للملك والنصح له ظاهراً أو باطناً ، وكل من خالف هذه الشريعة ، فقد استحق العزل ، فإن أمهل الملك عزله ، فقد خان المدينة ، وأفسد على نفسه أمره ، وينبغي أنه لا يتخذ الأعوان ممن يتعذر عزله ، أو ممن له حق على الملك من قرابة أو نحوها ، فيقبض عزله ، وليبين الملك

(١) أى جمع خراج . (٢) أى وجهه . (٣) أى البطش .

بين محبيه ، فمنهم من يحبه لرهبه أو لرغبته ، فليجره إليه بحيلة ، ومنهم من يحبه لذاته ، ويكون نفعه نفعاً له ، وضرره ضرراً عليه ، فذلك المحب الناصح ولكل إنسان جبلة جبل عليها وعادة اعتادها ، ولا ينبغي للملك أن يرجو من أحد أكثر مما عنده .

والأجوان إما حفظه من شر المخالفين بمنزلة اليدين الحاملتين السلاح من بدن الإنسان ، وإما مدبرون للدينة بمنزلة القوى الطبيعية من الإنسان أو المشاورون للملك بمنزلة العقل والحواس للإنسان .

ويجب على الملك أن يسأل كل يوم ما فيهم من الأخبار ، ويعلم ما وقع من الإصلاح وضده .

ولما كان الملك وأعوانه عاملين المدينة عملاً تاماً وجب أن يكون رزقهم عليها ، ولا بد أن يكون بحماية العشور (١) والحراج سنة عادلة لا تضربهم ، وقد كفت الحاجة ، ولا ينبغي أن يضرب على كل أحد وفي كل مال ، والأمر ما أجمعت ملوك الأمم من مشارق الأرض ومزاربها أن تكون الجباية من أهل الدثور والقناطر المقنطرة ، ومن الأموال النامية كاشية متناصلة وزراعة وتجارة ، فإن احتيج إلى أكثر من ذلك ، فعلى رءوس الكاسبين :

ولا بد للملك من سياسة جنوده ، وطريق السياسة ما يفعله الرافض الماهر بفرسه حيث يتعرف أصناف الجرى من إرنا الوهرولة وعدو وغيرها ، والعادات الذميمة من حرونة ونحوها ، والأمور التي تلبه الفرس تنبهاً بليناً كالنخس والرجر والسوط ، ثم يراقبه ، فكأنما فعل مالا يرتضيه ، أو ترك ما يرتضيه يلبه بما يتقاده طبعه ، وتنكسر به سوزته ، وليقصد في ذلك ألا يشوش خاطره ، فلا يتفطن لماذا ضربه ، ولتكن صورة الأمر الذي يلقيه إليه متمثلة في صدره منعقدة في قلبه والخوف من المجازاة مقبلاً في

(١) أي جمها .

خاطره ، ثم إذا حصل فعل المطلوب والكف عن المهرب لا ينبغي أن يترك الرياضة حتى يرى أن الطريقة المطلوبة صارت خلقاً له وديناً ، وصار بحيث لو لا الزجر لما ركن إلى خلافها ، فكذا يجب على راعى الجنود أن يعرف الطريقة المطلوبة فعلاً وكفاً (١) والأمور التي يقع بها تنبيههم ، وليكن من شأنه ألا يهمل شيئاً من ذلك أبداً .

وليس للأعوان حصر في عدد لكنه يدور على دوران حاجات المدينة ، فربما تقع الحاجة إلى اتخاذ عشرين في حاجة ، وربما كفى عون الحاجتين ، غير أن رموس الأعوان خمسة .

القاضى ، وليكن حراً ذكراً بالغاً عاقلاً كافياً عارفاً بسنة المعاملات وبمكايد الخصوم في اختصاصهم ، وليكن صلباً حليماً جامعاً للامرين ، ولينظر في مقامين : أحدهما معرفة جليلة الحال ، وهى إما عقد أو مظلة أو سابقة بينهما ، وثانيهما ما يريد كل واحد من صاحبه أى الإرادتين أصوب وأرجح ولينظر في وجه المعرفة ، فهناك حجة لا يربب فيها الناس تقتضى الحكم الصراح ، وحجة ليست بذلك تقتضى حكماً دون الحكم الأول .

وأمر الفزاة ، وليكن من شأنه معرفة عدة الحرب وتأليف الأبطال والشجعان ومعرفة مبلغ كل رجل في النفع وكيفية تعبئة (٢) الجيوش ونصب الجواسيس والخبرة بمكايد الخصوم .

وسائس المدينة ، وليكن مجرباً قد عرف وجوه صلاح المدينة وفسادها صلباً حليماً ، وليكن من قوم لا يسكرن إذا رأوا خلاف ما يرتضونه ، ولينخذ لكل قوم نقيماً منهم عارفاً بخباياهم يلتزم به أمرهم ويؤاخذهم بما عندهم .

والعامل ، وليكن عارفاً بكيفية جباية الأموال وتفريقها على المستحقين .

(١) أى منها . (٢) أى ترتيب وتهيئة .

والوكيل، المتكفل بمعاش الملك فإنه مع ما به من الاشغال لا يمكن أن يتفرغ إلى اصلاح معاشه .

باب الاتفاق الرابع

وهي الحكمة الباحثة عن سياسة حكام المدن وملوكها ، وكيفية حفظ الربط الواقع بين أهل الاقاليم ، وذلك أنه لما انفرد كل ملك بمدينته ، وجب إليه الأموال ، وانضم إليه الأبطال أوجب اختلاف أمرتهم وتشتت استعداداتهم أن يكون فيهم الجور وترك السنة الرشيدة ، وأن يطمع بعضهم في مدينة الآخرة ، وأن يتحاسدوا ، ويتقاتلوا براء جرمية من نحو رغبة في الأموال والأراضي ، أو حسد وحقد ، فلما كثر ذلك في الملوك اضطروا إلى الخليفة ، وهو من حصل له من العساكر والعدد ما يرى كالمستع أن يسلب رجل آخر ملكه ، فإنه إنما يتصور بعد بلاء عام وجهد كبير واجتهادات كثيرة وبذل أموال خطيرة تنقصر الأنفس دونها وتحيله العادة ، وإذا وجد الخليفة ، وأحسن السيرة في الأرض ، وخضعت له الجباية ، وانقاد له الملوك تمت النعمة ، واطمأنت البلاد والعباد ، واضطر الخليفة إلى إقامة القتال دفعا للضرر اللاحق لهم من أنفس سبعة تنهب أموالهم ، وتسبي خرابهم (١) ، وتهتك حرهم ، وهذه الحاجة هي التي دعت بني إسرائيل إلى أن قالوا لنبي لهم .

(اِبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٢) .

وابتداء إذا أساءت أنفس شهوية أو سبعية السيرة ، وافسدوا في الأرض ، فألمهم الله سبحانه إما بلا واسطة أو بواسطة الأنبياء أن يسلب شوكتهم ، ويقتل منهم من لا سبيل له إلى الإصلاح أصلا ، وهم في نوع الإنسان بمنزلة

العضو المخوف بالأكلة (١) ، وهذه الحاجة هي المشار إليها بقوله تعالى :

(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهْذَمَتْ سَوَاقِعُ
وَيَبِيعُ^(٢)) . الآية
وقوله تعالى :

(وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً^(٣)) .

ولا يتصور للخليفة مقاومة الملوك الجبارة وإزالة شوكتهم إلا بأموال
وجمع رجال ، ولا بد في ذلك من معرفة الأسباب المقتضية لكل واحد من
القتال والهدنة (٤) ، وضرب الخراج والجزية ، وأن يتأمل أولا ما يقصد
بالمقاتلة من دفع مظلة أو إزهاق (٥) أنفس سبعية خبيثة لا يرجى صلاحها ،
أو كبست أنفس دونها في الخبث بإزالة شوكتها ، أو كبست قوم مفسدين في
الأرض بقتل رؤسهم المدبرين لهم أو حبسهم أو حيازة أموالهم وأراضيهم
أو صرف وجوه الرعية عنهم .

ولا ينبغي للخليفة أن يقتحم لتحصيل مقصد فيما هو أشد منه ، فلا يقصد
حيازة الأموال بإفناء جماعة صالحة من الموافقين ، ولا بد من استئالة قلوب
القوم ومعرفة مبلغ نفع كل واحد ، فلا يعتمد على أكثر بما هوفيه ، والتنويه (٦)
بشأن السراة والدعاة والتحريض على القتال ترغيبا وترهيبا ، وليسكن أول
نظره إلى تفريق جمعهم وتكليل حدم وإخافة قلوبهم حتى يتمثلوا بين يديه .

(١) الأكلة كفرة داء في المضروب أسكل منه .

(٢) سورة الحج آية ٤٠ .

(٣) سواع جمع صومة والبيع جمع بسة وكلاهما معنى مبد التصارى .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٣ .

(٥) أى الملع . (٦) أى أهلك .

(٧) التنويه الرفع أى لا بد من رفع شأن هؤلاء ، والسراة اسم جمع أسرى كفى وهو
السرير صاحب الروده كما في القاموس والمراد هنا الرؤساء ، والدعاة جمع الداهى وهو
الرجل الجيد انراى .

لا يستطيعون لأنفسهم شيئاً ، فإذا ظفر بذلك فليتحقق فيهم ظنه الذي زوره (١) قبل الحرب ، فإن خاف منهم أن يفسدوا تارة أخرى ألزهم خراجاً منها كجزية مستأصلة ، وهدم صياصيمهم ، وجعلهم بحيث لا يمكن لهم أن يفعلوا فعلهم ذلك .

ولما كان الخليفة حافظاً لصحة مزاج حاصل من أخلاط متشاكسة (٢) جداً أوجب أن يكون متيقظاً ، ويبعث عيوناً في كل ناحية ، ويستعمل فراصة نافذة ، وإذا رأى اجتماعاً متعقداً من عساكره ، فلا صبر دون أن ينصب اجتماعاً آخر مثله من تحيل العادة مواعظاتهم معهم ، وإذا رأى من رجل القماس خلافة ، فلا صبر دون اتقاء جرأته وإزالة شوكته وإضفاف قوته ولا بد أن يجعل قبول أمره والارتفاق على مناصحته سنة مسلمة عندهم ، ولا يكتفي في ذلك بمجرد القبول ، بل لابد من أمانة ظاهرة للقبول ، بها يؤخذ الرعية ، كالدهاء له والتنويه بشأنه في الاجتماعات العظيمة ، وأن يوطنوا أنفسهم على زى وهيئة أمر بها الخليفة ، كالاصطلاح على الدنانير المنقوشة باسم الخليفة في زماننا ، والله اعلم .

باب اتفاق الناس على أصول الارتفاقات

اعلم أن الارتفاقات لا تخلو عنها مدينة من الأقاليم المعمورة ، ولا أمة من الأمم أهل الأمزجة المعتدلة والأخلاق الفاضلة من لدن آدم عليه السلام إلى يوم القيامة ، وأصولها مسلمة عند الكل قرناً بعد قرن وطبقة بعد طبقة لم يزالوا ينكرون على من عصاها أشد نكير ، ويرونها أموراً يديهيّة من شدة شهرتها ، ولا يصدنك عما ذكرنا اختلافهم في صور الارتفاقات وفروعها ، فانفقوا مثلاً على إزالة قس الموق وستر سواهم ، ثم اختلفوا في الصور ، فاختار بعضهم الدفن في الأرض ، وبعضهم الحرق بالنار ،

(١) أي مياه . (٢) أي متخالفة ، والميون الجواسيس .

واتفقوا على تشهير أمر النكاح وتمييزه عن السفاح (١) على رءوس الاشهاد ،
ثم اختلفوا في الصور ، فاختلف بعضهم الشهود والاحجاب والقبول والولاية ،
وبعضهم الدف والفناء وليس ثياب فاخرة لا تلبس إلا في الولايم الكبيرة ،
واتفقوا على زجر الزناة والسراق ثم اختلفوا ، فاختلف بعضهم الرجم وقطع
اليدين ، وبعضهم الضرب الآليم والحبس الوجيع والغرامات المنهكة ، ولا
يصدك أيضا مخالفة طائفتين ، أحدهما البله الملتحقون بالبهائم من لا يشك
الجمهور أن أمر جنهم ناقصة وعقولهم مخدجة ، وصاروا يستدلون على بلاءهم
بما يرون من عدم تقيدهم أنفسهم بتلك القيود (٢) ، والثانية الفجار الذين
لو نفع ما في قلوبهم ظهرانهم يعتقدون الارتفاقات لكن تغلب عليهم
الشهوات ، فيصونها شاهدين على أنفسهم بالفجور ، ويزنون بينات الناس
وأخواتهم ، ولو زني بيناتهم وأخواتهم كادوا يتميزون من الغيظ ،
ويعلمون قطعا أن الناس يصيبهم ما أصاب أولاد ، وأن إصابة هذه الأمور
عجلة بانتظام المدينة لكن يعميهم الهوى ، وكذلك الكلام في السرقة والغصب
وغيرهما ، ولا ينبغي أن يظن أنهم اتفقوا على ذلك من غير شيء بمنزلة
الاتفاق على أن يتفدى ببطام واحد أهل المشارق والمغارب كلهم وهل
منفسلة أشد من ذلك ؟ بل الفطرة السليمة حاكمة بأن الناس لم يتفقوا عليها
مع اختلاف أمر جنهم وتباعد بلدانهم وتشدت مذاهبهم وأديانهم إلا لمناسبة
فطرية متشعبة من الصورة النوعية ، ومن حاجات كثيرة الوقوع يتوارد
عليها أفراد النوع ، ومن أخلاق توجبها الصحة النوعية في أمجة الأفراد ،
ولو أن إنسانا نمسا ييادية نائمة (٣) عن البلدان ، ولم يتعلم من أحد رسما كان له
لا جرم حاجات من الجوع والعطش والغلبة ، واشتاق لا محالة إلى امرأة ،
ولا بد عند محبة مراجعتهما أن يتولد بينهما أولاد ، وينضم أهل آيات ، وينشأ
فيهم معاملات ، فينتظم الارتفاق الأول (٤) عن آخره ، ثم إذا كثروا لا بد

(٢) أي الارتفاقات .

(١) أي الزنا .

(٤) أي المذكور في الباب الثاني من هذا البحث .

(٣) أي سيدة .

أن يكون فيهم أهل أخلاق فاضلة تقع فيهم وقائع توجب سائر الارتفاقات والله أعلم .

باب الرسوم السائرة في الناس

اعلم أن الرسوم من الارتفاقات هي بمنزلة القلب من جسد الإنسان ، وإياها قصدت الشرائع أولا وبالذات ، وعنهما البحث في النواميس (١) الإلهية ، وإليها الإشارات ، ولها أسباب تنشأ منها كاستنباط الحكماء ، وكإطعام الحق في قلوب المؤيدين بالنور للملكي ، وأسباب تنتشر بها في الناس ، مثل كونها سنة ملك كبير دانت (٢) له الرقاب ، أو كونها تفصيلا لما يحبه الناس في صدورهم ، فيتلقونها بشهادة قلوبهم ، وأسباب بعضون (٣) عليها بالنواجد لأجلها من تجربة مجازاة غيبية على إهمالها ، أو وقوع فساد في إغضائها ، وكإقامة أهل الآراء الراشدة اللائمة على تركها ، ونحو ذلك ، والمستبصر ربما يوفق لتصديق ذلك من إحياء سنن وإماتتها في كثير من البلدان بنظائر ما ذكرنا .

والسنن السائرة وإن كانت من الحق في أصل أمرها لكونها حافظة على الارتفاقات الصالحة ، ومفضية بأفراد الإنسان إلى كمالها النظري والعملي ، ولولاها لانتحق أكثر الناس بالبهائم ، فكمن من رجل يباشر النكاح والمعاملات على الوجه المطلوب ، وإذا مثل عن سبب تقييده بتلك القيود لم يجد جوابا إلا موافقة القوم ، وغاية جهده علم إجمالي لا يعرب عنه لسانه فضلا عن تمهيد ارتفاقه ، فهذا لو لم يلزم سنة كاد يلتحق بالبهائم ، لكنها (٤) قد ينضم معها باطل ، فيليس على الناس سنتهم ، وذلك بأن يترأس قوم يغلب عليهم الآراء الجزئية دون المصالح الكلية ، فيخرجون إلى أعمال سبعية كقطع الطريق والنصب أو شهوة كاللواطنة وتأنث الرجال أو أكساب ضارة

(١) أي الصرائع . (٢) أي العقادات . (٣) أي يحسبون .

(٤) أي السنن .

كالربا وتطفيف الكيل والوزن أو عادات في الزى والولائم تميل إلى الإسراف، وتحتاج إلى تعمق بليغ في الاكتساب، أو الاكثار من المسليات بحيث يفضى إلى إهمال أمر المعاش والمعاد كالزماهير والشطرنج والصيد واقتناء الحمام ونحوها، أو جبايات منهكة^(١) لأبناء السبيل وخراج مستأصل للرعية، أو التفاسيح والتشاحن فيما بينهم، فيستحسنون أن يفعلوها مع الناس، ولا يستحسنون أن يفعل ذلك معهم، فلا ينكر عليهم أحد لجأهم وصولتهم فيجىء نجرة القوم، فيقتدون بهم، وينصرونهم، ويبدلون السعى في إشاعة ذلك، ويحى قوم لم يخلق في قلوبهم ميل قوى إلى الأعمال الصالحة، ولا إلى أزدادها، فيحملهم ما يرون من الرؤساء على التمسك بذلك، وربما أعيت بهم المذاهب الصالحة، ويبقى قوم فطرتهم سوية في أخريات القوم لا يخالطونهم، ويسكتون على غيظ فتتعدد سنة سيئة وتآكد.

ويجب بذل الجهد على أهل الآراء الكلية في إشاعة الحق وتمييزه وإخمال الباطل، وصدّه، فربما لم يمكن ذلك إلا بمخاصمات أو مقاتلات، فيعد كل ذلك من أفضل أعمال البر، وإذا انعدت سنة راشدة، فسلبها القوم عصرا بعد عصر، وعليها كان عيائهم ومعاتهم، وببست عليها نفوسهم وعلومهم، فظنوها متلازمة للأصول وجودا وعدما لم تكن إرادة الخروج عنها وعصيانها إلا عن سمجة^(٢) نفسه، وطاش عقله، وقويت شهوته، واقعد غاربه الهوى، فإذا باشر الخروج أضمر في قلبه شهادة على مجرّه، وسدل حجاب بينه وبين المصلحة الكلية، فإذا كمل فعله صار ذلك شرعا لمرضه النفساني، وكان ثلثة في دينه، فإذا تقرر ذلك تقررأ بينا ارتفعت أدعية الملأ الأعلى وتضرعات منهم لمن وافق تلك السنة وعلى من خالفها، وانعد في حظيرة القدس رضا وسخط عمن باشرها، أو عليه، وإذا كانت السنن كذلك عدت من الفطرة التي فطر الله الناس عليها والله أعلم.

(١) أى مجردة في القوة والتفاسيح الحرس، والتفاسيح التباغض.

(٢) أى قبحت، وطاش أى خف.

المبحث الرابع

مبحث السعادة

باب حقيقة السعادة

اعلم أن للإنسان كالا تقتضيه الصورة النوعية ، وكالا يقتضيه موضوع النوع من الجنس القريب والبعيد ، وسعاده التي يضربه فقدها ، ويقصدها أهل العقول المستقيمة قصداً مؤكداً هو الأول ، وذلك أنه قد يمدح في العادة بصفات يشارك فيها الأجسام المعدنية ، كالطول وعظم القامة ، فإن كانت السعادة هذه ، فالجبال أتم سعادة ، وصفات يشارك فيها النبات كالنور المناسب والخروج إلى تخاطيط جميلة وهيآت ناضرة ، فإن كانت السعادة هذه فالشقائق والأوراد أتم سعادة ، وصفات يشارك فيها الحيوان كشدة البطش وجمهورية الصوت وزيادة الشبق وكثرة الأكل والشرب ووفور الغضب والحسد ، فإن كانت السعادة هذه فالخمار أتم سعادة ، وصفات يختص بها الإنسان كالأخلاق الملهية والارتفاقات الصالحة والصنائع الرفيعة والجاه العظيم ، فبدأء الرأي أنها سعادة الإنسان ، ولذلك ترى كل أمة من أمم الناس يستحب أتمها عقلاً وأسدّها رأياً أن يكتسب هذه ، ويجعل ما سواها كأنها ليست صفات مدح ، ولكن الأمر إلى الآن غير منقح لأن أصل هذه موجود في أفراد الحيوان ، فالشجاعة أصلها الغضب وحب الانتقام والنبات في الشدائد والاقدام على المهالك ، وهذه كلها موفرة في الفحول من البهائم ، لكن لا تسمى شجاعة إلا بعد ما يهذبها فيض النفس النطقية ، فصير منقادة للصِّلحة السكية منبمئة من داعية معقولة ، وكذلك أصل الصنائع موجود في الحيوان كالصَّفور الذي ينسج العش ، بل رب صنعة يصنعها الحيوان بطبيعته لا يتمكن منها الإنسان بتجشّم ، كلا بل الحق أن هذه سعادة بالمرض وأن السعادة الحقيقية هي انقياد البهيمية للنفس النطقية ، واتباع الهوى للعقل ، وكون النفس الناطقة قاهرة على البهيمية والعقل غالباً على الهوى وسائر الخصوصيات ملغاة .

واعلم أن الأمور التي تشترك بالسعادة الحقيقية على قسمين : قسم هو من باب ظهور فيض النفس النطقية في المعاش بحكم الجبلة ، ولا يمكن أن يحصل الخلق المطلوب بهذا القسم ، بل ربما يكون الغوص في تلك الأفعال بزينتها لاسيما بفكر جزئى كما هو شأن الناقص ضد السكال المطلوب ، كالذى يقصد تحصيل الشجاعة بإثارة الغضب والمصارعة ونحو ذلك ، أو الفصاحة بمعركة أشعار العرب وخطبهم ، والأخلاق لا تظهر إلا عند مزاحات من بنى النوع ، والارتفاقات لا تقتصر (١) إلا بمجاهات طارئة ، والصنائع لا تتم إلا بالآلات ومادة ، وهذه كلها منقضية بانقضاء الحياة الدنيا ، فإن الناقص في تلك الحالة ، وكان مسمما ببق عاريا عن السكال وإن لاق بنفسه صور هذه العلاقات كان الضرر عليه أشد من النفع ، وقسم إنما روحه هيئة إذعان البهيمية الملكية بأن تنصرف حسب وحيها ، وتنصغ بصفيها ، وتمنع الملكية منها بالآ تقبل ألوانها الدنية ، ولا تنطج فيها نقوشها الحسية ، كما تنطج نقوش الخاتم في الشمة ، ولا سبيل إلى ذلك إلا أن تقتضى الملكية شيئا من ذاتها ، وتوجيه إلى البهيمية ، وتفترحه عليها ، فتتقاد لها ، ولا تبغى عليها ، ولا تمنع منها ، ثم تقتضى أيضا ، فتقاد هذه أيضا ، ثم ، وثم حتى تعتاد ذلك ، وتمرن ، وهذه الأشياء التي تقتضيها هذه (٢) من ذاتها وتفسر عليها تلك (٣) على رغم أنفها إنما يكون من جنس ما فيه انشراح لهذه وانقباض لتلك ، وذلك كالنقش بالملكوت ، والتطلع للجبروت ، فإنها خاصة الملكية بعيدة عنها البهيمية غاية البعد ، أو يترك ما تقتضيه البهيمية ، وتسلذه ، وتشتاق إليه في غلوئها .

وهذا القسم يسمى بالعبادات والرياضات (٤) ، وهى شركات تحصيل الفائت من الخلق المطلوب ، قال تحقيق المقام إلى أن السعادة الحقيقية لا تقتصر

(١) أى لا تصطاد . (٢) أى الملكية . (٣) أى البهيمية .

(٤) العبادات باعتبار اقتضاء الملكية ، والرياضات باعتبار اقتضاء البهيمية .

إلا بالعبادات ، ولذلك كانت المصلحة الكلية تنادى أفراد الإنسان من كوة الصورة النوعية ، وتأمرها أمراً مؤكداً أن تجعل إصلاح الصفات التي هي كمال ثان (١) بقدر الضرورة ، وأن تجعل غاية همتها ومطمع بصرها تهذيب النفس وتخليتها بهيئات تجعلها شبيهة بما فوقها من الملائكة الأعلى مستعدة لنزول أكران الجبروت والملكوت عليها ، وأن تجعل البهيمية مدعنة للملكية مطيعة لها منصفة لظهور أحكامها .

وأفراد الإنسان عند الصحة النوعية ، وتمكين المادة لظهور أحكام النوع كاملة وأفرقة تشتق إلى هذه السعادة وتنحذب إليها انجذاب الحديد إلى المغناطيس ، وذلك خلق خلق الله الناس عليه ، وفطرة فطرهم عليها ، ولهذا ما كانت في بني آدم أمة من أهل المزاج المعتدل إلا فيها قوم من عظمائهم يهتمون بتكميل هذا الخلق ، ويروونه السعادة القصوى ، ويراهم الملوك والحكام فن دونهم فآثرين بما يحمل عن سعادات الدنيا كلها ، ملتحقين بالملائكة ، منخرطين في سلكهم ، حتى صاورا يتبركون بهم ، ويقبلون أيديهم وأرجلهم ، فهل يمكن أن يتفق عرب الناس وعجمهم على اختلاف عاداتهم وأديانهم وتباعده مساكنهم وبلدانهم على شيء واحد وحدة نوعية إلا لمناسبة فطرية ، كيف لا وقد عرفت أن الملكية موجودة في أصل فطرة الإنسان ، وعرفت أفاضل الناس وأساطينهم من هم ، والله أعلم .

باب اختلاف الناس في السعادة

اعلم أن الشجاعة وسائر الاخلاق كما يختلف أفراد الإنسان فيها ، فمنهم الفاعل الذي لا يرجي له حصولها أبداً لقيام هيئة مضادة في أصل جبلته ، كالخنثى وضعيف القلب جدداً بالنسبة إلى الشجاعة . ومنهم الفاعل الذي يرجي له ذلك بعد ممارسة أفعال وأقوال وهيئات تناسبها

(١) معنى الارتخافات العالحة والصفات البجبية ونحوها .

وخلق ذلك من أهلها ، وتذكر أحاديث أئمتها وما جرى عليهم من الحوادث في الأيام ، فثبتوا في الشداهد ، وأقدموا على المهالك .

ومنهم الذى خلق فيه أصل الخلق ، ولا تزال تنبجس فيه فلتات (١) كل حين ، فإن أمر بحبس نفسه عنها ضاق عليه الأمر ، وسكت على غيظ ، وإن أمر بما يناسب جبلته كان كالكبريت يتصل به النار ، فلا يترأخى احتراقه ومنهم الذى خلق فيه الخلق كاملا وافرا ، ويندفع (٢) إلى مقتضياته ضرورة ، وإن دعى إلى الجبن مثلا أشد دعوة لم يقبل ، ويتيسر له الخروج إلى أفعال هذا الخلق والهيآت المناسبة له بالطبع من غير رسم ولا دعوة ، وهذا هو الإمام فى هذا الخلق لا يحتاج إلى إمام أصلا ، ويجب على الذين هم دونه فى الخلق أن يتمسكوا بسنته ، ويعضوا بنواجزهم على رسومه ، ويتكفوا فى محاكاة هيأته ، ويتذكروا وقائمه ، ليتخرجوا إلى الكمال المتوقع لهم من الخلق بحسب ما قدر لهم ، فكذلك يختلفون فى هذا الخلق الذى عليه مدار نعماتهم ، فمنهم الفاقد الذى لا يرجى صلاحه كالذى قتله الخضر طبع كافرا وإليه الإشارة فى قوله تعالى :

(صُمُّوا بِكُمْ دَعَى دَعَاهُمْ لَا يَرْجُونَ (٣)) .

ومنهم الفاقد الذى يرجى له ذلك بعد رياضات شاقة وأعمال ديمة (٤) يؤاخذ بها نفسه ويحتاج إلى دعوة حثيثة من الأنبياء وسنن مأثورة منهم وهؤلاء أكثر الناس وجوداً ، وهم المقصودون فى البعثة أولا وبالذات .

ومنهم الذى ركب فيه الخلق إجمالا وينبجس منه فلتاته إلا أنه يحتاج فى التفصيل وتهيد الهيآت على ما يناسب الخلق فى كثير مما ينبغى إلى إمام وفيه قوله تعالى :

(١) أى هفوات وزلال . (٢) أى يسارع . (٣) سورة البقرة آية ١٨ .

(٤) أى القى تنوم .

(يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ) (١).

وم السباق .

ومهم الأنبياء يتأقلم الحروج إلى كمال هذا الخلق واختيار هيات مناسبة له وكيفية تحصيل الفات وإبقاء الحاضر وإتمام الناقص من غير إمام ولا دعوة ، فينتظم من جريانهم في مقتضى جبلتهم سنن يتذكرها الناس ، ويتخذونها دستوراً ، وكيف ولما كانت الحدادة والتجارة وأمثالها لا تأقلم من جمهور الناس إلا بسنن مأثورة عن أسلافهم ، فما ظنك بهذه المطالب الشريفة التي لا يمتدى إليها إلا للوفيقون ، ومن هذا الباب ينبغي أن يعلم شدة الحاجة إلى الأنبياء ووجوب اتباع سنتهم والاشتغال بأحاديثهم والله اعلم .

باب توزيع الناس في كيفية تحصيل هذه السعادة

اعلم أن هذه السعادة تحصل بوجهين : أحدهما ما هو كالانصلاح عن الطبيعة البهيمية ، وذلك أن يتمسك بالحيل الجالبة لركود أحكام الطبيعة . وخود مسورتها ، وانطفاء لطف علومها وحالاتها ، ويقبل على التوجه التام إلى ما وراء الجهات من الجبروت ، وقبول النفس لعلوم مفارقة عن الزمان . والمكان بالكلية ، ولذات ميانة للذات المألوفة من كل وجه ، حتى يصير لا يتخالف الناس ، ولا يرغب فيما يرغبون ، ولا يهرب مما يهربون ، ويكون منهم على طرف شاسع (٢) ، وصقع بعيد ، وهذا هو الذي يرومه المتأهلون (٣) من الحكماء ، والمجذوبون من الصوفية ، فوصل بعضهم غاية مداها ، وقليل ما هم وبقي آخرون مشتاقين لها ، طامعة أبصارهم إليها ، متكلفين لمحاكاة هياتها .

وثانيهما ما هو كالإصلاح للبهيمية والإقامة لموجها مع تعلق أصلها ، وذلك أن يسمى في محاكاة البهيمية ما عند النفس النطقية بأفعال وهيات وأذكار ونحوها ، كمثل ما يحاكي الآخرس أقوال الناس بإشاراته ، والمصور

(١) سورة النور آية ٣٥ .

(٢) بعيد . (٣) الاشرافيون .

أحوالاً نفسانية من الوجع والحجل بهيات مبصرة يجدها متعاقبة مع تلك الأحوال ، والشكلى تفجعها بكلمات وترجيحات لا يسميها أحد إلا حزن وتمثل عنده صورة التفجع .

ولما كان مبنى التدبير الإلهي في العالم على اختيار الأقرب فالأقرب ، والأسهل فالأسهل ، والنظر إلى صلاح ما يجري مجرى جملة أفراد النوع . ذون الشاذة والفاذة ، وإقامة مصالح الدارين من غير أن ينخرم نظام شيء . منهما اقتضى لطف الله ورحمته أن يبعث الرسل أولاً وبالذات لإقامة الطريقة الثانية ، والدعوة إليها ، والحث عليها ، وبدل على الأولى بإشارات التزامية ، وتلويحات تضمنية لا غير ، وقه الحجة البالغة .

تفصيل ذلك أن الأولى إنما تنأت من قوم ذوى تجاذب ، وقليل مأم ، وبرياضات شاقة ، وتفرغ قوى ، وقليل من فعلها ، وإنما أئمتها قوم أهملوا معاشهم ، ولادعوة لهم في الدنيا ، ولاتم إلا بتقديم جملة صالحة من الثانية . ولا يخلو من إهمال إحدى السعادتين إصلاح الارتفاقات في الدنيا وإصلاح النفس للأخرة ، فلو أخذ بها أكثر الناس خربت الدنيا ، ولو كلفوا بها كان كالتكاليف بالمحال ، لأن الارتفاقات صارت كالجلبة ، والثانية إنما أئمتها المضمون ، وذوو إصلاح ، وهم القائمون برياسة الدين والدنيا معاً ، ودعوتهم هي المقبولة ، وسنتهم هي المنتبعة ، وينحصر فيها كمال المصطلحين من السابقين أصحاب البين ، وهم أكثر الناس وجوداً ، ويتمكن منها الذكر والنبي . والمشتغل والفارغ ، ولا حرج فيها وتكفي العبد في استقامة نفسه ، ودفع أعوجاجها ، ودفع الآلام المتوقفة في المعاد عنها ، إذ لكل نفس أفعال ملكية تنعم بوجودها ، وتتألم بفقدائها أما أحكام التجرد فيسليق إليها نثأت القبر والحشر من حيث لا يدري بجبلتها ولو بعد حين .

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً وبأتيك بالأنخبار من لم تزود

وبالمجمل فالإحاطة واستقصاء وجوه الخير كالحال في حق الأكثرين ،
والجهل البسيط غير ضار ، والله أعلم .

(باب الأصول التي يرجع إليها تفصيل الطريقة الثانية)

اعلم أن طرق تحصيل السعادة على الوجه الثاني كثيرة جداً غير أني فهمي
الله تعالى بفضله أن مرجعها إلى خصال أربع تنلبس بها البهيمية متى غطتها
النفس النطقية ، وقسرتها على ما يناسبها ، وهي أشبه حالات الإنسان بصفة
الملا الأعلى معدة للحقوق بهم ، وانخراطه في سلوكهم ، وفهمي أنه إنما بعث
الأنبياء للدعوة إليها والحث عليها وأن الشرائع تفصيل لها وراجعة إليها .

أحدها : الطهارة ، وحقيقتها أن الإنسان عند سلامة فطرته وصحة
مزاجه وتفرغ قلبه من الأحوال السفلية الشاغلة له عن التدبير إذا تطلع
بالنجاسات ، وكان حاقباً (١) حاقناً قريب العهد من الجماع ودواعيه ،
انقبضت نفسه ، وأصابه ضيق وحزن ، ووجد نفسه في غاشية عظيمة ، ثم
إذا تخفف عن الأخشين ، وذلك بدنه ، واغتسل ولبس أحسن ثيابه ،
وتعطيبت اندفع عنه ذلك الانقباض ، ووجد مكانه انشراحاً وسروراً وانبساطاً
كل ذلك لا لمرآة الناس والحفظ على رسومه ، بل لحكم النفس النطقية فقط ،
فالحالة الأولى تسمى حدثاً ، والثانية طهارة ، والذكرى من الناس ، والذي
يرى منه سلامة أحكام النوع وتمكين المادة لأحكام الصورة النوعية يعرف
الحالتين متميزة كل واحدة من الأخرى ، ويجب إحداهما ، ويغض
الأخرى لطبيعته ، والنبي منهم إذا أضعف شيئاً من البهيمية ، ولج بالطهارات
والتبذل ، وتفرغ لمعرفة ما ، لا بد يعرفها ويميز كل واحدة من الأخرى ،
والطهارة أشبه الصفات النسيمة بحالات الملا الأعلى في تجردها عن الألوان
البهيمية وابتهاجها بما عندها من النور ، ولذلك كانت معدة تنلبس النفس

(١) الحاقب من احتاج إلى الخلافة يتميز بظواهر غائبة ، والحقن من به عدة البرزخية

بكمالها بحسب القوة العملية ، والحدث إذا تمكن من الإنسان وأحاط به من بين يديه ومن خلفه أورث له استعداداً لقبول وساوس الشياطين ورؤيتهم بمأمة الحس المشترك ، ولذات موحشة ، ولظهور الظلمة عليه فيما يلي النفس النطقية ، وتمثل الحيوانات الماعونة اللثيمة وإذا تمكنت الطهارة منه ، وأحاطت به ، وتنبه لها ، وركن إليها أورثت استعداداً لقبول إلهامات الملازمة ورؤيتها ، ولذات صالحة ، ولظهور الأنوار ، وتمثل الطيبات والأشياء المباركة المعظمة .

والثانية : الإخبات لله تعالى ، وحقيقته أن الإنسان عند سلامته وتفرغه إذا ذكر بآيات الله تعالى وصفاته ، وأمعن في التذكر تنبته النفس النطقية ، وخضعت الحواس والجسد لها ، وصارت كالحائرة الكليية ، ووجد ميلاً إلى جانب القدس ، وكان كمثل الحالة التي تعترى السوقة بحضرة الملوك ، وملاحظة عجز أنفسهم ، واستبداد أولئك بالمنع والعطاء ، وهذه الحالة أقرب الحالات النسمية ، وأشبهها بحال الملا الأعلى في توجيهها إلى بارئها ، وهيأنا (١) في جلالة ، واستغراقها في تقديسه ولذلك كانت معدة لخروج النفس إلى كمالها العلمي أعنى انتقاش المعرفة الإلهية في لوح ذهنها ، والاحرق بتلك الحضرة بوجه من الوجوه وإن كانت العبارة تقصر عنه .

والثالثة : السباحة ، وحقيقتها كون النفس بحيث لا تنقاد لدواعي القوة البهيمية ، ولا يتشبع فيها نقوشها ، ولا يلحق بها ضرر (٢) لوئها ، وذلك لأن النفس إذا تصرفت في أمر معاشها ، وتناقت للنساء ، وعافست (٣) الذات ، أو قرمت (٤) لطعام فاجتمدت في تحصيله حتى استوفت منها حاجتها ، وكذلك إذ غضبت أو شحت بشيء ، فاتها لا بد في تلك الحالة تستغرق ساعة في هذه الكيفية لا ترفع إلى ما وراءها النظر ألبتة ، ثم إذا

(١) أي حيرتها
(٢) وسخ .
(٣) مادت .
(٤) اعتناقت .

زايلت تلك الحالة ، فإن كانت سمحة خرجت من تلك المضايق كأن لم تكن فيها قط ، وإن كانت غير ذلك فإنها تشبكت معها تلك الكيفيات ، وتشبّح كما تشبّح نقوش الخاتم في الشمعة فإذا فارقت الجسد ، وتخفّت عن العلائق الظلمانية المتراكمة ، ورجعت إلى ما عندها لم تجد شيئاً مما كان في الدنيا من مخلفات الملكية لحصل لها الأنس ، وصارت في أرغد عيش .

والشحيحة تتمثل نقوشها عندها ، كما ترى بعض الناس يسرق منه مال نفيس فإن كان سخيّا لم يجدله بالا ، وإن كان ركيك النفس صار كالجنون ، وتمثلت (١) عنده ، والسباحة وضدها (٢) لها ألقاب كثيرة بحسب ما يكونان فيه ، فما كان منهما في المال يسمى سخاوة وشحا ، وما كان في داعية شهوة الفرج أو البطن يسمى عفة وشرة ، وما كان في داعية الرفاهية والنبو (٣) عن المشاق يسمى صبرا وهلمنا (٤) ، وما كان في داعية المعاصي المنوعة عنها في الشرع يسمى تقوى وفجورا ، وإذا تمكنت السباحة من الإنسان بقيت نفسه عرية عن شهوات الدنيا ، واستعدت للذات العلية المجردة ، والسباحة هيئة تمنع الإنسان من أن يتمكن منه ضد السكّال المطلوب علها وعملها .

الرابعة المعدالة ، وهي ملكة في النفس تصدر عنها الأفعال التي يقام بها نظام المدينة والحى بسهولة ، وتكون النفس كالمجبول على تلك الأفاعيل والسر في ذلك أن الملائكة والنفوس المجردة عن العلائق الجسمية ينطبع فيها ما أراد الله في خلق العالم من إصلاح النظام ونحوه ، فتقلب مرضياتها إلى ما ياسب ذلك النظام ، فهذه طبيعة الروح المجردة ، فإن فارقت جسدها وفيها شيء من هذه الصفة أبتهمت كل الانهاج ، ووجدت سبيلا إلى اللذة المفارقة عن اللذات الحسية ، وإن فارقت وفيها ضد هذه الحصلة ضاق

(١) أى صورة المال . (٢) أى الشح .

(٣) البعد . (٤) أى جزما فاحشا .

عليها الحال ، وتوحشت ، وتألمت ، فإذا بعث الله نبيا لأقامة الدين ، وليخرج الناس من الظلمات إلى النور ، ويقوم الناس بالعدل ، فمن سعى في إشاعة هذا النور ، ووطأ له في الناس كان مرحوما ، ومن سعى لردها وإخالتها كان ملعونا مرحوما ، وإذا تمكنت العدالة من الإنسان وقع اشتراك بينه وبين حملة العرش ومقربى الحضرة من الملائكة الذين هم وسائط نزول الجود والبركات ، وكان ذلك بابا مفتوحا بينه وبينهم ، ومعدا لنزول ألوانهم وصيغهم بمنزلة تمكين النفس من إلهام الملائكة والانبعاث حسبها .

فهذه الخصال الأربع إن تحققت حقيقتها ، وفهمت كيفية اقتضاها للكمال العلمى والعملى وإعدادها للانسلاك في سلك الملائكة ، وفطنت كيفية الشعاب الشرائع الإلهية بحسب كل عصر منها — أوتيت الخير الكثير ، وكنت فقيها في الدين بمن أراد الله به خيرا ، والحالة المركبة منها تسمى بالفطرة ، والفطرة أسباب تحصل بها ، بعضها علمية ، وبعضها عملية ، وحجب تصد الإنسان عنها ، وحيل تكسر الحجب ، ونحن نريد أن ننبهك على هذه الأمور ، فاستمع لما يتلى عليك بتوفيق الله تعالى والله أعلم .

باب طريق اكتساب هذه الخصال وتكميل ناقصها ورد قائمتها

اعلم أن اكتساب هذه الخصال يكون بتدبيرين : تدبير علمى ، وتدبير عملى .

أما التدبير العلمى ، فأنما احتيج له لأن الطبيعة منقادة للقوى العلمية ، ولذلك ترى سقوط الشهوة والشبق عند خطوط ما يورث في النفس كيفية الحياة أو الخوف ، ففى امتلاء علمه بما يناسب الفطرة جر ذلك إلى تحققها في النفس ، وذلك أن يعتقد أن لمرضا منزها عن الادناس البشرية ، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابهم ولا خمسة إلا هو سادهم ، يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد لا اراد لقضائه ، ولا مانع لحكمه ، منعم بأصل الوجود وتواضعه من النعم الجسدية

والنفسانية، مجاز على أعماله، إن خيراً غير، وإن شراً فشر، وهو قوله تعالى: «أذنب عبدي ذنباً، فعلم أن له رباً يغفر الذنب، ويأخذ بالذنب، قد غفرت لعبدي».

وبالجملة فيعتقد اعتقاداً مؤكداً ما يفيد الهيبة وغاية التعظيم، وما لا يبقى ولا ينر في قلبه جناح بموضحة من إخبارات غيره ورهيبته، ويعتقد أن كمال الإنسان أن يتوجه إلى ربه، ويعبده، وأن أحسن حالات البشر أن يتشبه بالمالئكة، ويدنو منهم، وأن هذه الأمور مقربة له من ربه، وأن الله تعالى ارتضى منهم ذلك، وأنه حق الله عليه لا بد له من توفيقه.

وبالجملة فيعلم علماً لا يحتمل النقيض أن سعادته في اكتساب هذه، وأن شقاوته في إهمالها، ولا بد له من سوط ينه البهيمية تنبيهاً قوياً، ويرجمها ازجاجاً شديداً، واختلف مسالك الأنبياء في ذلك فكان عمدة ما أنزل الله تعالى على إبراهيم عليه السلام التذكير بآيات الله الباهرة وصفاته العليا ونعمه الآفاقية والنفسانية، حتى يصحح بما لا مزيد عليه أنه حقيق أن يبذلوا له الملاذ، وأن يؤثروا ذكره على ماسواه، وأن يحبوه حباً شديداً، ويعبدوه بأقصى مجودهم، وضم الله معه لموسى عليه السلام التذكير بأيام الله، وهو بيان مجازة الله تعالى للمطيعين والعصاة في الدنيا، وتقليبه النعم والنقم حتى يتمثل في صدورهم الخوف من المعاصي، ورغبة قوية في الطاعات، وضم معهما لنبينا صلى الله عليه وسلم الإنذار والتبشير بصوآت القبر، وما بعده، وبيان خواص البر والائتم، ولا يفيد أصل العلم بهذه الأمور، بل لا بد من تكرارها وتردادها وملاحظتها كل حين، وجعلها بين عينيه حتى تمتلئ القوى العلمية بها، فتتقاد الجوارح لها، وهذه الثلاثة (١) مع اثنين آخرين أحدهما بيان الأحكام من الواجب والحرام وغيرهما، وثانيهما مخاصمة الكفار — فنون (٢) خمسة هي عمدة علوم القرآن العظيم.

(١) اسم الإشارة مبتدأ أى التذكير بآيات الله وبأيام الله والإنذار والتبشير وبيان خواص البر والائتم . (٢) هو خبر عن قوله وهذه الثلاثة .

أما التدبير العملى ، فالعمدة فيه التلبس بهيات وأفعال وأشياء تذكر النفس الخصلة المطلوبة ، وتنبهها لها ، وتهيئها إليها ، وتحثها عليها إمالا لتلازم عادى بينها وبين الخصلة ، أو لكونها مظنة لها بحكم المناسبة الجبلية ، فكما أن الإنسان إذا أراد أن ينبه نفسه للغضب ، ويحضره بين عينيه يتخيل الشتم الذى تفوهه (١) به المغضوب عليه ، والذى يلحقه من العار ونحو ذلك ، والناخلة إذا أرادت أن تجدد عهدا بالفرج تذكر نفسها محاسن الميت ، وتنخيلها ، وتبحث من خواطرها الخيل والرجل إليها ، والذى يريد الجماع يتمسك بدواعيه ، ونظائر هذا الباب كثيرة جدا لاتصى على من يريد الإحاطة بجوانب الكلام ، فكذلك لكل واحد من هذه الخصال أسباب تكتسب بها ، والاعتدال فى معرفة تلك الأمور على ذوق أهل الأذواق السليمة ، فأسباب الحدث امتلاء القلب بحالة سفلية (٢) ، كقضاء الشهوة من النساء جماعا ومباشرة ، واضماره مخالفة الحق وإحاطة لمن المأ الأعلى به ، وكونه حاقبا حاقنا ، وقرب العهد بالبول والناظر والريح ، وهذه الثلاثة فضول المعدة ، وتوسخ البدن والبخر واجتماع المخاط ونبات الشعر على العانة والابط وتلطخ الثوب والبدن بالنجاسات المستفزة ، وامتلاء الحواس بصورة تذكر الحالة السفلية كالتأذورات والنظر إلى الفرج ومسافة الحيوانات والنظر الممعن فى الجماع والطمع فى الملائكة والصالحين والسعى فى إيذاء الناس ، وأسباب الطهارة إزالة هذه الأشياء واكتساب أعضادها واستعمال ما تقرر فى الماديات كونه نظافة بالغة كالغسل والوضوء ولبس أحسن ثيابه واستعمال الطيب ، فإن استعمال هذه الأشياء تنبه النفس على صفة الطهارة ، وأسباب الإخبات مؤاخذة نفسه بما هو أعلى حالات التعظيم عنده من القيام مطرقا والسجود والنطق بألفاظ ذالة على المناجاة والتذلل لديه ورفع الحاجات إليه ، فإن هذه الأمور تلبه النفس تنبيهها قويا على صفة

(١) أى تكلم . (٢) أى غلو مقتضيات البهية .

التخضوع والاختبات ، وأسباب السباحة التمرن على السخاوة والبذل والعفو
عمن ظلم ومواخذة نفسه بالصبر عند المكاره ونحو ذلك ، وأسباب العدالة
المحافظة على السنة الراشدة بتفاصيلها واقه أعلم .

باب الحجب اللامعة عن ظهور الفطرة

اعلم أن معظم الحجب ثلاثة : حجاب الطبع ، وحجاب الرسم ، وحجاب
سوء المعرفة ، وذلك لأنه مركب في الإنسان دواعي الأكل والشرب والنكاح ،
وجعل قلبه مطية للأحوال الطبيعية كالحزن والنشاط والغضب والوجل
وغيرها ، فلا يزال مشغولا بها ، إذ كل حالة يتقدمها توجه النفس إلى أسبابها
وانقياد القوى الطبيعية لما يناسبها ، ويجتمع معها استغراق النفس فيها وذوولها
عما سواها ، ويتخلف عنها بقية ظلالها ووضرولها ، فتمر الأيام والليالي ،
وهو على ذلك لا يتفرغ لتحصيل غيرها من الكمال ، ورب إنسان ارتفعت (١)
قدماء في هذا الوحل ، فلم يخرج منه طول عمره ، ورب إنسان غلب عليه
حكم الطبع ، فنزع رقبته عن رقة الرسم والعقل ، ولم ينزجر بالملازمة ، وهذا
الحجاب يسمى بالنفس ، لكن من تم عقله ، وتوفر تيقظه يختطف من
أوقاته فرصا يركد فيها أحواله الطبيعية ، ويتسع نفسه لهذه الأحوال وغيرها ،
ويستوجب لفيضان علوم أخرى غير استيفاء مقتضيات الطبع ، ويشتاق
إلى الكمال النوعي بحسب القوتين العاقلة والعاملة ؛ فإذا فتح حدة بصيرته
أبصر في أول الأمر قومه في ارتفاعات وزى ومباهات وفضائل من
الفصاحات والصناعات ، فوقعت من قلبه بموقع عظيم ، واستقبلها بعزيمة
كاملة وممة قوية ، وهذا حجاب الرسم ويسمى بالدينيا .

ومن الناس من لا يزال مستغرقا في ذلك إلى أن يأتيه الموت ، فتزول
تلك الفضائل بأسرها ، لأنها لا تتم إلا بالبدن والآلات ، فتبقى النفس عارية

ليس بها شيء ، وصار مثله كمثل ذى جنة أصابها إعصار ، أو كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف ، فإن كان شديد التنبه عظيم الفطنة استيقن بدليل برهاني أو خطابي أو بتقليد الشرع أن له ربا قاهراً فوق عبادته ، مدبراً أمورهم ، منعماً عليهم جميع النعم ، ثم خلق في قلبه ميل إليه ومحبة به ، وأراد التقرب منه ورفع الحاجات إليه واطرح لديه ، فمن مصيب في هذا القصد ومخطئ ، ومعظم الخطأ شيآن : أن يعتقد في الواجب صفات المخلوق ، أو يعتقد في المخلوق صفات الواجب . فالأول هو التشبيه ، ومنشؤه قياس الغائب على الشاهد ، والثاني هو الإشراك ، ومنشؤه رؤية الآثار الحارقة من المخلوقين ، فيظن أنها مضافة إليهم بمعنى الخلق ، وأنها ذاتية لهم ، وينبغى لك أن تستقرئ أفراد الإنسان هل ترى من تفاوت فيما أخبرتك ؟ لا أظنك تجد ذلك بل كل إنسان وإن كان في تشريع ما ، لابد له من أوقات تستغرق في حجاب الطبع قلت أو كثرت ، وإن لم يزل مباشراً للأعمال الرسمية ، ومن أوقات تستغرق في حجاب الرسم ، وبهم حينئذ التشبيه بغافل قومه كلاماً وزيّاً وخلقاً ومعايشة ، وأوقات يصنى فيها إلى ما كان يسمع ، ولا يصنى من أحاديث الجبروت والتدبير الغيبي في العالم ، والله أعلم .

باب طريق رفع هذه الحجب

اعلم أن تدبير حجاب الطبع شيآن : أحدهما يؤمر به ، ويرغب فيه ، ويحث عليه ، والثاني يضرب عليه من فوقه ، ويؤاخذ به ، أشاء أم أبى .

فالأول رياضات تضعف البهيمية كالصوم والنهر ، ومن الناس من أفرط ، واختار تنفير خلق الله مثل قطع آلات التناسل ، وبجفيف عضو شريف كاليد والرجل ، وأوثك جهال العباد ، وخير الأمور وسطها ، وإنما الصوم والسهر بمنزلة دواء سمّي يجب أن يتقدر بقدر ضروري .

والثاني إقامة الإنكار على من اتبع الطبيعة ، خالف السنة الراشدة ، ويبان طريق النقص من كل غلبة طبيعية ، وضرب سنة له ، ولا ينبغى أن

يضيق على الناس كل الضيق ، ولا يكنى في الكل الإنكار القولى ، بل لابد من ضرب وجيع وغرامة منهكة في بعض الأمور ، والأليق بذلك إفراطات فيها ضرر متعدد كالزنا والقتل .

وتدبير حجاب الرسم شيآن : أحدهما أن يضم مع كل ارتفاق ذكر الله تعالى تارة بفظ ألفاظ يؤمر بها ، وتارة بمراعاة حدود وقود لا يراعى إلا الله .

والثانى أن يجعل أنواع من الطاعات رسما فاشيا ، ويسجل (١) على المحافظة عليها ، أشاء أم أبى ، ويلازم على تركها ، ويكبح عن المرغوبات من الجاه وغيره جزاء لتفويتها ، فهذين التدبيرين تندفع غوائل الرسم ، وتصير مؤيدة لعبادة الله تعالى ، وتصير السنة تدعو إلى الحق .

وسوء المعرفة بكلا قسميه (٢) ينشأ من سببين : أحدهما لا يستطيع أن يعرف ربه حق معرفته لتعاليه عن صفات البشر جدا وتزهه عن سمعة المحدثات والمحسوسات وتدبيره ألا يخاطبوا إلا بما تسمعه أذهانهم .

والأصل في ذلك أنه ما من موجود ، أو معدوم متحيز ، أو مجرد إلا يتعلق علم الإنسان به ، إما بحضور صورته ، أو بنحو التشبيه والمقايسة حتى العدم المطلق والمجهول المطلق ، فيعلم العدم من جهة معرفة الوجود وملاحظة عدم الاتصاف به ، ويعلم مفهوم المشتق على صيغة المفعول ، ويعلم مفهوم المطلق ، فيجمع هذه الأشياء ، ويضم بعضها إلى بعض ، فيتنظم صورة تركيبية هي مكشاف البسيط المقصود تصويره الذى لا وجود له في الخارج ولا في الازمان ، كما أنه ربما يتوجه إلى مفهوم نظرى ، فيعمد إلى ما يحسبه جليا وإلى ما يحسبه فصلا ، فيركبها فيحصل صورة مركبة هي مكشاف المطلوب تصويره ، فيخاطبوا مثلا بأن الله تعالى موجود ، لا كوجودنا ، وبأنه حى ، لا كحياتنا ، وبالجملة فيعمد إلى صفات هي مورد المدح في الشاهد ،

(٢) أى الاشتراك والتشبيه .

(١) أى يؤكده .

وبلاحظ ثلاثة مفاهيم فيما نشاهد ، شئ في هذه الصفات ، وقد صدرت منه آثارها ، وشئ ليست فيه وليست من شأنه ، وشئ ليست فيه ومن شأنه أن تكون فيه كالحى والجماد والميت ، فيثبت هذه بثبوت آثارها ، ويجبر هذه التشبيه بأنه ليس كمثلنا .

والثانى (١) تمثل الصورة المحسوسة بزيقتها واللذات بجهاها وامتلاء القوى العلية بالصور الحسية ، فينقاد قلبه لذلك ، ولا يصفو التوجه إلى الحق وتدير هذا رياضات وأعمال يستمد بها الإنسان للتجليات الشاخنة ، ولو في المعاد واعتكافات وإزالة للشاغل بقدر الإمكان ، كما هتك رسول الله صلى الله عليه وسلم القرام (٢) المصور ونزع خميصة (٣) فيها أعلام والله أعلم .

المبحث الخامس

مبحث البر والاثم

مقدمة في بيان حقيقة البر والإثم

إذ قد ذكرنا لمحة المجازاة وإنشائها ، ثم ذكرنا الارتفاقات التي جبل عليها البشر ، فهي مستمرة فيهم لا تنفك عنهم ، ثم ذكرنا السعادة وطريق اكتسابها ، حان أن نشتغل بتحقيق معنى البر والإثم .

فالبر كل عمل يفعله الإنسان قضية لإنقياده للبلاء الأعلى واضمحلاله في تلقى الإلهام من الله وصيرورته فانيا في مراد الحق ، وكل عمل يجازى عليه

(١) أى من أسباب صور المعرفة .

(٢) بالكسر الستر الرقيق كان هذا القرام لعاقبة رضى الله عنها فزعه الرسول صلى الله عليه وسلم لأن جبريل امتنع من الصخول في المكان الذى هو فيه لأن الملكة لا تدخل بيتا فيه كلب أو صورة .

(٣) هى ثوب خز أو صوف ممل ولما نزعها لأنها شغلته عن الصلاة .

خيرا في الدنيا أو الآخرة ، وكل عمل يصلح الارتفاقات التي بنى عليها نظام الإنسان ، وكل عمل يفيد حالة الانقياد ، ويدفع الحجب .

والإيم كل عمل يقطعه الإنسان قضية لانقياده للشيطان وصيرورته فانيا في مراده ، وكل عمل يجازى عليه شرا في الدنيا أو الآخرة ، وكل عمل يفسد الارتفاقات ، وكل عمل يفيد هيئة مضادة للانقياد ، ويؤكد الحجب .

وكا أن الارتفاقات استنبطها أولو الخبرة ، فاقتدى بهم الناس بشهادة قلوبهم . واففق عليها أهل الأرض ، أو من يعتد به منهم ، فكذلك للبرسن ألهما الله تعالى في قلوب المؤمنين بالنور الملوكي الغالب عليهم خلق الفطرة بنزلة ما ألهم في قلوب النحل ما يصلح به معاشها ، فحروا عليها ، وأخذوا بها وأرشدوا إليها ، وحشروا عليها ، فاقتدى بهم الناس ، واففق عليها أهل الملل جميعها في أقطار الأرض على تباعد بلدانهم واختلاف أديانهم بحكم مناسبة فطرية واقتضاء نوعي ، ولا يضر ذلك اختلاف صور تلك السن بعد الاتفاق على أصولها ، ولا صدود طائفة محدجة (١) لو تأمل فيهم أصحاب البصائر لم يشكو أن ما دهم عصت الصورة النوعية ، ولم تمكن لأحكامها (٢) ، وهم في الإنسان كالعضو الزائد في الجسد ، زواله أجمل له من بقاءه .

ولشيوع هذه السن أسباب جليلة ، وتدابيرات محكمة أحكمها المؤمنين بالوحى صلوات الله عليهم ، فأنبتوا لهم منة عظيمة في رقاب الناس ، ونحن نريد أن نبهك على أصول هذه السن بما أجمع عليه جمهور أهل الأقاليم الصالحة من الأمم العظيمة التي يجمع كل واحدة أقواما من المناهين والملوك والحكام ذوي الرأي الثاقب من عربهم وعجمهم ويهودهم ومجوسهم وهنودهم ونشرح كيفية توليدها من انقياد البهيمة للقوة الملكية ، وبعض فوائدها حسبا جربنا على أنفسنا غير مرة ، وأدى إليه العقل السليم ، والله أعلم .

(١) فافصة .

(٢) أي الصورة النوعية .

باب التوحيد

أصل أصول البر ، وعدة أنواعه هو التوحيد ، وذلك لأنه يتوقف عليه الإيجابات لرب العالمين ، الذى هو أعظم الأخلاق الكاسبة للسعادة وهو أصل التدبير العلوى الذى هو أفيد التدبيرين ، وبه يحصل للإنسان التوجه التام تلقاء الغيب ، ويستعد نفسه للحقوق به بالوجه المقدس ، وقدنبه النبى صلى الله عليه وسلم على عظم أمره ، وكونه من أنواع البر بمنزلة القلب إذا صلح صلح الجميع ، وإذا فسد فسد الجميع ، حيث أطلق القول فيمن مات لا يشرك بالله شيئا أنه دخل الجنة ، أرحمه الله على النار ، أو لا يجب من الجنة ، ونحو ذلك من العبارات ، وحكى عن ربه تبارك وتعالى « من لقينى بقراب^(١) الأرض خطيئة لا يشرك بالله شيئا لقينى بثلبا مغفرة » .

واعلم أن للتوحيد أربع مراتب .

إحداها : حصر وجوب الوجود فيه تعالى ، فلا يكون غيره واجبا .
والثانية : حصر خلق العرش والسموات والأرض وسائر الجواهر فيه تعالى ، وهاتان المرتبتان لم تبكح الكتب الإلهية عنهما ، ولم يخالف فيهما مشركو العرب ، ولا اليهود ، ولا النصارى ، بل القرآن العظيم فاص^(٢) على أنهما من المقدمات المسلمة عندهم .

والثالثة : حصر تدبير السموات والأرض وما بينهما فيه تعالى .
والرابعة : أنه لا يستحق غيره العبادة ، وهما متشابكتان متلازمتان لربط طبيعى بينهما .

وقد اختلف فيهما طوائف من الناس معظمهم ثلاث فرق :
التجمعون ذهبوا إلى أن النجوم تستحق العبادة ، وأن عبادتها تنفع فى

(١) قراب — بالسكسر — مصدر قارب والمعنى ما يقارب ملء الأرض .

(٢) كما قال : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم)

الدنيا ، ورفع الحاجات إليها حق ، قالوا : قد تحققنا أن لها أثراً عظيماً في الحوادث اليومية وسعادة المرء وشقاوته وصحته وسقمه ، وأن لها نفوساً مجردة عاقلة تبعها على الحركة ، ولا تغفل عن عبادها ، فبنوا هياكل على أسمائها وعبدوها

والمشركون (١) وافقوا المسلمين في تدبير الأمور العظام ، وفيما أبرم وجزم ، ولم يترك لنيره خيرة ، ولم يوافقهم في سائر الأمور ، ذهبوا إلى أن الصالحين من قبلهم عبدوا الله وتقربوا إليه فأعطاهم الله الألوهية ، فاستحقوا العبادة من سائر خلق الله ، كما أن ملك الملوك يخدمه عبده ، فيحسن خدمته ، فيعطيه خلمة الملك ، ويفوض إليه تدبير بلد من بلاده ، فيستحق السمع والطاعة من أهل ذلك البلد ، وقالوا : لا تقبل عبادة الله إلا مضمومة بعبادتهم بل الحق في غاية التعالي ، فلا تفيد عبادته تقرباً منه ، بل لابد من عبادة هؤلاء ليقتربوا إلى الله زلفى ، وقالوا هؤلاء يسمعون ، ويصرون ، ويشفعون لعبادهم ، ويدبرون أمورهم ، وينصرونهم ، فتحترأ على أسمائهم أحجاراً ، وجعلوها قبلة عند توجيههم إلى هؤلاء ، تخلف من يعدم خلف ، فلم يفعلوا للفرق بين الأصنام وبين من هي على صورته ، فظنوها معبودات بأعيانها ، ولذلك رد الله تعالى عليهم تارة بالنبية على أن الحكم والمملك له خاصة ، وتارة ببيان أنها جمادات .

(أَلَهُمْ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا) (٢) .

والنصارى (٣) ذهبوا إلى أن المسيح عليه السلام قربا من الله ، علواً على الخلق ، فلا ينبغي أن يسمى عبداً ، فيسوى بغيره ، لأن هذا سوء أدب معه وإهمال لقربه من الله ، ثم مال بعضهم عند التعبير عن تلك الخصوصية إلى تسميته ابن الله نظراً إلى أن الأب يرحم الابن ، ويريه على عينيه ، وهو

(١) الفقرة الثانية . (٢) سورة الأعراف آية ١٩٥ . (٣) الفقرة الثالثة .

فوق العبيد؛ فهذا الاسم أولى به (١) وبعضهم إلى تسميته بالله نظر إلى أن الواجب حل فيه، وصار داخله، ولهذا يصدر منه آثار لم تعهد من البشر، مثل إحياء الأموات، وخلق الطين، فكلامه كلام الله، وعبادته هي عبادة الله، تخلف من بعدهم خلف لم يفطنوا لوجه التسمية، وكادوا يجعلون البنوة حقيقة، أو يزعمون أنه الواجب من جميع الوجوه، ولذلك رد الله تعالى عليهم تارة. بأنه لا صاحبة له وتارة بأنه بديع السموات والأرض.

(إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (٢).

وهذه الفرق الثلاث لهم دعاوى عريضة، وخرافات كثيرة لا تخفى على المتنبع، وعن هاتين المرتبتين بحث القرآن العظيم، ورد على الكافرين شبهتهم ردا مشبها.

باب في حقيقة الشرك

اعلم أن العبادة هو التذلل الأقصى، وكون تذلل أقصى من غيره لا يتخلو إما أن يكون بالصورة مثل كون هذا قياما وذلك سجودا، أو بالنية بأن قوى بهذا الفعل تعظيم العباد لمولاهم، وبذلك تعظيم الرعية للملوك، أو التلامذة للاستاذ لا ثالث لهما، ولما ثبت بجهود التحية من الملائكة لأدم عليه السلام ومن أخوة يوسف ليوسف عليه السلام، وأن السجود أعلى صور التعظيم وجب ألا يكون التميز إلا بالنية، لكن الأمر إلى الآن غير منقح؛ إذ المولى مثلا يطلق على معان، والمراد هنا المعبود لا محالة، فقد أخذ في حد العبادة فالتفتيح أن التذلل يستدعي ملاحظة ضعف في الدليل، وقوة في الآخر، وخسة في الدليل وشرف في الآخر، وانقياد وإخبات في الدليل، وتسخير ونفاذ حكم للآخر، والإنسان إذا خلى ونفسه أدرك لا محالة أنه يقدر للقوة والشرف والتسخير وما أشبهها بما يعبر به عن الكمال قدرين قدراً لنفسه ولمن يشبهه بنفسه، وقدراً لمن هو متعال عن وصمة الحدوث والإمكان بالكلية.

ولمن انتقل إليه شيء من خصوصيات هذا المتعالى ، فالعلم بالمفاهيم يجعله على درجتين : علم برؤية وترتيب مقدمات ، أو حدس ، أو منام ، أو تلقى الهام مما يجد نفسه لا يبين ذلك بالكلية ، وعلم ذاتي هو مقتضى ذات العالم لا يلقاه من غيره ، ولا يتجشم كسبه ، وكذلك يجعل التأثير والتدبير والتسخير . أى لفظ قلت على درجتين : بمعنى المباشرة واستعمال الجوارح والقوى والاستعانة بالكيفيات المراجعة كالحرارة والبرودة وما أشبه ذلك مما يجد نفسه مستعدة له استعداداً قريباً أو بعيداً ، وبمعنى التكوين من غير كيفية جسمانية ولا مباشرة شيء . وهو قوله :

(إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (١)

وكذلك يجعل العظمة والشرف والقوة على درجتين : إحداها كعظمة الملك بالنسبة إلى رعيته مما يرجع إلى كثرة الأعوان وزيادة الطول ، أو عظمة البطل والاستاذ بالنسبة إلى ضعف البطش والتلبذ مما يجد نفسه يشارك العظم في أصل الشيء ، وثانيتهما ما لا يوجد إلا في المتعالى جداً ، ولاتن في تفتيش هذا السرحى تستيقن أن المعترف بانصرام سلسلة الإمكان إلى واجب لا يحتاج إلى غيره يضطر إلى جعل هذه الصفات التي يتأدحون بها على درجتين درجة لما هنالك ودرجة لما يشبهه بنفسه .

ولما (٢) كانت الألفاظ المستعملة في الدرجتين متقاربة ، فربما يحمل نصوص الشرائع الإلهية على غير محلها ، وكثيراً ما يطلع الإنسان على أثر صادر من بعض أفراد الإنسان أو الملائكة أو غيرهما يستبعده من أبناء جنسه ، فيشقه عليه الأمر ، فيثبت له شرفاً مقدساً وتسخييراً إلهياً ، وليسوا في معرفة الدرجة المتعالية سواء ، ففهم من يحيط بقوى الأنوار المحيطة الغالبة على المواليد ، ويعرفها من جنسه ، ومنهم من لا يستطيع ذلك ، وكل إنسان

(١) سورة يس آية ٨٢

(٢) شرط جوابه قوله الآتي كان التثنية .

مكلف بما عنده من الاستطاعة ، وهذا تأويل ما حكاه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم من نجاة مسرف على نفسه أمر أهله بحرقه ، وتذرية رماده حذراً من أن يبعثه ، الله ، ويقدر عليه (١) فهذا الرجل استيقن بأن الله متصف بالقدرة التامة ، لكن القدرة إنما هي في الممكنات ، لا في الممتنعات ، وكان يظن أن جمع الرماد المتفرق نصفه في البر ونصفه في البحر بمنع ، فلم يجعل ذلك نقصاً ، فأخذ بقدر ما عنده من العلم ، ولم يعد كافراً - كان التشبيه والاشراك بالنجوم وبصالحى العباد الذين ظهر منهم خرق العوائد كالكشف واستجابة الدماء متوارثاً فيهم ، وكل نبي يبعث في قومه فإنه لا بد أن يفهمهم حقيقة الاشراك ، ويميز كلا من الدرجتين ، ويحصي الدرجة المقدسة في الواجب ، وإن تقاربت الألفاظ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لطبيب د إنما أنت رفيق والطبيب هو الله ، وكما قاله السيد هو الله ، يشير إلى بعض المعاني دون بعض ، ثم لما انقضى الحواريون من أصحابه وحلة دينه خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة ، واتبعو الشهوات ، لحملوا الألفاظ المستعملة المشتبهة على غير محلها ، كما حملوا المحبوبة والشفاعة التي أثبتها الله تعالى في قاطبة الشرائع لخواص البشر على غير محلها ، وكما حملوا صدور خرق العوائد والاشراقات على انتقال العلم والتسخير الاقصيين إلى هذا الذي يرى منه ، والحق أن ذلك كله يرجع إلى قوى ناسوتية ، (٢) أو روحانية تعدل نزول التدبير الإلهي على وجه ، وليس من الإيجاد والأمور المختصة بالواجب في شيء .

والمرضى بهذا المرض على أصناف : منهم من نسي جلال الله بالكلية ، فجعل لا يعبد إلا الشركاء ، ولا يرفع حاجته إلا إليهم ، لا يلتفت إلى الله أصلاً ، وإن كان يعلم بالنظر البرهاني أن سلسلة الوجود تنصهر إلى الله ، ومنهم من اعتقد أن الله هو السيد وهو المدبر ، لكنه قد ينزع على بعض

عيده لباس الشرف والثأله ، ويحصله متصرفاً في بعض الأمور الخاصة ،
ويقبل شفاعته في عبادته بمنزلة ملك الملوك يبعث على كل قطر ملكاً ،
ويقلده تدبير تلك المملكة فيما عدا الأمور العظام ، فيتلجلج (١) لسانه أن
يسميه عباد الله ، فيسويهم وغيرهم ، فعدل عن ذلك إلى تسميتهم أبناء الله
ومحبوبى الله ، وسمى نفسه عبداً لأولئك كعبد المسيح وعبد العزى ، وهذا
مرض جمهور اليهود والنصارى والمشركين وبعض الغلاة من منافق دين
محمد صلى الله عليه وسلم يؤمنوا بهذا .

ولما كان مبنى التشريع على إقامة المظنة مقام الأصل عد أشياء محسوسة
هى مظان الاشراك ككسجدة الأصنام ، والذبح لها ، والحلف باسمها ،
وأمثال ذلك ، وكان أول فتح هذا العلم على أن رفع لى قوم يسجدون لذباب
صغير سمى لا يزال يحرك ذنبه وأطرافه ، فنفت في قلبى هل تجد فيهم ظلمة
الشرك ، وهل أحاطت الخطيئة بأنفسهم كما تجدها في عبدة الأوثان ؟ قلت
لا أجدها فيهم لأنهم جعلوا الذباب قبلة ولم يخلطوا درجة تذلل بالأخرى
فيل فقد هديت إلى السر (٢) فيومئذ ملئ قلبى بهذا العلم ، وصرت على بصيرة
من الأمر ، وعرفت حقيقة التوحيد والاشراك ، وما نصبه الشرع مظان
لها ، وعرفت ارتباط العبادة بالتدبير والله أعلم .

باب أقسام الشرك

حقيقة الشرك أن يعتقد إنسان في بعض المذمومين من الناس أن الآثار
العجيبة الصادرة منه إنما صدرت لكونه متصفاً بصفة من صفات الكمال
بما لم يعد في جنس الإنسان ، بل يختص بالواجب جل مجده لا يوجد في
غيره إلا أن يتخلع هو خلة الألوهية على غيره ، أو يفنى غيره في ذاته

(١) أى يضطرب .

(٢) هكذا بالأصل وهو غير مناسب لسياق الكلام والذى يظهر من سياق كلامه أن
السجود إذا كان سجود عبادة فهو كفر وإذا كان السجود سجود تحية فهو من باب سجود
الملائكة لآدم تحية له وسجود أولاد يعقوب ليوسف عليه السلام كما هو معروف ومثرب .

ويبقى بذاته أو نحو ذلك بما يظنه هذا المعتقد من أنواع الخرافات ، كما ورد في الحديث « إن المشركين كانوا يلبون بهذه الصيغة : لييك لبيك لاشريك لك - إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك ، فيتذلل عنده أقصى التذلل ، ويعامل معه معاملة العباد مع الله تعالى .

وهذا معنى له أشباح وقوالب ، والشرع لا يبحث إلا عن أشباحه وقوالبه التي باشرها الناس بنية الشرك حتى صارت مظنة للشرك ولازمة له في العادة ، كسنة الشرع في إنامة العلل المتلازمة للمصالح والمفاسد مقامها . ونحن نريد أن ننبهك على أمور جعلها الله تعالى في الشريعة المحمدية ، على صاحبها الصلوات والتسليمات مظنات للشرك ، فنهى عنها .
ففيها أنهم كانوا يسجدون للأصنام والنجوم ، لجاء النهى عن السجدة لغير الله قال الله تعالى :

(لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ^(١)).

والاشراك في السجدة كان متلازماً للاشراك في التدبير كما أومأنا إليه ، وليس الامر كما يظن بعض المتكلمين من أن توحيد العبادة حكم من أحكام الله تعالى بما يختلف باختلاف الأديان لا يطلب بدليل برهاني ، كيف ولو كان كذلك لم يلزمهم الله تعالى بتفرده بالتخليق والتدبير ، كما قال عز من قائل :

(قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ آلله خَيْرٌ^(٢)).

إلى آخر خمس آيات ، بل الحق أنهم اعترفوا بتوحيد الخلق وتوحيد التدبير في الأمور العظام ، وسلبوا أن العبادة متلازمة معها ، لما أشرنا إليه في تحقيق معنى التوحيد ، فذلك ألزمهم الله بما ألزمهم وقه الحجة البالغة .

(١) سورة فصلت آية ٣٧ .

(٢) سورة النحل آية ٥٩ .

ومنها أنهم كانوا يستعينون بغير الله في حوائجهم من شفاء المريض وغناء
الفقير ، وينذرون لهم ، يتوقعون لإنجاح مقاصدهم تلك النذور ، ويتلون
اسمائهم رجاء بركتها ، فأوجب الله تعالى عليهم أن يقولوا في صلاتهم :

(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ^(١)) .

وقال تعالى :

(فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا^(٢)) .

وليس المراد من الدعاء العبادة كما قاله المفسرون ، بل هو الاستعانة
لقوله تعالى :

(بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ^(٣))

ومنها أنهم كانوا يسمون بعض شركائهم بنات الله وأبناء الله ، فنهوا عن
ذلك أشد النهي ، وقد شرحنا سره من قبل .

ومنها أنهم كانوا يتخذون أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله تعالى
بمعنى أنهم كانوا يعتقدون أن ما أحله هؤلاء حلال لا بأس به في نفس الأمر
وأن ما حرمه هؤلاء حرام يؤخذون به في نفس الأمر ، ولما نزل قوله تعالى :

(اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ^(٤)) الآية .

سأل عدى بن حاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال :
« كانوا يحلون لهم أشياء ، فيستحلونها ، ويمحرمون عليهم أشياء ، فيحرمونها .
وسر ذلك أن التحليل والتحریم عبارة عن تكوين نافذ في الملكوت
أن الشيء الفلاني يؤخذ به أو لا يؤخذ به ، فيكون هذا التكوين سبباً
للؤاخذه وتركها ، وهذا من صفات الله تعالى ، وأما نسبة التحليل والتحریم

(٢) سورة الجن آية ١٨ .

(٤) سورة التوبة آية ٣١ .

(٢٩ — حجة الله البالغة)

(١) سورة الفاتحة آية ٥ .

(٣) سورة الأنعام آية ٤١ .

إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبمعنى أن قوله أماره قطعية لتحليل الله وتحريمه ، وأما نسبتها إلى المجتهدين من أمته فبمعنى روايتهم ذلك عن الشرع من نص الشارع أو استنباط معنى من كلامه .

واعلم أن الله تعالى إذا بعث رسولا وثبت رسالته بالمعجزة ، وأحل على لسانه بعض ما كان حراماً عندهم ، ووجد بعض الناس في نفسه انجحاً (١) عنه ، ويبقى في نفسه ميل إلى حرمة لما وجد في ملته من تحريمه فهذا على وجهين : إن كان لتردد في ثبوت هذه الشريعة ، فهو كافر بالنبي ، وإن كان لا اعتقاد وقوع التحريم الأول تحريماً لا يحتمل النسخ لأجل أنه تبارك وتعالى خلق على عبدخلعة الألوهية ، أو صار فانياً في الله باقياً به ، نصار نبيه عن فعل أو كراهيته له مستوجباً لحرم (٢) في ماله وأهله ، فذلك مشرك بالله تعالى ، مثبت لغيره غضباً وسخطاً مقدسين وتحليلاً وتحريماً مقدسين .

ومنها أنهم كانوا يتقربون إلى الأصنام والنجوم بالذبح لأجلهم ، إما بالاهلال (٣) عند الذبائح باسمائهم ، وأما بالذبح على الأنصاب المخصصة لهم ، ففهموا عن ذلك ، ومنها أنهم كانوا يسيرون السوائم والبهائم تقريباً إلى شركائهم ، فقال الله تعالى .

(مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ (٤)) الآية

ومنها أنهم كانوا يعتقدون في أناس أن أسماءهم مباركة معظمة ، وكانوا يعتقدون أن الحلف باسمائهم على الكذب يستوجب حرماً في ماله وأهله ، فلا يقدمون على ذلك ، ولذلك كانوا يستحلون الخصوم بأسماء الشركاء بزعمهم ، ففهموا عن ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من حلف بغير الله فقد أشرك ، وقد فسره بعض المحدثين على معنى التغليظ والتهديد ، ولا أقول

(١) بتقديم الجيم على الحاء وبالعكس بمعنى الامتناع والكف .

(٢) نفس . (٣) ذكر اسم القسم (٤) سورة المائدة آية ١٠٣ .

بذلك وإنما المراد عندى اليقين المنعقدة واليمين الغموس باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا .

ومنها الحج لغير الله تعالى ، وذلك أن يقصد مواضع متبركة مختصة بشركائهم يكون الحول بها تقرباً من هؤلاء ، فنهى الشرع عن ذلك ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم :

« لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، .

ومنها أنهم كانوا يسمون أبناءهم عبد العزى وعبد شمس ونحو ذلك .
قال الله :

(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا^(١))

وجاء في الحديث أن حواء سميت ولدها عبد الحارث وكان ذلك من وحى الشيطان ، وقد ثبت في أحاديث لا تحصى أن النبي صلى الله عليه وسلم غير أسماء أصحابه عبد العزيز وعبد شمس ونحوهما إلى عبد الله وعبد الرحمن وما أشبههما ، فهذه أشباح وقوالب للشرك نهى الشارع عنها لكونها قوالب لله ، والله أعلم .

باب الإيمان بصفات الله تعالى

اعلم أن من أعظم أنواع البر الإيمان بصفات الله تعالى ، واعتقاد اتصافه بها ، فإنه يفتح باباً بين هذا العبد وبينه تعالى ويمده لاكتشاف ما هنالك من المجد والكبرياء .

واعلم أن الحق تعالى أجل من أن يقاس بمقول ، أو محسوس ، أو يحل فيه صفات ككلول الأعراض في محالها أو تعالجه العقول العامة ، أو تتناولها الألفاظ العرفية ، ولا بد من ترفيقه إلى الناس ، ليكملوا كمالهم

(١) سورة الأعراف آية ١٨٩ .

الممكن لهم ، فوجب أن تستعمل الصفات بمعنى وجود غايتها ، لا بمعنى وجود مباديها ، فعنى الرحمة إفاضة النعم ، لا انعطاف القلب والركة ، وأن تستعار ألفاظ تدل على تسخير الملك لمدينته لتخسيره لجميع الموجودات ، إذ لا عبارة في هذا المعنى أفصح من هذه ، وأن تستعمل تشبيهات بشرط ألا يقصد إلى أنفسها ، بل إلى معان مناسبة لها في العرف ، فيراد ببسط اليد الجود مثلا ، وبشرط ألا يوم المخاطبين إليها صريحا أنه في ألوات البيمية وذلك يختلف باختلاف المخاطبين ، فيقال يرى ، ويسمع ، ولا يقال يذوق ، ويلبس ، وأن يسمى إفاضة كل معان متفقة في أمر باسم كالرزاق والمصور ، وأن يسلب عنه كل مالا يليق به لاسيما ما لهج^(١) به الظالمون في حقه مثل لم يلد ولم يولد ، وقد أجمعت الملل السماوية قاطبتها على بيان الصفات على هذا الوجه ، وعلى أن تستعمل تلك العبارات على وجهها ، ولا يبحث عنها أكثر من استعمالها ، وعلى هذا مضت القرون المشهود لها بالخير ، ثم خاض طائفة من المسلمين في البحث عنها ، وتحقيق معانيها من غير نص ، ولا برهان قاطع ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق »^(٢) ، وقال في قوله تعالى :

(وَأَنْ لَّيْ رَّبِّكَ الْمُنْتَهَى) (٣)

« لا فكرة في الرب » .^(٤)

والصفات ليست بمخلوقات محدثات ، والتفكر فيها إنما هو أن الحق كيف اتصف بها ، فكان تفكر في الخالق ، قال الترمذى في حديث « يد

(١) نطق .

(٢) الحديث من رواية ابن عباس رضى الله عنهما قال : « إن قوما تفكروا في الله عز وجل فقال النبي : تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله فإني أنهدموا قهوه » قال العراق : رواء أبو نعيم في الحلية بأسناد ضعيف ورواه الأصفهاني في الرغيب والرهيب بأسناد أصح منه ورواه أبو الشيخ كذلك وهو كل حال صحيح المعنى .

(٣) سورة النجم آية ٤٢

(٤) هذا الحديث لم يشر عليه في كتاب من كتب السنة الصحيحة .

الله ملأ ، ، وهذا الحديث قال الأئمة تؤمن كاجاء من غير أن يفسر أو يتروم
هكذا قال غير واحد من الأئمة ، منهم سيفان الثوري ، ومالك بن أنس ،
وابن عينة ، وابن المبارك : أنه تروى هذه الأشياء ، ويؤمن بها ، ولا يقال كيف
وقال في موضع آخر : إن إجراء هذه الصفات كما هي ليس بتشبيه ، وإنما
التشبيه أن يقال : سمع كسمع وبصر كبصر ، وقال الحافظ ابن حجر : لم ينقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من الصحابة من طريق صحيح
التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك يعني التشابهات ولا المنع من ذكره
ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل إليه من ربه ، وينزل عليه :

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ^(١)) .

ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إليه تعالى بما لا يجوز مع حقه
على التبليغ عنه بقوله : « ليلغ الشاهد الغائب ، حتى نقلوا أقواله وأفعاله
وأحواله وما فعل بمحضه ، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان به على الوجه
الذي أراد الله تعالى منها ، وأوجب تنزيهه عن مشابهات المخلوقات بقوله :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ^(٢)) .

فن أوجب خلاف ذلك بعدهم ، فقد خالف سبيلهم^(٣) .

أقول ولا فرق بين السمع والبصر والقدرة والضحك والكلام والاستواء
فإن المفهوم عند أهل اللسان من كل ذلك غير ما يليق بجناب القدس ، وهل
في الضحك استحالة إلا من جهة أنه يستدعي القم ، وكذلك الكلام ؟
وهل في البطش والنزول استحالة إلا من جهة أنها يستدعيان البد والرجل ؟
وكذلك السمع والبصر يستدعيان الأذن والعين ، والله أعلم .

واستطال هؤلاء الحافظون على معشر أهل الحديث ، وسموهم بمجمة

(١) سورة المائدة آية ٣ .

(٢) سورة الثوري آية ١١ (٣) أي قول ابن حجر .

ومشبهة ، وقالوا هم المستترون بالكفة ، وقد وضع على وضوحاً بيناً أن استطاعتهم هذه ليست بشيء وأنهم مخطئون في مقالاتهم رواية ودراية وخطئون في طعنهم أئمة الهدى .

وتفصيل ذلك أن ههنا مقامين : أحدهما أن الله تبارك وتعالى كيف اتصف بهذه الصفات ، وهل هي زائدة على ذاته أو عين ذاته ؟ وما حقيقة السمع والبصر والكلام وغيرها ؟ فإن المفهوم من هذه الألفاظ بآدى الرأى غير لائق بجناب القدس .

والحق في هذا المقام أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يتكلم فيه بشيء ، بل حجر (١) أمته عن التكلم فيه والبحث عنه فليس لأحد أن يقدم على ما حجره ، والثانى أنه أى شيء يجوز في الشرع أن نصفه تعالى به وأى شيء لا يجوز أن نصفه به ، والحق أن صفاته وأسماءه توقيفية بمعنى أنا وإن عرفنا القواعد التى بنى الشرع بيان صفاته تعالى عليها كما حررنا في صدر الباب ، لكن كثيراً من الناس لو أبيع لهم الخوض في الصفات لضلوا ، وأضلوا ، وكثيراً من الصفات وإن كان الوصف بها جائزاً في الأصل ، لكن قوماً من الكفار حلوا تلك الألفاظ على غير محلها . وشاع ذلك فيما بينهم ، فكان حكم الشرع النهى عن استعمالها دفئاً لتلك المفسدة ، وكثير من الصفات يوم استعمالها على ظواهرها خلاف المراد ، فوجب الاحتراز عنها فلهذه الحكم جعلها الشرع توقيفية ، ولم يبيع الخوض فيها بالرأى .

وبالجملة فالضحك والفرح والتبشيش والغضب والرضا يجوز لنا استعمالها والبكاء والخوف ونحو ذلك لا يجوز لنا استعمالها ، وإن كان المأخذان متقاربين ، والمسألة على ما حققناه معتضدة بالعقل والنقل لا يحوم الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، والاطالة في إبطال أقوالهم ومذاهبهم لها موضع آخر غير هذا الموضع .

ولنا أن نفسها بمعان هي أقرب وأوفق بما قالوا لإبادة (١) لأن تلك المعاني لا يتعين القول بها ، ولا يضطر الناظر في الدليل العقلي إليها ، وأنها ليست راجعة على غيرها ، ولا فيها مزية بالنسبة إلى ما عداها ، لاحكاماً بأن مراد الله ما نقول ، ولا إجماعاً على الاعتقاد بها والإذعان بها هيئات ذلك ، فنقول مثلاً لما كان بين يديك ثلاثة أنواع حي وميت وجماد ، وكان الحي أقرب شياً بما هناك لكونه عالماً مؤثراً في الخلق وجب أن يسمى حياً ، ولما كان العالم عندنا هو الانكشاف ، وقد انكشفت عليه الأشياء كلها بما هي مندرجة في ذاته ، ثم بما هي موجودة تفصيلاً وجب أن يسمى عليها ، ولما كانت الرؤية والسمع انكشافاً تاماً للبصرات والسموعات ، وذلك هناك بوجه أتم وجب أن يسمى بصيراً سميحاً ، ولما كان قولنا أراد فلان إنما نغني به حاجس عزم على فعل أو ترك ، وكان الرحمن يفعل كثيراً من أفعاله عند حدوث شرط أو استعداد في العالم ، فيوجب عند ذلك ما لم يكن واجباً ، ويحصل في بعض الأحيان (٢) الشاهقة لإجماع بعد ما لم يكن يأذنه وحكمه وجب أن يسمى مريداً وأيضاً فالإرادة الواحدة الازلية الذاتية المفسرة باقتضاء الذات لما تسلفت بالعالم بأسره مرة واحدة ، ثم جاءت الحوادث يوماً بعد يوم صح أن ينسب إلى كل حادث حادث على حدته ، ويقال أراد كذا وكذا ، ولما كان قولنا قدر فلان إنما نغني به أنه يمكن له أن يفعل ، ولا يصده من ذلك سبب خارج ، أما إشار أحد المقدورين من القادر فإنه لا ينفي اسم القدرة ، وكان الرحمن قادراً على كل شيء ، وإنما يؤثر بعض الأفعال دون أصداده لعنايته واقتضائه الذاتي وجب أن يسمى قادراً ، ولما كان قولنا كلم فلان فلانا إنما نغني به إفاضة المعاني المرادة ، مقرونة بالفاظ دالة عليها ، وكان الرحمن ربما يفيض على عبده علوماً ، ويفيض معها ألفاظاً منعقدة في خياله ، دالة عليها ليكون التعليم أصرح ما يكون وجب أن يسمى متكلماً قال الله تعالى :

(١) أى اظهاراً . (٢) أى الأمكنة ، والشاهقة العالية .

(وَمَا كَانَ لَبَشْرٌ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخِيًا أَوْ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ
أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ^(١))

فالوحى هو النفث فى الروح برؤيا ، أو خلق علم ضرورى عند توجهه
إلى الغيب ، ومن وراء حجاب أن يسمع كلاما منظوما كأنه سمعه من خارج ،
ولم يرقائه ، أو يرسل رسولا ، فيتمثل الملك له ، وربما يحصل عند توجهه
إلى الغيب وانقهار الحواس صوت صليصلة الجرس^(٢) كما قد يكون عند عروض
الغشى من رؤية ألوان حر وسود .

ولما كان فى حظيرة القدس نظام ، مطلوبة لإقامته فى البشر ، فإن وافقوه
لحقوا بالملك الأعلى ، وأخرجوا من الظلمات إلى نور الله وبسطته ، ونعموا
فى أنفسهم ، وألهمت الملائكة وبنو آدم أن يحسنوا إليهم ، وإن خالفوا بابنوا
من الملائكة إلا على ، وأصيبوا بيفضه منهم ، وعذبوا بنحو ما ذكر ، وجب
أن يقال رضى وشكر ، أو سخط ولعن ، والكل يرجع إلى جريان العالم حسب
مقتضى المصلحة ، وربما كان من نظام العالم خلق المدعو^١ إليه فيقال استجاب
الدعاء ، ولما كانت الرؤية فى استعمالنا انكشاف المرئى أتمها يكون ، وكان
الناس إذا انتقلوا إلى بعض ما وعدوا من المعاد اتصلوا بالتجلى القائم وسط
عالم المثال ، ورأوه رأى عين بأجمعهم ، وجب أن يقال إنكم سترونه كما ترون
القمر ليلة البدر ، والله أعلم .

باب الإيمان بالقدر

من أعظم أنواع البر الإيمان بالقدر ، وذلك أنه به يلاحظ الإنسان
التدبير الواحد الذى يجمع العالم ، ومن اعتقده على وجهه يصير طامح البصر

(١) سورة الفرقان آية ٥٠ .

(٢) هو فتح الصادق الصوت المتدارك الذى يسم ولا يثبت أول ما يفرع سمعه حتى
يفهمه بهد ، والجرس يفتحين ما يلقى يفتح الغاية أى الجمل والرسبه به صوت الملك من جهة
القوة والعطين

إلى ما عند الله ، يرى الدنيا وما فيها كالظل له ، ويرى اختيار العباد من قضاء الله كالصورة المنطبعة في المرآة ، وذلك يعد له — لانكشاف ما هنالك من التدبير الوجداني ، ولو في المباد — أتم إعداد ، وقد نبه صلى الله عليه وسلم على عظم أمره من بين أنواع البر حيث قال : « من لم يؤمن بالقدر خيره وشره ، فأنا برىء منه » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره ، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه » .

واعلم أن الله تعالى شمل عليه الأزل الذي كل ما وجد ، أو سيوجد من الحوادث ، محال أن يتخلف عنه عن شيء أو يتحقق غير ما علم ، فيكون جهلا لا علما ، وهذه مسألة شمول العلم ، وليست بمسألة القدر ولا يتخالف فيها فرقة من الفرق الإسلامية ، إنما القدر (١) الذي دلت عليه الأحاديث المستفيضة ، ومضى عليه السلف الصالح ، ولم يوفق له إلا المحققون ، ونتجه عليه السؤال بأنه متدافع مع التكليف ، وأنه فهم العمل — هو القدر الملزوم الذي يوجب الحوادث قبل وجودها ، فيوجد بذلك الإيجاب ، لا يدفعه حرب ، ولا تنفع منه حيلة ، وقد وقع ذلك (٢) خمس مرات .

فأولها : أنه أجمع في الأزل أن يوجد العالم على أحسن وجه ممكن مراعى المصالح ، مؤثرا لما هو الخير النسبي حين وجوده ، وكان علم الله ينتهي إلى تعيين صورة واحدة من الصور لا يشاركها غيرها ، فكانت الحوادث سلسلة مترتبة ، مجتمعا وجودها ، لاتصلق على كثيرين ، فإرادة إيجاد العالم بمن لاتغنى عليه خافية هو بعينه تخصيص صورة وجوده إلى آخر ما ينجر إليه الأمر .

وثانيها : أنه قدر المقادير ، ويروى أنه كتب مقادير الخلاق كلها ، والمعنى واحد قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وذلك أنه خلق

(٢) أى القدر

(١) مبتدأ خبره قوله الآتي هو القدر

الخالق حسب العناية الأزلية في خيال (١) العرش، فصور هنالك جميع الصور، وهو المعبر عنه بالذكر في الشرائع، فتحقق هنالك مثلاً صورة محمد صلى الله عليه وسلم، وبعثه إلى الخلق في وقت كذا، وإنذاره لهم وإنكار أبي لهب وإحاطة الخطيئة بنفسه في الدنيا، ثم اشتعال النار عليه في الآخرة، وهذه الصورة سبب لحدوث الحوادث على نحو ما كانت هنالك كتأثير الصورة المنتقشة في أنفسنا في زلق الرجل على الجذع الموضوع فوق الجدران، ولم تكن لتزلق لو كانت على الأرض .

والثالث: أنه لما خلق آدم عليه السلام ليكون أبا البشر، وليبدأ منه نوع الإنسان أحدث في عالم المثال صور بنيه ومثل مساعدتهم وشقاوتهم بالنور والظلمة، وجعلهم بحيث يكلفون، وخلق فيهم معرفته والاحبات له، وهو أصل الميثاق المدسوس (٢) في فطرتهم، فيؤاخذون به، وإن نسوا الواقعة إذ النفوس المخلوقة في الأرض إنما هي ظل الصور الموجودة يومئذ، فمدسوس فيها مادس يومئذ .

ورابعاً: حين نفخ الروح في الجنين، فكما أن النواة إذا ألقيت في الأرض في وقت مخصوص، وأحاط بها تدبير مخصوص علم المطالع على خاصية نوع النخل، وخاصية تلك الأرض وذلك الماء والهواء أنه يحسن نباتها، ويتحقق من شأنه على بعض الأمر، فكذلك تتلقى الملائكة المدبرة يومئذ، وينكشف عليهم الأمر في عمره ورزقه، وهل يعمل عمل من غلبت ملكيته على بيميته، أو بالعكس، وأي نحو تكون سعادته وشقاوته .

وخامساً: قبيل حدوث الحادثة، فيزل الأمر من حظيرة القدس إلى الأرض، وينقل شيء مثالي، فتنبسط أحكامه في الأرض .

وقد شاهدت ذلك مراراً، منها أن ناساً تشاجروا فيما بينهم، وتحافدوا،

فالتجأت إلى الله ، فأريت نقطة مثالية نورانية نزلت من حظيرة القدس إلى الأرض ، فجعلت تنبسط شيئاً فشيئاً ، وكلما انبسطت زال الحقد عنهم فـلـ
برحنا المجلس حتى تلاطفوا ، ورجع كل واحد منهم إلى ما كان من الألفة ،
وكان ذلك من عجيب آيات الله عندي .

ومنها أن بعض أولادى كان مريضاً وكان خاطرى مشغولاً به ، فبينما
أنا أصلى الظهر شاهدت موته نزل ، فمات فى ليلته .

وقد بينت السنة بيانا واضحا أن الحوادث يخلقها الله تعالى قبل أن تحدث
فى الأرض خلقاً مآ ، ثم ينزل فى هذا العالم ، فيظهر فيه كما خلق أول مرة
سنة من الله تعالى ، ثم قديمى الثابت ، ويثبت المعلوم ، بحسب هذا
الوجود قال الله تعالى :

(يَحْمُوهَ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) ^(١)

مثل أن يخلق الله تعالى البلاء خلقاً مآ ، فيزله على المبتلى ، ويصعد الدعاء ،
فيرده ، وقد يخلق الموت ، فيصعد البر ، ويرده ، والفقه فيه أن المخلوق النازل
سبب من الأسباب العادية كالطعام والشراب بالنسبة إلى بقاء الحياة ، وتناول
السم ، والضرب بالسيف بالنسبة إلى الموت ، وقد دل أحاديث كثيرة على ثبوت
عالم تتجسم فيه الأعراض ، وتنقل المعانى ، ويخلق الشيء قبل ظهوره فى
الأرض ، مثل كون الرحم مطلقاً بالعرش ، ونزول الفتن كمواقع القطر ،
وخلق النيل والفرات فى أصل السدرة ، ثم إزالتها إلى الأرض ، وإزال الحديد
والانعام وإزال القرآن إلى السماء الدنيا مجموعاً ، وحضور الجنة والاربيين لدى
النبي صلى الله عليه وسلم وبين جدل المسجد بحيث يمكن تناول العقود ،
ويأتى حر النار ، وكتعالج (٢) البلاء والدعاء ، وخلق ذرية آدم ، وخلق العقل ،

وأنه أقبل وأدبر ، وإتيان الزهراوين (١) كأنهما فرقان ، ووزن الأعمال ، وحفوف الجنة بالمكاره والنار بالشهوات ، وأمثال ذلك مما لا يخفى على من له أدنى معرفة بالسنة .

واعلم أن القدر لا يزاحم سببية الأسباب لمسيباتها ، لأنه إنما تعلق بالسلسلة المترتبة جملة مرة واحدة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم في الرقي والدواء والتفأة هل ترد شيئاً من قدر الله ؟ قال : « هي من قدر الله » ، وقول عمر رضي الله عنه في قصة سرخ (٢) أليس إن رعيتهما في الحصب رعيتهما بقدر الله ؟ الخ وللمباد اختيار أفعالهم ، نعم لا اختيار لهم في ذلك الاختيار لكونه معلولاً بمحضور صورة المطلوب ونفعه ونهوض داعية وعزم مما ليس له علم بها فكيف الاختيار فيها وهو قوله : « إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء » والله أعلم .

باب الإيمان بأن العبادة حق الله تعالى على عباده

لأنه منعم عليهم بمجاز لهم بالأداة

اعلم أن من أعظم أنواع البر أن يعتقد الإنسان بمجامع قلبه بحيث لا يحتمل نقيض هذا الاعتقاد عنده أن العبادة حق الله تعالى على عباده ، وأنهم مطالبون بالعبادة من الله تعالى بمنزلة سائر ما يطلبه ذوو الحقوق من حقوقهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ : « يامعاذ هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله ؟ قال معاذ : الله ورسوله أعلم قال : « فإن

(١) أي التبريين وهما البقرة وآل عمران وكأنهما فرقان أي قطعتان من طير صواف .
(٢) بفتح اراء وسكونها قرية بوادي بؤوك ، أخرج مالك عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قصة وباء الشام أنه لما جاء عمر رضي الله عنه في سرخ وسمع وباء الشام أمر بالرجوع ، فقال له أبو صبيدة بن الجراح أفراراً من قدر الله ؟ فكان آخر قول عمر رضي الله عنه له نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله ، أرأيت لو كانت لك إبل ، فهبطت وادبأ له عدوتان أحداهما خبيثة وأخرى جذبة أليس لن رعيته الحصب رعيتهما بقدر الله ، وإن رعيته بالجذبة رعيتهما بقدر الله .

حق الله على العباد أن يعبدوه ، ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله تعالى ألا يعذب من لا يشرك به شيئاً ، وذلك لأن من لم يعتقد ذلك اعتقاداً جازماً واحتمل عنده أن يكون سدى مهملاً لا يطالب بالعبادة ، ولا يؤاخذ بها من جهم قرب مرید مختار - كان دهره لا تقع عبادته ، وإن باشرها بجوارحه بموقع من قلبه ، ولا تفتح باباً بينه وبين ربه ، وكانت عادة كسائر عاداته .

والأصل في ذلك أنه قد ثبت في معارف الأنبياء وورثتهم عليهم الصلوات والتسليمات أن موطناً (١) من مواطن الجبروت فيه إرادة وقصد بمعنى الإجماع على فعل مع صحة الفعل والترك بالنظر إلى هذا الموطن ، وإن كانت المصلحة الفوقانية لا تبق ، ولا تفر شيئاً إلا أوجب وجوده ، أو أوجب عدمه ، لا وجود للحالة المنتظرة بحسب ذلك ، ولا عبرة بقوم يسمعون الحكاء يزعمون أن الإرادة بهذا المعنى ، فقد حفظوا شيئاً وغابت عنهم أشياء ، وهم محجوبون عن مشاهدة هذا الموطن محجوبون بأدلة الأفاق والأنفس .

أما حجابهم فهو أنهم لم يهتدوا إلى موطن بين التجلي الأعظم ، وبين المثل الأعلى شبيه بالشعاع القائم بالجوهرية ، وفيه المثل الأعلى ، ففي هذا الموطن يتمثل إجماع على شيء استوجبه علوم المثل الأعلى وهياتهم بعد ما كان مستوى الفعل والترك في هذا الموطن .

وأما الحجة عليهم فهي أن الواحد منا يعلم بداهة أنه يمد يده ، ويتناول القلم مثلاً ، وهو في ذلك مرید قاصد يستوى بالنسبة إليه الفعل والترك بحسب هذا القصد وبحسب هذه القوى المتشعبة في نفسه ، وإن كان كل شيء بحسب المصلحة الفوقانية إما واجب الفعل ، أو واجب الترك ، فكذلك الحال في كل ما يستوجبه استعداد خاص ، فيزل من باري الصور نزول

الصور (١) على المواد المستعدة لها كاستجابة عقيب الدعاء مما فيه دخل لتجدد حادث بوجه من الوجوه ، ولذلك تقول هذا جهل بوجود الشيء بحسب المصلحة فوقانية ، فكيف يكون في موطن من مواطن الحق ١٩ فأقول حاش لله ، بل هو علم وإيفاء لحق هذا الموطن ، إنما الجهل أن يقال ليس بواجب أصلا ، وقد نفت الشرائع الإلهية هذا الجهل حيث أثبتت الإيمان بالقدر ، وأن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك ، وأما إذا قيل يصح فعله وتركه بحسب هذا الموطن ، فهو علم حق لا محالة ، كما أنك إذا رأيت الفعل (٢) من البهائم يفعل الأفعال الفحلية ، ورأيت الآثي تفعل الأفعال الأنثوية ، فإن حكمت بأن هذه الأفعال صادرة جبراً تحرك الحجر في تدحرجه كذبت ، وإن حكمت بأنها صادرة من غير علة ووجبة لها ، فلا المزاج الفحلي يوجب هذا الباب ، ولا المزاج الأنثوي يوجب ذلك كذبت ، وإن حكمت بأن الإرادة المتشبهة في أنفسهما تحكي وجوباً فوقانياً ، وتعتمد عليه ، وأنها لا تقور فوراً استقلالياً كان ليس وراه ذلك مرمى ، فقد كذبت ، بل الحق البقين أمر بين الأمرين وهو أن الاختيار معلول لا يتخلف عن علله ، والفعل المراد توجبه العلة ، ولا يمكن ألا يكون ، ولكن هذا الاختيار من شأنه أن يبتهج بالنظر إلى نفسه ، ولا ينظر إلى ما فوق ذلك . فإن أدبت حق هذا الموطن ، وقلت أجد في نفسى أن الفعل والترك كانا مستويين ، وأنى اخترت الفعل ، فكان الاختيار علة لفعله صدقت ، وبررت ، فأخبرت الشرائع الإلهية عن هذه الإرادة المتشبهة في هذا الموطن .

وبالجملة فقد ثبتت إرادة يتجدد تعلقها ، وثبتت المجازاة في الدنيا والآخرة ، وثبت أن مدبر العالم دبر العالم بإيجاب شريعة يسلكونها ، لينتفعوا بها ، فكان الأمر شديداً بأن السيد استخدم عبيده ، وطلب منهم

ذلك ، ورضى عن خدم ، ومخط على من لم يخدم ، فنزلت الشرائع الإلهية بهذه العبارة لما ذكرنا أن الشرائع تنزل في الصفات وغيرها بعبارة ليس هناك أفصح ، ولا أبين للحق منها أ كانت حقيقة لغوية أو مجازاً متعارفاً ، ثم مكنت الشرائع الإلهية هذه المعرفة الفاضلة من نفوسهم بثلاثة مقامات مسلمة عندهم جارية مجرى المشهورات البدئية بينهم .

أحدها: أنه تعالى منعم ، وشكر المنعم واجب ، والعبادة شكر له على نعمه .
والثاني: أنه يجازى المرصين عنه التاركين لعبادته في الدنيا أشد الجزاء .
والثالث: أنه يجازى في الآخرة المطيعين والعاصين ، فانبسطت من هنالك ثلاثة علوم ، علم التذكير بآلاء الله ، وعلم التذكير بأيام الله ، وعلم التذكير بالمعاد ، فنزل القرآن العظيم شرحاً لهذه العلوم .

وانما عظمت العناية بشرح هذه العلوم لأن الإنسان خلق في أصل فطرته ميل إلى بارئه جل مجده ، وذلك الميل أمر دقيق لا يتشبع إلا بتخليقته ومطلته ، وخليقته ومطلته على ما أثبتته الوجدان الصحيح الإيمان بأن العبادة حق الله تعالى على عباده لأنه منعم لهم مجاز على أعمالهم ، فمن أنكر الإرادة أو ثبوت حقه على العباد ، أو أنكر المجازاة ، فهو الدهرى الفاقد لسلامة فطرته ، لأنه أفسد على نفسه مظنة الميل الفطرى المودع في جبلته ونائبه وخليقته والمأخوذ مكانه .

وإن شئت أن تعلم حقيقة هذا الميل ، فاعلم أن في روح الإنسان لطيفة نورانية تميل بطبعها إلى الله عز وجل ميل الحديد إلى المغناطيس ، وهذا أمر مدرك بالوجدان ، فكل من أومن في الفحص عن لطائف نفسه ، وعرف كل لطيفة بحياها لا بد أن يدرك هذه اللطيفة النورانية ، ويدرك ميلها بطبعها إلى الله تعالى ، ويسمى ذلك الميل عند أهل الوجدان بالحجة الذاتية ، مثله كمثل سائر الوجدانيات لا يقتنص بالبراهين كجوع هذا الجائع وعطش هذا العطشان ، فإذا كان الإنسان في غاشية من أحكام لطائفه السفلية

كان بمنزلة من استعمل مخدراً^(١) في جسده ، فلم يحس بالحرارة والبرودة فإذا هدأت لطائفه السفلية عن المراحة إما بموت اضطرابي يوجب تناثر كثير من أجزاء نفسه ونقصان كثير من خواصها وقواها ، أو بموت اختياري وتمسك حيل عجيبة من الرياضات النفسانية والبدنية كان كمن زال المخدر عنه ، فأدرك ما كان عنده وهو لا يشعر به ، فإذا مات الإنسان وهو غير مقبل على الله تعالى ، فإن كان عدم إقباله جهلاً بسيطاً ، وفقد ساذجاً ، فهو شق بحسب السكال النوعي ، وقد يكشف عليه بعض ما هنالك ، ولا يتم الانكشاف لفقد استعدادده ، فبقي حائراً مهزولاً ، وإن كان ذلك مع قيام هيئة مضادة في قواه العلوية أو العملية كان فيه تجاذب ، فانجذبت النفس الناطقة إلى صقع^(٢) الجبروت ، والنسمة بما كسبت من الهيئة المضادة إلى السفلى ، فكانت فيه وحشة ساطعة من جوهر النفس منبسطة على جوهرها وربما أوجب ذلك تمثل واقعات هي أشباح الوحشة ، كما يرى الصغراوي في منامه النيران والشمل ، وهذا أصل توجيه حكمة معرفة النفس ، وكان أيضاً فيه تحديق غضب من الملأ الأعلى يوجب إلهامات في قلوب الملائكة وغيرها من ذوات الاختيار أن تعذبه وتؤله وهذا أصل توجيه معرفة أسباب الخطرات والدواعي الناشئة في نفوس بني آدم .

وبالجملة فالليل إلى صقيع الجبروت ووجوب العمل بما يفك وثاقه من مراحة اللطائف السفلية والمواخظة على ترك هذا العمل بمنزلة أحكام الصورة النوعية وقواها وآثارها الفاضلة في كل فرد من أفراد النوع من باري الصور ومفيض الوجود وفق المصلحة الكلية لا باصطلاح البشر والتزامهم على أنفسهم وجريان رسومهم بذلك فقط ، وكل هذه الأعمال في الحقيقة حق هذه اللطيفة النوارية المنجذبة إلى الله وتوفير مقتضاها واصلاح عوجها ، ولما كان هذا المعنى دقيقاً وهذه اللطيفة لا تتركها إلا شزيمة^(٣)

(١) أي مضطرباً ومعتراً .

(٢) أي جانب .

(٣) أي جماعة .

قليلة وجب أن ينسب الحق إلى ما إليه مالت وإياه قصدت ونحوه انتحت ،
 كأن ذلك تعيين لبعض قوى النفس التي مالت من جهته ، وكأن ذلك اختصار
 قولنا حتى هذه اللطيفة من جهة ميلها إلى الله ، فنزلت الشرائع الإلهية كاشفة
 عن هذا السر بعبارة سهلة يفهمها البشر بعلومهم الفطرية ، ويعطونها سنة الله
 من إنزال المعاني الدقيقة في صور مناسبة لها بحسب النشأة المثالية ، كما يتلقى
 واحد منا في منامه معنى مجرداً في صورة شيء ملازم له في العادة أو نظيره
 وشبهه ، فقبل العبادة حق الله تعالى على عباده ، وعلى هذا ينبغي أن يقاس حق
 القرآن . وحق الرسول ، وحق المولى ، وحق الوالدین ، وحق الارحام ،
 فكل ذلك حق نفسه على نفسه ، لتكمل كمالها ، ولا تقترف على نفسها
 جوراً ، ولكن نسب الحق إلى من معه هذه المعاملة ، ومنه المطالبة ، فلا
 تكن من الواقفين على الظواهر ، بل من المحققين للأمر على ما هو عليه .

باب تعظيم شعائر الله تعالى

قال الله تعالى :

(وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ^(١))

اعلم أن مبنى الشرائع على تعظيم شعائر الله تعالى^(٢)، والتقرب بها إليه تعالى ،
 وذلك لما أومأنا إليه من أن الطريقة التي نصبها الله تعالى للناس هي محاكاة
 ما في صقع التجرد بأشياء يقرب تناولها للبهيمية ، وأعني بالشعائر أموراً
 ظاهرة محسوسة جعلت ليعبد الله بها ، واختصت به حتى صار تعظيمها عندهم
 تعظيماً لله ، والتفريط^(٣) في جنبها تفريطاً في جنب الله ، وركز ذلك في
 صميم قلوبهم لا يخرج منه إلا أن تقطع قلوبهم ، والشعائر إنما تصير شعائر

(١) سورة الحج آية ٣٢ .

(٢) جمع شعيرة وهي المأثم التي دعا الله إليها وأمر بالقيام عليها ، وقيل هي كل ما كان
 من أعمال الحج والأول أصب .

(٣) أي التفريط ، وقوله في جنب أي ذات .

ينهج طبيعي، وذلك أن تطمئن نفوسهم بعادة وخصلة، وتصير من المشهورات الداعمة التي تلحق بالدينيات الأولية، ولا تقبل التشكيك، فعند ذلك تظهر رحمة الله في صورة أشياء تستوجبها نفوسهم وعلومهم الداعمة فيما بينهم، فيقبلونها، ويكشف الغطاء عن حقيقتها، وتبلغ الدعوة الأداني والآقاصي على السواء، فعند ذلك يكتب عليهم تعظيمها، ويكون الأمر بمنزلة الخالف باسم الله يضمن في نفسه التضرط في حق الله إن حدث، فيؤاخذ بما يضمن، وكذلك هؤلاء يشتبه فيما بينهم أمور تنقاد لها علومهم، فيوجب انقياد علومهم، لما ألا تظهر رحمة الله بهم إلا فيما انقادوا له، إذ مبنى التدبير على الأسهل فالأسهل، ويوجب أيضاً أن يؤاخذوا أنفسهم بأقصى ما عندهم من التعظيم لأن كالم هو التعظيم الذي لا يشوبه إهمال، وما أوجب الله تعالى شيئاً على عباده لفائدة ترجع إليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً، بل لفائدة ترجع إليهم، وكانوا بحيث لا يكملون إلا بالتعظيم الأقصى، فأخذوا بما عندهم، وأمروا ألا يفرطوا في جنب الله، وليس المقصود بالذات في العناية التشريعية حال فرد، بل حال جماعة كأنها كل الناس، والله الحجة البالغة.

ومعظم شعائر الله أربعة: القرآن، والكعبة، والنبي، والصلاة.

أما القرآن فكان الناس شاع فيما بينهم رسائل الملوك إلى رعاياهم، وكان تعظيمهم للملوك مساوفاً (١) لتعظيمهم للرسائل، وشاع صحف الأنبياء ومصنفات غيرهم، وكان تمذهبهم لمذاهبهم مساوفاً لتعظيم تلك الكتب وتلاوتها، وكان الانقياد للعلوم وتلقبها على مر الدهور بدون كتاب يتلى، ويروى، كالحال هادى الرأى، فاستوجب الناس عند ذلك أن تظهر رحمة الله في صورة كتاب نازل من رب العالمين، ووجب تعظيمه، فنه أن يستمعوا له، وينصتوا إذا قرئ، ومنه أن يبادروا لأوامره كسجدة التلاوة

وكالتسبيح عند الأمر بذلك ، ومنه ألا يمسوا المصحف إلا على وضوء .

وأما الكعبة فكان الناس في زمن إبراهيم عليه السلام توغلوا في بناء المعابد والكنائس باسم روحانية الشمس وغيرها من الكواكب ، وصار عندهم التوجه إلى المجرد غير المحسوس بدون هيكل يبني باسمه يكون الحلول فيه والتلبس به تقرباً منه أمراً محالاً تدفعه عقولهم بأدى الرأي ، فاستوجب أهل ذلك الزمان أن تظهر رحمة الله بهم في صورة بيت يطوفون به ، ويتقربون به إلى الله ، فدعوا إلى البيت وتعظيمه ، ثم نشأ قرن بعد قرن على علم أن تعظيمه مساوق لتعظيم الله والتفريط في حقه مساوق للتفريط في حق الله ، فمئذ ذلك وجب حجه ، وأمرؤا بتعظيمه ، فنه ألا يطوفوا إلا متطهرين ، ومنه أن يستقبلوها في صلاتهم ، وكرامية استقبالها واستندبارها عند الفائط .

وأما النبي فلم يسم مرسلًا إلا تشبيهاً برسل الملوك إلى رعاياهم خبيرين بأمرهم ونهيم ، ولم يوجب عليهم طاعتهم إلا بعد مساواة تعظيمهم لتعظيم المرسل عندهم ، فمن تعظيم النبي وجوب طاعته ، والصلاة عليه ، وترك الجهر عليه بالقول .

وأما الصلاة فيقصد فيها التشبيه بحال عبيد الملك عند مثولهم (١) بين يديه ومناجاتهم إياه وخضوعهم له ، ولذلك وجب تقديم الثناء على الدعاء ومواخذة الإنسان نفسه بالهيات التي يجب مراعاتها عند مناجاة الملوك من ضم الأطراف وترك الالتفات وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أحدكم صلى فإن الله قبل وجهه (٢) » ، والله أعلم .

(١) أي قيامهم .

(٢) أي تجاه وجهه وبقلبه والبراد التزام الكنية والوقار في الصلاة لأن المصل يكون محضراً ملك الملوك مناجياً إياه ، ويقل لأن الله قبل وجهه المراد به أن قبلته أو فوائه تجاه وجهه .

باب اسرار الوضوء والفصل

اعلم أن الإنسان قد يختلف من ظلمات الطبيعة إلى أنوار حظيرة القدس ، فيغلب عليه تلك الأنوار ويصير ساعة ما يرثا من أحكام الطبيعة بوجه من الوجوه ، فينسلك في سلكهم ، ويصير فيما يرجع إلى تجرّد النفس كأنه منهم ، ثم يرد إلى حيث كان ، فيشتاق إلى ما يناسب الحالة الأولى ، ليغتنمه عند فقدانها ، ويجعله شركا لاقتناص الفاتت منها ، فيجد بهذه الصفة حالة من أحواله وهي السرور والانشراح الحاصل من هجر الرجز واستعمال المطهرات ، فيعص عليها بنواجذه ، ويتلوّه لسان مع المختبر الصادق يخبر بأن هذه الحالة كمال الإنسان ، وأنه ارتضاها منه بآثره وأن فيها فوائد لا تحصى ، فصدقته بشهادة قلبه ، ففعل ما أمر به ، فوجد ما أخبر به حقا ، وفتحت عليه أبواب الرحمة ، وانصيح بصيغ الملائكة ، ويتلوّه رجل لا يعلم شيئا من ذلك لكن قاده الأنبياء ، والجأؤه إلى هيات تعدله في معاده للإسلاك في سلك الملائكة ، وأولئك قوم جروا بالسلاسل إلى الجنة .

والحدث الذي يحس أثره في النفس بآدى الرأى ، والذي يليق أن يخاطب به جمهور الناس لانضباط مظاهره ، والذي يكثر وقوع مثله ، وفي إهمال تعليمه ضرر عظيم بالناس — منحصر استقراء في جلسين :

أحدهما اشتغال النفس بما يجد الإنسان في معدته من الفضول الثلاثة الريح والبول والغائط ، فليس من البشر أحد إلا ويعلم من نفسه أنه إذا وجد في بطنه الريح ، أو كان حاقبا حاقنا خبثت نفسه ، فأخذت (١) إلى الأرض ، وصارت كالخاترة المنقبضة ، وكان بينها وبين انشراحها حجاب ، فإذا اندفعت عنه الريح ، وتخفف عنه الاختبان ، واستعمل ما يليه نفسه

(١) أى جهت ، وتلوّه الاختبان أى البول والغائط .

الطهارة كالغسل والوضوء ، وجد انشراحا وسرورا ، وصار كأنه وجد ما فقد .

والثاني اشتغال النفس بشهوة الجماع وغوصها فيها ، فإن ذلك يصرف وجه النفس إلى الطبيعة البهيمية بالكلية ، حتى إن البهائم إذا ارتبضت ، ومكنت (١) على الآداب المطلوبة ، والجوارح إذا ذلت بالجوع والسر ، وعلت إمساك الصيد على صاحبها ، والطيور إذا كلفت بمحاكاة كلام الناس ، وبالجملة كل حيوان أفرغ الجهد في إزالة ماله من طبيعته واكتساب مالا تقتضيه طبيعته ، ثم قضى هذا الحيوان شهوة فرجه وعافس (٢) الإنسان ، وغاص في تلك اللذة أياما لا يد أن ينسى ما اكتسبه ، ورجع إلى عمه وجهل وضلال ، ومن تأمل في ذلك علم لا محالة أن قضاء هذه الشهوة يؤثر في تلويث النفس مالا يؤثر شيء من كثرة الأكل والمغامرة وسائر ما يميل النفس إلى الطبيعة البهيمية ، وليجرب الإنسان ذلك من نفسه ، وليرجع إلى ما ذكره الأطباء في تدبير الرهبان المنقطعين إذا أريد إرجاعهم إلى البهيمية .

والطهارة التي يحس أثرها بآدى الرأي ، والتي يليق أن يخاطب بها جمهور الناس لكثرة وجود آلتها في الإقاليمة المعمورة أعنى الماء وانضباط أمرها ، والتي هي أوقع الطهارات في نفوس البشر وكل المسلمات المشهورة بينهم مع كونها كالذهب الطبيعي — تنحصر بالاستقراء في جنسين : صغرى وكبرى .

أما الكبرى فتعميم البدن بالغسل والدلك ، إذ الماء طهور مزيل للنجاسات قد سلمت الطبائع منه ذلك ، فهي آلة صالحة لتنبيه النفس على خلة (٣) الطهارة ، ورب إنسان شرب الخمر ، وتمل ، وغلب السكر على طبيعته ، ثم فرط منه شيء من قتل بغير حق ، أو إضاعة مال في غاية النفاسة ،

(١) قوله الجوارح أى الطيور والنواب التي تصيد

(٢) أى مارس ولايس ولاعب

(٣) أى خلة وقوله تمل أى أخذ فيه الشراب والسكر ، والمثالة أثر السكر

فتنبهت نفسه دفعة ، وعقلت ، وكشفت عنها الثالة ، ورب إنسان ضعيف لا يستطيع أن ينهض ، ولا أن يباشر شيئا فاتفقت واقعة تنبه النفس تنبها قويا من عروض غضب أو حمية أو منافسة ، فعالج معالجة شديدة ، وسفك سفكا بليغا .

وبالجملة فللنفس انتقال دفعى ، وتنبه من خصلة إلى خصلة هو العمدة في المعالجات النفسانية ، وإنما يحصل هذا التنبه بمرکز في صميم طبائعهم وجذر نفوسهم أنه طهارة بليغة ، وما ذلك إلا الماء .

والصغرى الاقتصار على غسل الأطراف ، وذلك لأنها مواضع جرت العادة في الأقاليم الصالحة بانكشافها ، وخروجها من اللباس لمذهب طبيعى إليه وقعت الإشارة حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اشتغال الصباء (١) . فلا يتحقق حرج في غسلها ، وليس ذلك في سائر الأعضاء ، وأيضا جرت العادة في أهل الحضرة بتنظيفها كل يوم ، وعند الدخول على الملوك وأشباههم ، وعند قصد الأعمال النظيفة ، وفقه ذلك أنها ظاهرة تسرع إليها الأوساخ ، وهى التى ترى ، وتبصر عند ملاقات الناس بعضهم لبعض ، وأيضا التجربة شاهدة بأن غسل الأطراف ، ورش الماء على الوجه والرأس ، ينبه النفس من نحو النوم والغشى المثقل تنبها قويا ، وليرجع الإنسان في ذلك إلى ما عنده من التجربة والعلم ، وإلى ما أمر به الأطباء في تدير من غشى عليه أو أفرط به الإسهال والفصد .

والطهارة باب من أبواب الارتفاق الثانى الذى يتوقف كمال الإنسان عليه ، وصار من جبلتهم ، وفيها قرب من الملائكة ، وبعد من الشياطين ، وتدفع عذاب القبر ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « استنزهوا من البول (٢) »

(١) هو أن يجلس الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبا ويسد على يديه ورجليه المنافذ كلها كالشجرة الصماء التى ليس فيها خرق ولا صداع
(٢) استبرأوا وطهروا

فإن عامة عذاب القبر منه ، ولها مدخل عظيم في قبول النفس لون الإحسان ،
وهو قوله تعالى :

(وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) ^(١)

وإذا استقرت في النفس ، وتمكنت منها تفررت فيها شعبة من نور
الملائكة ، وانفجرت شعبة من ظلمة البهيمية هو معنى كتابة الحسنات وتكفير
الخطايا ، وإذا جعلت رسماً نفعت من غوائل ^(٢) الرسوم ، وإذا حافظ
صاحبها على ما فيها من هيات يؤاخذ الناس بها أنفسهم عند الدخول على
الملوك وعلى النية المستحبة والاذكار نفعت من سوء المعرفة ، وإذا عقل
الإنسان أن هذه كاله ، فأدأب جوارحه حسب عقل من غير داعية حسية
وأكثر من ذلك - كانت تمريناً على انقياد الطبيعة للعقل والله أعلم .

باب اسرار الصلاة

اعلم أن الإنسان قد يحتطف إلى الحظيرة المقدسة ، فيلتصق بمجناب الله
تعالى أتم لصوق ، وينزل عليه من هنالك التجليات المقدسة ، فتغلب على
النفس ، ويشاهد هنالك مالا يقدر اللسان على وصفه ، ثم يرد إلى حيث كان ،
فلا يقر به القرار ، فيعالج نفسه بحالة هي أقرب الحالات السفلية من
استغراق النفس في معرفة بارئها ، ويتخذها شركاً لاقتناص ما فاته منها ، وتلك
الحالة هي التظيم والخضوع والمناجاة في ضمن أفعال وأقوال بنيت لذلك ،
ويتلوه رجل سمع المخبر الصادق يدعو إلى هذه الحالة ، ويرغب فيها ،
فصدقه بشهادة قلبه ففعل ، ووجد ما وعده به حقاً ، وارتقى إلى ما يرجوه ،
ثم يتلوه رجل ألهاه الأنبياء إلى الصلوات ، وهو لا يعلم بمنزلة الوالد يحبس
أولاده على تعليم الصناعات النافعة ، وهم كارهون ، وربما يسأل الإنسان من

ربه دفع بلاء أو ظهور نعمة ، فيكون الأقرب حينئذ الاستغراق في أفعال وأقوال تعظيمية لتؤثر همته التي هي روح السؤال ، وذلك ماسن من صلاة الاستسقاء .

وأصل الصلاة ثلاثة أشياء .

أن يخضع القلب عند ملاحظة جلال الله وعظمته ، ويعبر اللسان عن تلك العظمة ، وذلك الخضوع أفصح عبارة .

وأن يؤدب الجوارح حسب ذلك الخضوع قال القائل .

أفادتكم النماء منى ثلاثة بدى ولسانى والضمير المحجبا (١)

ومن الأفعال التعظيمية أن يقوم بين يديه مناجيا ، ويقبل عليه مواجها ، وأشد من ذلك (٢) أن يستشعر ذله وعزرة ربه ، فينكسر رأسه إذ من الأمر المجهول في قاطبة البشر والبهائم أن رفع العنق آية التيه والتكبر ، وتنكيسه آية الخضوع والاختبات ، وهو قوله تعالى :

(فَطَلَّ أَعْتَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (٣)

وأشد من ذلك أن يعفر وجهه الذى هو أشرف أعضائه ويجمع حواسه بين يديه ، فتلك التعظيمات الثلاث الفعلية شائعة في طوائف البشر لا يزالون يفعلونها في صلواتهم وعند ملوكهم وأمرائهم ، وأحسن الصلاة ما كان جامعا بين الأوصاف الثلاثة مترقيا من الأدنى إلى الأعلى ؛ ليحصل الترقى في استشعار الخضوع والتذلل ، وفي الترقى من الفائدة مالم يس في أفراد التعظيم الأقصى ، ولا في الانعطاف من الأعلى إلى الأدنى .

ولما جمعت الصلاة أم الأعمال المقربة دون الفكر في عظمة الله ، ودون الذكر الدائم ؛ لأن الفكر الصحيح فيها لا يتأق إلا من قوم عالية نفوسهم ، وقليل مام ، وسوى أولئك لو خاضوا فيه تبلدوا ، وأبطلوا

(١) أى أفادتكم نماؤكم ثلاثة أعضاء منى ، والمصراع الثانى من البيت بيان هذه الثلاثة

(٢) أى من القيام بين يديه (٣) سورة الفراء آية ٤

رأس الملم فضلا عن فائدة أخرى ، والذكر بدون أن يشرحه وبمعهذه عمل تعظيمي يعمل بهجوارحه ، ويمتو في آدابها . لقلقة خالية عن الفائدة في حق الاكثرين .

أما الصلاة فهي المعجون المركب من الفكر المصروف تلقاء عظمة الله بالقصد الثاني ، والاتفات التبعي المتأني من كل واحد ، ولا حجر لصاحب استعداد الخوض في لجة الشهود أن يخوض ، بل ذلك منه له أتم تنبيه ، ومن الأدعية المينة لإخلاص عمله لله وتوجيه وجهه تلقاء الله وقصر الاستعانة في الله ، ومن أفعال تعظيمية كالسجود والركوع يصير كل واحد عضد الآخر ومكمل والمنبه عليه ، فصارت نافعة لعامة الناس وخاصتهم ، تريبا قويا الأثر ليكون لكل إنسان منه ما استوجبه أصل استعداد ، والصلاة مراجع المؤمن معدة للتجليات الأخروية ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إنكم سترون ربكم فإن استطعتم ألا تغلبوا (١) على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ، وسبب عظيم لمحبة الله ورحمته وهو قوله صلى الله عليه وسلم . « أعنى على نفسك بكثرة السجود ، وحكايته تعالى عن أهل النار

(وَلَمْ يَكُنْ مِنْ الْمُصَلِّينَ) (٢)

وإذا تمكنت (٣) من العبد اضمحل في نور الله ، وكفرت عنه خطاياها

(إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ) (٤)

ولا شيء أنفع من سوء المعرفة منها لاسيا إذا فعلت أفعالها وأقوالها على حضور القلب والنية الصالحة ، وإذا جعلت رسما مشهورا نفعت من غوائل الرسوم نفعا يينا ، وصارت شعارا للمسلم يتميز به من الكافر ، وهو قوله صلى الله

(١) مناه لا تصيروا مغلوبين بالاشتغال عن صلاة الصبح والصبر

(٢) سورة المدثر آية ٤٣ (٣) أى الصلاة

(٤) سورة هود آية ١١٤

عليه وسلم : « العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » ، ولا شيء فى تمرين النفس على انقياد الطبيعة للعقل وجريانها فى حكمه مثل الصلاة والله أعلم .

باب اسرار الزكاة

اعلم أن المسكين إذا عنت له حاجة ، وتضرع إلى الله فيها بلسان المقال أو الحال — قرع تضرعه باب الجود الإلهى ، وربما تكون المصلحة أن يلهم فى قلب زكى أن يقوم بسد خلته ، فإذا تفشاه الإلهام ، وانبعث ، وفقه رضى الله عنه ، وأفاض عليه البركات من فوقه ومن تحته وعن يمينه وعن شماله ، وصار مرحوما .

وسألتى مسكين ذات يوم فى حاجة اضطر فيها ، فأوجست فى قلبى إلهاما يأمرنى بالاعطاء ، ويبشرنى بأجر جزيل فى الدنيا والآخرة ، فأعطيت ، وشاهدت ما وعدنى ربى حقا ، وكان قرعه لباب الجود وانبعث الإلهام واختباره لقلبي يومئذ وظهور الأجر كل ذلك بمرأى منى .

وربما كان الإنفاق فى مصرف مظنة لرحمة إلهية ، كما إذا انعقدت داعية فى الملأ الأعلى بتنويه ملة ، فصار كل من يتعرض لتمشية أمرها مرحوما ، وتكون تمشيته يومئذ فى الإنفاق كغزوة العسرة ، وكما إذا كان أيام قحط ، وتكون أمة هى أخرج خلق الله ، ويكون المراد إحياءهم .

وبالجملة فيأخذ الخبير الصادق من هذه المظنة كلية فيقول : « من تصدق على فقير — كذا وكذا أو فى حالة كذا وكذا — تقبل منه عمله ، فيسمعه سامع ، وينقاد لحكمه بشهادة قلبه ، فيجد ما وعد حقا .

وربما تفلطن النفس بأن حب الأموال والشح بها يضره ، ويصده عما هو بسبيله ، فيتأذى منه أشد تأذ ، ولا يتمكن من دفعه إلا بتمرين على إنفاق أحب ماعنده ، فصار الإنفاق فى حقه أنفع شيء ، ولولا الإنفاق

لبق الحب والشح كما هو ، فيتمثل في المعاد شجاعا أقرع (١) ، أو تمثلت الأموال ضارة في حقه وهو حديث (٢) «بُطِّحَ لَهَا بِقَاعُ قَرَقَرٍ» ، وقوله تعالى :

(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) (٣)

وربما يكون العبد قد أحبط به ، وقضى بهلاكه في عالم المثال ، فاندفع إلى بذل أموال خطيرة ، وتضرع إلى الله هو وناس من المحرومين ، فحالهلاكه بنفسه باهلاك ماله ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يرد القضاء إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر » .

وربما يفرط من الإنسان أن يعمل عملا شريرا بحكم غلبة الطبيعة ، ثم يطلع على قبجه ، فيندم ، ثم تغلب عليه الطبيعة ، فيعود له ، فتكون الحكمة في معالجة هذه النفس أن تلزم بذل مال خطير غرامة على ما فعل ؛ ليكون ذلك بين عينيه ، فيردعه عما يقصد .

وربما يكون حسن الخلق والمحافظة على نظام المشيرة منحصر في إطعام طعام وإفشاء سلام وأنواع من المواساة ، فيؤمر بها ، وتمد صدقة ، والزكاة تزيد في البركة ، وتطفيء الغضب بجلبها فيضامن الرحمة ، وتدفع عذاب الآخرة للترتب على الشح ، وتعطف دعوة الملائكة الأعلى المصلحين في الأرض على هذا العبد واهه أعلم .

باب أسرار الصوم

اعلم أنه ربما يتفطن الإنسان من قبل إلهام الحق إياه أن سورة الطبيعة

-
- (١) الصجاع الحية ، والأروع منها المتمطشمر رأسه لكثرة السم أو طول العمر
(٢) أى ماله الذى صلى الله عليه وسلم فيمن لم يؤد زكاة إله وغنه انه يوم القيامة « بطح لها بقاع قرقر مطوؤه إله وغنه » (بطح) يعنى ألقى (ولها) أى لأجل إله وغنه (والبقاع) الأرض السهلة (والقرقرى) ببناء فالصفة كاشفة أو تأكيد
(٣) سورة التوبة آية ٣٤

البهيمية تصده عما هو كاله من انقيادها للملكية ، فينفضها ، ويطلب كسر سورتها ، فلا يجد ما يغيثه في ذلك ، كالجوع والعطش ، وترك الجماع والأخذ على لسانه وقلبه وجوارحه ، ويتمسك بذلك علاجا لمرضه النفساني ، ويتلوه من يأخذ ذلك عن المخبر الصادق بشهادة قلبه ، ثم الذي يقوده الأنبياء شفقة عليه ، وهو لا يعلم ، فيجد فائدة ذلك في المعاد من انكسار السورة .

وربما يطلع الإنسان على أن انقياد الطبيعة للعقل كمال له ، وتكون طبيعته باغية تنقاد تارة ، ولا تنقاد أخرى ، فيحتاج إلى تمرين ، فيعمد إلى عمل شاق كالصوم ، فيكلف طبيعته ، ويلتزم وفاء العهد ، ثم ، وثم حتى يحصل الأمر المطلوب .

وربما يفرض منه ذنب ، فيلتزم صوم أيام كثيرة يشق عليه بإزاء الذنب ، ليردعه عن العود في مثله .

وربما تأقت نفسه إلى النساء ، ولا يتحد طولا ، ويخاف العنت ، فيكسر شبوته بالصوم ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن الصوم له وجاء » (١) .

والصوم حسنة عظيمة يقوى الملكية ، ويضعف البهيمية ، ولا شيء مثله في صيقله وجه الروح وقهر الطبيعة ، ولذلك قال الله تعالى : « الصوم لي وأنا أجزى به » ، ويكفر الخطايا بقدر ما اضمحل من سورة البهيمية ، ويحصل به تشبه عظيم باللائكة ، فيحبونه ، فيكون متعلق الحب أثر ضعف البهيمية ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لخلاف (٢) فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ، وإذا جعل رسما مشهورا نفع عن غوائل الرسوم وإذا التزمه أمة من الأمم سلسلت شياطينها ، وفتحت أبواب جناتها ، وغلقت أبواب النيران عنها .

(١) الرجاء الاختصاص ، وأول الحديث « ومن لم يستطع — أى الزوج — عليه بالصوم فإنه له وجاء » والمعنى أن الصوم يقطع الشهوة ويدفع شر المني
(٢) بالضم وقيل بالفتح تغير ريح الفم وهو مجاز من قربته تعالى وقيل يكون يوم القيامة كذلك كدم المعبد

والإنسان إذا سعى في قهر النفس وإزالة رذائلها كانت لعمله صورة تقديسية في المثال، ومن أوكياء العارفين من يتوجه إلى هذه الصورة، فيمد من الغيب في علمه، فيصل إلى الذات من قبل التنزيه والتقديس، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «الصوم لى وأنا أجزى به» (١).

وربما يتفطن الإنسان بضرر توغله في معاشه وامتلاء حواسه بما يدخل عليه من خارج، وينفع التفرغ للعبادة في مسجد بنى للصلاة، فلا يمكنه إقامة ذلك، ومالا يدرك كله لا يترك كله، فيختطف من أحواله فرصاً، فيعتكف ما قدر له، ويتلوه المتلقى له من المخبر الصادق بشهادة قلبه، والعامى المغلوب عليه كما مر.

وربما يصوم ولا يستطع تنزيه لسانه إلا بالاعتكاف.

وربما يطلب ليلة القدر والصوق بالملائكة فيها، فلا يتمكن منها إلا بالاعتكاف وسبأ نيك معنى ليلة القدر، والله أعلم.

باب أسرار الحج

اعلم أن حقيقة الحج اجتماع جماعة عظيمة من الصالحين في زمان يُذكرُ حالَ المنعم عليهم من الأنبياء والصدّيقين والشهداء والصالحين، ومكان فيه آيات بينات، قد قصده جماعات من أئمة الدين معظمين لشعائر الله متضرعين راغبين وراجين من الله الخير وتكفير الخطايا، فإن المهم إذا اجتمعت بهذه الكيفية لا يتخلف عنها نزول الرحمة والمغفرة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «مارؤى الشيطان يوماً هو فيه أصفر ولا أدر (٢) ولا أحقر ولا أعبط منه في يوم عرفة، الحديث.

(١) أى لى يشاركنى فيه أحد بالتمسك به فانا أنولى جزاءه بنفسى ولا أسأله لى أحد

(٢) من الأسفر وهو البقع بسف على الإحانة

وأصل الحج موجود في كل أمة لا بد لهم من موضع يتبركون به لما رأوا من ظهور آيات الله فيه ، ومن قرابين وهيات مأثورة عن أسلافهم يلتزمون بها ؛ لأنها تذكر المقرين وما كانوا فيه .

وأحق ما يحج إليه بيت الله ، فيه آيات بينات ، بناء إبراهيم صلوات الله عليه المشهود له بالخير على السنة أكثر الأمم بأمر الله ووجهه بعد أن كانت الأرض فقراً (١) وعراً ؛ إذ ليس غيره محجوج إلا وفيه إشراك أو اختراع ما لا أصل له .

ومن باب الطهارة النفسانية الحلول بموضع لم يزل الصالحون يعظمونه ، ويحلون فيه ، ويعمرونه بذكر الله ، فإن ذلك يجلب تعلق همم الملائكة السفلية ، ويعطف عليه دعوة الملائكة الأعلى الكلية لأهل الخير ، فإذا حل به غلب أولاهم على نفسه ، وقد شاهدت ذلك رأى عين .

ومن باب ذكر الله تعالى رؤية شعائر الله وتعظيمها ، فإنها إذا رؤيت ذكر الله كما يذكر الملووم الملووم اللازم لاسيما عند التزام هيات تعظيمية وقيود وحدود تنبه النفس تنبها عظيما .

وربما يشتاق الإنسان إلى ربه أشد شوق ، فيحتاج إلى شيء يقضى به شوقه فلا يجد إلا الحج .

وكان الدولة تحتاج إلى عريضة (٢) بعد كل مدة ؛ لتمييز الناصح من الفاسد والمنقاد من المتمرد ، وليرتفع الصيت ، وتعلو الكلمة ، ويتعارف أهلها فيما بينهم ، فلكذلك الملة تحتاج إلى حج لتمييز الموفق من المنافق ،

(١) البئر أو ش خالية لا ماء بها والور غليظ صلب الوصول إليه

(٢) أي اختبار

وليطهر دخول الناس في دين الله أفواجا ، ويرى بعضهم بعضاً ، فيستفيد كل واحد ما ليس عنده ، إذ الرغائب إنما تكتسب بالمصاحبة والترأى .

وإذا جعل الحج رسماً مشهوراً نفع عن غوائل الرسوم ، ولا شيء مثله في تذكر الحالة التي كان فيها أئمة الملة والتحريض على الأخذ بها .

ولما كان الحج سفرأ شائعاً (١) وعلا شاقاً لا يتم إلا بجهد الأنفس كان مباشرته خالصاً لله مكفراً للخطايا هادماً لما قبله بمنزلة الإيمان .

باب اسرار انواع من البر

منها الذكر فانه لا حجاب بينه وبين الله تعالى ، ولا شيء مثله في علاج سوء المعرفة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا أنبئكم بأفضل أعمالكم ، الحديث ، وفي كسب المحاضرة ، وطرد القسوة لا سيما لمن ضعفته بهيميته جبلة أو ضعفته كسبا ، ولمن سكنت خياله جبلة عن خلط المجرد بأحكام المحسوس .

ومنها الدعاء فإنه يفتح باباً عظيماً من المحاضرة ، ويجعل الانقياد التام والاحتياج إلى رب العالمين في جميع الحالات بين عينيه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « الدعاء مخ العبادة ، وهو شبح توجه النفس إلى المبدأ بصفة الطلب الذي هو السر في جلب الشيء المدعو إليه .

ومنها تلاوة القرآن واستماع المواعظ ، فن ألقي السمع إلى ذلك ، ومكنه من نفسه انصبغ بحالات الخوف والرجاء والحيرة في عظمة الله والاستغراق في منة الله وغيرها ، فينفع من خود الطبيعة نقعاً بينا ، وبعد النفس لفيضان ألوان ما فوقها ، ولذلك كان أنفع شيء في المعاد ، وهو قول الملك للبقيور :

« لادريت (١) ولا تليت ، وفي القرآن تطهير للنفس عن الهيات السفلية ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لكل شيء مصفلة ومصفلة القلب تلاوة القرآن » .

ومنها صلة الارحام والجيران وحسن المعاشرة مع أهل القرية وأهل الملة وفك العاني بالاعتاق ، فإن ذلك يعد لنزول الرحمة والطمأنينة ، وبها يتم نظام الارتفاق الثاني والثالث ، وبها يستجلب دعوة للملازمة .

ومنها الجهاد وذلك أن بلعن الحق إنساناً فاسقاً ضاراً بالجمهور ، إعدامه أوفق بالمصلحة الكلية من إبقائه ، فيظهر الإلهام في قلب رجل زكي ؛ ليقته ، فينبجس من قلبه غضب ليس له سبب طبعي ، ويكون فانياً عن مراده باقياً بمراد الحق ، ويضمحل في رحمة الله ونوره ، ويتفجع العباد والبلاد بذلك ، ويتلوه أن يقضى الله بزوال دولة مدن جائرة كفروا بالله ، وأسأوا السيرة ، فيؤمر نبي من أنبياء الله تعالى بمجاهدتهم ، فينفخ داعية الجهاد في قلوب قومه ليكون أمة أخرجت للناس ، وتشمله الرحمة الإلهية ، ويتلوه أن يطلع قوم بالرأى الكلى على حسن أن يذبوا (٢) أنفسهم سبعة عن المظلومين وإقامة الحدود على العصاة والنهي عن المنكر ، فيكون سبباً لأمن العباد وطمأنينتهم ، فيشكر الله له عمله .

ومنها تقريرات ترد على البشر من غير اختياره كالمصائب والأمراض ، فتعد من باب البر لمعان :

منها أن الرحمة إذا توجهت إلى عبد بصلاح عمله ، واقتضت الأسباب التضيق عليه انصرفت إلى تكميل نفسه ، فكفرت خطايا ، وكتبت له

(١) أي إن كان القبور كافراً أو منافقاً ويسأله الملك « ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ » فيقول لا أدري فيقول الملك لادريت « أي لا علمت ما هو الحق والصواب . ولا تليت أي لا ائمت التابعين وقبل أسله لا تلوت يعني ما علمت بنفسك بالنظر ولا ائمت الملأمة بقراءة الكتب (٢) أي يدنسوا . وقوله فيشكر الله له أي للقوم

الحسنات ، كما إذا صد مجرى الماء نبع الماء من فوقه ومن تحته ، فينسب الإجراء إلى ذلك التضيق ، والسرفيه المحافظة على الخير النسبي .

ومنها (١) أن المؤمن إذا اشتدت به المصائب ضاقت عليه الأرض بما رحبت ، فانكسر حجاب الطبع والرسم ، وانقلع قلبه إلا عن الله ، أما الكافر ، فلا يزال يتذكر الفائم ، ويفوص في الحياة الدنيا حتى يصير أخبث منه قبل أن يصيبه ما أصاب .

ومنها أن حامل السيئات المتحجرة إنما هو البهيمية الذليظة الكثيفة ، فإذا مرض وضعف ، وتحلل منه أكثر مما يدخل فيه اضمحل كثير من الحامل ، وانتقص بقدر ذلك المحمول ، كما نرى أن المريض يزول شيقه وغضبه ، وتبدل أخلاقه ، وينسى كثيراً مما كان فيه كأنه ليس الذي كان .

ومنها أن المؤمن الذي انفكت بهيميته عن ملكيته نوع انفكاك أخذ على سيئاته في الدنيا غالباً ، وذلك حديث « نصيب المؤمن من العذاب نصيب الدنيا » (٢) ، والله أعلم .

باب طبقات الآثم

اعلم أنه كما أن لانقياد البهيمية للملكية أعمالاً هي أشباحه ومطانه والسنن الكاسية له ، فكذلك للحالة المضادة للإنقياد كل المضادة أعمال ومطان وكواسب ، وهي الآثام ، وهي على مراتب :

المرتبة الأولى . أن ينسد سبيله إلى الكمال المطلوب رأساً ، ومعظم ذلك في نوعين :

أحدهما : ما يرجع إلى المبدأ بالاعرف أن له ربا ، أو يعرفه متصفاً بصفات المخلوقين ، أو يعتقد في مخلوق شيئاً من صفات الله : فالثالث التشبيه ، والثالث الإشراك ، فإن النفس لا تتقدس أبداً حتى تجعل مطمح بصيرتها

(١) أى الماني (٢) أى تمبها

التجرد الفوقاني، والتدبير العام المحيط بالعالم، فإذا فقدت هذه بقيت مشغولة بنفسها، أو بما هو مثل نفسها في التقيد كل الشغل لا يفتح حجاب النكرة، ولا موضع إبرة، فهذا هو البلاء كل البلاء.

والثاني: أن يعتقد أن ليس للنفس نشأة غير النشأة الجسدية، وأنه ليس لها كمال آخر يجب عليها طلبه، فإن النفس إذا أضمرت ذلك لم يطمح (١) بصرها إلى الكمال أصلاً.

ولما كان القول بإثبات كمال غير كمال الجسد لا يتأتى من الجمهور إلا بتصور حالة تباين الحالة الحاضرة من كل وجه، ولولا ذلك لتعارض الكمال للمعقول والمحسوس، فالإيمان بلقاء الله واليوم الآخر وهو قوله تعالى:

(فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ) (٢)

وبالجملة فإذا كان الإنسان في هذه المرتبة من الإثم، فأتى، واضمحلت بهيميته، وشئت (٣) عليه المنافرة من فوقه كل المنافرة بحيث لا يجد سبيلاً إلى الخلاص أبداً.

والمرتبة الثانية أن يتكبر بكبره البهيمى على ما نصبه الله تعالى لوصول الناس إلى كمالهم، وقصدت الملأ الأعلى بأقصى هممها إشاعة أمره وتنويه شأنه من الرسل والشرائع، فينكرها، ويمادها، فإذا مات انعطفت جميع هممهم منافرة له، ومؤذية إياه، وأحاطت به خطيئته من حيث لم يجد للخروج منه سبيلاً، على أنه لا ينفك هذه الحالة من عدم الوصول إلى كماله، أو الوصول الذي لا يمتد به، وهذه المرتبة تخرج الإنسان من ملة نبيه في جميع الشرائع.

(١) أى مرفح (٢) سورة النحل آية ٢٢ (٣) أى ألست

والمرتبة الثالثة ترك ما ينجيه ، وفعل ما انعقد في الذكر اللعن على فاعله ،
من جهة كونه مظنة غالباً لفساد كبير في الأرض ، وهيته مضادة
لتهذيب النفس .

فمنها ألا يفعل من الشرائع الكاسبة للانقياد ، أو المهيئة له ماعتدبة ،
ويختلف باختلاف النفوس إلا أن المنغمسة في الهيئات البهيمية الضعيفة
أحوج الناس إلى إكثارها ، والأمم التي بهيميتها أشد وأغلظ أحوج الناس
إلى إكثار الشاق منها .

ومنها أعمال سبعة تستجلب لنا عظيماً كالقتل .
ومنها أعمال شهوية .

ومنها مكاسب ضارة كالقمار والزبا .

وفي كل شيء من هذه المذكورات ثلثة عظيمة في النفس من جهة الاقدام
على خلاف السنة اللازمة كما ذكرنا ، ولعن من الملاء الأعلى يحبط به ،
فبمجموع الأمرين يحصل العذاب ، وهذه المرتبة أعظم الكبائر قد انعقد
في حظيرة القدس تحريمها ، ولعن صاحبها ، ولم يزل الأنبياء يرجعون ما انعقد
هنالك ، وأكثرها يجمع عليه في الشرائع .

المرتبة الرابعة معصية الشرائع والمناهج المختلفة باختلاف الأمم والأعصار
وذلك أن الله تعالى إذا بعث نبياً إلى قوم ؛ ليخرجهم من الظلمات إلى النور ،
وليقيم عوجهم ؛ وليسوسهم أحسن السياسة — كان بعثه متضمناً لإيجاب
مالا يمكن إقامة عوجهم وسياستهم إلا به ، فلكل مقصد مظنة أكثرية
أو دائمة يجب أن يؤخذوا عليها ، ويخاطبوا بها ، وللتوقيت قوانين توجبها ،
ورب أمر يكون داعياً إلى مفسدة أو مصلحة فيؤمرون حسباً يدعون إليه ،
ومن ذلك ما هو مأمور أو منهي عنه حتماً ، ومنه ما هو مأمور أو منهي عنه
من غير عزم ، وأقل ذلك ما نزل به الوحي الظاهر ، وأكثره مالا يثبت
إلا اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم .

المرتبة الخامسة ما لم ينص عليه الشارع ، ولم ينمقد في الملأ الأعلى حكمه لكن توجه عبد إلى الله بمجامع همته فاعتراه شيء يظنه ممنوعاً عنه ، أو ما موراً به من قبل قياس ، أو تخرج ، أو نحو ذلك ، كما يظهر للعوام تأثير بعض الأدوية من قبل تجربة ناقصة ، أو دوران حكم الطبيب الخاذق على علة ، ولا يعلمون وجه التأثير ، ولا ينص عليه الطبيب ، فلا يخرج مثل هذا الإنسان من العهدة حتى يأخذ بالاحتياط ، وإلا كان بينه وبين ربه حجاب فيما يظن ، فيؤاخذ بظنه .

وأصل المرضى في هذه المرتبة أن يهمل أمرها ، ولا يلتفت إليها ، غير أن في الوجود أنفساً يستوجبون ذلك ، فيوفر عليهم الجواد ما استوجبوه وفيها قوله تعالى : « أنا عند ظن عبدي بي » وقوله تعالى في القرآن العظيم : (وَرَهَبَ نِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ) (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تشددوا فيشدد الله عليكم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « الإثم ما حاك (٢) في صدرك ، ويلحق بها معصية حكم مجتهد فيه إذا كان مقلداً مجعاً تقليد من يرى ذلك و ، الله أعلم .

باب مفاسد الآثام

واعلم أن الكبيرة والصغيرة تطلقان باعتبارين : أحدهما بحسب حكمة البر والإثم ، وثانيهما بحسب الشرائع والمناهج المختصة بمصر دون عصر .

أما الكبيرة بحسب حكمة البر والإثم ، فهي ذنب يوجب العذاب في القبر وفي المحشر إيجاباً قوياً ، ويفسد الارتفاقات الصالحة لإفساداً قوياً ، ويكون من الفطرة على الطرف المخالف جداً .

(١) سورة الحديد آية ٢٧

(٢) حاك أي أثر ورسخ يعني الإثم ما يؤثر في النفس الرفيعة القدسية تأثيراً لا ينفكه

عن تنفير أي ما لا ينفرح له صدر من شرح الله صدره دون عموم المؤمنين

والصغيرة ما كان مظنة لبعض ذلك، أو مفضياً إليه في الأكثر أو يوجب بعض ذلك من وجه، ولا يوجه من وجه، كمن يتفق في سبيل الله، وأهله جياح، فبدفع رذيلة البخل، ويقسد تدبير المنزل.

وأما بحسب الشرائع الخاصة، فما نصت الشريعة على تحريمه أو عَدَّ الشارع عليه بالنار، أو شرع عليه حداً، أو سمى مرتكبه كافراً خارجاً من الملة لإبانتة لقبحه وتخليطاً لأمره، فهو كبيرة، وربما يكون شيء صغيراً بحسب حكمة البر والائتم، كبيرة بحسب الشريعة، وذلك أن الملة الجاهلية ربما ارتكبت شيئاً حتى فشا الرسم به فيهم لا يخرج منهم إلا أن تنقطع قلوبهم، ثم جاء الشرع ناهياً عنه، لحصل منهم الجاح (١) ومكابرة، وحصل من الشرع تغليظ وتهديد بحسب ذلك حتى صار ارتكابها كالنواوة الشديدة للملة، ولا يتأق الإقدام على مثله إلا من كل مارد متعرد لا يستحي من الله ولا من الناس، فكتب كبيرة عند ذلك.

وبالجملة فنحن نؤخر الكلام في الكبائر بحسب الشريعة إلى القسم الثاني من هذا الكتاب لأن ذلك موضعه، وننبه على مقاصد الكبائر بحسب حكمة البر والائتم ههنا كما فعلنا في أنواع البر نحواً من ذلك.

وقد اختلف الناس في الكبيرة إذا مات العاصي عليها، ولم ينب هل يجوز أن يعفو الله عنه أولاً؟ وجاء كل فرقة بأدلة من الكتاب والسنة، وحل الاختلاف عندي أن أفعال الله تعالى على وجهين: منها الجارية على العادة المستمرة، ومنها الحارقة للعادة، والقضايا التي يتكلم بها الناس موجهة بهما: إحداهما في العادة: والثانية مطلقاً، وشرط التناقض اتحاد الجهة مثل ما قرره المنطقيون في القضايا الموجهة، وقد تحذف الجهة فيجب اتباع القرائن، فقولنا كل من تناول السم مات معناه بحسب العادة المستمرة، وقولنا ليس كل من تناول السم مات معناه بحسب خرق العادة، فلا تناقض،

(١) أي اصرار. وقوله النواوة أي العداوة

وكأن الله تعالى في الدنيا أفعالا خارقة وأفعالا جارية على العادة ، فكذلك في المعاد أفعال خارقة وعادية ، أما العادة المستمرة فأن يعاقب المعاصي إذا مات من غير توبة زماناً طويلاً ، وقد تخرق العادة وكذلك حال حقوق العباد ، وأما خلود صاحب الكبيرة في العذاب ، فليس بصحيح وليس من حكمة الله أن يفعل بصاحب الكبيرة مثل ما يفعل بالكافر سواء ، والله أعلم •

باب في المعاصي التي هي فيما بينه وبين نفسه

اعلم أن القوة الملكية من الإنسان اكتشفت بها القوة البهيمية من جوانبها ، وإنما مثلها في ذلك مثل طائر في قفص ، سعادته أن يخرج من هذا القفص ، فيلحق بحيزه الأصلي من الرياض الأريضة ، وبأكل الحبوب الغذائية والفواكه اللذيذة من هنالك ، ويدخل في زمرة أبناء نوعه ، فيبتهج بهم كل الابتهاج ، فأشد شقاوة الإنسان أن يكون دهرياً ، وحقيقة الدهر أن يكون مناقصاً للعلوم الفطرية المخلوقة فيه ، وقد بينا أن له ميلاً في أصل فطرته إلى المبدى "جل" جلاله ، وميلاً إلى تعظيمه أشد ما يجد من التعظيم ، وإليه الإشارة في قوله تبارك وتعالى :

(وَلَمَّا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ) (١) الآية

وقوله صلى الله عليه وسلم : « كل مولود يولد على الفطرة » (٢) والتعظيم الأقصى لا يتمكن من نفسه إلا باعتقاد تصرف في بارئه بالقصد والاختيار ومجازاة وتكليف لهم وتشريع عليهم ، فمن أنكر أن له رباً انتهى إليه سلسلة الوجود ، أو اعتقد رباً معطلا لا يتصرف في العالم أو يتصرف بالإيجاب من غير إرادة أو لا يجازى عباده على ما يفعلون من خير وشر ، أو اعتقد

(١) سورة الأعراف آية ١٧٣

(٢) الفطرة الإجماع والاختراع ؛ والفطرة الحالة ، يريد أنه يولد على نوع من الطبع المنهي للبول الدين فلو ترك عليها لاستمر على لزومها . وقيل يريد بكل مولود يولد على معرفة الله والارتداد به فلا تجد أحداً إلا وهو يقرب بأن له صانداً وإن سماه بنير اسمه أو عبد معه غيره

ربه كمثّل سائر الخلق ، أو أشرك عباده في صفاته ، أو اعتقد أنه لا يكلفهم بشريعة على لسان نبي — فذلك الدهرئ الذي لم يجمع في نفسه تعظيم ربه ، وليس لعله نفوذ إلى حيز القدس أصلاً ، وهو بمنزلة الطائر المحبوس في قفص من حديد ليس فيه منفذ ولا موضع إبرة ، فإذا مات شقّ الحجاب (١) وبرزت الملكية بروزاً ما ، وتحرك الميل المفلطور فيه ، وعاقته الموائق في علمه بربه وفي الوصول إلى حيز القدس ، فهاجت في نفسه وحشة عظيمة ، ونظر إليها بارتها والملا الأعلى ، وهي في تلك الحالة الخبيثة ، فأحدثت فيها بنظر السخط والازدراء ، وترشحت في نفوس الملامكة إلهامات السخط والعذاب ، فعذب في المثال (٢) وفي الخارج ، أو كافرأ تكبر على الشأن الذي تطور به الله تعالى كما قال :

(كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ) (٣)

وأعني بالشأن أن للعالم أدواراً وأطواراً حسب الحكمة الإلهية ، فإذا جاء دوره أوحى الله تعالى في كل سماء أمرها ، ودبر الملا الأعلى بما يناسبها ، وكتب لهم شريعة ومصلحة .

ثم ألهم الملا الأعلى أن يجمعوا تمشية هذا الطور في العالم ، فيكون إجماعهم سبباً لإلهامات في قلوب البشر ، فهذا الشأن تلو المرتبة القديمة التي لا يهويها حدوث ، وهذه أيضاً شارحة لبعض كمال الواجب جل مجده كالمرتبة الأولى ، فكل من باين هذا الشأن ، وأبغضه ، وصد عنه أتبع من الملا الأعلى بلعنة شديدة تحيط بنفسه ، فتحبط أعماله ، ويقسو قلبه ، ولا يستطيع أن يكسب من أعمال البر ما ينفعه ، وإليه الإشارة في قوله تعالى :

(١) من شقّ القوب شقوقاً لذا بنا ما وراءه ولم يتره
(٢) أي عاله . وقوله أو كافرأ عطف على دعربا أي أشد شقاوة الانسان أن يكون
دهربا أو كافرأ . وقوله تطور أي جله طوراً لنفسه
(٣) سورة الرحمن آية ٢٩

(إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَدَىٰ مَا يَنْتَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) ^(١)
وقوله :

(خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ) ^(٢)

فهذا كبير في قفص له منافذ إلا أنه قد غشى من فوقه بفاشية عظيمة وأدى من ذلك ^(٣) أن يمتد التوحيد والتعظيم على وجههما ، ولكن ترك الامتثال لما أمر به في حكمة البر والائتم ، ومثله كمثل رجل عرف الشجاعة ما هي وما قاذبتها ، ولكن لا يستطيع الاتصاف بها لأن حصول نفس الشجاعة غير حصول صورتها في النفس ، وهو أحسن حالا من لا يعرف معنى الشجاعة أيضاً ، ومثله كمثل طائر في قفص مشبك يرى الخضرة والفواكه ، وقد كان فيها هنالك أياماً ، ثم طرأ عليه الحبس ، فيشتاق إلى ما هنالك ويضرب بجناحه ، ويدخل في المنافذ مناقيره ، ولا يجد طريقاً يخرج منه ، وهذه هي الكبار بحسب حكمة البر والائتم .

وأدى من ذلك أن يفعل هذه الأوامر ؛ ولكن لاعلى شريطها التي تجب لها ، فثله كمثل طائر في قفص مكسور في الخروج منه حرج ، ولا يتصور الخروج إلا بخدش في جلده وتنف في ريشه ، فهو يستطيع أن يخرج من قفصه ، ولكن يجد وكده ، ولا يبتغي في أبناء نوعه كل الانباج ، ولا يتناول من فواكه الرياض كما ينبغي لما أصابه من الخدش والتنف ، وهؤلاء هم الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، وعواقبهم هذه هي الصغار بحسب حكمة البر والائتم ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم

(١) سورة البقرة آية ١٥٩ (٢) سورة البقرة آية ٧

(٣) أى من أن يكون دهرى أو كافراً

في حديث الصراط إلى هذه الثلاثة حيث قال : « ساقط في النار ، وغرذل (١) النار ، ومخدوش ناج ، والله أعلم .

باب الآلام التي هي فيما بينه وبين الناس

اعلم أن أنواع الحيوان على مراتب شتى :

منها ما يتكون تكون الديدان من الأرض ، ومن حقها أن تلهم من باريء الصور كيف تتغذى ، ولا تلهم كيف تدبر المنازل .

ومنها ما يقنسل ، ويتعاون الذكر والأنثى منها في حضانة الأولاد ، ومن حقها في حكمة الله تعالى أن تلهم تدبير المنازل أيضاً ، فألهم الطير كيف يتغذى ، وبطير ، وألهم أيضاً كيف يسافد ، وكيف يتخذ عشاً ، وكيف تزق الفراخ ، والإنسان من بينها مسدنى الطبع لا يتعيش إلا بتعاون من بني نوعه ، فإنه لا يتغذى الحشيش النابت بنفسه ولا بالقواكة نبتة ، ولا يتدفأ بالوبر إلى غير ذلك مما شرحنا من قبل ، ومن حقه أن يلهم تدبير المدن مع تدبير المنازل وآداب المعاش ، غير أن سائر الأنواع تلهم عند الإحتياج إلهاماً جبلياً إلا في حصة قليلة من علوم التعيش كمص الثدي عند الارتضاع والسعال عند البحة (٢) وفتح الجفون عند إرادة الرؤية ونحو ذلك ، وذلك لأن خياله كان صناعاً هماماً ، فقوض له علوم تدبير المنازل وتدبير المدن ، إلى الرسم وتقليد المؤيدين بالنور الملوكي فيما يوحى لإلهيم ، وإلى تجربة ورصد (٣) تدبير غيبي وروية بالاستقراء والقياس والبرهان ، ومثله في تلقى الأمر الشائع الواجب فيضانه من باريء الصور مع الاختلاف الناشء من قبل استعدادهم كمثل الواقعات التي يتلقاها في المنام يفاض

(١) الغرذل هو الرمي المصروع . وقيل المتعل تقطعه كلاب الصراط حتى يموت في النار . والمخدوش الذي تأخذ الحطاطيف من لحمه وتسمقه النار ثم ينجو
(٢) البحة — بضم الباء وتشديد الحاء المهملة — خفوة الصوت وغلفه
(٣) انتظار

عليهم العلوم الفوقانية من حيزها ، فتشيع عندهم بأشباح مناسبة ، فتختلف الصور لمعنى في المقاض عليه لا في المفيض .

فن العلوم الفائضة على أفراد الإنسان جميعاً عربهم وعجمهم حضرم وبدوم — وإن اختلف طريق التلقى منهم — حرمة خصال تدمر نظام مدنهم ، وهى ثلاثة أصناف : منها أعمال شهوية ، ومنها أعمال سبعية ، ومنها أعمال ناشئة من سوء الأخذ في المعاملات .

والأصل في ذلك أن الإنسان متوارد أبناء نوعه في الشهوة والغيرة والحرص ، والفحول^(١) منهم يشبهون الفحول من البهائم في الطموح إلى الإناث وفي عدم تجويز المراحة على الموطوءة ، غير أن الفحول من البهائم تتحارب حتى يذلب أشدها بطشاً وأحدها نفساً ، وينهزم ما دون ذلك ، أو لا تقصر بالمراحة لعدم رغبة المسافدة^(٢) .

والإنسان المعنى يظن الظن كأنه يرى ويسمع ، وألم أن التجارب لأجل ذلك مدمر لمدينهم لأنهم لا يتمدون إلا بتعاون من الرجال ، والفحول أدخل في القمن من الأنث . فآلم إنشاء اختصاص كل واحد بزوجه ، وترك المراحة فم اختصاص به أخوه ، وهذا أصل حرمة الزنا ، ثم صورة الاختصاص بالزوجات أمر موكول إلى الرسم والشرائع ، والفحول منهم أيضاً يشبهون الفحول من البهائم من حيث إن سلامة فطرتهم لا تقتضى إلا الرغبة في الإناث دون الرجال ، كما أن البهائم لا تلتفت هذه اللفتة^(٣) إلا قبل الإناث غير أن رجالاً غلبتهم الشهوة الفاسدة بمنزلة من يثلذذ بكل الطين والحمه^(٤) فأنسلخوا من سلامة الفطرة : يقضى هذا شهوته بالرجال ، وذلك صار مأبونا يستلذ ما لا يستلذه الطبع السليم ، فأعقب ذلك تنيراً لأمرجتهم .

(١) أى الذكور ، والطموح الميل (٢) أى الجماع
(٣) أى النظرة (٤) أى الفحة ، وقوله هذا أى أحدم ، وقوله ذلك أى الآخر
وقوله مأبونا أى مثلاً

ومرضاً في نفوسهم ، كان مع ذلك سبباً لإهمال النسل من حيث إنهم قضوا حاجتهم التي قبض الله تعالى عليهم منهم لينذر^(١) بها نسلهم بغير طريقها ، فغيروا النظام الذي خلقهم الله تعالى عليه ، فصار قبح هذه الفعلة متديجاً في نفوسهم ، فلذلك يفعلها الفساق ، ولا يعترفون بها ، ولو نسبوا إليها لما توارى حياء إلا أن يكون انسلاخاً قوياً ، فيجبرون ، ولا يستحيون ، فلا يتراخى أن يعاقبوا ، كما كان في زمن سيدنا لوط عليه السلام ، وهذا أصل حرمة اللواط .

ومعاش بني آدم وتدمير منازلهم وسياسة مدتهم لا يتم إلا بعقل وتمييز ، وإدمان الخمر^(٢) ترجع إلى نظامهم بخمر قوى ، ويورث عاربات وضغائن غير أن أنفساً غلبت شهوتهم الرديئة على عقولهم أقبلوا على هذه الرذيلة ، وأفسدوا عليهم أرتفاقاتهم ، فلو لم يجر الرسم بمنع عن فعلتهم تلك لهلك الناس وهذا أصل حرمة إدمان الخمر ، وأما حرمة قليلها وكثيرها ، فلا يبين إلا في مبحث الشرائع .

والفحول منهم يشبهون الفحول من البهائم في الغضب على من يصد عن مطلوب ، ويجرى عليه مؤلماً في نفسه أوفى بدنه ، لكن الفحول من البهائم لا تنوجه إلا إلى مطلوب محسوس أو متوهم ، والإنسان يطلب المتوهم والمعقول ، وحرصه أشد من حرص البهائم ، وكانت البهائم تتقاتل حتى ينهزم واحد ، ثم ينسى الحقد إلا ما كان من مثل الفحول من الإبل والبقر والخيول ، والإنسان يحقد ولا ينسى ، فلو فتح فيهم باب التقاتل لفسدت مدينتهم ، واختلت معاشهم ، فألهموا حرمة القتل والضرب إلا لمصلحة عظيمة من قصاص ونحوه ، وهاج من الحقد في صدور بعضهم مثل ما هاج في صدور الأولين ، وخافوا القصاص فأنحدروا^(٣) إلى أن يدسوا السم^(٤) ، في الطعام

(١) أي يخلق (٢) لإدمان الخمر شره دائماً ، وقوله يجرم أي قطع وتعمس
(٣) أي مالوا (٤) من الدسيس وهو كتمان المكر والمليعة والمنى يجعلوا السم في الطعام خفاء

أو يقتلوا بسحر ، وهذا حاله بمنزلة حال القتل بل أشد منه ، فإن القتل ظاهراً يمكن التخلص منه ، وهذه لا يمكن التخلص منها ، وانحدروا أيضاً إلى القنف (١) والمشى به إلى ذى سلطان ، ليقتل .

والمعاش التي جعلها الله تعالى لعباده إنما هي الانتقاط من الأرض المباحة والرعى والزراعة والصناعة والتجارة وسياسة المدينة والملة وكل كسب تجاوز عنها فإنه لا مدخل له في تمدنهم .

وانحدروا بعضهم إلى أكساب ضارة كالسرقة والنصب ، وهذه كلها مدمرة للدينة ، فألهم أنها محرمة . واجتمع بنو آدم كلهم على ذلك وإن باشرها العصاة منهم في غلواء (٢) نفوسهم ، وسمى الملوك العادلة في إبطالها ومحقتها ، واستشعر بعضهم سعى الملوك في إبطالها ، فانحدروا إلى الدماوى الكاذبة واليمين الغموس (٣) وشهادة الزور وتطيف الكيل والوزن والقمار والربا أضغاث مضاعفة ، وحكمها حكم تلك الأكساب الضارة ، وأخذ العشر النهك بمنزلة قطع الطريق ، بل أقيح .

وبالجمل فلهذه الأسباب دخلت في نفوس بني آدم حرمة هذه الأشياء ، وقام أقوام عقلاء وأسدح رأياً وأعلمهم بالمصلحة الكلية يمنع عن ذلك طبقة بعد طبقة حتى صار رسماً فاشياً ، ودخلت في البدايات الأولية كسائر المشهورات الذائعة ، فعند ذلك رجع إلى المألأ الأعلى لون منهم حسبما كان انحدروا إليهم من الإلهام أن هذه محرمة وأنها ضارة أشد الضرر ، فصاروا كلها فعل واحد من بني آدم شيئاً من تلك الأفعال تأذوا منه ، مثل ما يضع أحدنا رجله على الجرة ، فتنقل إلى القوى الإدراكية في تلك اللحظة ، وتنادى منه ، ثم صار لتأذنها خطوط شعاعية تحيط بهذا العاصي ، وتدخل في قلوب المستعدين من الملائكة وغيرهم أن يؤذوه إذا أمكن لإيذاؤه ،

(١) أى القنفة (٢) أى غلواء

(٣) أى التي تنقض صاحبها أى تفرقه في الإنم

ورخصت فيه مصلحته المكتوبة عليه المساءة في الشرع بالهام الملائكة مارزقه
وما أجله ، وما عمره ، وشقي أو سعيد ، وفي النجوم بأحكام الطالع حتى إذا
مات وهدأت (١) عنه هذه المصلحة فرغ له بارئته كما قال :

(سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) (٢)

وجازاه الجراء الآوفي والله أعلم .

المبحث السادس

مبحث السياسات المالية

باب الحاجة الى هداية السبل ومقیمی الملل

قال الله تعالى :

(إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ) (٣)

واعلم أن السنن الكاسية لانقياد البيعية للملكية والائاثام المبينة لها ،
وإن كان العقل السليم يدل عليها ، ويدرك فوائد هذه ومضار تلك ، لكن
الناس في غفلة منها ، لأنه تغلب عليهم الحجب ، فيفسد وجدانهم ، كمثل
الصفراوي ، فلا يتصورون الحالة المقصودة ولا نفعها ولا الحالة المحرقة
ولا ضررها ، فيحتاجون إلى عالم بالسنة الراشدة يسوسهم ، ويأمر بها ،
ويحض عليها ، ويشكر على مخالفتها .

ومنهم ذو رأي فاسد لا يقصد بالذات إلا لأضداد الطريقة المطلوبة
فيضل ويضل ، فلا يستقيم أمر القوم إلا بكبته وإخماله .
ومنهم ذو رأي راشد في الجملة لا يدرك إلا حصة ناقصة من الاهتداء .

(١) أي سكنت

(٢) سورة الرحمن آية ٣١ (٣) سورة الرعد آية ٧

فيحفظ شيئاً ، وينيب عنه أشياء ، أو يظن في نفسه أنه الكامل الذي لا يحتاج إلى مكمل ، فيحتاج إلى من ينبيه على جهله .

وبالجملة فالناس يحتاجون لاجمالة إلى عالم حق العلم تؤمن فئاته .

ولما كانت المدينة مع استبداد (١) العقل المعاشي الذي يوجد عند كثير من الناس يادراك النظام المصلح لها تضطر إلى رجل عارف بالمصلحة على وجهها يقوم بسياستها ، فذا ذلك بأمة عظيمة من الأمم تجمع استعدادات مختلفة جداً في طريقة لا يقبلها بشهادة القلوب إلا الأذكاء أهل الفطرة الصافية أو التجريد البالغ ، ولا يهدى إليها إلا الذين هم في أعلى درجة من أصناف النفوس — وقليل ما هم .

وكذلك أيضاً لما كانت الحدادة والتجارة وأمثالها لا تتأق من جمهور الناس بسن ماثورة عن أسلافهم وأسائدهم يهدونهم إليها ، ويحضونهم عليها ، فذا ذلك بهذه المطالب الشريفة التي لا يهدى إليها إلا الموفقون ، ولا يرغب فيها إلا المخلصون .

ثم لا بد لهذا العالم أن يثبت على رموس الأشهاد أنه عالم بالسنة الراشدة ، وأنه معصوم فيما يقوله من الخطأ والاضلال ، ومن أن يترك حصه من الاصلاح ، ويترك حصه أخرى لا بد منها ، وذلك ينحصر في وجهين : إما أن يكون راوياً عن رجل قبله انقطع عنده الكلام لكونهم يجمعين على اعتقاد كماله وعصمته وكون الرواية محفوظة عندهم ، فيمكن له أن يؤاخذهم بما اعتقدوه ، ويحتج عليهم ، ويفهمهم ، أو يكون هو الذي انقطع عنده الكلام ، وأجمعوا عليه .

وبالجملة فلا بد للناس من رجل معصوم يقع عليه الإجماع يكون فيهم ، أو تكون الرواية محفوظة عندهم ، وعلمه بحالة الانقياد وتوليد هذه السنن

منها ووجره منافعا ، وعلمه الآتام ووجوه مضارها لا يمكن أن يحصل بالبرهان ، ولا بالعقل المتصرف في المعاش ، ولا بالحس ، بل هي أمور لا يكشف عن حقيقتها إلا الوجدان . فكما أن الجوع والعطش ، وتأثير الهواء المسخن أو المبرد لا يدرك إلا بالوجدان ، فكذلك معرفة ملازمة الشيء للروح ومباينته لها لا طريق إليها إلا الذوق السليم .

وكونه مأمونا عن الخطأ في نفسه إنما يكون بخلق الله علما ضروريا فيه بأن جميع ما أدرك وعلم حق مطابق للواقع بمنزلة ما يقع للبصر عند الابصار ، فإنه إذا أبصر شيئا لا يحتمل عنده أن تكون عينه مؤفة ، وأن يكون الابصار على خلاف الواقع ، وبمنزلة العلم بالموضوعات اللغوية ، فإن العربي مثلا لا يشك أن الماء موضوع لهذا العنصر ، ولفظ الأرض لذلك مع أنه لم يقم له على ذلك برهان ، وليس بينهما ملازمة عقلية ، ومع ذلك فإنه يخلق فيه علم ضروري .

وإنما يحصل ذلك في الأكثر بأن يكون لنفسه ملكة جبلية يكون بها تلقى العلم الوجداني على من الصواب دائما ، وإن يتتابع الوجدان ، ويتكرر تجربة صدق وجدانه . . . وعند الناس (١) إنما يكون بأن يصبح عندهم بأدلة كثيرة برهانية أو خطائية أن ما يدعو إليه حق ، وأن سيرته صالحة يعد عنها الكذب ، وأن يروا منه آثار القرب ، كالمعجزات واستجابة الدعوات ، حتى لا يشكوا أن له في التدبير العالي منزلة عظيمة ، وأن نفسه من النفوس القدسية اللاحقة بالمالكة ، وأن مثله حقيق بالألا يكذب على الله ، ولا يباشر معصية ، ثم بعد ذلك تحدث أمور تولفهم تأليفا عظيما ، وتصيره عندهم أحب من أموالهم وأولادهم والماء الزلال عند العطشان ، فهذا كله لا يتحقق انصباغ أمة من الأمم بالحالة المقصودة بدونه ، ولذلك لم يزل المشغولون بنظائر هذه العبادات يسندون أمرهم إلى من يعتقدون فيه هذه الأمور أصابوا أم أخطأوا ، والله أعلم .

(١) أي كونه مأمونا من الخطأ عند الناس يكون إذا صح عندهم أن ما يمدو إليه حق

باب حقيقة النبوة وخواصها

اعلم أن أعلى طبقات الناس المفهمون ، وهم ناس أهل اصطلاح ، ملكيتهم في غاية العلو ، يمكن لهم أن ينبعثوا إلى إقامة نظام مطلوب بداعية حقانية ، ويترشح عليهم من الملأ الأعلى علوم وأحوال إلهية (١) ، ومن سيرة المفهم أن يكون معتدل المزاج سوى الخلق والخلق ليس فيه خباية (٢) مفرطة بحسب الآراء الجزئية ، ولا ذكاء مفرط لا يجذبه من الكل إلى الجزئ ، ومن الروح إلى الشبح سبيلا ، ولا غباوة مفرطة لا يتخلص بها إلى الكل ، ومن الشبح إلى الروح ، ويكون ألزم الناس بالسنة الراشدة ذاسمت حسن في عباداته ، ذا عدالة في معاملته مع الناس ، محبا للتدبير الكلّي ، راغبا في النفع العام ، لا يؤدي أحدا إلا بالمرض بأن يتوقف النفع العام عليه أو بلازمه ، لا يزال مائلا إلى عالم الغيب ، يحس أثر ميله في كلامه ووجهه وشأنه كله ، يرى أنه مؤيد من الغيب ، يفتح له بأدنى رياضة مالا يفتح لغيره من القرب والسكينة .

والمفهمون على أصناف كثيرة واستعدادات مختلفة :

فمن كان أكثر حاله أن يتلقى من الحق علوم تهذيب النفس بالعبادات فهو الكامل .

ومن كان أكثر حاله تلقى الأخلاق الفاضلة وعلوم تدبير المنزل ونحو ذلك فهو الحكيم .

ومن كان أكثر حاله تلقى السياسات الكلية ، ثم وفق لإقامة العدل في الناس وذب الجور عنهم يسمى خليفة ، ومن ألت به الملأ الأعلى ، فصلته وخطابته ، وترامت له ، وظهرت أنواع من كراماته يسمى بالمؤيد بروح القدس .

(١) كالشوق والتجريد أو غيرها (٢) أي اضطراب وعدم استغلال

ومن جعل منهم في لسانه وقلبه نور ، ففزع الناس بصحبته وموعظته ، وانتقل منه إلى حواريين من أصحابه مكينة ونور ، فبلغوا بواسطته مبالغ الكمال ، وكان حثيثا^(١) على هدايتهم يُسمى هاديا مزكيا .

ومن كان أكثر علمه معرفة قواعد الملة ومصالحها ، وكان حثيثا على إقامة المدرس منها يُسمى إماما .

ومن نفث في قلبه أن يخبرهم بالداهية المقدره عليهم في الدنيا ، أو تفتن بلعن الحق قوما ، فأخبرهم بذلك ، أو جرد من نفسه في بعض أوقاته ، فعرف ما سيكون في القبر والحشر ، فأخبرهم بتلك الأخبار يُسمى منبرا .

وإذا اقتضت الحكمة الالهية أن يبعث إلى الخلق واحدا من المفهمين ، فيجعله سببا لخروج الناس من الظلمات إلى النور ، وفرض الله على عباده أن يسلموا وجوههم وقلوبهم له ، وتأكد في الملا الأعلى الرضا عن انقاد له ، وانضم إليه ، واللعن على من خالفه ، وتأواه^(٢) ، فأخبر الناس بذلك ، وألزمهم طاعته فهو النبي ، وأعظم الأنبياء شأنا من له نوع آخر من البعثة أيضا ، وذلك أن يكون مراد الله تعالى فيه أن يكون سببا لخروج الناس من الظلمات إلى النور ، وأن يكون قومه خير أمة أخرجت للناس ، فيكون بعثه يتناول بعثا آخر .

وإلى الأول وقعت الإشارة في قوله تعالى :

(هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ) ^(٣) الآية

وإلى الثاني في قوله تعالى :

(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) ^(٤)

(١) صفة من الخشوع أي حرجا مسرعا (٢) ناداه

(٣) سورة الجمعة آية ٢ (٤) سورة آل عمران آية ١١٠

وقوله صلى الله عليه وسلم « فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ،
ونبيننا صلى الله عليه وسلم استوعب جميع فنون المفهمين ، واستوجب أنهم
البعثين ، وكان من الأنبياء قبله من يدرك فنا او فنين ونحو ذلك .

واعلم أن اقتضاء الحكمة الإلهية لبعث الرسل لا يكون إلا لانحصار الخير
النسي المعبر في التدبير في البعث ، ولا يعلم حقيقة ذلك إلا علام الغيوب ،
إلا أنا نعلم قطعا أن هنالك أسبابا لا يتخلف عنها البعث ألبتة ، وافترض
الطاعة لما يكون بأن يعلم الله تعالى صلاح أمة من الأمم أن يطيعوا الله ،
وبعدوه ، ويكونوا بحيث لا تستوجب نفوسهم التلق من الله . ويكون صلاح
أمرهم محصورا يومئذ في اتباع النبي ، فيقضى الله في حظيرة القدس بموجب
اتباعه ، ويتقرر هنالك الأمر ، وذلك إما بأن يكون الوقت وقت ابتداء
ظهور دولة ، وكبت الدول بها ، فيبعث الله تعالى من يقيم دين أصحاب تلك
الدولة كبعث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، أو يقدر الله تعالى بقاء قوم
واضطفاءهم على البشر ، فيبعث من يقوم عوجهم ، ويعلمهم الكتاب كبعث
سيدنا موسى عليه السلام ، أو يكون نظم ما قضى لقوم من استمرار دولة
أو دين يقتضى بعث مجدد كداود وسليمان وجمع من أنبياء بنى اسرائيل
عليهم السلام ، وهؤلاء الأنبياء قد قضى الله بنصرتهم على أعدائهم كما قال :

(وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْكَافِرِينَ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ
وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ) ^(١)

وراء هؤلاء قوم يبعثون لانتمام الحجة ، وانه أعلم .

ولذا بعث النبي وجب على المبعوث إليهم أن يتبعوه ، وإن كانوا على
سنة راشدة ، لأن مناواة هذا المنوه شأنه يورث لنا من اللأ الأعلى ،
وإجماعا على خذلانه ، فيفسد سبيل تقربهم من الله ، ولا يفيد كدم شيئا ،

وإذا ماتوا أحاطت اللعنة بنفوسهم، على أن هذه صورة مفروضة غير واقعة،
ولك عبرة باليهود : كانوا أحوج خلق الله إلى بعث الرسول لقولهم في دينهم
وتحريفاتهم في كتابهم .

وثبت حجة الله على عباده ببعثه الرسل إنما هو بأن أكثر الناس
خلقوا بحيث لا يمكن لهم تلقى ما لهم وما عليهم بلا واسطة ، بل استعدادهم
لما ضعيف يتقوى بأخبار الرسل ، أو هنالك مفاصد لا تندفع إلا بالقرص
على رغم أنفهم ، وكانوا بحيث يؤخذون في الدنيا والآخرة ، فأوجب لطف
الله عند اجتماع بعض الأسباب العلوية والسفلية أن يوحى إلى أركى النجوم
أن يهديهم إلى الحق ، ويدعوهم إلى الصراط المستقيم ، فثله في ذلك كمثل
سيد مرض عبيده ، فأمر بعض خواصه أن يكلفهم شرب دواء أشاؤا ،
أم أبوا ، فلو أنه أكرههم على ذلك كان حقا ، ولكن تمام اللطف يقتضى
أن يعلمهم أولا أنهم مرضى ، وأن الدواء نافع ، وأن يعمل أمورا خارجة
تطمئن نفوسهم بها على أنه صادق فيما قال ، وأن يشوب الدواء بحلو ،
حينئذ يغلون ما يؤثرون به على بصيرة منه وبرغبة فيه ، فليست المعجزات ،
ولا استجابة الدعوات ، ونحو ذلك إلا أمورا خارجة عن أصل النبوة
لازمة لها في الأكثر ، وظهور معظم المعجزات يكون من أسباب ثلاثة :

أحدها كونه من المفهمين ، فإن ذلك يوجب انكشاف بعض الحوادث
عليه ، ويكون سببا لاستجابة الدعوات وظهور البركات فيما يترك (١) عليه ،
والبركة إما زيادة نفع الشيء بأن ينجل إليهم مثلا أن الجيش كثير ،
فيفشلوا أو يصرف الطبيعة الغذاء إلى خلط صالح ، فيكون كمن تناول
أضغاف ذلك الغذاء ، أو زيادة عين الشيء بأن تتقلب المادة الهوائية بتلك
الصورة لحللول قوة مثالية ، ونحو ذلك من الأسباب التي يعسر إحصاؤها .
والثاني أن تكون الملائكة الأعلى مجمعة إلى تمشية أمره ، فوجب ذلك

(١) من التبريك وهو الدعاء بالبركة

إلهامات وإحالات وتقريبات لم تكن تعبد من قبل ، فينصر الأحياء ، ويخذل الأعداء ، ويظهر أمر الله ولو كره الكافرون .

والثالث أن تحدث حوادث لأسبابها الخارجية من مجازاة العصاة وحدوث الأمور العظام في الجو ، فيجعلها الله تعالى معجزة له بوجه من الوجوه ، إما لتقدم إخبار بها ، أو ترتب المجازاة على مخافة أمره ، أو كونها موافقة بما أخبر من سنة المجازاة ، أو أمر بما يشبه ذلك .

والعصمة لها أسباب ثلاثة : أن يخلق الإنسان نقيا عن الشهوات الرذيلة سمحا لاسيما فيما يرجع إلى عفاضة الحدود الشرعية ، وأن يوحى إليه حسن الحسَن وقبح التقيح ومالهما ، وأن يحول الله بينه وبين ما يريد من الشهوات الرذيلة .

واعلم أن من سيرة الأنبياء عليهم السلام ألا يأمرُوا بالتفكر في ذات الله تعالى وصفاته ، فإن ذلك لا يستطيعه جمهور الناس ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الله ، وقوله في آية .

(وَأَنْ إِلَىٰ رَبِّكَ أَلْمُتَّهَىٰ) ^(١)

قال : « لا فكرة في الرب » ^(٢) وإنما يأمرُون بالتفكر في نعم الله تعالى وعظيم قدرته .

ومن سيرتهم ألا يكلموا الناس إلا على قدر عقولهم التي خلقوا عليها وعلومهم التي هي حاصلة عندهم بأصل الخلقة ، وذلك لأن نوع الإنسان حثيا وجدفه في أصل الخلقة حد من الإدراك زائد على إدراك سائر الحيوانات إلا إذا عصت المادة جدا ، وله علوم لا يخرج إليها إلا بخرق العادة المستمرة كالنفوس القدسية من الأنبياء والأولياء ، أو بالرياضات شاقة تهيم

(١) سورة النجم آية ٤٢ (٢) تقدم أنه لا يوجد في كتب السنة الصحيحة

نفسه لإدراك ما لم يكن عنده بحساب ، أو بممارسة قواعد الحكمة والكلام وأصول الفقه ونحوها مدة طويلة ، فالأنبياء لم يخاطبوا الناس إلا على منهاج إدراكهم الساذج المودع فيهم بأصل الخلقة ، ولم يلتفتوا إلى ما يكون نادر الأسباب قلما يتفق وجودها ، فذلك لم يكلفوا الناس أن يعرفوا ربهم بالتجليات والمشاهدات ، ولا بالبراهين والقياسات ، ولا أن يعرفوه منزها عن جميع الجهات ، فإن ذلك كالممتنع بالإضافة إلى من لم يشغل بالرياضات ، ولم يخالط المعقولين مدة طويلة ، ولم يرشدوهم إلى طرق الاستنباط والاستدلالات ووجوه الاستحسانات ، والفرق بين الأشياء والنظائر بمقدمات دقيقة المأخذ ، وسائر ما يتناول (١) به أصحاب الرأي على أهل الحديث .

ومن سيرتهم ألا يشغلوا بما لا يتعلق بتهديب النفس وسياسة الأمة كييان أسباب حوادث الجو من المطر والكسوف والهالة وعجائب النبات والحیوان ومقادير سير الشمس والقمر وأسباب الحوادث اليومية وقصص الأنبياء والملوك والبلدان ونحوها اللهم إلا كلمات يسيرة ألفها أسماعهم ، وقبلها عقولهم يؤتى بها في التذكير بآلاء الله والتذكير بأيام الله على سبيل الاستطراد بكلام إجمالى يساغ في مثله بإيراد الاستعارات وبالمجازات ، ولهذا الأصل لما سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن لمة نقصان القمر وزيادته أعرض الله تعالى عن ذلك إلى بيان فوائد الشهور فقال :

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) (٢)

وترى كثيرآ من الناس فسد ذوقهم بسبب الألفة بهذه الفنون أو غيرها من الأسباب ، فحملوا كلام الرسل على غير محمله ، والله أعلم .

باب بيان أن أصل الدين واحد والشرائع والمناهج مختلفة

قال الله تعالى :

(شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا
فِيهِ) ^(١)

قال مجاهد : أوصيناك يا محمد وإبراهيم دينا واحدا ، وقال تعالى :

(وَلَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ فَتَقَطُّوا
أَمْرَهُمْ يَتَنَبَّهْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) ^(٢)
يعنى ملة الإسلام ملتكم ، فتقطعوا يعنى المشركين واليهود والنصارى
وقال تعالى :

(لِكُلِّ جَمَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) ^(٣)

قال ابن عباس : سبيلا وسنة وقال تعالى :

(لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ) ^(٤)

يعنى شريعة هم عاملون بها .

اعلم أن أصل الدين واحد اتفق عليه الأنبياء عليهم السلام ، وإنما
الاختلاف فى الشرائع والمناهج .

(٢) سورة المؤمنون آية ٥٢ ، ٥٣

(٤) سورة الحج آية ٦٧

(١) سورة الشورى آية ١٣

(٣) سورة المائدة آية ٤٨

تفصيل ذلك أنه أجمع الأنبياء عليهم السلام على توحيد الله تعالى عبادة واستعانة ، وتزجيه عما لا يليق بجنابه ، وتحريم الإلحاد في أسمائه ، وأن حق الله على عباده أن يعظموه تعظيماً لا يشوبه تفريط ، وأن يسلبوا وجوههم وقلوبهم إليه ، وأن يتقربوا بشعائر الله إلى الله ، وأنه قدر جميع الحوادث قبل أن يخلقها ، وإن الله ملائكة لا يعصونه فيما أمر ، ويفعلون ما يأمرون ، وأنه ينزل الكتاب على من يشاء من عباده ، ويفرض طاعته على الناس ، وأن القيامة حق ، والبعث بعد الموت حق ، والجنة حق ، والنار حق ، وكذلك أجمعوا على أنواع البر من الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والتقرب إلى الله بنوافل الطاعات من الدعاء والذكر وتلاوة الكتاب المنزل من الله ، وكذلك أجمعوا على النكاح وتحريم السفاح^(١) وإقامة العدل بين الناس وتحريم المظالم وإقامة الحدود على أهل المعاصي والجهاد مع أعداء الله والاجتهاد في إشاعة أمر الله ودينه ، فهذا أصل الدين ، ولذلك لم يبحث القرآن العظيم عن لمية هذه الأشياء إلا ما شاء الله ، فإنها كانت مسألة فيمن نزل القرآن على ألسنتهم ، وإنما الاختلاف في صور هذه الأمور وأشباحها ، فكان في شريعة موسى عليه السلام الاستقبال في الصلاة إلى بيت المقدس ، وفي شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم إلى الكعبة ، وكان في شريعة موسى عليه السلام الرجم فقط ، وجاءت شريعتنا بالرجم للمحسن والجلد لغيره ، وكان في شريعة موسى عليه السلام القصاص فقط ، وجاءت شريعتنا بالقصاص والدية جميعاً ، وعلى ذلك اختلافهم في أوقات الطاعات وآدابها وأركانها .

وبالجملة فالأوضاع الخاصة التي مهدت ، وبنيت بها أنواع البر والارتفاقات هي الشريعة والمنهاج .

واعلم أن الطاعات التي أمر الله تعالى بها في جميع الأديان إنما هي أعمال تنبعث من الهيئات النفسانية التي هي في المعاد للنفوس أو عليها ، وتمد فيها

وتشرحها ، وهى أشباحها وتماثيلها ، ولا جرم أن ميزانها وملاك أمرها تلك الهيئات ، فمن لم يعرفها لم يكن من الأعمال على بصيرة ، فربما اكتفى بما لا يكفي ، وربما صلى بلا قراءة ولا دعاء ، فلا يقيد ، فلا بد من سياسة عارف حق المعرفة يضبط الخفى المشتبه بأمارات واضحة ، ويجعلها أمراً محسوساً يميزه الآداني والآفاصى ، ولا يشبهه عليهم ليطلبوا به ويؤاخذوا عليه على حجة من الله واستطاعة منهم .

والآثام ربما تشبه بما ليس بأثم كقول المشركين :

(لَمَّا اتَّبَعُ مِثْلَ رَبِّيَ) (١)

إما لقصور العلم ، أو لغرض دنيوى يفسد بصيرته ، فسدت الحاجة إلى أمارات تميز بها الأثم من غيره ، ولو لم يؤقت الأوقات لا ستكثر بعضهم القليل من الصلاة والصوم ، فلم يغن ذلك عنهم شيئاً ، ولم تمكن المعاقبة على تسليمهم واحتياهم ، ولو لم يعين لهم الأركان والشروط لخطبوا خبط عشواء (٢) ، ولولا الحدود لم يزجر أهل الطغيان .

وبالجملة فجمهور الناس لا يتم تكليفهم إلا بأوقات وأركان وشروط وعقوبات وأحكام كلية ونحو ذلك ، وإذا شئت أن تعرف للتشريع ميزانا ، فتأمل حال الطبيب الحاذق عندما يتحدث فى سياسة المرضى ، ويخبرهم بما لا يعرفون ، ويسكنهم بما لا يحيطون بدقائقه علما كيف يعمد إلى مقننات محسوسة ، فيقيمها مقام الأمور الخفية كما يقيم حمرة البشرة وخروج الدم من اللثة مقام غلبة الدم ، وكيف ينظر إلى قوة المرض وسن المريض وبلده وفصله وإلى قوة الدواء وجميع ما هناك ، فيجدس (٣) بمقدار خاص من الدواء يلائم الحال ، فيكلفه به ، وربما اتخذ قاعدة كلية من قبل إقامة المظنة

(١) سورة البقرة آية ٢٢٥

(٢) والعشواء الناقة التى فى بصرها ضف ، والمعنى لكانوا على غير بصيرة

(٣) أى يظن

مقام سبب المرض وإقامة هذا القدر الذى تفعّل به من الدواء مقام إزالة المادة المؤذية أو تغيير هيئتها الفاسدة ، فيقول مثلاً : من أحرمت بشرته ودميت لثته وجب عليه بحكم الطب أن يحتسى (١) على الريق شراب العناب أو ماء العسل، ومن لم يفعل ذلك فإنه على شرف الهلاك ، ويقول : من تناول من معجون كذا وكذا وزن مثقال زال عنه مرض كذا ، وأمن من مرض كذا ، فيؤثر عنه تلك الكلية ، ويعمل بها ، فيجعل الله فى ذلك نفعا كثيراً ، وتأمل حال الملك الحكيم الناظر فى إصلاح المدينة وسياسة الجيوش كيف ينظر إلى الأراضى وريعتها ، وإلى الزراع ومؤتتهم ، وإلى الحراس وكفايتهم ، فيضرب العشر والخراج حسب ذلك ، وكيف يقيم هيئات محسوسة وقرائن مقام الأخلاق والمسلكات التى يجب وجودها فى الأعوان ، فيتخذه على ذلك القانون وكيف ينظر إلى الحاجات التى لا بد من كفايتها، وإلى الأعوان وكثرتهم ، فيوزعهم توزيعاً يكتفى المقصود ، ولا يضيق عليهم ، وتأمل حال معلم الصبيان بالنسبة إلى صبيانهم ، والسيد بالنسبة إلى غلاته يريد هذا تعليمهم ، وذلك كفاية الحاجة المقصودة بأيديهم ، وهم لا يعرفون حقيقة المصلحة ، ولا يرغبون فى إقامتها ، ويسلّلون ، ويستندون ، ويحتملون كيف يعرفان مظنة الثمة قبل وقوعها ، فيسدان الخلل ، ولا يخاطبائهم إلا بطريقة ليلاً نهاراً ، ونهاراً ليلاً ، لا يجدون منها حيلة ، ولا يتمكنون من التسلّل وهى تفضى إلى المقصود من حيث يعلمون أو لا يعلمون .

وبالجملة فكل من تولى لإصلاح جم غفير مختلفة استعدادهم ، ولبسوا من الأمر على بصيرة ولا فيه على رغبة يضطر إلى تقدير وتوقيت وتعيين أوضاع وهيئات يجعلها العمدة فى المطالبة والمواخظة .

واعلم أن الله تعالى لما أراد بيعة الرسل أن يخرج الناس من الظلمات إلى النور ، فأوحى إليهم أمره لذلك ، وألقى عليهم نوره ، ونفث فيهم الرغبة

(١) أى يشرب إذا أصبح من غير أن يأكل شيئاً

في إصلاح العالم ، وكان اعتناء القوم يومئذ لا يتحقق إلا بأمر ومقدمات
وجب في حكمة الله أن يلتوى (١) جميع ذلك في إرادة بعثهم ، وأن يكون
افتراض طاعة الرسل وانقيادهم منفسحاً إلى افتراض مقدمات الإصلاح ،
وكل ما لا يتم في العقل أو العادة إلا به فإنه جملة يجر بعضها بعضاً ، والله
لا يخفى عليه خافية ، وليس في دين الله جزاف ، فلا يعين شيء دون نظائره
لإلا بحكم وأسباب يعلمها الراسخون في العلم ، ونحن نريد أن ننبه على جملة صالحة
من تلك الحكم والأسباب ، والله أعلم .

باب أسباب نزول الشرائع الخاصة بعصر دون عصر وقوم دون قوم

والاصل فيه قوله تعالى :

(كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَآئِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَآئِيلُ
عَلَى نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا
إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (٢) .

تفسيرها أن يعقوب عليه السلام مرض مرضاً شديداً ، فنذر لئن عافاه
الله لبحرمن على نفسه أحب الطعام والشراب إليه ، فلما عوفي حرم على
نفسه لحان الإبل وألبانها ، واقتدى به بنوه في تحريمها ، ومضى على ذلك
القرون حتى أضمرها في نفوسهم التفريط في حق الأنبياء إن خالفهم بأكلها ،
فنزل التوراة بالتحريم ، ولما بين النبي صلى الله عليه وسلم أنه على ملة إبراهيم
قالت اليهود كيف يكون على ملته وهو يأكل لحوم الإبل وألبانها ، فرد الله
تعالى عليهم أن كل الطعام كان حلالاً في الأصل وإنما حرمت الإبل لعارض
لحق باليهود ، فلما ظهرت النبوة في بني إسماعيل وهم برآء من ذلك العارض
لم يجب رعايته .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة التراويح « ما زال بكم الذي رأيت من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قمت به ، فصلوها أيها الناس في بيوتكم » فكبحهم النبي صلى الله عليه وسلم عن جعلها شائعا ذائعا بينهم لثلاث تصير من شعائر الدين ، فيعتقدوا تركها تفرها في جنب الله ، فتفرض عليهم .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء ، لم يحرم لأجل مسأله » .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم مكودعا لها وإن حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم لمكة » .

وقوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن الحج « أهو في كل عام لو قلت نعم لم أوجبت ، ولو وجبت لم تقوموا بها ، ولو لم تقوموا بها عذبتم » .

واعلم أنه إنما اختلفت شرائع الأنبياء عليهم السلام لأسباب ومصالح ، وذلك أن شعائر الله إنما كانت شعائر لمعدات وأن المقادير يلاحظ في شرعية حال المكلفين وعاداتهم .

فلما كانت أممية قوم نوح عليه السلام في غاية القوة والشدة كما نبه عليه الحق تعالى - استوجبا أن يؤمروا بدوام الصيام ؛ ليقاوم سورة بهيميتهم ، ولما كانت أممية هذه الأمة ضعيفة نهوا عن ذلك ، وكذلك لم يجعل الله تعالى الفتناء حلالا للأولين ، وأحلها لنا لما رأى ضعفنا ، وأن مراد الأنبياء عليهم السلام إصلاح ما عندهم من الارتفاقات ، فلا يعدل عنها إلى ما يبين المألوف إلا ما شاء الله ، وأن مطلق المصالح تختلف باختلاف الأعصار والمعدات ، ولذلك صح وقوع النسخ ، وإنما مثله كمثل الطبيب يعتمد إلى حفظ المزاج المعتدل في جميع الأحوال ، فتختلف أحكامه باختلاف الأشخاص والزمان ، فيأمر الشاب بما لا يأمر به الشاب ، ويأمر في الصيف

بالنوم في الجو لما يرى أن الجو مظنة الاعتدال حينئذ ، وبأمر في الشتاء بالنوم داخل البيت لما يرى أنه مظنة البرد حينئذ .

فن عرف أصل الدين وأسباب اختلاف المناهج لم يكن عنده تغيير ولا تبديل ، ولذلك نسبت الشرائع إلى أقوامها ، ورجعت اللائمة إليهم حين استوجبوا بها بما عندهم من الاستعداد ، وسألوا هاجد سؤالهم بلسان الحال ، وهو قوله تعالى :

(فَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ^(١)).

ولذلك ظهر فضل أمة نبينا صلى الله عليه وسلم حين استحَقُّوا تعيين الجمعة لكونهم أميين برآء من العلوم المكتسبة ، واستحَقُّوا اليهود السبت لاعتقادهم أنه يوم فرغ الله فيه من الخلق وأنه أحسن شيء لأداء العبادة مع أن الكل بأمر الله ووحيه ، ومثل الشرائع في ذلك كمثل العزيمة^(٢) يؤمرون بها أولا ، ثم يكون هنالك أعذار وحرَج ، فشرع لهم الرخص^(٣) لمخفى يرجع إليهم فر بما توجه بذلك بعض اللائمة إليهم لكونهم استوجبوا ذلك بما عندهم قال الله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ^(٤)).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن ، وبين نقصان دينهن بقوله « رأيت أنها إذا حاضت لم تصل ، ولم تصم » .

واعلم أن أسباب نزول المناهج في صورة خاصة كثيرة لكنها ترجع إلى نوعين .

(١) سورة المؤمنون آية ٥٣ (٢) أى الواجب المأمور به

(٣) جم رخصة وهي ضد الزعرة والمراد الاجازات والاياحات

(٤) سورة الرعد آية ١١

أحدهما كالامر الطبيعي الموجب لتكليفهم بتلك الاحكام ، فكما أن لأفراد الإنسان جميعها طبيعة وأحوالاً وورثتها من النوع توجب تكليفهم بأحكام ، وكما أن الآكل لا يكون في خزانة خياله الألوان والصور ، وإنما هنالك الألفاظ والملبوسات ونحو ذلك ، فإذا تلقى من الغيب علماً في رؤيا أو واقعة أو نحو ذلك ، فإنما يتشبع علمه في صورة ما اخترته خياله دون غيره ، وكما أن العربي الذي لا يعرف غير لغة العرب إذا تمثل له علم في نشأة اللفظ ، فإنما يتمثل له في لغة العرب دون غيرها ، وكما أن البلاد التي يوجد فيها القليل وغيره من الحيوانات سيئة المنظر يترأى لأهلها لإمام الجن وتخويف الشياطين في صورة تلك الحيوانات دون غير تلك البلاد ، والتي يعظم فيها بعض الأشياء ، ويوجد فيها بعض الطيبات من الأطعمة والألبسة — تترأى لأهلها النعمة وانبساط الملاصقة في تلك الصور دون غير تلك البلاد ، وكما أن العربي المتوجه إلى شيء ليفعله أو طريق ليسلكه إذا سمع لفظه راشد أو نجيح كان دليلاً على حسن ما يستقبله دون غير العربي وقد جاءت السنة ببعض هذا النوع — فكذاك يعتبر في الشرائع علوم مخزونة في القوم واعتقادات كائنة فيهم وعادات تجارى فيهم كما يتجارى الكلب^(١) .

ولذلك نزل تحريم لحوم الابل والابلانها على بنى إسرائيل دون بنى إسماعيل ، ولذلك كان الطيب والحديث في المطاعم مفوضاً إلى عادات العرب ، ولذلك حرمت بنات الأخوة علينا دون اليهود ، فانهم كانوا يعدونها من قوم أيها لا مخالطة بينهم وبينها ، ولا ارتباط ، ولا اصطحاب ، فبى كالأجنبية بخلاف العرب ، ولذلك كان طيب العجل في لبن أمه حراماً عليهم دوننا ، فان علم كون ذلك تغيير الخلق الله ومصادمة لتدبير الله حيث صرف

(١) هو بالتحريك داء يعرض من عض الكلب فيصيبه شبه جنون فلا يعض أحداً إلا كلب ويعرض له أعراض ودية ويبتلع من شرب الماء حتى يموت عطشاً ، وقوله تجارى أى أى تدرى في مواطنهم وتؤثر فيها

ما خلقه الله لنشر العجل ونموه إلى فك بنيته وحل تركيبه كان راسخاً في اليهود متجارياً فيهم ، وكان العرب أبعد خلق الله عن هذا العلم حتى لو ألقى عليهم لما فهموه ، ولما أدركوا المناط المناسب للحكم ، والمعتبر في نزول الشرائع ليس العلوم والحالات والعقائد المتمثلة في صدورهم فقط ، بل أعظمها اعتباراً ، وأولها اعتداداً ما نشأوا عليه واندفع عقولهم إليه من حيث يعلمون ومن حيث لا يعلمون ، كما ترى ذلك في علاقات تمثل شيء بصورة غيره كتمثيل منع الناس عن السحور في صورة الحتم على الأقواء ، فإن الحتم شبح المنع عند القوم استحضروه أم لا .

وحق الله على عباده في الأصل أن يعظموه غاية التعظيم ، ولا يقدموا على مخالفة أمره بوجه من الوجوه ، والواجب فيما بين الناس أن يقيموا مصلحة التأليف والتعاون ، ولا يؤذى أحد أحداً إلا إذا أمر به الرأي الكلي ونحو ذلك ، ولذلك كان الذي وقع على امرأة يعلم أنها أجنبية — قد أرخى بينه وبين الله حجاب ، وكتب ذلك من اجترأه على الله ، وإن كانت امرأته في الحقيقة لأنه أقدم على مخالفة أمر الله وحكمه ، والذي وقع على أجنبية وهو يعلم أنها امرأته لا يألو (١) في ذلك معنوياً فيما بينه وبين الله ، وكان الذي نذر الصوم ماخوذاً بنفذه دون من لم ينذر ، وكان من تشدد في الدين شدد عليه ، وكانت لطمة الينم للتأديب حسنة ، وللتعذيب سيئة ، وكان المخطئ والناسي معفواً عنهما في كثير من الأحكام ، فهذا الأصل يتفاه علوم القوم وعاداتهم الكامنة منها والبارزة ، فيتشخص الشرائع في حقهم حسب ذلك .

واعلم أن كثيراً من العادات والعلوم الكامنة يتفق فيها العرب والعجم وجمع سكان الأقاليم المعتدلة وأهل الأمزجة القابلة للأخلاق الفاضلة . كالحنن لميتهم واستحباب الرفق به . وكالفخر بالاحساب والانساب .

(١) أى لا ينصر

وكانوم إذا مضى ربع الليل أو ثلثه. أو نحو ذلك. والامتنع في تبشير (١) الصبح إلى غير ذلك بما أومأنا إليه في الارتفاقات . فتلك العادات والعلوم أحق الأشياء بالاعتبار ثم بعدها عادات وعقائد تختص بالمبعوث إليهم . فتعتبر تلك أيضاً وقد جعل الله لكل شيء قدراً .

واعلم أن النبوة كثيراً ما تكون من تحت الملة كما قال الله تعالى :

(مِلَّةَ آبَائِكُمُ الْبَرَاءِ إِبْرَاهِيمَ) (٢) .

وكما قال :

(وَلَمَّا مِّنْ شَيْعَتِهِ لِبَرَاءِ إِبْرَاهِيمَ) (٣) .

وسر ذلك أنه تنشا قرون كثيرة على التدين بدین . وعلى تعظيم شئائه . وتصير أحكامه من المشهورات الدائمة اللاحقة بالدينيات الأولية التي لا تكاد تنكر . فتجىء نبوة أخرى لإقامة ما اعوج منها ؛ وصلاح ما فسد منها بعد اختلاط رواية نبيا ، فتفقد عن الأحكام المشهورة عندهم ، فما كان صحيحاً موافقاً لقواعد السياسة الملية لا تغيره ، بل تدعو إليه ، وتحث عليه ، وما كان سقيماً قد دخله التحريف ، فإنها تغيره بقدر الحاجة ، وما كان حرباً أن يزداد ، فإنها تزيده على ما كان عندهم ، وكثيراً ما يستدل هذا النبي في مطالبه بما بقي عندهم من الشريعة الأولى ، فيقال عند ذلك هذا النبي في ملة فلان النبي أو من شيعته ، وكثيراً ما تختلف النبوات لاختلاف الملل النازلة تلك النبوة فيها .

والنوع الثاني (٤) بمنزلة طارىء عارض ، وذلك أن الله تعالى وإن كان

(١) أى أى أوائل (٢) سورة الحج آية ٢٨

(٣) سورة الصافات آية ٨٣

(٤) من أسباب نزول المتاح في سورة خامة

متعالياً عن الزمان ، فله ارتباط بوجه من الوجوه بالزمان والزمانيات ، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الله يقضى بعد كل مائة بحادثة عظيمة من الحوادث ، وأخبر آدم وغيره من الأنبياء عليهم السلام في حديث الشفاعة بشيء من هذا الباب حيث قال كل واحد منهم : « إن ربى تبارك وتعالى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله ، فإذا تهيأ العالم لإفاضة الشرائع وتعيين الحدود ، وتجلي الحق منزلاً عليهم الدين ، وامتلاء الملأ الأعلى بهمة قوية حسب ذلك يكون حيثئذ أدنى سبب من الأسباب الطارئة كافياً في قرع باب الجود ، ومن دق باب الكريم انفتح ، ولك عبرة بفصل الربيع يؤثر فيه أدنى شيء من الغرم والبذر ما لا يؤثر في غيره أضعاف ذلك ، وهمة النبي صلى الله عليه وسلم ، واستشراقه للشئ ، ودعوته له ، واشتياقه إليه ، وطلبه إياه سبب قوى لنزول القضاء في ذلك الباب ، وإذا كانت دعوته تحيي السنة الشهباء ، وتغلب فئة عظيمة من الناس ، وتزيد الطعام والشراب زيادة محسوسة ، فما ظنك في نزول الحكم الذي هو روح لطيف إنما يتعين بوجود مثالي ، وعلى هذا الأصل ينبغي أن يخرج أن حدوث حادثة عظيمة ضخمة في ذلك الزمان يفرغ لها النبي صلى الله عليه وسلم ، كقصة الافك ، وسؤال سائل يراجع النبي صلى الله عليه وسلم ويحاوره فيهم له صلى الله عليه وسلم قصة الظهار يكون سبباً لنزول الأحكام ، وأن يكشف عليه فيها جليلة الحال ، وأن استبطاء القوم عن الطاعة وتبليدهم عن الانقياد ، وإخلاصهم عن العصيان ، وكذا رغبتهم في شيء ، وعرضهم عليه بالنواجد ، واعتقادهم التفریط في جنب الله عند تركه — يكون سبباً لأن يشدد عليهم بالوجوب الأكيد والتحریم الشديد ، ومثل ذلك كله في استمطار الجود كمثل الإنسان الصالح قوى الهمة يتوخى (١) ساعة انتشار

الروحانية وقوة السعادة ، فيسأل الله فيها بمجهود همته ، فلا تراخى إجابته ، وإلى هذه المعاني وقعت الإشارة في قوله تبارك وتعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ
وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ) (١).

وأصل المرضي أن يقل هذا النوع من أسباب نزول الشرائع لأنه بعد
لنزول ما يقلب فيه حكم المصلحة الخاصة بذلك الوقت ، فكثيراً ما كان
تضييقاً على الذين يأتون من بعد ، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم
يكبره المسائل ، وكان يقول : « ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من قبلكم
بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم » . وقال : « إن أعظم المسلمين
في المسلمين جرماً من سأل شيئاً لحرم لأجل مسئلته » ، وجاء في الخبر :
« أن بني إسرائيل لو ذبحوا أي بقرة شاءوا كفت عنهم لكن شددوا فتشدد
عليهم ، والله أعلم » .

باب أسباب المؤاخذة على المناهج

لنبحث عن المناهج والشرائع التي ضربها الله تعالى لعباده هل يترتب
الثواب والعذاب عليها كما يترتب على أصول البر والإثم ، أو لا يترتب
إلا على ما جمعت مغلطات وأشباها وقوالب له ؟ فنترك صلاة وقت من
الأوقات ، وقلبه مطمئن بالاخبات ، هل يعذب بتركها ؟ ومن صلى صلاة ،
وأدى الأركان والشروط حسب ما يخرج عن المهددة ، ولم يرجع بشئ . من
الاخبات ، ولم يدخل ذلك في صميم قلبه هل يثاب على فعلها؟ وليس الكلام
في كون مصيبة المناهج مفسدة عظيمة من جهة كونها قدحاً في السنة الراشدة ،
وفتحاً لباب الإثم ، وغشا بالنسبة إلى جماعة المسلمين ، وضرراً للحى
وللمدينة والإقليم بمنزلة سيل سد مجراه لمصلحة المدينة ، فجاء رجل ،

(١) سورة المائدة آية ١٠١

ونقب السد ، ونجا نفسه ، وأهلك أهل مدينته ، ولكن الكلام فيما يرجع إلى نفسه من إحاطة السيئات بها أو إحاطة الحسنات .

فذهب أهل الملل قاطبة إلى أنها توجب الثواب والعذاب بنفسها ، فالمحققون منهم والراسخون في العلم والحواريون من أصحاب الأنبياء عليهم السلام يدركون مع ذلك وجه المناسبة والارتباط لتلك الأشياح والقوالب بأصولها وأرواحها ، وطامة حملة الدين وروعة الشرائع يكتفون بالأول ، وذهب فلاسفة الإسلام إلى أن العذاب والثواب إنما يكونان على الصفات النفسانية والأخلاق المثبتة بذيل الروح ، وإنما ذكر قوالبها وأشباحها في الشرائع تفهيمًا وتقريبًا للمعاني الدقيقة إلى أذهان الناس ، هذا تحرير المقام على مشرب القوم .

أقول : والحق ما ذهب إليه المحققون من أهل الملل — بيان ذلك أن الشرائع لها معادات وأسباب تشخيصها ، وترجع بعض محتملاتها على بعض ، والحق يعلم أن القوم لا يستطيعون العمل بالدين إلا بتلك الشرائع والمناهج ، ويعلم أن هذه الأوضاع هي التي يليق أن تكون عليهم ، فتندرج في عناية الحق بالقوم أولاً ، ثم لما تهيأ العالم لفيضان صور الشرائع وإيجاد شخصها المثالية ، فوجدوها وأفاضها ، وتقرر هنالك أمرها — كانت أصلاً من الأصول ، ثم لما فتح الله على الملأ الأعلى هذا العلم ، وألهمهم أن المظنات قائمة مقام الأصول ، وأنها أشباحها وتماثيلها ، وأنه لا يمكن تكليف القوم إلا بتلك — حصل في حظيرة القدس إجماعاً على أنها هي بمنزلة اللفظ بالنسبة إلى الحقيقة الموضوعة لها ، والصورة الذهنية بالنسبة إلى الحقيقة الخارجية المنتزعة منها ، والصورة التصويرية بالنسبة إلى من انتقشت مكشافه ، والصورة الخطية بالنسبة إلى الألفاظ الموضوعة هي لها ، فإنه في كل ذلك لما قويت العلاقة بين الدال والمدلول ، وحصل بينهما تلازم وتوافق أجمع في حيزاً من الاحياز أنه هو ، ثم ترشح شبح هذا العلم أو حقيقته في مبركات

بنى آدم عربهم وعجمهم ، فاتفقوا عليه ، فلن ترى أحداً إلا ويضمرفى نفسه
شعبة من ذلك ، وربما سمينا وجوداً شبيهاً للدلول ، وربما كان لهذا الوجود
آثار عجيبة لا تخفى على المتتبع ، وقد روعى فى الشرائع بعض ذلك ، ولذلك
جعلت الصدقة من أوساخ المتصدقين ، وسرت شناعة العمل فى الأجرة ،
ثم لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم ، وأيد بروح القدس ، ونفث فى روعه
إصلاح القوم ، وفتح لجوهر روجه فجع واسع إلى الهمة القوية فى باب نزول
الشرائع وصدور الشخوص المثالية ، فعزم على ذلك أقصى عزمته ، ودعا
للواقفين ، ولعن على المخالفين بمجهدهم ، وأن مميم تخترق السبع الطباقي ،
وأنهم يستسقون ، وما هنالك قرعة (١) صحاب ، فتشأ أمثال الجبال فى الحال
وأنهم يدعون ، فيجى الموتى بدعوتهم — تأكد انعقاد الرضا والسخط فى
خطيرة القدس ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إن إبراهيم نبيك وعبدك
دعا لحكمه وأنا أدعو للدينة ، الحديث .

ثم إن هذا العبد إذا علم أن الله تعالى أمره بكذا وكذا ، وأن الملاء الأعلى
تؤيد النبي صلى الله عليه وسلم فيما يأمر ، وينهى ، وعلم أن إهمال هذا
والإقدام على ذلك اجترأ على الله وتفريط فى جنب الله ، ثم أقدم على
العمل عن قصد وعمد ، وهوى ويصر — فإن ذلك لا يكون إلا لغاشية عظيمة .
من الحجب وانكسار تام للملكية ، وذلك يوجب قيام خطيئة بالنفس ،
وإذا أقدم على عمل شاق تنجم عنه طبيعته لا لمرأة الناس ، بل تقرباً من الله
وحفظاً على مرضياته ، فإن ذلك لا يكون إلا لغاشية عظيمة من الإحسان
وانكسار تام للبهيمية ، وذلك يوجب قيام حسنة بالنفس ، أما من ترك
ضلاة وقت من الأوقات ، فيجب أن يبحث عنه لم تركها ؟ وأى شئ حمله
على ذلك ؟ فإن نسيها ، أو نام عنها ، أو جهل وجوبها ، أو شغل عنها بما
لا يبعد منه بدأ ، فنص الملة أنه ليس بآثم ، وإن تركها وهو يعلم ، ويتذكر ،

(١) أى قطعة من ثياب ، وجمع قرعة قرع

وأمره يده ، فإن ذلك لا يكون لاحالة إلامن حرازة (١) في دينه ، وغاشية شيطانية أو نفسانية غشيت بصيرته ، وهو يرجع إلى نفسه ، وأما من صلى صلاة ، وخرج عن عهدة ما وجب عليه ، فيجب أن يبحث عنه ، أيضا إن فعلها رياء وسمعة أو جريانا على عادة قومه أو عبا — فنص الملة أنه ليس بمطيع ، ولا يعتد بفعله ذلك ، وإن فعلها تقربا من الله ، وأقدم عليها إيمانا واحتسابا وتصديقا بالموعود ، واستحضر النية وأخلص دينه لله — فلا جرم أنه فتح بينه وبين الله باب ، ولو كرأس إبرة ، وأما من أهلك المدينة ، ونجا نفسه فلا نسلم أنه نجا نفسه ، كيف وهنالك لله ملائكة أقصى همهم الدعاء لمن يسعى في إصلاح العالم ، وعلى من سعى في إفساده ، وأن دعوتهم تقرر باب الجود ، ويكون سببا لنزول الجزاء بوجه من الوجوه ، بل هنالك لله تعالى عناية بالناس توجب ذلك ، ولدقة مدركها جعلنا دعوة الملائكة عنوانا لها ، والله أعلم .

باب اسرار الحكم والعلّة

اعلم أن للعباد أفعالا يرضى لأجلها رب العالمين عنهم ، وأفعالا يسخط لأجلها عليهم ، وأفعالا لا تقتضى رضا ولا سخطا ، فاقضت حكمته باللغة ورحمته التامة أن يبحث إليهم الأنبياء ، ويخبرهم على ألسنتهم بتهق الرضا والسخط بتلك الأفعال ، ويطلب منهم الفصل (٢) الأول ، وينهى عن الثاني ، ويخيرهم فيما سوى ذلك :

(لِيُنْهَكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ يَبْنَةِ وَيُخَيَّرَ مَنْ حَيَّ عَنْ يَبْنَةِ (٣)) .

فتعلق الرضا والسخط بالفعل ، وكونه غفلا منهما ، وكون الشيء بحيث يطلب منهم ، وينهون عنه ، ويخيرون فيه أيا ما شئت ، فقل هو الحكم . والطلب منه مؤكدا يقتضى الرضا والثواب على فعل المطلوب ، والسخط

(١) وأمله وجع في القلب من غيظ ونحوه . (٢) مكنا وحد اللفظ بالنسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ولله عرف عن القلب (٣) سورة الأهل آية ٤٢

والعقاب على تركه ، ومنه غير مؤكد يقتضى الرضا والثواب على فعل المطلوب دون السخط والعقاب على تركه .

وكذلك النهى منه مؤكد يقتضى الرضا والثواب على الكف منه لأجل النهى ، ويقتضى السخط والعقاب على فعل المنهى عنه ، ومنه غيره يؤكد يقتضى الرضا والثواب على الكف عنه لأجل النهى دون السخط والعقاب على فعله . واعتبر بما عندك من ألفاظ الطلب والمنع وبمحاورات الناس في ذلك ، فإنك ستجد ثلثية كل قسم من جهة سريان الرضا والسخط في ضد المنطوق أولاً أمراً طبيعياً لا يحصى عنه ، فالأحكام خمسة : إيجاب ، وتنب ، وإباحة ، وكراهية ، وتحريم ، والذي يؤتى به في مخاطبة الناس لا يمكن أن يكون حال كل فعل على حدته من أفعال المكلفين لعدم انحصارها ، ولعدم استطاعة الناس الاحاطة بملهمها ، فوجب إذاً أن يكون ما يخاطبون به قضايها كلية معنونة بوحدة تنظم كثرة ، ليحيطوا بها علماً ، فيعرفوا منها حال أفعالهم ، ولك عبرة بالصناعات الكلية التي جعلت لتكون قانوناً في الأمور الخاصة يقول النحوى : الفاعل مرفوع فيسمى مقالته السامع ، فيعرف بها حال زيد في قولنا قام زيد ، وعمر في قولنا قعد عمر ، وهلم جراً ، وتلك الوحدة التي تنظم كثرة هي العلة التي يدور الحكم على دورانها وهي قسمان :

قسم يعتبر فيها حالة توجد في المكلفين ، ولا يمكن أن تكون حالة دائمة لاتنفلك عنهم ، فيكون مضمون الخطاب تكليفهم بالأمردائماً إذلا يستطيعون ذلك اللهم إلا في الإيمان خاصة فلا جرم أن تعتبر حالة مركبة من صفة لازمة في المكلف بها يصح كونه مخاطباً وهيئة طارئة تنوبه مرة بعد مرة ، وأكثر ما يكون هذا القسم في العبادات والهيئة إما وقت أو استطاعة ميسرة . أو مظنة حرج ، أو إرادة شئ ، ونحو ذلك كقول الشرع « من أدرك وقت الصلاة » وهو عاقل بالغ وجب عليه أن يصلحها ، ومن شهد الشهر ، وهو عاقل بالغ مطبق وجب عليه أن يصومه ، ومن ملك نصيباً ، وحال عليه الحول وجب أن يزكّيه ، ومن كان على سفر جاز له القصر والافطار ، ومن أراد

الصلاة، وكان محدثاً وجب عليه الوضوء، وفي مثل هذا ربما تسقط الصفات المعتبرة في أكثر الأوامر، وتخص الصفة التي بها امتاز بعضها من البعض، فيساح بتسميتها علة، فيقال علة الصلاة إدراك الوقت، وعلة الصوم شهود الشهر، وربما يجعل الشارع لبعض تلك الأوصاف دون بعض أثرًا، كما يجوز تعجيل الزكاة لسنة أو سنتين لمن ملك النصاب دون من لم يملكه، فيعطى الفقيه كل ذى حق حقه، فيخص بعضها بسبب والآخر بالشرط.

وقسم يعتبر فيه حال ما يقع عليه الفعل أو يلابسه، وهى إما صفة لازمة له كقول الشارع: يحرم شرب الخمر، ويحرم أكل الخنزير، ويحرم أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير، ويحرم نكاح الإماء أو صفة طارئة تنوبه كقوله تعالى:

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(١)).

وقوله تعالى:

(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٢)).

وربما يجمع بين اثنين فصاعداً من أحوال ما يقع عليه الفعل، كقول الشارع: يجب رجم الزانى المحصن، وجلد زان غير محصن، وربما يجمع بين حال المكلف وحال ما يقع عليه الفعل، كقول الشارع: يحرم الذهب والحريز على رجال الأمة دون نسائها.

وليس في دين الله جزاف، فلا يتعلق الرضا والسخط بتلك الأفعال إلا بسبب، وذلك أن ههنا شفوياً يتعلق بها الرضا والسخط في الحقيقة وهى نوان: أحدهما البر والائتم والارتفاقات وإصاعتها وما يحذو حذو ذلك، وثانيهما ما يتعلق بالشرائع والمناهج من سد باب التحريف والاحتراز

من التسلسل ونحو ذلك ، ولها محال ولوازم يتعلقان بها بالفرض ، وينسبان (١) إليها توسعاً ، نظيره ما يقال من أن علة الشفاء تناول الدواء ، وإنما العلة في الحقيقة نضج الإخلاط أو إخراجها وهو شيء يعقب الدواء في العادة ، وليس هو هو ، ويقال علة الحى قد تكون الجلوس في الشمس ، وقد تكون الحركة المتعبة ، وقد تكون تناول غذاء حار ، والعلة في الحقيقة محفوفة الإخلاط ، وهى واحدة في ذاتها ولكنها طرق إليها وأشباح لها ، وكان الاكتفاء بالأصول وترك اعتبار تعدد الطرق والمحال لسان المتقنين في الفنون النظرية دون العامة ، وإنما نزل الشرع بلسان الجمهور ، ويجب أن يكون علة الحكم صفة يعرفها الجمهور ولا تخفى عليهم حقيقتها ولا وجودها من عدمها ، ويكون مظنة لأصل من الأصول التى تعلق بها الرضا والسخط إما لكونها مفضية إليه ، أو مجاورة له ، ونحو ذلك كشرب الخمر فإنه مظنة لمفساد يتعلق بها السخط من الإعراض عن الإحسان والإخلاص إلى الأرض وإفساد نظام المدينة والمنزل ، وكان لازماً لها غالباً ، فتوجه المنع إلى نوع الخمر .

وإذا كان لشيء لوازم وطرق لم يخص للعلية منها إلا ما تميز من سائر ما هنالك بوجهان من جهة الظهور والانضباط أو من جهة لزوم الأصل أو نحو ذلك كرخصة القصر والافطار — أدبرت على السفر والمرض دون سائر مظنات الخرج ؛ لأن الأكساب الشاقة كالفلاحة والحداة وإن كان يلزمها الخرج لكنها مخلة بالطاعة لأن المكتسبها يداوم عليها ، ويتوقف عليها معاشه وأما وجود الحر والبرد فغير منضبط لأن لهما مراتب مختلفة بعسر إحصاؤها وتعيين شيء منها بآمارات وعلامات ، وإنما يعتبر عند السبر مظنات كانت في الأمة الأولى أكثرية معروفة ، وكان السفر والمرض بحيث لا يشبهه عليهم الأمر فيهما ، وإن كان اليوم بعض الاشتباه لانقراض العرب الأول وتعق الناس في الاحتمالات حتى فسد ذوقهم السليم الذى يجده قبح العرب ، والله أعلم .

باب للصالح للتفتية لتعيين الفرائض والآركان والآداب ونحو ذلك

اعلم أنه يجب عند سياسة الأمة أن يجعل لكل شيء من الطاعات حدان: أعلى وأدنى فالأعلى هو ما يكون مفضيا إلى المقصود منه على الوجه الآثم، والأدنى هو ما يكون مفضيا إلى جملة من المقصود ليس بعدها شيء يعتد به، وذلك لأنه لا سبيل إلى أن يطلب منهم الشيء، ولا يبين لهم أجزائه وصورته ومقدار المطلوب منه، فإنه ينافي موضوع الشرع، ولا سبيل إلى أن يكلف الجميع بإقامة الآداب والمكملات لأنه بمنزلة التكليف بالمحال في حق المشتغلين أو المتعسر، وإنما بناء سياسة الأمة على الاقتصاد دون الاستقصاء، ولا سبيل إلى أن يهمل الأعلى، ويكتفى بالأدنى، فإنه مشرب السابقين وحظ المخلصين، وإهمال مثله لا يلائم اللطف، فلا يحصى (١) إذا من أن يبين الأدنى، ويسجل على التكليف به، ويندب إلى ما يزيد عليه من غير إيجاب، والذي يسجل على التكليف به ينقسم إلى مقدار مخصوص من الطاعة كالصلوات الخمس وصيام رمضان، وإلى أبعاض لها لا يعتد بها بدونها كالتكبير وكقراءة فاتحة الكتاب للصلاة وتسمى بالآركان، وأمور خارجة منها لا يعتد بها بدونها وتسمى بالشروط كالوضوء للصلاة.

واعلم أن الشيء قد يجعل ركنا بسبب يشبه المذهب الطبيعي، وقد يجعل بسبب طارئ.

فالأول أن تكون الطاعة لا تقوم ولا تفيد فائدتها إلا به كالركوع والسجود في الصلاة والإمساك عن الأكل والشرب والجماع في الصوم، أو يكون ضبطا بلهم خفى لا بد منه فيها كالتكبير، فإنه ضبط للنية واستحضار لها، وكالفاحة فإنها ضبط للدعاء، وكالسلام فإنه ضبط للخروج من الصلاة بفعل صالح لا ينافي الوقار والتعظيم.

والثاني أن يكون واجبا بسبب آخر من الأسباب، فيجعل ركنا في الصلاة، لأنه يكملها، ويوفر الغرض منها، ويكون التوقيت بها أحسن توقيت

(١) أى من وقوله ويندب أى يدعى

كقراءة سورة من القرآن على مذهب من يجعلها ركناً ، فإن القرآن من شعائر الله ، يجب تعظيمه ، وألا يترك ظهرياً (١) ، ولا أحسن في التوقيت من أن يؤمروا بها في آكد عباداتهم وأكثرها وجوداً وأشملها تكليفاً ، أو يكون التمييز بين مشتبهين أو التفريق بين مقدمة الشيء والشيء المستقل - موقوفاً على شيء ، فيجعل ركناً ، ويؤمر به كالقومة بين الركوع والسجود بها يحصل الفرق بين الإنحناء الذي هو مقدمة السجود ، وبين الركوع الذي هو تعظيم برأسه ، وكالإيجاب والقبول والشهود وحضور الولي ورضا المرأة في النكاح ، فإن التميز بين السفاح والنكاح لا يحصل إلا بذلك ، ويمكن أن يخرج بعض الأركان على الوجهين جميعاً .

وعلى ما ذكرنا في الركن ينبغي أن يقاس حال الشرط ، فربما يكون الشيء واجبا بسبب من الأسباب ، فيجعل شرطاً لبعض شعائر الدين تنويعاً به ، ولا يكون ذلك حتى تكون تلك الطاعة كاملة بانضمامه كاستقبال القبلة لما كانت الكعبة من شعائر الله وجب تعظيمها ، وكان من أعظم التعظيم أن تستقبل في أحسن حالاتهم ، وكان الاستقبال إلى جهة خاصة هناك بعض شعائر الله ، منها للصلى على صفات الأخبات والخضوع ، مذكراً له هيئة قيام العبيد بين أيدي ساداتهم جعل استقبال القبلة شرطاً في الصلاة .

وربما يكون الشيء لا يفيد فائدة بدون هيئة ، فيشترط لصحته كالتنية ، فإن الأعمال إنما تؤثر لكونها أشباح هيئات نفسانية ، والصلاة شيع الأخبات ، ولا أخبات بدون النية ، واستقبال القبلة أيضاً على تفرج آخر ، فإن توجيه القلب لما كان خفياً نصب توجيه الوجه إلى الكعبة التي من شعائر الله مقامه ، وكالوضوء وسر العورة وهجر الرجز ، فإنه لما كان التعظيم أمراً خفياً نصبت الهيئات التي يؤاخذ الإنسان بها نفسه عند الملوك وأشباههم ، ويعدونها

(١) منسوب إلى الظاهر ينتع أنشاء وكسرهما من تغيرات النية ، والمضى أن القرآن لا ينبغي أن يجعل وراء الظهور ويخفى عنه ولا يبالى به

تعتظيا ، وصار ذلك كامنا في قلوبهم ، وأجمع عليه عريهم وعجمهم
مقامه (١) .

وإذا عين شيء من الطاعات للفرضية فلا بد من ملاحظة أصول :
منها ألا يكلف إلا بالميسر ، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن
أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، وتفسيره ما جاء في رواية
أخرى : « لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك عند كل صلاة كما
فرضت عليهم الوضوء » .

ومنها أن الأمة إذا اعتقدت في مقدار أن تركه وإهماله تفریط في جنب
الله ، واطمأنت به نفوسهم إما لكونه مأثوراً عن الأنبياء مجعما عليه من
السلف أو نحو ذلك — كانت الحكمة أن يكتب ذلك المقدار عليهم كما استوجبوه ،
كتحريم لحوم الإبل والباننا على بني إسرائيل وهو قوله صلى الله عليه وسلم
في قيام ليالي رمضان حتى : « خشيت أن يكتب عليكم » .

ومنها ألا يسجل على التكليف بشيء حتى يكون ظاهراً منضبطاً لا يخفى
عليهم ، فذلك لا يجعل من أركان الإسلام الحياء وسائر الأخلاق ، وإن
كانت من شعبه .

ثم الأدنى قد يختلف باختلاف حالتي الرفاهية والشدة ، فيجعل القيام
ركناً للصلاة في حق المطبق ، ويجعل القعود مكانه في حق غيره .

وأما الحد الأعلى فيزيد كما وكيفاً : أما الكم فنوافل من جنس الفرائض ،
كسنن الرواتب وصلاة الليل وصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وكالصدقات
المندوبة ونحو ذلك ، وأما کیف فيأت وأذكار وكف لا يلائم الطاعة
يؤمر بها في الطاعة لتكمل ، وتكون مفضية إلى المقصود منها على الوجه الاتم
كتعهد المغابن (٢) يؤمر به في الوضوء لتكمل النظافة ، وكالاتبدأ باليمين

(١) مفعول ثانٍ لفعل نصب

(٢) جمع مغبين من غبن الثوب لذا عطفته وهي معاطف الجلب ومكاسره التي تجمع فيها
الوسخ والمراد بشهدها غسلها

يؤمر به لتكون النفس متنبهة على عظم أمر الطاعة ، وتقبل عليها حين أخذت نفسها بما يفعل في الأعمال المهمة .

واعلم أن الإنسان إذا أراد أن يحصل خلقاً من الأخلاق ، وتنصّب نفسه ، ويحيط بها من جميع جوانبها ، خيلة ذلك أن يؤاخذ نفسه بما يناسب ذلك الخلق من فعل وهيات ولو في الأمور القليلة التي لا يعاب بها العامة ، كالمتمرن على الشجاعة يؤاخذ نفسه ألا ينحجم^(١) عن الخوض في الوحل والمشي في الشمس والسرى في الليلة الظلماء ونحو ذلك، وكذلك المتمرن على الاختبات يحافظ على الآداب العظيمة كل حال ، فلا يجلس على العائظ إلا مطرقاً مستحيًا وإذا ذكر الله جمع أطرافه ونحو ذلك ، والمتمرن على العدالة يجعل لكل شيء حقا ، فيجعل الدين للأكل والطيبات ، والبسار لإزالة النجاسة، وهو سر ما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم في السواك «كبر كبر»^(٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم في قصة حويصة ومحيسة^(٣) «كبر الكبير ، فهذا أصل أبواب من الآداب .

واعلم أن سر قوله صلى الله عليه وسلم : «إن الشيطان يأكل بشماله ، ونحو ذلك من نسبة بعض الأفعال إلى الشياطين — على ما فهمني ربي تبارك وتعالى — أن الشياطين قد أقدرهم الله تعالى على أن يتشكّلوا في رؤيا الناس ولا بصارهم في اليقظة بأشكال تعطيلها أمر جهنم وأحوال طارئة عليهم في وقت

(١) أي يمتنع

(٢) عن أبي حمز رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أراني في المنام أسلاك سواك فيحاء في رجلان أحدهما أكبر من الآخر فتناولت الأصغر منها فقبيل لي كبير فدفعته إلى الأكبر منها) أخرجه الشيخان ، قوله (كبر) أي أعطى الكبير لفضل السواك

(٣) حويصة ومحيسة — بضم الأول وتشديد الباء المكسورة — وقيل بتشديد الصاد مصترخين ابنا مسعود ، والمشي أنه لما قتل عبادة بن سهل في خير ولم يدر فاته جاء عبد الرحمن أخو المقتول وابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ عبد الرحمن بالكلام وكان أسفر سنا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (كبر الكبير) يعني قدم الأعظم في الكلام وكبر أمر من الكبير ، والكبير — بضم الكاف وسكون الباء — أعظم القوم

التشكل ، وقد علم أهل الوجدان السليم أن مزاجهم يعطى التلبس بأفعال شنيعة وأفعال تميل إلى طيش (١) وضجر والتقرب من النجاسات والقسوة عن ذكر الله والإفساد لكل نظام مستحسن مطلوب .

وأعنى بالأفعال الشنيعة ما إذا فعله الإنسان اشتملت قلوب الناس عنه واقتشعت جلودهم ، وانطلقت ألسنتهم باللعن واللعن ، ويكون ذلك كالذهب الطبيعي لبنى آدم تعطيه الصورة النوعية ، ويستوى فيه طوائف الأمم لا للحفاضة على رسم قوم دون قوم أو ملة دون ملة ، مثل أن يقبض على ذكره ، ويثب ، ويرقص ، أو يدخل أصبعه في دبره ، ويلطخ لحيته بالخطأ ، أو يكون أجدهم الآنف والأذن مسخم الوجه (٢) ، أو ينكس لباسه ، فيجعل أعلى القميص أسفل ، أو يركب دابة ، فيجعل وجهه من قبل ذنبها ، أو يلبس خفا في رجل والرجل الأخرى حافية ونحو ذلك من الأفعال والهيئات المنكرة التي لا يراها أحد إلا لمن ، وسب ، وشتم وقد شاهدت في بعض الواقعات الشياطين يفعلون بعض ذلك .

وأعنى بأفعال العليش مثل العبث بثوبه وبالحصى وتحريك الأطراف على وجه منكر .

وبالجملة قد كشف الله على نبيه صلى الله عليه وسلم تلك الأفعال ، وأنها تعطيا أمرجة الشياطين ، فلا يتمثل الشيطان في رؤيا أحد أو يقظته إلا وهو يتلبس ببعضها ، وأن المرضى في حق المؤمن أن يقاعد من الشياطين وهيئاتهم بقدر الاستطاعة ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم تلك الأفعال والهيئات ، وكرها ، وأمر بالاحتراز عنها .

ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : « إن هذه الخشوش (٣) محضرة » .

(١) أى خفة (٢) أى مسود

(٣) جمع حش بالتثنية وهو البستان ، والمراد مواضع قضاء الحاجة أى الكنف بمفرها بلبن والشياطين لفصد الإبقاء فلها أمر بستر الموراث والامتناع من التعرض لأبصار الناظر

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يلعب بمقاعد بنى آدم »
وأنه يضحك إذا قال الإنسان ماهاه (١) ، وقس على ذلك الترغيب في هيات
الملائكة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا تصفون كما تصف الملائكة »
وهذا أصل آخر لأبواب من الآداب .

واعلم أن من أسباب جعل الشيء فرضاً بالكفاية أن يكون اجتماع الناس
عليه بأجمعهم مفسداً لمعاشهم ومفضياً إلى إهمال ارتفاقاتهم ، ولا يمكن تعيين
بعض الناس له وتعيين آخرين لغيره ، كالجهاد لو اجتمعوا عليه ، وتركوا
الفلاحة والتجارة والصناعات — لبطل معاشهم ، ولا يمكن تعيين بعض
الناس للجهاد وآخرين للتجارة وآخرين للفلاحة وآخرين للقضاء وتعليم
العلم ؛ فإن كل واحد يتيسر له مالا يتيسر لغيره ؛ ولا يعلم المستعد لشيء من
ذلك بالأسمى والأصناف ليدار الحكم عليها .

ومنها (٢) أن تكون المصلحة المقصودة به وجود نظام ، ولا يلحق بتركة
فساد حال النفس وغلبة البهيمية ، كالقضاء ، وتعليم علوم الدين ، والقيام
بالخلافة ، فإنها شرعت للنظام ، وتحصل بقيام رجل واحد بها وكفاية
المريض والصلاة على الجنائز ، فإن المقصود ألا تضيق المرضى والموتى ،
وتحصل بقيام البعض بها ، والله أعلم .

(باب أسرار الأوقات)

لا تتم سياسة الأمة إلا بتعيين أوقات طاعاتها ، والأصل في التعيين
الحس المستند على معرفة حال المكلفين واختيار مالا يشق عليهم ، وهو
يكفى من المقصود ، ومع ذلك ففيه حكم ومصالح يعلمها الراصون في العلم ،
وهي ترجع إلى أصول ثلاثة .

أحدها أن الله تعالى وإن كان متعالياً عن الزمان لكن قد تظاهرت

الآيات والأحاديث على أنه في بعض الأوقات يتقرب إلى عباده ، وفي بعضها تعرض عليه الأعمال ، وفي بعضها يقدر الحوادث إلى غير ذلك من الأحوال المتجددة ، وإن كان لا يعلم كنه حقيقتها إلا الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، وقال : « إن أعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس » وقال في ليلة النصف من شعبان : « إن الله ليطلع فيها » وفي رواية « ينزل فيها إلى السماء الدنيا » (١) والأحاديث في هذا الباب كثيرة معلومة .

وبالمجمل فن ضروريات الدين أن هنالك أوقاتاً يحدث فيها شيء من انتشار الروحانية في الأرض وسريان قوة مثالية فيها ، وليس وقت أقرب لقبول الطاعات واستجابة الدعوات من تلك الأوقات ، ففي أدنى سعى حينئذ يفتتح باب عظيم من انقياد البهيمية للملكية ، والملا الأعلى لا يعرفون انتشار تلك الروحانية وسريان تلك القوة بحساب الدورات الفلكية ، بل بالدوق والوجدان ، بأن ينطبع شيء في قلوبهم ، فيعملوا أن هنالك قضاء نازلاً وانتشاراً للروحانية ونحو ذلك ، وهذا هو المعبر عنه في الحديث « بمنزلة سلسلة على صفوان (٢) » .

والأنبياء عليهم السلام تنطبع تلك العلوم في قلوبهم من الملا الأعلى ، فيدركونها بالوجدان دون حساب الدورات الفلكية ، ثم يجتهدون في نصب مظنة لتلك الساعة ، فيأمرون القوم بالمحافظة عليها .

فن تلك الساعات ما يدور بدوران السنين ، وذلك قوله تبارك وتعالى :
(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا^(٣) إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ^(٤))
وفيها تعينت روحانية القرآن في السماء الدنيا ، وانفق أنها كانت في رمضان .

(١) وقامه (فينفر لأكثر من عدد شعر غنم كلب)

(٢) ينى الصوت من ضرب أجنحة الملائكة كصوت السلسلة الحديدية المغسوبة على الحجر الأملس (٣) أى نازل (٤) سورة النحل آية ٤ -

ومنها ما يدور بدوران الأسبوع ، وهي ساعة خفيفة نرجى فيها استجابة الدعاء وقبول الطاعات ، وإذا انتقل الناس إلى المعاد كانت تلك هي ساعة تجلي الله عليهم وتقربه منهم . وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أن مظنتها (١) يوم الجمعة واستدل على ذلك بأن الحوادث العظيمة وقعت فيه كخلق آدم عليه السلام (٢) ، وبأن البهائم ربما تنلقى من الملأ السافل علماً بعظم تلك الساعة ، فتصير دهشة مرعوبة كاللنى هاله صوت عظيم ، وأنه شاهد ذلك في يوم الجمعة .

ومنها ما يدور بدوران اليوم وتلك روحانية أضعف من الروحانيات الأخرى ، وقد أجمعت أذواق من شأنهم التلقى من الملأ الأعلى على أنها أربع ساعات قبيل طلوع الشمس وبعد استوائها وبعد غروبها وفي نصف الليل إلى السحر ، ففي تلك الأوقات وقبلها بقليل وبعدها بقليل تنتشر الروحانية ، وتظهر البركة ، وليست في الأرض ملة إلا وهي تعلم أن هذه الأوقات أقرب شيء من قبول الطاعات ، لكن الجيوس كانوا يحرفوا الدين ، لجعلوا يعبدون الشمس من دون الله ، فسد النبي صلى الله عليه وسلم مدخل التحريف ، فغير تلك الأوقات إلى ما ليس يبعد منها ولا مفوت لأصل الغرض ، ولم يفرض عليهم الصلاة في نصف الليل لما في ذلك من الحرج ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن في الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى فيها خيراً من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه ، وذلك كل ليلة ، وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال :

« أفضل الصلاة نصف الليل وقليل فاعله ، وستل أى الدعاء أسمع ؟ قال « جوف الليل ، وقال في ساعة الزوال : « إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء ، فأحب أن يصعد لى فيها عمل صالح ، وقال « ملائكة النهار تصعد إليه قبل ملائكة الليل وملائكة الليل تصعد إليه قبل ملائكة النهار ، وقد أشار الله تعالى في محكم كتابه إلى هذه المعاني حيث قال :

(١) أى زمان وموضع (٢) وفيه قبض وفيه النخلة وفيه الصحة

(فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ) (١)

والنصر من في هذا الباب كثيرة معلومة وقد شاهدت منه أمراً عظيماً .

الأصل الثاني أن وقت التوجه إلى الله هو وقت كون الإنسان غالباً عن
التشويشات الطبيعية ، كالجوع المفرط والشبع المفرط ، وغلبة النعاس ،
وظهور الكلال ، وكونه حاقباً حاقباً ، والخيالية كامتلاء السمع بالأراجيف
واللفظ ، والبصر بالصور المختلفة والألوان المشوشة ، ونحو ذلك من أنواع
التشويشات ، وذلك يختلف باختلاف العادات ، لكن الذي يشبه أن يكون
كالمنهج الطبيعي لهم وعجمهم ومشارفهم ومغارفهم ، والذي يليق أن
يتخذ دستوراً في التواميس الكلية ، والذي يعد مخالفه كالثقل النادر — هو
الغدوة والدجلة ، والإنسان يحتاج إلى مصقولة تزيل عنه الرّين بعد
تمكته من نفسه ، وذلك إذا أوى إلى فراشه ، ومال للنوم ؛ ولذلك نهى
صلى الله عليه وسلم عن السمر (٢) بعد العشاء وعن قرض الشعر بعده .

وسياسة الأمة لا تتم إلا بأن يؤمر بتعهد النفس بعد كل برهة من الزمان
حتى يكون انتظاره للصلاة واستعداده لها من قبل أن يفعلها ، وبقية لونها
وصباية نورها بعد أن يفعلها في حكم الصلاة ، فيتحقق استيعاب أكثر
الأوقات إن لم يكن استيعاب كلها ، وقد جربنا أن النائم على عزيمة قيام الليل
لا يتغلغل في النوم البهيمي ، وأن المتوزع خاطره على ارتفاق دينوى وعلى
حافضة وقت صلاة أو ورد ألا يفوته — لا يتجرّد للبهيمية ، وهذا سر .

(١) سورة الروم آية ١٨

(٢) أى الحديث ، وقوله قرض الشعر أى انشاده ، وقوله برهة أى طائفة ، وقوله
صباية أى بقية ، وقوله يتغلغل أى يستغرق

قوله صلى الله عليه وسلم : من تعار من الليل ، الحديث (١) وقوله تعالى :

(رِجَالٌ لَا تُلِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ) (٢)

ويصلح أن يجعل الفصل بين كل وقتين ربع النهار ، فإنه يحتوى على ثلاث ساعات ، وهى أول حد كثره للبقدار المستعمل عندهم فى تجزئة الليل والنهار عريهم وعجمهم ، وفى الخبر : إن أول من جرد النهار والليل إلى الساعات نوح عليه السلام وتوارث ذلك بنوه .

الاصل الثالث أن وقت أداء الطاعة هو الوقت الذى يكون مذكراً لنعمة من نعم الله تعالى ، مثل يوم عاشوراء نصر الله تعالى فيه موسى عليه السلام على فرعون فصامه ، وأمر بصيامه ، وكرمضان نزل فيه القرآن ، وكان ذلك ابتداء ظهور الملة الإسلامية ، أو مذكراً لطاعة أنبياء الله تعالى ربههم ، وقوله إياها منهم كيوم الاضحى يذكر قصة ذبح إسماعيل عليه السلام وفدائه بذبح عظيم ، أو يكون أداء الطاعة فيه تنويها لبعض شعائر الدين كيوم الفطر فى إيقاع الصلاة ، والصدقة فيه تنويه برمضان وأداء شكر ما أنعم الله تعالى من توفيق صيامه ، وكيوم الاضحى فيه تشبه بالحاج وتمرض لنفحات الله الممدة لهم ، أو تكون حجت سنة الصالحين المشهود لهم بالخير على ألسن الأمم أن يطيعوا الله تعالى فيه ، مثل أوقات الصلوات الخمس لقول جبرائيل : « هذا وقتك ووقت الانبياء من قبلك ، ومثل رمضان على وجه واحد فى تفسير قوله تعالى :

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) (٣)

(١) تبار أى انتبه وانحفظ وتنام الحديث (فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال رب اغفرلى — أو قال — ثم دعا استجيب له فإن توشأ وصلى قبلت صلاته (٢) سورة النور آية ١٨ (٣) سورة البقرة آية ١٨٣ م ١٤ — حجة الله البالغة)

وكصوم يوم عاشوراء بالنسبة إلينا ، ويشبه أن يكون الأصل الثالث معتبراً في أكثر الأوقات ، والأصلان الأولان أصل الأصل ، والله أعلم .

باب اسرار الأعداد والمقادير

اعلم أن الشرع لم يخص عدداً ولا مقداراً دون نظيره إلا للحكم ومصالح ، وإن كان الاعتماد الكلي على الحدس المعتمد على معرفة حال المكلفين وما يليق بهم عند سياستهم ، وهذه الحكم والمصالح ترجع إلى أصول :

الأول أن الوتر عدد مبارك لا يجاوز عنه ما كان (١) فيه كفاية ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله وتر يحب الوتر » ، فأوتروا بأهل القرآن ، وسره أنه ما من كثرة إلا مبدؤها وحدة ، وأقرب الكثرات من الوحدة ما كان وترأ ؛ إذ كل مرتبة من العدد فيها وحدة غير حقيقة بها تصير تلك المرتبة ، فالعشرة مثلاً وحدات مجتمعة اعتبرت واحداً لا خمسة وخمسة ، وعلى هذا القياس ، وتلك الوحدة نموذج الوحدة الحقيقية في تلك المراتب وميراثها منها ، وفي الوتر هذه مثلها معها وهو الوحدة — بمعنى عدم الانقسام إلى عددين صحيحين متساويين — فهو أقرب إلى الوحدة من الزوج ، وقرب كل موجود من مبدئه يرجع إلى قربته من الحق لأنه مبدأ المبادئ ، والائتم إلى الوحدة متخلق بخلق الله .

ثم اعلم أن الوتر على مراتب شتى : وتر يشبه الزوج ، وبجذعه كالنسعة والخمسة فإنهما بعد إسقاط الواحد ينقسمان إلى زوجين ، والنسعة وإن لم تنقسم إلى عددين متساويين فإنها تنقسم إلى ثلاثة متساوية ، كما أن الزوج أيضاً على مراتب زوج يشبه الوتر — كاثني عشر — فإنه ثلاث أربعيات ،

(١) أي ما دام ، وقوله (وتر الوتر) بكسر الواو ويفتح الفرد ، والله وتر — أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام — واحد في صفاته لا شبه له ، واحد في أفعاله فلا معين له ، ويجب الوتر أي يثبت عليه ويقبله من عامله (فأوتروا بأهل القرآن) يريد به تأكيد قيام القبل على أصحاب القرآن والأمر بصلاته الوتر

وكالسة فإنها ثلاث اثنيثات ، وإمام الأوتار وأبعدها من مشابهة الزوج الواحد، ووصيه فيها وخليفته ووارثه ثلاثة وسبعة ، وماسوى ذلك فإنه من من قوم الواحد وأمنه ، ولذلك اختار النبي صلى الله عليه وسلم الواحد والثلاثة والسبعة في كثير من المقادير ، وحيث اقتضت الحكمة أن يؤمر بأكثر منها اختار عدداً يحصل من أحدها بالترفع كالواحد يترفع إلى عشرة ومائة وألف وأيضاً إلى أحد عشر ، وكالثلاثة تترفع إلى ثلاثين وثلاثة وثلاثين وثلاثمائة ، وكالسبعة إلى سبعين وسبعائة ، فإن الذي يحصل بالترفع كأنه هو بعينه ، ولذلك سن النبي صلى الله عليه وسلم مائة كلمة بعد كل صلاة ، ثم قسمها إلى ثلاثة وثلاثين ثلاث مرات ، وإفضّل واحداً ليصير الأمر كله وتراً راجعاً إلى الإمام أو وصيه ، وكذلك لكل مقولة من مقولات الجواهر والعروض إمام ووصى ، كالنقطة لإمام ، والدائرة والكرة وصياه ، وأقرب الأشكال إليه .

وحدثني أبى قدس سره أنه رأى واقعة عظيمة تمثل فيها الحياة والعلم والارادة وسائر الصفات الالهية - أو قال الحى والعليم والمريد وسائر الاسماء - لا أدري أى ذلك قال : بصورة حوائر مضيئة ، ثم نبهى على أن تمثل الشئ البسيط في نشأة الأشكال إنما يكون بأقربها إلى النقطة ، وهو في السطح الدائرة وفي الجسم الكرة انتهى كلامه .

واعلم أن سنة الله جرت بأن نزول الوحدة إلى الكثرة إنما يكون بارتباطات مثالية ، وعلى تلك الارتباطات تتمثل الوقائع وإياها يراعى تراجم لسان التقدم ما أمكنت مراعاتها .

الأصل الثانى فى كشف سر ما بين فى الترغيب والترهيب ونحو ذلك من العدد .

واعلم أنه ربما يعرض على النبي ﷺ خصال من البر والاثم ، ويكشف عليه فضائل هذه ومثالب تلك ، فيخبر عما عليه الله ، ويذكر عدداً ما علم

حاله حينئذ ، وليس من قصده الحصر قال عليه السلام : « عرضت على أعمال أمتي : حسنها وسيئها ، فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يماط (١) عن الطريق ، ووجدت في مساوي أعمالها النخاعة تكون في المسجد لا تدفن ، وقال : « عرضت على أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد ، وعرضت على ذنوب أمتي ، فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن ، أو آية أو تيها رجل ، ثم نسبها ، وعلى هذا ينبغي أن يخرج قوله عليه السلام : « ثلاثة لهم أجران » الحديث (٢) وقوله صلى الله عليه وسلم « ثلاثة لا يكلمهم الله تعالى » الحديث (٣) وقوله صلى الله عليه وسلم « أربعمون خصلة أعلاهن منحة العز (٤) لا يعمل عبد بخصلة منها رجاء ثوابها أو تصديق موعودها إلا أدخله الله بها الجنة ، وربما يكشف عليه فضائل عمل أو أبعاض شيء إجمالاً ، فيجهد في إقامة وجه ضبط لها ولصعب عدد يحصر فيه ما كثر وقوعه أو عظم شأنه ونحو ذلك ، فيخبر بذلك ، وعلى هذا ينبغي أن يخرج قوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد (٥) بسبع وعشرين درجة » فإن هذا العدد ثلاثة في ثلاثة في ثلاثة ، وقد رأى أن منافع الجماعة ترجع إلى ثلاثة أقسام : ما يرجع إلى نفع نفسه من تهذيبها وظهور الملكية وقهر الهيمنة ، وما يرجع إلى الناس من شيوع السنة الراشدة فيهم وتنافسهم فيها وتهذيبهم بها واجتماع كلمتهم عليها ، وما يرجع إلى الملة المصطفوية من بقائها غضة طرية لم يخالطها التحريف ولا التهاون وفي الأول ثلاثة : (٦) القرب من الله والملا الإعلى ، وكتابة الحسنات لهم ، وتكفير الخطيئات عنهم ، وفي الثاني ثلاثة :

- (١) أى يزال ، وقوله النخاعة يلقم .
- (٢) تمامه « رجل من أهل الكتاب آمن بنيه وآمن بمحمد ، والبد الملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه ، ورجل كانت منه أمة يطؤها فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم اعتقها فتزوجها فله أجران » .
- (٣) تمامه « ولا يزكهم شيخ زان وملك كذاب وعامل مشكبر » .
- (٤) المنحة الطلية ، والنز الأئى من الشياء أى يحلى شاة ينتفع بلبها وسوئها زماناً ثم يردّها .

(٥) أى الفرد .

(٦) أى منافع .

انتظام حبيهم ومدينتهم ، ونزول البركات عليهم في الدنيا ، وشفاعة بعضهم لبعض في الآخرة : وفي الثالث ثلاثة :

تمشية إجماع الملائكة الأعلی ، وتمسكهم بحبل الله الممدود ، وتماكس أنوار بعضهم على بعض ، وفي كل من هذه التسعة ثلاثة : رضا الله عنهم ، وصلوات الملائكة عليهم ، وانغناس الشياطين عنهم ، وفي رواية أخرى بخمس وعشرين (١) ووجهه أن منافع الجماعة خمسة في خمسة : استقامة نفوسهم ، وتألف جماعتهم ، وقيام ملتهم ، وانبساط الملائكة ، وانغناس الشياطين عنهم . وفي كل واحد خمسة : رضا الله عنهم ، ونزول البركات في الدنيا عليهم ، وكتابة الحسنات لهم ، وتكفير الخطيئات عنهم ، وشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم والملائكة لهم . وسبب اختلاف الروايات في ذلك اختلاف وجوه الضبط ، والله أعلم .

وربما يؤتى بالعدد إظهاراً لعظم الشيء وكبره ، فيخرج العدد مخرج المثل ، نظيره ما يقال محبة فلان في قلبي مثل الجبل ، وقدر فلان يصل إلى عتاف السماء ، وعلى هذا ينبغي أن يخرج قوله صلى الله عليه وسلم : يفسح في قبره (٢) سبعون ذراعاً ، وقوله : مد البصر ، وقوله : إن حوضي ما بين الكعبة وبين المقدس ، وقوله : حوضي لأبعد من أيلة (٣) إلى عدن ، وفي مثل ذلك ربما يذكر تارة مقدار ، وأخرى مقدار آخر ، ولا تناقض في ذلك بحسب ما يرجع إلى الغرض .

الأصل الثالث أنه لا ينبغي أن يقدر الشيء إلا بمقدار ظاهر معلوم يستعمله المخاطبون في نظام الحكم ، وله مناسبة بمدار الحكم وحكمته ، فلا

(١) أي صلاة الجماعة تفصل صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة .

(٢) أي القبور المؤمن إذا أجاب منكرها ونكيراً بالقول الثابت فيقولان له قد كنا نعلم أنك تقول هذا ثم يفسح له الخ ، وقوله مد البصر أي يفسح للقبور المؤمن بعد سؤال منكر ونكير في قبره مد بصره .

(٣) ففتح المنزة وسكون الباء بفتح بين مصر والقام .

ينبغي أن يقدر الدراهم إلا بالآواق ، ولا النمر إلا بالآوساق ، ولا ينبغي أن يؤتى بجزء لا يستخرجه إلا المتعمقون في الحساب ، بجزء من سبعة عشر ، وجزء من تسعة وعشرين ، ولذلك ما ذكر الله تعالى في الفرائض إلا كسوراً يسهل تصنيفها وتضعيفها ومعرفة مخرجها ، وذلك فصلان : أحدهما سدس وثلاث وثلثان ، وثانيهما ثمن وربيع ونصف ، وسره أن يظهر فضل ذى الفضل ، ونقصان ذى النقصان بآدى الرأى ، وأن يسهل تخريج المسائل على الأدانى والآقاصى ، وحيثما وقعت الحاجة إلى مقدار دون المقدار المعتبر أو لا تكون النسبة بينهما نسبة الضعف ، فلا ينبغي أن يتعدى من الثلثين بين النصف والواحد ، ومن الثلث بين الربع والنصف لأن سائر الاجزاء أخفى منهما ، وإذا أريد تقدير ما هو كثير في الجملة ، فالمناسب أن يقدر بثلاثة ، وإذا أريد تقدير ما هو أكثر من ذلك ، فالمناسب تقديره بعشرة ، وإذا كان الشيء قد يكون قليلا ، وقد يكون كثيراً ، فالمناسب أن يؤخذ أقل حد وأكثر حد ، فينصف بينهما ، والمعتبر في باب الزكاة خمس ، وعشر ، ونصف العشر ، وربيع العشر ؛ لأن زيادة الصدقة تدور على كثرة الربع وقلة المؤنة ، وكانت مكاسب جمهور أهل الأقاليم لا تنتظم إلا في أربع مراتب وكان المناسب أن يظهر الفرق بين كل مرتبتين — أصرح ما يكون — وذلك أن تكون الواحدة منها ضعف الأخرى ، وسيأتيك تفصيله ، وإذا وقعت الحاجة إلى تقدير اليسار مثلاً ينبغي أن ينظر إلى ما بعد في العرف يساراً ، ويرى فيه ما هو من أحكام اليسار .

وذلك بحسب عادة جمهور المكلفين مشارقتهم ومغاربتهم عرهم ومجمهم ، وبحسب ما هو كالمذهب الطبيعى لهم لولا المانع فإن لم يكن بناء الأمر على عادة الجمهور لتشتت حالهم ، فالمعتبر حال العرب الأول الذين نزل القرآن بلغتهم ، وتعينت الشريعة في عاداتهم ، ولذلك قدر الشرع الكنز بخمس

أواق (١) لأنها تكفي أقل أهل بيت سنة كاملة في أكثر أطراف المعمورة - اللهم إلا في الجذب أو البلاد العظيمة جداً أو أعراسها - وقدر الثلثة (٢) الصغيرة من الخنم بأربعين ، والكبير بمائة وعشرين ، وقدر الزرع الكثير بخمسة أوساق (٣) لأن أقل البيت زوج وزوجة وثالث إما خادم أو ولد بينهما ، وأكثر ما يأكله الإنسان في اليوم والليلة مد أو رطل ، ويحتاج مع ذلك إلى إدام ، وهذا القدر يكفي من ذلك سنة كاملة ، وقدر الماء الكثير بقلتين (٤) ، ولأنه حد لا ينزل منه المعادن ولا يرتقى إليه الاواني في عادة العرب ، وقس على ذلك سائر التقديرات والله أعلم .

باب أسرار القضاء والوظيفة

اعلم أن من السياسة أنه إذا أمر بشيء ، أو نهى عن شيء ، وكان المخاطبون لا يعلمون الغرض من ذلك حتى العلم وجب أن يجعل عندهم كالشيء المؤثر بالخاصية ، يصدق بتأثيره ، ولا يدرك سبب التأثير ، وكالرفق لا يدرك سبب تأثيرها ولذلك سكّت النبي صلى الله عليه وسلم عن بيان أسرار الأوامر والنواهي تصريحاً في الأكثر ، وإنما لوح بشيء منه للراغبين في العلم من أمته ، ولذلك كان اعتناء حملة الملة من الخلفاء الراشدين وأئمة الدين بإقامة أشباح الملة أكثر من الاعتناء بإقامة أرواحها حتى روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : أحسب جزيرة البحرين وأنا في الصلاة ، وأجهز الجيش وأنا في الصلاة ، ولذلك كان سنة المفتي قديماً وحديثاً ألا يتعرضوا لدليل المسألة عند الافتاء ، ووجب أن يسجل على الأخذ بالمأمور حتى التسجيل ، ويلازم على تركه أشد الملامة ، وتجعل أنفسهم ترغب

(١) جمع أوقية وهي أربعون درهماً وكان ذلك فيما مضى فأما اليوم فقد تغير ذلك

(٢) الثلثة بافتتح جماعة النعم .

(٣) جمع وسق وهو ستون صاعاً .

(٤) القلة بالهمزة جرة تسع مائتين وخمسين رطلاً بخداديا .

فيها ، وتألفها حق الرغبة والآفة حتى تصير داعية الحق محيطة بظواهرهم ويواظبهم ، وإذا كان كذلك ، ثم منع من المأمور به مانع ضرورى - وجب أن يشرع له بدل يقوم مقامه لأن المكلف حينئذ بين أمرين : إما أن يكلف به مع ما فيه من المشقة والحرج ، وذلك خلاف موضوع الشرع . قال الله تعالى :

(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)^(١)

ولما أن ينبذ وراء الظهر بالسكينة ، فتألف النفس بتركه ، وتستمر مع إهماله ، وإنما تمرن النفس تمرين الدابة الصعبة يفتن منها الآفة والرغبة ، ومن اشتغل برياضة نفسه أو تعليم الأطفال أو تمرين الدواب ونحو ذلك يعلم كيف تحصل الآفة بالمداومة ، ويسهل بسببها العمل ، وكيف تذهب الآفة بالتارك والإهمال ، فتضيق النفس بالعمل ، ويثقل عليها ، فإن رام العود إليه احتاج إلى تحصيل الآفة ثانياً ، فلا بد إذاً من شرع القضاء إذا فات وقت العمل ، ومن الرخص في العمل ليتأتى منه ، ويتيسر له ، والعمدة في ذلك الحس المحتمد على معرفة حال المكلفين وغرض العمل وأجزائه التي لا بد منها في تحصيل ذلك الغرض ، ومع ذلك فله أصول يعلمها الراسخون في العلم ، أحدها : أن الركن والشرط فهما شيان :

أحدهما الأصل الذى هو داخل حقيقة الشيء ، أو لازمه الذى لا يمتد به بدونه بالنظر إلى أصل الغرض منه كالدعاء وفعل الانحناء الدال على التعظيم والتنبيه لخلق الطهارة والخشوع ، وهذا القسم من شأنه ألا يترك في المكروه والمشط سواء ، إذ لا يتحقق من العمل شيء عند تركه .

وثانيهما التكميل الذى إنما شرع لكونه واجباً لمعنى آخر محتاجاً إلى التوقيت ، ولا وقت له أحسن من هذه الطاعة ، أو لأنه آلة صالحة لأداء أصل الغرض كاملاً وافرأ ، وهذا القسم من شأنه أن يرخس فيه عند

المسكاره ، وعلى هذا الأصل ينبغي أن تخرج الرخصة في ترك استقبال القبلة إلى التحرى في الظلة ونحوها ، وترك ستر العورة لمن لا يجد ثوباً ، وترك الوضوء إلى التيمم لمن لا يجد ماء ، وترك الفاعحة إلى ذكر من الأذكار لمن لا يقدر عليها ، وترك القيام إلى القعود والاضطجاع لمن لا يستطيعه وترك الركوع والسجود إلى الانحاء لمن لا يستطيعها .

الأصل الثاني : أنه ينبغي أن يلتزم في البدل شيء يذكر الأصل ويشعر بأنه نائبه وبدله ، وسره تحقيق الغرض المطلوب من شرع الرخص ، وهو أن تبقى الالفة بالعمل الأول ، وأن تكون النفس كالمنتظرة ، ولذلك اشترط في المسح على الخفين الطهارة وقت اللبس وجعل له مدة ينتهي إليها ، واشترط التحرى في القبلة .

والأصل الثالث : أنه ليس كل حرج يرخص لأجله ، فإن وجوه الحرج كثيرة ، والرخصة في جميع ذلك تفضى إلى إهمال الطاعة ، والاستقصاء في ذلك ينفي العناء ومقاساة التعب ، وهو المعروف لانقياد الشرع واستقامة النفس ، فاقضت الحكمة ألا يدور الكلام إلا على وجوه وقوعها وعظم الابتلاء بها لا سيما في قوم نزل القرآن بلغتهم ، وتميلت الشريعة في عاداتهم . ولا ينبغي أن يجاوز من ملاحظة كون الطاعة مؤثرة بالحاجة متى ما أمكن ، ولذلك شرع القصر في السفر دون الأكساب الشاقة ، ودون الزراع والعمال ، وجوز للمسافر المترفة ما يجوز لنير المترفة ، والقضاء منه قضاء بمثل معقول ، ومنه بمثل غير معقول ، ولما كان أصل الطاعة انقياد القلب لحكم الله ومواخاة النفس بتعظيم الله كان كل من عمل عن غير قصد ولا عزيمة أو هو من جنس من لا يتكامل قصده^(١) ولا يتمكن من مواخاة نفسه بالتعظيم كما ينبغي - من حقه أن يعذر وألا يضيق عليه كل التضيق .

(١) كالمسي .

وعلى هذا ينبغي أن يخرج قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة ، الحديث (١) والله أعلم .

باب إقامة الارتفاقات واصلاح الرسوم

قد ذكرنا فيما سبق تصريحاً أو تلويحاً أن الارتفاق الثانى والثالث مما جبل عليه البشر ، وامتازوا به عن سائر أنواع الحيوان ، محال أن يتكرهما ، أو يحلوهما ، وأنهم يحتاجون فى كثير من ذلك إلى حكم عالم بالحاجة وطريق الارتفاق منها ، منقاد للمصلحة الكلية إما مستنبط بالفكر والروية أو يكون نفسه قد جبلت فيها قوة ملكية ، فيكون مهبطاً لنزول علوم من الملأ الأعلى ، وهذا أتم الأمرين وأوثق الوجهين ، وأن الرسوم من الارتفاقات هي بمنزلة القلب من الجسد ، وأنه قد يدخل فى الرسوم مفاسد من جهة ترأس (٢) قوم ليس عندهم مسكة (٣) العقل الكلى فيخرجون إلى أعمال سبعية أو شهوية أو شيطانية ، فيروجونها ، فيقتدى بهم أكثر الناس ، ومن جهة أخرى نحو ذلك ، فتفسد الحاجة إلى رجل قوى مؤيد من الغيب منقاد للمصلحة الكلية ، ليغير رسومهم إلى الحق بتدبير لا يهتدى له فى الأكثر إلا المؤمنون من روح القدس .

فإن كنت قد أحطت علماً بما هنالك فاعلم أن أصل بعثة الأنبياء وإن كان لتعليم وجوه العبادات أولاً وبالذات ، لكنه قد تنضم مع ذلك إرادة إخال الرسوم الفاسدة والحث على وجوه من الارتفاقات ، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « بعثت لحق المازف ، (٤) . وقوله عليه الصلاة والسلام : « بعثت لأتم مكارم الأخلاق » .

(١) أى التأثم والى والمعنوه ، قيل المراد بالرفع فى الشر دون الخير لقوله صلى الله عليه وسلم « م روم بالصلاة » ،

(٢) أى سيادة . (٣) أى بنية .

(٤) المازف الذنوب واللامى ، والمراد بالحق الاعدام .

واعلم أنه ليس رضا الله تعالى في إهمال الارتفاق الثاني والثالث .
ولم يأمر بذلك أحد من الأنبياء عليهم السلام . وليس الأمر كما ظنه قوم
فروا إلى الجبال ، وتركوا مخالطة الناس رأساً في الخير والشر ، وصاروا
بمنزلة الوحش ، ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم على من أراد التبتل
وقال: « ما بعثت بالرهبانة وإنما بعثت بالملّة الحنيفية السمحة » ، لكن الأنبياء
عليهم السلام أمروا بتعديل الارتفاقات ، وألا يبلغ بها حال المتعمقين في
الرفاهية كلوك العجم ، ولا ينزل بها إلى حال سكان شواهي الجبال
اللاحقين بالوحش .

وهنا قياسان متعارضان : أحدهما أن الترفه حسن يصح به المزاج ،
ويستقيم به الأخلاق ، ويظهر به المعاني التي امتاز به الأدنى من سائر
بنى جلسته ، والعبادة والمعجز ونحوهما تنشأ من سوء التدبير .

وثانيهما أن الترفه قبيح لاحتياجه إلى منازعات ومشاركات وكد وتعب
وإعراض عن جانب الغيب وإهمال لتدبير الآخرة ، ولذلك كان للمرضى
التوسط وإبقاء الارتفاقات وضم الأذكار معها والآداب وانتهاز فرص
للتوجه إلى الجبروت ، والذي أتى به الأنبياء فاطبة من عند الله تعالى في هذا
الباب هو أن ينظر إلى ما عند القوم من آداب الأكل والشرب واللباس
والبناء ووجوه الزينة ، ومن سنة النكاح وسيرة المتناكحين ، ومن طرق البيع
والشراء ، ومن وجوه المزاج عن المعاصي وفصل القضايا ونحو ذلك .
فإن كان الواجب بحسب الرأي الكلي منطبقاً عليه ، فلا معنى لتحويل شيء
منه من موضعه ولا العدول عنه إلى غيره ، بل يجب أن يبحث القوم على
الأخذ بما عندهم ، وأن يصوب رأيهم في ذلك ، ويرشدوا إلى ما فيه من
المصالح ، وإن لم ينطق عليه ، ومست الحاجة إلى تحويل شيء أو إخماله لكونه
مفضياً إلى تأذي بعضهم من بعض أو تعمقاً في لذات الحياة الدنيا وإعراضاً
عن الإحسان ، أو من المسليات التي تؤدي إلى إهمال مصالح الدنيا والآخرة

ونحو ذلك - فلا ينبغي إن يخرج إلى ما يابن مألوفهم بالكلية ، بل يحول إلى نظير ما عندهم أو نظير ما اشتهر من الصالحين المشهود لهم بالخير عند القوم ، وبالجملة فإلى ما لو ألقى عليهم لم تدفعه عقولهم ، بل اطمأنت بأنه حق ، ولهذا المعنى اختلفت شرائع الأنبياء عليهم السلام .

والراسخ في العلم يعلم أن الشرع لم يجه في النكاح والطلاق والمعاملات والزينة واللباس والقضاء والحدود وقسمة الغنيمة بما لم يكن لهم به علم ، أو يترددوا فيه إذا كلفوا به ، نعم إنما وقع إقامة الموج وتصحيح السقيم كان قد كثر فيهم الربا ، فنهوا عنه ، وكانوا يبيعون الثمار قبل أن يبدو صلاحها يختصمون ، ويحتجون بعاها (١) تصنيها فنهوا عن ذلك البيع ، وكانت الدية على عهد عبد المطلب عشرة من الابل ، فلما رأى أن القوم لا يرتدعون عن القتل بلبنها مائة ، فأبقاها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وأول قسامة وقعت هي التي كانت بحكم أبي طالب ، وكان لرئيس القوم مربع (٢) كل غارة ، فسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنس من كل غنيمة ، وكان قباز وابنه أنوشروان وضعا عليهم الخراج والعشر ، فجاء الشرع بنحو من ذلك ، وكان بنو إسرائيل يرجعون الزناة ، ويقطعون السراق ويقتلون النفس بالنفس ، فنزل القرآن بذلك ... وأمثال هذه كثيرة جداً لا تحصى على المتتبع ، بل لو كنت فطناً محيطاً بجوانب الأحكام لعلبت أيضاً أن الأنبياء عليهم السلام لم يأتوا في المبادات غير ما عندهم هو أو نظيره ، لكنهم نقوا تحريفات الجاهلية ، وضبطوا بالآوقات والأركان ما كان مهتما وأشاعوا بين الناس ما كان خاملاً .

اعلم أن العجم والروم لما توارثوا الخلافة قروناً كثيرة ، وخاصوا في لغة الدنيا ، ونسوا الدار الآخرة ، واستحوذ عليهم الشيطان - تعمقوا

(١) أي آيات .

(٢) أي نوق تلد في أول التلج أي هذه الأموال من الغنيمة كانت حق الرؤساء .

في مرافق المعيشة ، وتباهوا بها ، وورد عليهم حكماء الأفاق يستنبطون لهم دافق المعاش ومرافقه ، فزالوا يعملون بها ، ويزيد بعضهم على بعض ، ويلبسون بها حتى قيل إنهم كانوا يعيرون من كان يلبس من صناديدهم ، منطقة أو تاجا قيمتها دون مائة ألف درهم ، أولا يكون له قصر شامخ وآيون وحمام وبساتين ، ولا يكون له دواب فارهة وغلمان حسان ، ولا يكون له توسع في المطاعم وتجمل في الملابس ، وذكر ذلك يطول..، وماتراه من ملوك بلادك يغنيك عن حكاياتهم ، فدخل كل ذلك في أصول معاشهم ، وصار لا يخرج من قلوبهم إلا أن تمرع (١) وتولد من ذلك داء عضال دخل في جميع أعضاء المدينة ، وآفة عظيمة لم يبق منهم أحد من أسواقهم ورساقهم وغنيهم وفقيرهم إلا قد استولت عليه ، وأخذت بتلايينه (٢) ، وأعجزته في نفسه ، وأماجت عليه غيوما وهو ما لا أرجاء (٣) لها ، وذلك أن تلك الأشياء لم تكن لتحصل إلا ببذل أموال خطيرة ، ولا تحصل تلك الأموال إلا بتضعيف الضرائب على الفلاحين والتجار وأشباههم والتضييق عليهم ، فان امتنعوا قاتلهم ، وعذبهم ، وإن أطاعوا جملهم بمنزلة الخير والبر يستعمل في الضحك والدياس والحصاد ، ولا تقتنى إلا ليستعان بها في الحاجات ، ثم لا تترك ساعة من العناء حتى صاروا لا يرفعون رؤسهم إلى السعادة الأخوية أصلا ، ولا يستطيعون ذلك ، وربما كان إقليم واسع ليس فيه أحد يهيم دينة ، ولم يكن ليحصل أيضا إلا يقوم يتكسبون بثينة تلك المطاعم والملابس والأينية وغيرها ، ويتركون أصول الكاسب التي عليها بناء نظام العالم ، وصار عامة من يطوف عليهم يتكفون بحاكة الصناديد في هذه الأشياء ، وإلا لم يجدوا عندهم حظوة ، ولا كانوا عندهم على بال ، وصار جمهور الناس عيسالا على الخليفة يتكفون منه تارة على أنهم من الفزاة والمدبرين للمدينة يترسمون برسومهم ولا يكون للمقصود دفع الحاجة ولكن

(١) أي تهمل . (٢) جيوبه . (٣) أطراف .

القيام بسيرة سلفهم ، وتارة على أنهم شعراء جرت عادة الملوك بصلتهم ، وتارة على أنهم زهاد وقراء يقبح من الخليفة ألا يتفقد حالهم ، فيضيق بعضهم بعضاً ، وتتوقف مكاسبهم على محبة الملوك والرفق بهم وحسن المحاورة معهم واتملى منهم ، وكان ذلك هو الفن الذى تتعمق أفكارهم فيه ، وتضيق أوقاتهم معه ، فلما كثرت هذه الأشغال تشبّع في نفوس الناس هيات خسيسة ، وأعرضوا عن الأخلاق الصالحة

وإن شئت أن تعرف حقيقة هذا المرض ، فانظر إلى قوم ليست فيهم الخلافة ، ولا هم متمقون في لذائذ الأطعمة والألبسة - تجرد كل واحد منهم بيده أمره ، وليس عليه من الضرائب الثقيلة ما يثقل ظهره ، فهم يستطيعون التفرغ لأمر الدين والملة ، ثم تصور حالهم لو كان فيهم الخلافة ، وملاوها ، ومضروا الرعية ، وتسلبوا عليهم فلما عظمت المصيبة واشتد هذا المرض - سخط عليهم الله والملائكة المقربون ، وكان رضاه تعالى في معالجة هذا المرض بقطع مادته ، فبعث نبياً أمياً صلى الله عليه وسلم لم يخالط المعجم والروم ، ولم يرسم رسومهم ، وجعله ميزاناً يعرف به الهدى الصالح المرضى عند الله من غير المرضى ، وأنطقه بنم عادات الأعاجم وقبح الاستفراق في الحياة الدنيا والاطمئنان بها ، ونفض في قلبه أن يحرم عليهم رهوس ما اعتاده الأعاجم ، وتباهوا بها كلبس الحرير والقصى والأرجوان واستعمال أواني الذهب والفضة وحلى الذهب غير المقطع والثياب المصنوعة فيها الصور وتزويق البيوت وغير ذلك ، وقضى بزوال دولتهم بدولته ، ورياستهم برياسته ، وبأنه هلك كسرى ، فلا كسرى بعده وهلك قيصر ، فلا قيصر بعده .

واعلم أنه كان في أهل الجاهلية مناقشات ضيق على القوم وصعبت ، ولم يكن زوالها إلا بقطع رهوسهم في ذلك الباب كثار القتل كان الإنسان يقتل إنساناً فيقتل ولّى القتول أخا القتلى أو ابنه ، ويعود هذا فيقتل واحداً

منهم ، ويدور الأمر كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « كل دم موضوع ^(١) تحت قدمي هذه ، وأول دم أضعه دم ريعة ، وكالوارث كان رؤساء القوم يقضون فيها بقضايا مختلفة ، وكان الناس لا يمتنعون من نحو غضب وربا ، فيمرقون على ذلك ، ثم يأتي قرن آخر ، فيحتجون بحجج ، فقطع النبي صلى الله عليه وسلم المناقشة من بينهم ، فقال كل شيء أدركه الاسلام يقسم على حكم القرآن ، وكل ما قسم في الجاهلية ، أو حازه إنسان في الجاهلية بوجه من الوجوه ، فهو على ما كان لا ينقض ، وكالربا كان أحدهم يقرض مالا ويشترط زيادة ، ثم يضيق عليه ، فيجعل المال وما اشترط جميعاً أصلاً ، ويشترط الزيادة عليه وهلم جرا حتى يصير قناطير مقنطرة ، فوضع الربا ، وقضى برأس المال .

(لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) ^(٢)

إلى غير ذلك من أمور لم تكن لتترك لولا النبي صلى الله عليه وسلم .

واعلم أنه ربما يشرع للباس رسم قطعاً لصفاتهم ^(٣) كالأبتداء من الإيمان في السقي ونحوه ، فإنه قد يكون ناس متشاكسون ^(٤) ، ولا يسلم الفضل ليبدأ بصاحبه ، فلا تنقطع المناقشة بينهم إلا بمثل ذلك ، وكأمانة صاحب البيت ، وكتقدم صاحب الدابة على رفيقه إذا ركبها ونحو ذلك ، والله أعلم .

(١) أي مبطول كالدمي الموضوع تحت القدم يتلاشى ، وأراد قطع النزاع عن دماء الجاهلية لأن منها ما كان باطلاً أو غير ثابت وكان ريعة من أطربه فقال : « أول دم »

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٩ .

(٣) مقبول له يشرع ، أي يشرع لقطع الصفات .

(٤) أي متخالفون .

باب الأحكام التي يجز بعضها لبعض

قال الله تعالى :

(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ
الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزِلُ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ
الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ^(١))

اعلم أن الله تعالى بعث نبيه صلى الله عليه وسلم ، ليعين للناس ما أوحاه
إليه من أبواب العبادات ؛ ليأخذوا بها ومن أبواب الآثام ؛ ليجنبوها ،
وما ارتضاه لهم من الارتفاقات ، ليقندوا بها...، ومن هذا البيان أن يعلمهم
ما يقتضيه الوحي ، أو يوحى إليه ونحو ذلك .

وهذه أصول يخرج عليها جملة عظيمة من أحاديث النبي صلى الله عليه
وسلم ، ونذكر هنا معظمها : منها أن الله تعالى إذا أجرى سنته على نحو
بأن ترتب الأسباب مفضية إلى مسبباتها ، لتنظم المصلحة المقصودة بحكمته
البالغة ورحمته التامة — اقتضى ذلك أن يكون تغير خلق الله شراً وسعياً في
الافساد وسبباً لترشح النفرة عليه من الملأ الأعلى ، فلما خلق الله الإنسان
على وجه لا يتكون في أكثر الأوقات والأحيان من الأرض تَكُونُ
الديدان منها ، وكانت حكمته تقتضي بقاء نوع الإنسان ، بل انتشار أفراد
وكرثتهم في العالم — أودع فيهم قوى التناسل ، ورضيهم في طلب النسل ،
وجمل الغلبة ^(٢) مسلطة عليهم منهم ؛ ليقضى الله بذلك أمراً أوجبه الحكمة
البالغة ، فلما أطلع الله النبي صلى الله عليه وسلم على هذا السر ، وكشف عليه
جلية الحال — اقتضى ذلك أن ينهى عن قطع هذا السبيل وإهمال تلك القوى

(١) سورة النحل آية ٤٣ — ٤٤ .

(٢) أى غلبة الشهوة .

المقتضية أو صرفها في غير محلها، ولذلك نهى أشد النهى عن الحياء واللواط، وكره العزل (١) .

واعلم أن أفراد الإنسان عند سلامة مزاجها وتمكين المادة أحكام النوع من نفسها — تكون على هيئة معلومة من استواء القامة وظهور البشرة ونحو ذلك وهذا حكم النوع ومقتضاه وأثره في الأفراد ، وفي الخير العالى طلب واقتضاء لبقاء الأنواع وظهور أشباحها في الأرض ، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ، ثم نهى عن ذلك ، وقال : « لأنها أمة من الأمم » ، يعنى أن النوع له مقتضى عند الله ، ونفى أشباحه من الأرض غير مرضى ، وهذا الاقتضاء ينجر إلى اقتضاء ظهور أحكام النوع في الأفراد ، فنناقضة هذا الاقتضاء والسعى في رده قبيح منافر للصلحة الكلية ، وعلى هذه القاعدة يخرج التصرف في البدن بما لا يقتضيه حكم النوع كالحياء والتفليج (٢) والتنعص ونحو ذلك ، أما السكحل والتسريح فإن ذلك كلالانة على ظهور الأحكام المقصودة والموافقة بها ، ولما شرع الله تعالى لبني آدم شريعة ينتظم بها شملهم، ويصلح بها حالهم، وكان في الملوكوت داعية لظهورها كان أمرها كأمرها الأنواع في طلب ظهور الأشباح في الأرض ، ولذلك كان السعى في إهمالها مسخوطاً عند الملأ الأعلى منافراً لما هو مقتضاهم ومطمع مهمهم، وكذلك الارتفاقات التي أجمع عليها طوائف الناس من عربهم وعجمهم وأقاصيهم وأدانهم فانها كالأمر الطبيعي .

فلما شرع الله تعالى الإيمان والبيئات موصحة لجلية الحال اقتضى ذلك أن تكون شهادة الزور واليمين الكاذبة مسخوطة عند الله وملاسته .

(١) أى الامتناع من زوجته وقت الجماع والازوال خارج بلها لكي لا تحبل .

(٢) القلاج حركة فرجة ما بين التنايا والرابعيات ، والتفليج فصل ذلك بالتكلف ولقد ورد النهى عن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « لمن الله المتفلجات للحسن » أى اللاتي يسهلن للحسين النفس تنف الشعر عن الوجه ، والتنعص الأبر به أى ان امرأة تأمر أخرى بتنف الشعر من وجهها وهو حرام . . .

(م ١٥ — حجة الله البالغة)

ومنها أنه إذا أوحى إليه بحكم من أحكام الشرع ، واطلع على حكمته وسببه كان له أن يأخذ تلك المصلحة ، وينصب (١) لها علة ، ويدير عليها ذلك الحكم ، وهذا قياس النبي صلى الله عليه وسلم ... ، وإنما قياس أمته أن يعرفوا علة الحكم المنصوص عليه ، فيدبروا الحكم حيث دارت ، مثاله الأذكار التي وقتها النبي صلى الله عليه وسلم بالصبح والمساء ووقت النوم ، فانه لما اطلع على حكمة شرع الصلوات اجتهد في ذلك .

ومنها أنه إذا فهم النبي صلى الله عليه وسلم من آية وجه سوق الكلام ، وإن لم يكن غيره يفهم منه ذلك لدقة مأخذه أو تراحم الاحتمالات فيه — كان له أن يحكم حسبما فهم كقوله تعالى :

(إِنَّ الصَّافَّ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) (٢)

فهم منه النبي صلى الله عليه وسلم أن تقديم الصفا على المروة لأجل موافقة البيان لما هو المشروع لهم كما قد يكون لموافقة السؤال ونحو ذلك ، فقال : « ابدعوا بما بدأ الله به » ، وكقوله تعالى :

(لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ) (٣)
وقوله تعالى :

(فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ) (٤)

فهم منهما النبي صلى الله عليه وسلم استحباب أن يعبدوا الله تعالى عند الكسوف والخسوف ، وكقوله تعالى :

(وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ) (٥) الآية

(١) أى يقيم .

(٢) سورة البقرة آية ١٥٧ .

(٣) سورة فصلت آية ٣٧ .

(٤) سورة الأنعام آية ٧٦ .

(٥) سورة البقرة آية ١١٥ .

فهم منه أن استقبال القبلة فرض يحتمل السقوط عند العذر ، فخرج
حكم من تحرى في الليلة الظلماء ، فاختلطاً جهة القبلة ، وصلى لغيرها ، وحكم
الراكب على الدابة يصلى النافلة خارج البلد .

ومنها أنه إذا أمر الله تعالى أحداً بشيء من معاملة الناس اقتضى ذلك أن
يؤمر الناس بالانقياد له فيها ، فلما أمر القضاة أن يقيموا الحدود اقتضى ذلك
أن يؤمر العصاة بأن ينقادوا لهم فيها ، ولما أمر المصدق بأخذ الزكاة من
القوم أمروا ألا يصدر عنهم إلا راضياً ، ولما أمر النساء أن يسترن أمر
الرجال أن يفضوا أبصارهم عنهن .

ومنها أنه إذا نهى عن شيء اقتضى ذلك أن يؤمر بضده وجوباً أو ندباً
حسب اقتضاء الحال ، وإذا أمر بشيء اقتضى ذلك أن ينهى عن ضده فلما أمر
بصلاة الجمعة والسعى إليها وجب أن ينهى عن الاشتغال بالبيع والمكاسب
حيثئذ :

ومنها أنه إذا أمر بشيء حتماً اقتضى ذلك أن يرغب في مقدماته ودواعيه ،
وإذا نهى عن شيء حتماً اقتضى ذلك أن يسدد ذرائعه ، ويحذل دواعيه (١) ،
ولما كانت عبادة الصنم إنما وكانت المخالطة بالصور والأصنام مفضية إليه كما
وقع في الأمم السالفة وجب أن يقبض على أيدي المصورين ، ولما كان
شرب الخمر إنما وجب أن يقبض على أيدي المصارين ، وينهى عن الحضور
على المائدة التي فيها خمر ، ولما كان القتال في الفتنة إنما وجب أن ينهى عن
بيع السلاح في وقت الفتنة .

ونظير هذا الباب من سياسة المدينة أنهم لما اطلموا على مفسدة دس
السم في الطعام والشراب أخذوا المرائيق من بائعي الأدوية ألا يبيعوا السم
لألا قدر ألا يهلك شاربها غالباً ، ولما اطلموا على خيانة قوم اشترطوا عليهم

(١) أى يقدم أسبابه .

ألا يركبوا الخيل ، ولا يحملوا السلاح ...، وكذلك باب العبادات لما كانت الصلاة أعظم أبواب الخير وجب أن يحض على الجماعة فانها إغاثة على الأخذ بها ، ووجب أن يحض على الأذان ، ليحصل الاجتماع في زمان واحد في مكان واحد ، ووجب الحث على بناء المساجد وتطهيرها وتنظيفها ، ولما كانت معرفة أول يوم من رمضان متوقفة عند الغيم ونحوه على عدة شعبان استحب إحصاء هلال شعبان . ونظيره من سياسة المدينة أنهم لما رأوا في الرمي منفعة عظيمة أمروا بالاكتثار من اصطناع القسي والنبل والتجارة فيها .

ومنها (١) أنه إذا أمر بشيء ، أو نهى عن شيء اقتضى ذلك أن ينوه بشأن المطيعين ، ويردئ بالعصاة ، ولما كانت قسراءة القرآن مطلوباً شيوعها والمواظبة عليها وجب أن يسأل يومهم إلا أقرؤهم ، وأن يوفر القراء في المجالس ، ولما كان القذف إثمًا وجب أن يسقط القاذف من مرتبة قبول الشهادة ، وعلى ذلك يخرج ما ورد من النهي عن مفاتحة المبتدع والفاسق بالسلام والكلام ...، ونظيره من سياسة المدينة زيادة جائزة الرماة وتقديمهم في الإثبات والاعطاء .

ومنها أنه إذا أمر القوم بشيء، أو نهوا عنه كان من حق ذلك أن يؤمروا بعزيزة الأقدام على هذا والكف عن ذلك وأن يأخذوا قلوبهم بإضمار الداعية حسب الفعل ، ولذلك ورد التوبيخ عن إضمار أن يقصد عدم الأداء في القرص والمهر .

ومنها أنه إذا كان شيء يحتمل مفسدة كان من حقه أن يكره كقوله صلى الله عليه وسلم : « فلا يغمس (٢) يده في الإناء ، فانه لا يدرى أين باتت يده » وبالجملة علم الله تعالى نبيه أحكاماً من العبادات والارتفاقات فيبينها النبي

(١) أي الأصول .

(٢) أوله إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس الخ كما في الصحيحين .

صلى الله عليه وسلم بهذا النحر من البيان وخرج منها أحكاما جليلة في كل باب باب ، وهذا الباب من البيان مع الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى تلقاهما فقهاء الأمة من بين علوم النبي صلى الله عليه وسلم ووعاها قلوبهم بتدبر ، فانشعب منهما ما أودعوه في مصنفاتهم وكتبهم ، والله أعلم .

باب ضبط النهم وتمييز التشكل والتفريق من الكلية ونحو ذلك

اعلم أن كثيراً من الأشياء التى أدبرت الأحكام على أسامها معلوم بالمثال والقسمة ، غير معلوم بالحد الجامع للمانع الذى يكشف حال كل فرد فرد أنه منه أولا كالسرقة قال الله تعالى :

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)^(١)

أجرى الحد على اسم السارق ، ومعلوم أن الواقع في قصة بنى الأيرق وطعيمة والمرأة^(٢) المخزومية هى السرقة ومعلوم أن أخذ مال الغير أقسام : منها السرقة ، ومنها قطع الطريق ، ومنها الاختلاس ، ومنها الحيازة ، ومنها الالتقاط ، ومنها النصب ، ومنها قلة المبالاة ، وفي مثل ذلك ربما يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صورة صورة هل هى من السرقة سؤال مقال أو سؤال حال ، فيجب عليه أن يبين حقيقة السرقة متميزة عما يشاركها بحيث يتضح حال كل فرد فرد ، وطريق التميز أن ينظر إلى ذاتيات هذه الأسامى التى لا توجد في السرقة ، ويقع بها التفارق بين القيلتين وإلى ذاتيات السرقة التى يفهمها أهل العرف من تلك اللفظة ، ثم يضبط السرقة بأمر معنوية يحصل بها التمييز ، فيعلم مثلاً أن قطع الطريق والحراقة ونحوهما من الأسامى تنبئ عن اعتماد القوة بالنسبة إلى المظلومين واختيار مكان أو زمان لا يلحق فيه

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) أى فاطمة بنت الأسود التى سرت وشفع فيها أسامة بن زيد فلم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الفداة وقال : لو أن فاطمة بنت محمد سرت لقطعت يدها .

الغوث من الجماعة ، وأن الاختلاس ينبيء عن اختطاف على أعين الناس ، وفي مرأى منهم وسمع ، والحيانة تنبيء عن تقدم شركة أو مباسطة ، وحفظ الالتقاط ينبيء عن وجدان شيء في غير حوز ، والغصب ينبيء عن غلبة النسبة إلى المظلوم جبهة معتمد أعلى جدل أو ظن الارتفاع القضية إلى الولاية ، أو لا ينكشف عليهم جليلة الحال ، أو لا يقضوا بحق لنحو رشوة ، وقلة المبالاة يقال في الشيء الثافه (١) الذي جرى العرف ببذله والمواساة به كالماء والحطب ، والسرقة تنبيء عن الأخذ خفية ، فضبط النبي صلى الله عليه وسلم السرقة بربع دينار أو ثلاثة دراهم ، لتمييز عن الثافه وقال : « ليس على خائن ولا منتهب ولا غتلس قطع » ، وقال « لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة (٢) » الجبل ، يشير إلى اشتراط الحرز ، وكالرفاهية البالغة فإنها مفسدة غير مضبوطة ، ولا تميز مواقع وجودها بأمارات ظاهرة يؤاخذ بها الآداني والآفاصي ، ولا يشتبه على أحد أن الرفاهية متحققة فيها ، معلوم أن عادة العجم في اقتناء المراكب الفاراه والأبنية الشاحنة والثياب الرفيعة والحلى المترفة ونحو ذلك من الرفاهية البالغة ، ومعلوم أن الترفه يختلف باختلاف الناس ، فترفه قوم تقشف (٣) عند الآخرين ، وجيد إقليم تافه في إقليم آخر ، ومعلوم أن الارتفاق قد يكون بالجيد وبالرديء والثاني ليس بترفه ... ، والارتفاق بالجيد قد يكون من غير قصد إلى جودته ، أو من غير أن يكون ذلك غالبا عليه في أكثر أمره ، فلا يسمى في العرف مترفها ، فأطلق الشرع التنبيه على مفاصد الرفاهية مطلقا ، وخص أشياء وجددم لا يرتفقون بها إلا للترفه ، ووجد الترفه بها عادة فاشية فيهم ، ورأى أهل العصر من العجم والروم كالمجمعين على ذلك ، فنصبها مظنة للرفاهية البالغة ، وحرما ، ولم ينظر إلى الارتفاقات النادرة ، ولا إلى عادة الأقاليم البعيدة ، فنحريم الحرير وأواني الذهب والفضة من هذا الباب ، ثم إنه وجد (٤) حقيقة الرفاهية اختيار الجليد

(١) أي الخفير .

(٢) بمعنى محروسة أي ولا قطع فيها يحرس بالجبل إذا سرق لعدم الحرز .

(٣) أي ضيق عيش . (٤) أي ينبيء النبي صلى الله عليه وسلم .

من كل ارتفاع والأعراض عن رديته . والرفاهية البائنة اختيار الجيد وترك الردىء من جنس واحد ، ووجد من المعاملات مالا يقصد فيه إلا اختيار الجيد والإعراض عن الردىء من جنس واحد اللهم إلا في مواد قليلة لا يعابها في قوانين الشرائع غرمها لأنها كالشبع لمعنى الرفاهية وكالتماثل لها وتحريمها كالمقتضى الطبيعى لكراهته الرفاهية وإذا كانت مظان الشيء محرمة لأجله وجب أن يحرم شبعه وتمثاله بالأولى ، وتحريم بيع النقد والطعام بمنسهما متفاضلا مخرج على هذه القاعدة ، ولم يحرم اشتراء الجيد بالثمن الغالى لأن الثمن ينصرف إلى ذات المبيع دون وصفه عند اختلاف الجنس ولم يحرم اشتراء جارية بجاريتين ، ولا ثوب بثوبين لأنها من ذوات القيم فتتنصرف زيادة الثمن إلى خواص الشخص ، وتكون الجودة مغمورة في تلك الخواص ، فلا يتحقق اعتبار الجودة بأدى الرأى .

وبما مهدنا يتكشف كثير من النكت المتعلقة بهذا الباب كسبب كراهية بيع الحيوان بالحيوان وغير ذلك ، فليتدبر ، وقد يكون شيآن مشتبهين لا يتميزان لأمر خفى لا يدركه إلا النبي صلى الله عليه وسلم والراسخون في العلم من أمته ، فتمس الحاجة إلى معرفة علاءة ظاهرة لكل منهما وإدارة حكم البر والإثم على علامتهما ، وأحكام التفريق بينهما (مثاله) النكاح والسفاح حقيقة النكاح إقامة المصلحة التى يبني عليها نظام العالم بالتعاون بين الزوج وزوجته وطلب النسل وتحصين الفرج ونحو ذلك ، وذلك مرضى عنه مطلوب ، وحقيقة السفاح جريان النفس في غلوائها وإمعانها في اتباع شهوتها وخرق جلياب الحياء والتقيدها عنها وترك التمرج إلى المصلحة الكلية والنظام الكلى ، وذلك مسخوط عليه ممنوع عنه ، وهما مشتبهان في أكثر الصور ، فإنهما يشتركان في قضاء الشهوة وإزالة ألم الغلة والميل إلى النساء ونحو ذلك ، فست الحاجة إلى تميز كل واحد عن صاحبه بعلامة ظاهرة ، وإدارة الطلب والمنع عليها ، فخص النبي صلى الله عليه وسلم النكاح بأمور (منها) أن يكون بالنساء دون الرجال ، فإن طلب النسل لا يكون

إلا منهم ، وأن يكون من عزم ومشورة وإعلان ، فشرط حضور الشهود والأولياء ورضا المرأة ، ومنها توطين النفس على التعاون ، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بأن يكون دائماً لازماً غير مؤقت ، فحرم تكاح السر والمثناة ، وحرم اللواطة ، وربما يكون فعل من البر مشتبها بما هو من مقدمات الآخر ، فتمس الحاجة إلى التفرقة بينهما كالقومة شرعت فاصلة بين الركوع والانحناء الذي هو من مقدمات السجود ، وربما لا يكون الشيء متكرراً لارتفاع كالجُلوس بين السجدين ، وربما يكون الشرط أو الركن في الحقيقة أمراً خفياً وفلاً من أفعال القلب ، فينصب له أمارة من أفعال الجوارح أو الأقوال ، ويجعل هو ركننا ضبطاً للخفي به كالتنية ، وإخلاص العمل لله أمر خفي ، فنصب استقبال القبلة والتكبير له مظنة ، وجعل أصلاً في الصلاة ، وإذا ورد النص بصيغة ، أو اقتضى الحال إقامة نوع مداراً للحكم ، ثم حصل في بعض المواد اشتباه ، فن حقه أن يرجع في تفسير تلك الصيغة أو تحقيق حد جامع مانع لذلك النوع إلى عرف العرب ، كما ورد النص في الصوم بشهر رمضان ، ثم وقع الاشتباه في صورة الغيم ، فكان الحكم ما عند العرب من إكمال عدة شعبان ثلاثين ، وأن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً ، وقد يكون تسعة وعشرين ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر كذا » الحديث . وكما ورد النص في القصر بصيغة السفر ، ثم وقع الاشتباه في بعض المواد ، لحكم الصحابة أنه خروج من الوطن إلى موضع لا يصل إليه في يومه ذلك ولا أوائل ليلته تلك ، ومن ضرورته أن يكون مسيرة يوم وشيء معتد به من اليوم الآخر ، فيضبط بأربعة برد . واعلم أن العمدة في تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بحكم من بين أئمة أن يكون الحكم راجعاً إلى مظنة شيء دون حقيقته ، وهو قول طاوس في ركعتين بعد العصر إنما نهى عنهما لثلاث يتخذ سلباً ، والنبي صلى الله عليه وسلم يعرف الحقيقة ، فلا اعتبار في حقه للمظنة بعد ما عرف

المثنة (١) كزوج أكثر من أربعة نسوة هو مظنة ترك الاحسان في العشرة الزوجية وإهمال أمرهن ، ويشته على سائر الناس ، أما النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو يعرف ما هو المرضي عنه في العشرة الزوجية ، فأمر بنفسه دون مظنته ، أو يكون راجعا إلى تحقيق الرسم دون معنى تهذيب النفس كنهيه عن بيع وشروط ، ثم اتباع من جابر بغيراً على أن له ظهراً إلى المدينة ، أو يكون مفضياً إلى شيء بالنسبة إلى من ليس له مسكة العصمة ، وهو قول عائشة رضي الله عنها في قبلة الصائم أيكم يملك إربه (٢) كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إربه ، أو تكون نفسه العالية مقتضية لنوع من البر ، فيؤمر به لأن هذه النفس تشتهق إلى زيادة التوجه إلى الله ، وإلى زيادة خلخ جلاب الغفلة ، كما يشتهق الرجل القوى إلى أكل طعام كثير كالتهدج والضحي والأضحية على قول ، والله أعلم .

باب التيسير

قال الله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَآتَقَفْتُمْ مِنْ حَوْلِكَ) (٣) .

وقال :

(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (٤) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى ، ومعاذ بن جبل رضي الله تعالى عنهما لما بعثهما إلى اليمن « يَسْرًا ، ولا تَسْرًا ، وبَشْرًا

(١) أي الخيفة .

(٢) الأرب بكسر الهمزة وسكون الراء المضو أعنى الذكر ، وروى أيضاً بنحوين بمعنى الحاجة أي يطلب هواه .

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٤) سورة البقرة آية ١٨٥

ولا تنفرا ، وتطاورا ، ولا تختلفا ، وقال صلى الله عليه وسلم « فإنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين » .

والتيسير يحصل بوجوه منها ألا يجعل شيء يشق عليهم ركناً أو شرطاً لطاعة ، والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

ومنها أن يجعل شيء من الطاعات رسواً يقباهون بها داخله فيما كانوا يفعلونه بداعية من عند أنفسهم كالعيدين والجمعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم . « ليعلم اليهود أن في ديننا فسحة » فإن التجميل في الاجتماعات العظيمة والمنافسة فيما يرجع إلى التباهي ديدن^(١) الناس .

ومنها أن يسنّ لهم في الطاعات ما يرغبون فيه بطبيعتهم لتكون الطبيعة داعية إلى ما يدعو إليه العقل فتعاضد الرغبةان ، ولذلك سن تطيب المساجد وتنظيفها والاغتسال يوم الجمعة والتطيب فيه ، واستحب التغنى بالقرآن وحسن الصوت بالأذان .

ومنها أن يوضع عنهم الإصر ، وما يتفرون منه بطبيعتهم ، ولذلك كره إمامة العبد والأعرابي ومجهول النسب ، فإن القوم ينجحون من الاقتداء بمثل ذلك .

ومنها أن يبقى عليهم شيء مما تقتضيه طبيعة أكثرهم ، أو يجدون عند تركه حرجاً في أنفسهم كالسلطان هو أحق بالإمامة ، وصاحب البيت أحق بالإمامة ، والذي ينكح امرأة جديدة يحمل لها سبعة^(٢) أو ثلاثة ، ثم يقسم بين أزواجه .

ومنها أن يجعل السنة بينهم تعليم العلم والموعظة والأمر بالمعروف

(١) أى طريق .

(٢) أى يحمل سبعة أيام للبكر وثلاثة أيام للثيب أول ما ينكح ثم يحمل بنتين .

والنهي عن المنكر ؛ لتمتلي به أوعية قلوبهم ، فينقادوا للنواميس من غير
كلفة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخولم بالموعظة (١) .
ومنها أن يفعل النبي صلى الله عليه وسلم أفعالا عما يأمرهم به أو يرخصهم
فيه ليعتبروا بفعله .

ومنها أن يدعو الله تعالى أن يجعل القوم مهذبين كاملين .
ومنها أن تنزل عليهم سكينه من ربهم بواسطة الرسول ، فيصيروا بين
يديه بمنزلة من على رأسه الطير .

ومنها أن يرغم أنف من أراد غير الحق بتأييسه (٢) كالقاتل لا يرث ،
والمكره في الطلاق لا ينفذ طلاقه ، فيكون كاجبا (٣) للجبارين من الاكراه
إذ لم يحصل غرضهم .

ومنها ألا يشرع لهم ما فيه مشقة إلا شيئا فشيئا وهو قول عائشة رضى
الله عنها إنما أنزل أول نزل منه (٤) سور من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ،
حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء
لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً ، ولو نزل لا تزنوا لقالوا لا ندع
الزنا أبداً .

ومنها ألا يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يختلف به قلوبهم ، فيترك
بعض الأمور المستحبة لذلك ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة «لولا
حدثان (٥) قومك بالكفر لنقضت الكعبة ، وبنيتها على أساس إبراهيم
عليه السلام» .

(١) أى يهدم بالموعظة مخافة السامة .

(٢) أى حرمانه .

(٣) أى مانعا .

(٤) أى افركان .

(٥) حدثان العىء بالكسر أوله وهو مصدر حدث أراد قرب عهدهم بالكفر والخروج
منه إلى الإسلام وأنه لم يشكن الذين في قلوبهم فلو همت الكعبة ربما قروا منه .

ومنها أن الشارع أمر بأنواع البر من الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها ، ولم يذكرها مفوضة إلى عقولهم ، بل ضبطها بالآركان والشروط والآداب ونحوها ، ثم لم يضبط الآركان والشروط والآداب كثير ضبط ، بل تركها مفوضة إلى عقولهم وإلى ما يفهمونه من تلك الألفاظ ، وما يعتادونه في ذلك الباب ، فبين مثلا أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، ولم يبين مخارج الحروف التي تتوقف عليها صحة قراءة الفاتحة وتشديداتها وحركاتها وسكناتها ، وبين أن استقبال القبلة شرط في الصلاة ، ولم يبين قانونا نعرف به استقبالها ، وبين أن نصاب الزكاة مائتا درهم ، ولم يبين أن الدرهم ما وزنه ، وحيث سئل عن مثل ذلك لم يزد على ما عندهم ، ولم يأتهم بما لا يجدونه في عاداتهم ، فقال في مسألة هلال شهر رمضان ، فإذا ضم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين ، وقال في الماء يكون في فلاة (١) من الأرض ترده السباع والبهائم ، إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا (٢) ، وأصله معتاد فيهم كما بينا .

والسر في ذلك أن كل شيء منها لا يمكن أن يبين إلا بمقتضى مثلها في الظهور والخفاء وعدم الانضباط ، فيحتاج أيضا إلى البيان وهلم جرا ، وذلك حرج عظيم من حيث إن كل توقيت تضيق عليهم في الجملة ، فإذا كثرت التوقيات ضاقت المجال كل الضيق ، ومن حيث إن الشرع يكلف به الأدنى والأقصى كلهم ، وفي حفظ تلك الحدود على تفصيلها حرج شديد ، وأيضا فالتناس إذا اعتنوا بأقامة ما ضبط به البراعتناء شديدا لم يحسوا بفوائد البر ، ولم يتوجهوا إلى أرواحها كما ترى كثيرا من المجردين لا يتدبرون معنى القرآن لا اشتغال بالهم بالالفاظ ، فلا أوفق بالمصلحة من أن يوض إليهم الأمر بعد أصل الضبط ، والله أعلم .

(١) أى صحراء ومخل واسع .

(٢) أى نجاسة .

ومنها أن الشارع لم يخاطبهم إلا على ميزان العقل المودع في أصل خلقتهم قبل أن يتعمقوا دقائق الحكمة والكلام والأصول ، فأثبت لنفسه جهة فقال :

(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى^(١)) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا امرأة سوداء : « أين الله فأشارت إلى السماء فقال هي مؤمنة ، ولم يكلفهم في معرفة استقبال القبلة وأوقات الصلاة والأعياد حفظ مسائل الهيئة والهندسة وأشار بقوله « القبلة ما بين المشرق والمغرب » ، إذا استقبل الكعبة إلى وجه المسئلة وقال : « الحج يوم تحجون والقطر يوم تفطرون » ، واهه أعلم .

باب أسرار الترغيب والترهيب

من نعمة الله تبارك وتعالى على عباده أن أوحى إلى أنبيائه صلوات الله عليهم ما يرتب على الأعمال من الثواب والعذاب ؛ لينخبروا القوم به ، فتشغل قلوبهم رغبة ورهبة ، ويتقيدوا بالشرائع بداعية منبعثة من أنفسهم كسائر ما فيه دفع ضرر أو جلب نفع وهو قوله تعالى :

(وَلَهَا لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ^(٢)) .

ثم إن مهنا قواعد كلية إليها ترجع جزئيات الترغيب والترهيب ، وكان فقهاء الصنابة يغلونها إجمالاً ، وإن لم يكونوا أحرزوها تفصيلاً ، وما يدل على ما ذكرنا ما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وفي بضع أحدكم صدقة ، فقالوا يأتي أحدنا شهوته ، ويكون له فيها أجر ؟ قال

(١) سورة طه آية ٥٠ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٠ .

أرايت لو وضعها في حرام كان عليه وزر ، فما توقفوا في هذه المسألة دون غيرها ، وما اشتهى عليهم لميتها إلا لما عندهم من معرفة مناسبة الأعمال لأجزئتها ، وأنها ترجع إلى أصل معقول المعنى ، ولولا ذلك لم يكن لسؤالهم ولا لجواب النبي صلى الله عليه وسلم — بالاعتبار بأصل واضح — وجه ، وقولى هذا نظير ما قاله الفقهاء في حديث : « لو كان على أهلك دين أكنت فاضيه ؟ قال نعم قال فدين الله أحق أن يقضى » ، من أنه يدل على أن الأحكام معلقة بأصول كلية .

وحاصل السؤال أن الصدقات ترجع إلى تهذيب النفس كالنسيح والتهيل والكبير أو إقامة المصلحة في نظام المدينة ، وأن السيئات ترجع إلى أضدادها تين . وقضاء شهوة الفرج اتباع لداعية البهيمية ، ولا يعقل فيه مصلحة زائدة على العادات أو نحو ذلك مما يرجع إلى معرفة كلية واستغراب رجوع المسألة إليها .

وحاصل الجواب أن جماع الحليلة يحصن فرجها وفرجه ، وفيه خلاص مما يكون قضاء الشهوة في غير محلها اقتحاماً فيه .

وللترغيب والترهيب طرق : ولكل طريقة سر ، ونحن نلهمك على معظم تلك الطرق .

فها بيان الأمر المترتب على العمل في تهذيب النفس من انكسار إحدى القوتين أو غلبتها وظهورها ، ولسان الشارح أن يعبر عن ذلك بكتابة الحسنات ومحو السيئات كقوله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كان له عدل عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحبت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا رجل عمل أكثر منه » ، وقد ذكرنا سره فيما سبق .

ومنها بيان أثره في الحفظ عن الشيطان وغيره كقوله صلى الله عليه وسلم
 « وكان في حرز من الشيطان حتى يمسى ، وقوله صلى الله عليه وسلم
 « لا يستطيعها البطة (١) ، أو توسيع الرزق وظهور البركة ونحو ذلك ، والسر
 في بعض ذلك أنه طلب من الله السلامة ، وهو سبب أن يستجاب دعاؤه ،
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم راويا عن الله تبارك وتعالى : « ولئن استعاذنى
 لأعيزنه ، ولئن سألتنى لأعطينه (٢) » ، وفي البعض الآخر إن الخوص في ذكر
 الله والتوجه إلى الجبروت والاستمداد من الملكوت يقطع المناسبة جهولا ،
 وإنما التأثير بالمناسبة ، وفي البعض الآخر إن الملازمة تدعو لمن كان على هذه
 الحالة ، فيدخل في شراح (٣) كثيرة ، فتارة في جلب نفع ، وتارة في دفع ضرر .

ومنها بيان أثره في المعاد ، وسره يتكشف بمقدمتين .

إحداهما أن الشيء لا يحكم عليه بكونه سببا للثواب أو العذاب في المعاد
 حتى يكون له مناسبة بأحد سببي المجازاة ، إما أن يكون له دخل في الأخلاق
 الأربعة المبنية عليها السعادة وتهذيب النفس إثباتا أو نفيا ، وهى النظافة ،
 والخشوع لرب العالمين ، وسماحة النفس ، والسعى في إقامة العدل بين الناس ،
 أو يكون له دخل في تمشية ما أجمع الملأ الأعلى على تمشيتها من التمكن
 للشرائع والنصرة للأنبياء عليهم السلام إثباتا أو نفيا ، ومعنى المناسبة أن
 يكون العمل مظنة لوجود هذا المعنى أو متلازما له في العادة أو طريقا إليه ،
 كما أن كونه يصلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه مظنة للاخبات وتذكر جلال
 الله والترقى من حضيض البهيمية ، وكما أن إسباغ الوضوء طريق إلى النظافة

(١) أوله (اقرأوا سورة البقرة فان أخذها بركة وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة)

(٢) أوله (ما يزال مبدى يقرب إلى التوائل حتى أحب فإذا أحبته كنت منه مبدى
 يسبح به ويمدحه الذى يصبر به ويده إلى يبطئ بها ورجله إلى بمعنى بها) رواه البخارى
 من أبي هريرة .

(٣) جمع شرج بالكسر وهو سيل الماء ، والمراد الطريق .

المؤثرة في النفس ، وكما أن بذل المال الخطير الذي يشع به عادة والعفو عن ظلم وترك المراء فيها هو حق له مظنة إسماحة النفس ومتلازم لها ، وكما أن إطعام الجائع وسقي الظمآن والسعى في إطفاء نائرة الحرب من بين الأحياء مظنة إصلاح العالم وطريق إليه ، وكما أن حب العرب طريق إلى التزبي بزيمهم ، وذلك طريق عطف إلى الأخذ بالملة الحنيفية ، لأنها تشخصت في عاداتهم وتنويه بأمر الشريعة المصطفوية ، وكما أن المحافظة على تسجيل الفطر تباعد عن اختلاط الملل وتحريفها ، وما زالت طوائف الناس من الحكماء وأهل الصناعات والأطباء يديرون الأحكام على مظلانها ، وما زال العرب جارين على ذلك في خطبهم ومحاوراتهم ، وقد ذكرنا بعض ذلك أو يكون (١) عملا شاقا أو خاملا أو غير موافق للطبيعة لا يقصده ، ولا يقدم عليه إلا المخلص حق الإخلاص ، فيصير شرحا لإخلاصه كالنضلع من ماء زمزم وكعب على رضى الله عنه فإنه كان شديدا في أمر الله وكعب الأنصار فإنه لم تزل العرب المعدية واليمنية متباغضين فيما بينهم حتى أفهم الإسلام ، فالتأليف معرف لدخول بشاشة الإسلام في القلب وكالطلوع على الجبل والسهر في حراسة جيوش المسلمين فإنه معرف لصدق عزمته في إعلاء كلمة الله وحب دينه .

المقدمة الثانية أن الإنسان إذا مات ورجع إلى نفسه وإلى هيئاتها التي انصبغت بها ، الملائمة لها ، والمنافرة لإياها — لابد أن تظهر صورة الألم والنعم بأقرب ما هنالك ، ولا اعتبار في ذلك للبلزمة العقلية ، بل لنوع آخر من اللامزمة لأجلها يجر بعض حديث النفس بعضا ، وعلى حسبها يقع تشجيع المعاني في المنام كما يظهر منع المؤذن الناس عن الجماع والأكل بصورة الحتم على الفروج والافواه ، ثم إن في عالم المثال مناسبات تنبئ عليها الأحكام ، فإظهار جبريل في صورة دحية (٢) دون غيره إلا للمعنى ، ولا ظهرت النار

(١) صلف على أن يكون العمل مظنة .

(٢) دحية الكلبي — هو ابن خليفة الصحابي — كان جبلا حسن الصورة .

على موسى عليه السلام إلا لمعنى ، فالعارف بتلك المناسبات يعلم أن جواز هذا العمل في أى صورة يكون ، كما أن العارف بتأويل الرقيا يعرف أنه أى معنى ظهر في صورة ما رآه .

وبالجملة فمن هذا الطريق يعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن الذى يكتم العلم ، ويكف نفسه عن التعاليم عند الحاجة إليه يعذب بلجام من نار ، لأنه تألمت النفس بالكف ، واللجام شبح (١) الكف وصورته ، والذى يجب المال ، ولا يزال يتعلق به خاطره بطوق بشجاع أقرع (٢) ، والذى يتعانى في حفظ الدرام والدنانير والأنعام ، ويحوط بها عن البذل لله يعذب بنفس تلك الأشياء على ما تقرر عندهم من وجه التأذى ، والذى يعذب نفسه بمحبة أو سم ، ويخالف أمر الله بذلك يعذب بتلك الصورة ، والذى يكسو الفقير يكسى يوم القيامة من سندس الجنة ، والذى يعتق مسلما ويفك رقبة عن آفة الرق المحيط به يعتق بكل عضو منه عضو منه من النار .

ومنها تشبيه ذلك العمل بما تقرر في الأذهان حسنه أو قبحه ، أما من جهة الشرح أو العادة وفي ذلك لابد من أمر جامع بين الشيئين مشترك بينهما ولو بوجه من الوجوه ، كما شبه الم رابط (٣) في المسجد بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس بصاحب حجة وعمرة ، وشبه العائد في هبته بالكلب العائد في قبته ، ونسبته إلى المحبوبين أو الميغوضين ، والدعاء لفاعله أو عليه ، وكل ذلك ينبه على حال العمل إجمالا من غير تمرض لوجه الحسن أو القبح كقول الشارح : تلك صلاة المنافق (٤) ، وليس منا من فعل كذا ، وهذا العمل عمل

(١) أى قالب .

(٢) الذى لا تمر على رأسه أى تمتط جلد رأسه لكثرة سبه وطول عمره ، وقوله يضاني أى يحتمل التنب والمشفقة .

(٣) أى المنتظر الجالس المتكف .

(٤) تمامه يجلس يرقب النفس حتى إذا اسفرت وكانت بين قرني الشيطان قام نقر أربما لا يذكر الله فيها إلا قليلا رواء مسلم .

الشياطين أو عمل الملائكة ، ورحم الله أمره أفعّل كذا وكذا ، ونحو هذه العبارات .
ومنها حال العمل في كونه متعلقاً لرضا الله أو سخطه وسبباً لانعطاف
دعوة الملائكة إليه أو عليه كقول الشارع — إن الله يحب كذا وكذا ،
ويبغض كذا وكذا — وقوله **يُطِيعُ** ، إن الله تعالى وملائكته يصلون على
ميامن الصفوف ، وقد ذكرنا سره ، والله أعلم .

باب طبقات الأمة باعتبار الخروج إلى السكك المطلوب أو ضده

والأصل في هذا الباب قوله تعالى في سورة الواقعة :

(وَكَنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ
وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ
الْمُقَرَّبُونَ ^(١)) . إلى آخر السورة .

وقوله تعالى :

تُحْمٌ أُوْرِمْنَا السِّكِّاتِ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ، فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ
لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْ بُدِئَ ذَلِكَ
هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ^(٢)) .

قد علمت أن أعلى مراتب النفوس هي نفوس المفهمين وقد ذكرناها ،
ويتلو المفهمين جماعة تسمى بالسابقين ، وهم جنسان : جنس أصحاب اصطلاح
وعلو كان استعدادهم كاستعداد المفهمين في تلقي تلك الكمالات إلا أن السعادة
لم تبلغ بهم مبلغهم ، فكان استعدادهم كالتائم يحتاج إلى من يوقظه ، فلما
أيقظه أخبار الرسل أقبلوا على ما يناسب استعدادهم من تلك العلوم مناسبة

(١) سورة الواقعة آية ٨ — ١١

(٢) سورة فاطر آية ٣٢ .

خفية في باطن نفوسهم ، فصاروا كالمجتهدين في المذهب ، وصار لإمامهم أن يتلقوا من الإلهام الجملي الكلى الذى توجه إلى نفوسهم بما يشملهم من الاستعداد في حظيرة القدس ، وهو الأمر المشترك في أكثرهم ، وترجم عنه الرسل .

وجلس أصحاب تجاذب وعلو ، ساقهم سائق التوفيق إلى رياضات وتوجهات فهرت بهيميتهم ، فأتاهم الحق كالإلهام والعلو ، وصاروا على بصيرة من أمرهم فكانت لهم وقائع إلهية وإرشاد وإشراق مثل أكابر طرق الصوفية ، ويجمع السابقين أمران : أحدهما أنهم يستفرون طاقتهم في التوجه إلى الله والتقرب منه ، وثانيهما أن جبلتهم قوية فتمثل الملكات المطلوبة عندهم على وجهها من غير نظر إلى أشباح لها ، وإنما يحتاجون إلى الأشباح شرحاً لتلك الملكات وتوسلاً بها إليها... ، منهم المفردون المتوجهون إلى الغيب طرح الذكر عنهم أنفأ لهم... ، والصديقون المتميزون عن سائر الناس بشدة انقياد الحق والتجرد له... ، والشهداء الذين أخرجوا للناس ، وحل فيهم صبح الملائكة الأعلى من لمن الكافرين والرضا عن المؤمنين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإعلاء الملة بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا كان يوم القيامة قاموا يخاضعون الكفرة ، ويشهدون عليهم ، وهم بمنزلة أعضاء النبي صلى الله عليه وسلم في بعثته بهم ليكمل الأمر المراد في البعثة ، ولذلك وجب تفضيلهم على غيرهم وتوقيرهم... ، والراحمون في العلم وأولو ذكاء وعقل لما سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم العلم والحكمة صادف ذلك منهم استعداداً فصار يمد لهم في باطنهم فهم معاني كتاب الله على وجهها ، وإليه أشار على رضى الله عنه حيث قاله أو فقههم (١) أعطيه رجلٌ مُسلم...

(١) أى استنباط من القرآن قاله رضى الله عنه ودأبهم الشيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم خص أهل بيته سراً علياً بأسرار الوحي يعنى ما أسر النبي لى شيئا كتمه عن غيره بل هذه الاستنباطات اعطائها ربي .

والعباد الذين أدركوا فرائد العبادة عياناً ، وانصبغت نفوسهم بأنوارها ، ودخلت في صميم أقدستهم فهم يعبدون الله على بصيرة من أمرهم ... ، والزهاد الذين أيقنوا بالمعاد وبما هنالك من اللذة فاستحرقوا في جنبها لذة الدنيا وصار الناس عندهم كأباعر الابل ... ، والمستعدون لخلافة الأنبياء عليهم السلام ممن يعبدون الله تعالى بخلق العدالة ، فيصرفونه فيما أمر الله تعالى ... ، وأصحاب الخلق الحسن أعنى أهل السباحة من الجود والتواضع والعفو عن ظلم .. ، والمنشبهون بالملائكة والمخالطون بهم ، كما يذكر أن بعض الصحابة كان يسلم عليهم الملائكة .

ولكل فرقة من هذه الفرق استعداد جبلي يقتضى كاله بيقظ بأخبار الأنبياء عليهم السلام واستعداد كسبي يتبياً بأخذ للشرائع فيهما يحصل كالمهم ، ومن كان من المفهمين لم يبعث إلى الخلق فإنه يعد في الشرائع من السابقين ، ويتلو السابقين جماعة تسمى بأصحاب الدين ، وهم أجناس . :

جنس نفوسهم قريية المأخذ من السابقين لم يوفقوا لتكميل ما جيلوا له ، فاقصروا على الأشباح دون الأرواح لكنهم ليسوا بأجنيبين منها ،

وجنس أصحاب التجاذب نفوسهم ضعيفة الملكية قوية البهيمية وقوا لرياضات شاقة ، فأثمرت فيهم مالملا السافل أو ضعيفة البهيمية استهزوا بذكر الله تعالى فترشح عليهم لإهانات جريئة وتعبد وتطهر جزئيان .

وجنس أهل الاصطلاح ضعيفة الملكية جداً عضوا على الرياضات الشاقة إن كانوا قوي البهيمية ، أو الأوراد الدائمة إن كانوا ضعيفها فلم يثمر ذلك لهم شيئاً من الانكشاف لكن دخلت الأعمال والهيئات التي هي أشباح الملكات الحسنة في جذر نفوسهم ، وكثير منهم لا يشترط في عمله الاخلاص التام والتبري من مقتضى الطبع والعادة بالكلية فيتصدقون بنية متميزة من دقة للطبع ورجاء الثواب ويصلون لجرئان سنة قومهم على ذلك ولرجاء الثواب ،

وَيَمْتَنِعُونَ مِنَ الزَّنا وَشَرِبِ الْخمرِ خَوْفاً مِنْ اَللهِ وَخَوْفاً مِنَ النَّاسِ اَوْ لَا يَسْتَطِيعُونَ اتِّبَاعَ الْعَشِيقَاتِ وَلَا يَذُلُّ اَلْاَمْوَالُ فِي الْمَلَاهِي ، فَيَقْبَلُ مِنْهُمْ ذَلِكَ بِشَرَطِ أَنْ تَضَعَفَ قُلُوبُهُمْ عَنِ الْاِخْلَاصِ الصَّرْفِ ، وَأَنْ تَتَمَسَّكَ قُلُوبُهُمْ بِالْاَعْمَالِ أَنْفُسَهَا لَا بِمَا هِيَ شُرُوحُ الْمَلَكَاتِ . وَكَانَ فِي الْحِكْمَةِ الْاَوَّلَى - إِنْ مِنَ الْحَيَاءِ خَيْرًا وَمِنْهُ ضَعْفٌ - فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْحَيَاءُ خَيْرُ كُلِّ شَيْءٍ » يَنْبَغِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَبْرِقُ عَلَيْهِمْ بَارِقَةٌ مُلْكِيَّةٌ فِي اَوَّلَاتِ سِيرَةٍ ، فَلَا يَكُونُ مُلْكُهُمْ لَهُمْ ، وَلَا يَكُونُونَ أَجْنَبِيَّيْنِ عَنْهَا كَالْمُسْتَغْفِرِينَ اَللَّوَامِينَ أَنْفُسَهُمْ ، وَكَالَّذِي يَذْكُرُ اَللهَ خَالِيًا وَفَاضَتْ عَيْنَاهُ ، وَكَالَّذِي لَا تَمَسُّكَ نَفْسُهُ اَلشَّرَّ لَضَعْفٍ فِي جَبَلَتِهِ إِذَا قَلْبُهُ كَقَلْبِ الطَّيْرِ أَوْ لِحْلُلِ طَائِرٍ عَلَى مَرَاكِحِهِ كَالْمَجْطُونِ وَأَهْلِ الْمَصَائِبِ كَفَرَتْ بِلَايَاهُمْ خَطَايَاهُمْ .

وَبِالْجَلَّةِ فَأَصْحَابُ الْبَيْنِ فَقَدُوا إِحْدَى خَصْلَتَي السَّابِقِينَ ، وَحَصَلُوا الْآخَرَى ، وَبَعْدَهُمْ جَمَاعَةٌ تَعْمَى بِأَصْحَابِ الْأَعْرَافِ وَهُمْ جُنْسَانُ :

قَوْمٌ صَحَّتْ أَمْرُجَتُهُمْ ، وَزَكَتْ فُطْرَتُهُمْ ، وَلَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةُ الْاِسْلَامِيَّةُ أَصْلًا أَوْ بَلْغَتُهُمْ ، وَلَكِنْ يَنْحَرُونَ لَا يَقُومُ بِهِ اَلْحُجَّةُ ، وَلَا يَزُولُ بِهِ الشُّبْهَةُ فَنَشَأُوا غَيْرَ مُنْهَكِينَ فِي الْمَلَكَاتِ اَلْخَسِيسَةِ وَالْاَعْمَالِ اَلْمُرْدِيَةِ وَلَا مُتَلَفِّتِينَ إِلَى جَنَابِ اَلْحَقِّ لَا نَفْيًا ، وَلَا إِثْبَاتًا ، كَانَ أَكْثَرُ أَمْرِهِمُ اَلِاشْتِغَالُ بِالْاَرْتِفَاعَاتِ اَلْعَاجِلَةِ ، فَأُولَئِكَ إِذَا مَا تَوَارَجَعُوا إِلَى حَالَةِ عُمَيَّاهُ لَا إِلَى عَذَابٍ ، وَلَا إِلَى ثَوَابٍ حَتَّى تَنْفَسَخَ بِجَمِيعَتِهِمْ ، فَيَبْرِقُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ يَوَارِقِ الْمُلْكِيَّةِ .

وَقَوْمٌ نَقَصَتْ عَقُولُهُمْ كَأَكْثَرِ الصَّبِيَّانِ وَالْمَعْتَوِينَ وَالفَلَاحِينَ وَالْأَرْقَاءِ ، وَكَثِيرٌ يَزْعُمُهُمُ النَّاسُ أَنَّهُمْ لَا بَأْسَ بِهِمْ ، وَإِذَا نَقَعَ حَالُهُمْ عَنِ الرُّسُومِ بَقُوا لَا عَقْلَ لَهُمْ ، فَأُولَئِكَ يَكْتَنِي مِنْ إِيمَانِهِمْ بِمَثَلِ مَا أَكْتَنَى رَسُولُ اَللهِ صَلَّى اَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اَلْجَارِيَةِ السُّودَاءِ سَأَلَهَا « أَيْنَ اَللهُ » فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ (١) ، إِذَا يَرَادُ مِنْهُمْ أَنْ يَنْشَبِهُوا بِالْمُسْلِمِينَ لَثَلَا تَتَفَرَّقُ اَلْكَلِمَةُ .

(١) وَتَمَامُهُ « فَقَالَ هِيَ مُؤَمَّنَةٌ » وَفَدَّرَ أَمَّا .

أما الذين نشأوا منهمكين في الرذائل والتفتوا إلى جناب الحق على غير الوجه الذي ينبغي أن يكون، فهم أهل الجاهلية يعدون بأصناف العذاب...، وبعدهم جماعة (١) تسمى بالمنافقين نفاق العمل، وهم أجناس لم تبلغ بهم السعادة إلى وجود الكمال المأمور به على ما هو عليه، إما غلب عليهم حجاب الطبيعة، فنشوا في ملكة رذيلة مثل شره الطعام والنساء والحقد ما وضعت عنهم طاعتهم أوزارهم، أو حجاب الرسم، فلا يكادون يسمحون بترك رسوم الجاهلية ولا بمهاجرة الإخوان والأوطان، أو حجاب سوء المعرفة مثل المثبتة والذين أشركوا بالله عبادة أو استعانة شركاء خياليين أن الشرك المبتغى غير ما يفعلونه، وذلك فيما لم تنص فيه الملة، ولم يكشف عنه الغطاء، ومنهم أولو ضمف وسماجة وأهل مجون وسخافة، لم ينفع حب الله وحب رسوله فيهم التبري عن المعاصي كقصة من كان يشرب الخمر، وكان يحب الله ورسوله بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم...، وجماعة تسمى بالفاسقين وهم الذين يطلب عليهم أعمال السوء أكثر من المملكات الرذيلة، منهم أصحاب بهيمة شديدة اندفعوا إلى مقتنيات السبعة والبهيمة، ومنهم أولو أمزجة فاسدة وآراء كاسدة بمنزلة المريض الذي يحب أكل الطين والخبز المحترق، فصاروا يندفعون إلى الشيطنة...، وبعدهم (٢) الكفار وهم المردة المتمردة أبوا أن يقولوا لا إله إلا الله مع تمام عقولهم وصحة التبليغ إليهم، أو ناقضوا إرادة الحق في تمشية أمر الأنبياء عليهم السلام، فصدوا عن سبيل الله، وأطمأنوا بالحياة الدنيا، ولم يلتفتوا إلى ما بعدها، فأولئك يلعنون لعنا مؤبداً، ويسجنون بجناحنا عظاماً، ومنهم أهل الجاهلية، ومنهم المنافق الذي آمن بلسانه، وقلبه باق على الكفر الخالص، والله أعلم.

(١) هم أصحاب الاعراف .

(٢) أي الفاسقين .

باب الحاجة الى دين يفسخ الأديان

استقرى الملل الموجودة على وجه الأرض ، هل ترى من تفاوت عما أخبرتك في الأبواب السابقة ؟ كلا والله ، بل الملل كلها لا تخطو من اعتقاد صدق صاحب الملة وتمظيمه ، وأنه كامل منقطع النظر لما رأوا منه من الاستقامة في الطاعات أو ظهور الخوارق واستجابة الدعوات ، ومن الحدود والشرائع والمزاج مما لا تنظم الملة بغيرها ، ثم بمد ذلك أمور تفيد الاستطاعة المبسرة مما ذكرنا وما يضاهيه ، ولكل قوم سنة وشرعة يتبع فيها عادة أوائلهم ، ويختار فيها سيرة حملة الملة وأئمتها ، ثم أحكم بليانها ، وشدد أركانها حتى صار أهلها ينصرونها ، ويتفاضلون دونها ، ويذلون الأموال والمهيج لأجلها ، وما ذلك إلا لتدبيرات محكمة ومصالح متقنة لا تبلغها نفوس العامة .

ولما انفرد كل قوم بملة ، واتحلوا سنن وطرائق ، وتألخوا دونها بالسنتهم ، وقاتلوا عليها بأسنتهم ، ووقع فيهم الجور ؛ إما لقيام من لا يستحق إقامة الملة بها ، أو لاختلاط الشرائع الابتداعية ، ودسها فيها ، أو لنهاون حملة الملة ، فأهملوا كثيراً عما ينبغي ، فلم يبق إلا دمننة^(١) لم تتكلم من أم أوفى ، ولا مت كل ملة أختها ، وأنكرت عليها ، وقاتلتها ، وأختني الحق — مست الحاجة إلى إمام راشد يعامل مع الملل معاملة الخليفة الراشد مع الملوك الجائرة .

ولك عبرة فيما ذكره ناقل كتاب الكلية والدمعة من الهندية إلى الفارسية من اختلاط الملل ، وأنه أراد أن يتحقق الصواب فلم يقدر إلا على شيء سير ، وفيما ذكره أهل التاريخ من حال الجاهلية واضطراب أديانهم .

وهذا الإمام الذي يجمع الأمم على ملة واحدة يحتاج إلى أصول أخرى غير الأصول المذكورة فيما سبق .

(١) هي آثار الفار وهذا مثل .

منها أن يدعو قوما إلى السنة الرشدة ، ويزكيهم ، ويصلح شأنهم ، ثم يتخذهم بمنزلة جوارحه ، فيجاهد أهل الأرض ، ويفرقهم في الأفاق ، وهو قوله تعالى :

(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ^(١)).

وذلك لأن هذا الامام نفسه لا يتأق منه مجاهدة أمم غير محصورة ، وإذا كان كذلك وجب أن تكون مادة شريعته ما هو بمنزلة المذهب الطبيعي لأهل الأقاليم الصالحة عربهم وعجمهم ، ثم ما عند قومه من العلم والارتفاقات ، ويراعى فيه حالهم أكثر من غيرهم ، ثم يحمل الناس جميعا على اتباع تلك الشريعة لأنه لا سبيل إلى أن يفوض الأمر إلى كل قوم أو إلى أئمة كل عصر، إذ لا يحصل منه فائدة التشريع أصلا ، ولا إلى أن ينظر ما عند كل قوم ، ويمارس كلا منهم ، فيجعل لكل شريعة ؛ إذ الإحاطة بعاداتهم وما عندهم على اختلاف بلدانهم وتباين أديانهم كالمستع ، وقد عجز جمهور الرواة عن رواية شريعة واحدة ، فما ظنك بشرائع مختلفة ، والأكثر أنه لا يكون انقياد الآخرين إلا بعد عدد ومدد لا يطول عمر النبي إليها ، كما وقع في الشرائع الموجودة الآن فإن اليهود والنصارى والمسلمين ما آمن من أوائلهم إلا جمع ، ثم أصبحوا ظاهرين بعد ذلك فلا أحسن ولا أيسر من أن يعتبر في الشعائر والحدود والارتفاقات عادة قومه المبعوث فيهم ، ولا يهتدى كل التضييق على الآخرين الذين يأتون بعد ، ويبقى عليهم في الجملة ، والأولون يتيسر لهم الأخذ بتلك الشريعة بشهادة قلوبهم وعاداتهم ، والآخرين يتيسر لهم ذلك بالرغبة في سير أئمة الملة والخلفاء ، فانها كالامر الطبيعي لكل قوم في كل عصر قديما أو حديثا .

(١) سورة آل عمران آية ١١٠ .

والاقاليم الصالحة لتولد الامزجة المعتدلة كانت مجموعة تحت ملكين
كبيرين يومئذ :

أحدهما كسرى - وكان متسلطا على العراق واليمن وخراسان وماوليهما ،
وكانت ملوك ماوراء النهر والهند تحت حكمه يجي إليه منهم الخراج كل سنة ،

والثاني قيصر ، وكان متسلطا على الشام والروم ، وماوليهما ، وكان ملوك
مصر والمغرب والافريقية تحت حكمه يجي إليه منهم الخراج .

وكان كسر دولة هذين الملكين والتسلط على ملكهما بمنزلة الغلبة على
جميع الارض ، وكانت عاداتهم في الترفه سارية في جميع البلاد التي هي تحت
حكمهما ، وتغير تلك العادات ، وصدم عنها مفضيا في الجملة إلى تنبيه جميع
البلاد على ذلك وإن اختلفت أمورهم بعده ، وقد ذكر الهرمزان شيئا من
ذلك حين استشاره عمر رضى الله عنه في غزاة العجم ، أما سائر النواحي
البعيدة عن اعتدال المزاج ، فليس بها كثير اعتداد في المصلحة الكلية ولذلك
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اتركوا الترك ماتركوكم ، ودعوا الحبشة
ما ودعوكم » .

وبالجملة فلما أراد الله تعالى إقامة الملة العوجاء ، وأن يخرج للناس أمة تأمرهم
بالمعروف ، وتنهاهم عن المنكر ، وتغير رسومهم الفاسدة كان ذلك موقوفا
على زوال دولة هذين متيسرا بالتعرض لحالهما فان حالهما يسرى في جميع
الاقاليم الصالحة أو يكاد يسرى ففضى الله بزوال دولتهما ، وأخبر النبي صلى
الله عليه وسلم بأن هلك كسرى ، فلا كسرى بعده ، وهلك قيصر ، فلا
قيصر بعده ، ونزل الحق الدائم لباطل جميع الارض في دمع باطل العرب
بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ودمع باطل هذين الملكين بالعرب ،
ودمع سائر البلاد بملتهما ، والله الحجة البالغة .

ومنها أن يكون (١) تعليمه الدين لإياهم مضموماً إلى القيام بالخلافة العامة ، وأن يجعل الخلفاء من بعده أهل بلده وعشيرته الذين نشئوا على تلك العادات والسنن ، وليس التكحل في العينين كالكمال ، ويكون الحمية الدينية فيهم مقرونة بالحمية النسبية ، ويكون علو أمرهم ونباهة شأنهم علواً لأمر صاحب الملة ونباهة لشأنه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « الأئمة من قريش » ، ويوصى الخلفاء بإقامة الدين وإشاعته ، وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : بقاؤكم عليه ما استقامت بكم أمتكم .

ومنها أن يجعل هذا الدين غالباً على الأديان كلها ، ولا يترك أحداً إلا قد غلبه الدين بمر عزيز أو ذل ذليل ، فيقلب الناس ثلاث فرق : منقاد للدين ظاهراً وباطناً ، ومنقاد بظاهره على رغم أنفه لا يستطيع التحول عنه ، وكافر مهان يسخره في الحصاد والدياس وسائر الصناعات كما تسخر البهائم في الحرت وحمل الأثقال ، ويلزم عليه سنة زاجرة ، ويؤتى الجزية عن يده وهو صاغر .

وغلبة الدين على الأديان لها أسباب :

منها إعلان شعائره على شعائر سائر الأديان ، وشعائر الدين أمر ظاهر يختص به بمتاز صاحبه به من سائر الأديان كالختان وتعميم المساجد والأذان والجمعة والجماعات .

ومنها أن يقبض (٢) على أيدي الناس ألا يظفروا شعائر سائر الأديان . ومنها ألا يجعل المسلمين أكفاء للكافرين في القصاص والديات ولا في المناكحات ولا في القيام بالرياسات ليلجئهم ذلك إلى الإيمان الجاه . ومنها أن يكلف الناس بأشباح البر والأثم ، ويلزمهم ذلك إلزاماً عظيماً ،

(١) أي من الأصول التي ينبغي للإمام اتقن يجمع الأمم على ملة واحدة .

(٢) أي صاحب الملة .

ولا يلوح لهم بأرواحها كثير تلويح ، ولا يخبرهم في شيء من الشرائع ، ويجعل علم أسرار الشرائع الذي هو مأخذ الأحكام التفصيلية علماً مكتوناً لا يناله إلا من ارتسخت قدمه في العلم ، وذلك لأن أكثر المكلفين لا يعرفون المصالح ولا يستطيعون معرفتها إلا إذا ضبطت بالضوابط ، وصارت محسوسة بتعاطاها كل متعاط ، فلو رخص لهم في ترك شيء منها ، وبين أن المقصود الأصلي غير تلك الأشباح لتوسع لهم مذاهب الخوض ، ولاختلفوا اختلافاً فاحشاً ولم يحصل ما أراد الله فيهم ، والله أعلم .

ومنها أنه لما كانت الغلبة بالسيف فقط لا تدفع رين (١) قلوبهم ، فعسى أن يرجعوا إلى الكفر عن قليل - وجب أن يثبت بأمور برهانية أو خطائية نافذة في أذهان الجمهور أن تلك الأديان لا ينبغي أن تتبع ، لأنها غير مأثورة عن المعصوم ، أو أنها غير منطبقة على قوانين الملة ، أو أن فيها تحريفاً ووضماً للشيء في غير موضعه ، ويصحح ذلك على رموس الأشهاد ، ويبين مرجحات الدين القويم من أنه سهل ممتنع ، وأن حدوده واضحة يعرف العقل حسناتها ، وأن ليلها نهارها ، وأن سننها أنفع للجمهور وأشبه بما يبق عندهم من سيرة الأنبياء السابقين عليهم السلام وأمثال ذلك ، والله أعلم •

« باب أحكام الدين من التعريف »

لا بد لصاحب السياسة الكبرى الذي يأتي من الله بدين ينسخ الأديان من أن يحكم دينه من أن يتطرق إليه تحريف ، وذلك لأنه يجمع أما كثيرة ذوى استعدادات شتى وأغراض متفاوتة ، فكثيراً ما يحملهم الهوى وأرجب الدين الذي كانوا عليه سابقاً أو الفهم الناقص حيث عقلوا شيئاً ، وظابت مصالح كثيرة أن يملوا ما نصت الملة عليه ، أو يدسوا (٢) فيها ما ليس منها ، فيختل الدين ، كما قد وقع في كثير من الأديان قبلنا ، ولما لم يمكن الاستقصاء

(١) الرين الحجاب الكثيف .

(٢) دسه دسا إذا أدخله في شيء بهر وعنف •

في معرفة مداخل الخلل فانها غير محصورة ولا متعينة ، وما لا يدرك كله لا يترك كله - وجب أن يندرج من أسباب التحريف إجمالاً أشد الانذار ، ويخص مسائل قد علم بالحدس (١) أن التهاون والتحريف في مثلها أو بسببها داء مستمر في بني آدم فيسد مدخل الفساد منها بأنهم وجهه ، وأن يشرع شيئاً يخالف مألوف الملل الفاسدة فيما هو أشهر الأشياء عندهم كالصلوات مثلاً .

ومن أسباب التحريف التهاون وحقيقته أن يخلف بعد الحوار بين خلف أصاعوا الصلاة ، واتبعوا الشهوات لا يهتمون بأشاعة الدين تعلماً وتعليماً وعملًا ، ولا يأمرؤن بالمعروف ، ولا ينهون عن المنكر ، فينقد عما قريب رسوم خلاف الدين ، وتكون رغبة الطوائع خلاف رغبة الشرائع ، فبجيء خلف آخرون يريدون في التهاون حتى ينسى معظم العلم ... ، والتهاون من سادة القوم وكبرائهم أضر بهم وأكثر إفساداً . وهذا السبب ضاعت ملة نوح وإبراهيم عليهما السلام ، فلم يكذب يوجب من يعرفها على وجهها ، ومبدأ التهاون أمور .

منها عدم تحمل الرواية عن صاحب الملة والعمل به ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام ، لحرموه ، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا ، وأضلوا » .

ومنها الأغراض الفاسدة الحاملة على التأويل الباطل كطلب مرضاة الملوك في اتباعهم الهوى لقوله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ (١)).

ومنها شيوع المنكرات وترك علماتهم النهى عنها وهو قوله تعالى :

(فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ (٢) يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ (٣)).

وقوله صلى الله عليه وسلم لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي : ذنبهم علانهم ، فلم ينتهوا ، لما السوم في مجالسهم ، وآكلهم ، وشاربهم ، فغضب الله قلوب بعضهم ببعض ، ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا ، وكانوا يعتدون .

وهن أسباب التحريف التمعق ، وحقيقته أن يأمر الشارع بأمر وينهى عن شيء فيسمعه رجل من أمته ، ويفهمه حسبما يليق بذهنه ، فيعدى الحكم إلى ما يشاكل الشيء بحسب بعض الوجوه أو بعض أجزاء العلة أو إلى أجزاء الشيء ومطافئه ودواعيه ، وكلما اشتبه عليه الأمر لتعارض الروايات التزم الأشد ، وجعله واجباً ، ويحمل كل ما فعله النبي ﷺ على العبادة ، والحق أنه فعل أشياء على العادة ، فيظن أن الأمر والنهى شملها هذه الأمور ، فيجبر بأن الله تعالى أمر بكذا ، ونهى عن كذا ، كما أن الشارع لما شرع الصوم لقهر النفس ومنع عن الجماع فيه ظن قوم أن السحور خلاف المشروع ؛ لأنه يناقض قهر النفس ، وأنه يحرم على الصائم قبله امرأته لأنها من دواعي الجماع ، ولأنها تشاكل الجماع في قضاء الشهوة ، فكشف رسول ﷺ عن فساد هذه المقالة وبين أنه تحريف .

(١) سورة البقرة آية ١٧٤ .

(٢) سورة هود آية ١١٦ .

(٣) أى فضل

ومنها التشدد وحقيقته اختيار عبادات شاقة لم يأمر بها الشارع كدوام الصيام والقيام والتبذل وترك الزوج ، وأن يلتزم السنن والآداب كالترام الراجبات وهو حديث نبي النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو وعثمان ابن مظعون عما قصدا من العبادات الشاقة وهو قوله ﷺ ، لن يشاد الدين (١) أحد إلا غلبه ، فإذا صار هذا المتعمق أو المتشدد معلم قوم ورئيسهم ظنوا أن هذا أمر الشرع ورضاه ، وهذا داء رهبان اليهود والنصارى .

ومنها الاستحسان وحقيقته أن يرى رجل الشارع يضرب لكل حكمة مظنة مناسبة ، ويراها بعقد التشريع ، فيختلس بعض ما ذكرنا من أسرار التشريع ، فيشرع للناس حسما عقل من المصلحة . كما أن اليهود رأوا أن الشارع إنما أمر بالحدود زجراً عن المعاصي للإصلاح ، ورأوا أن الرجم يورث اختلافاً وتقاتلاً بحيث يكون في ذلك أشد الفساد ، واستحسنوا تحميم (٢) الوجه والجلد ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أنه تحريف وبُذ الحكم الله المنصوص في التوراة بأرائهم . عن ابن سيرين قال : أول من قاس إبليس ، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس . وعن الحسن أنه تلا هذه الآية :

(خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ) (٣) .

قال : قاس إبليس وهو أول من قاس . وعن الشعبي قال : والله لئن أخذتم بالمقاييس لتُحَرَّمُ من الحلال ، ولتُحِلَّ من الحرام . وعن معاذ ابن جبل : يفتح القرآن على الناس حتى يقرأه المرأة والصبي والرجل ، فيقول الرجل قد قرأت القرآن ، فلم أتبع ، والله لا قوم من به فيهم لعل أتبع ، فيقوم به فيهم ، فلا يتبع ، فيقول : قد قرأت القرآن فلم أتبع ، وقد فتت به فيهم ، فلم أتبع .

(١) أى يمتنع أحد في الدين بترك الرفق ويكذب نفسه من العبادة فوق طاقته إلا مجز من عمله كله أو بعضه . (٢) تمويهه .

(٣) سورة الإعراف آية ١٢ .

لأحفظرن في بيتي مسجداً لعل أتبع ، فيحفظرن في بيته مسجداً ، فلا يتبع ، فيقول : قد قرأت القرآن ، فلم أتبع ، وقت به فهم ، فلم أتبع ، وقد احتفظرت في بيتي مسجداً ، فلم أتبع ، والله لا يتبنهم بحديث لا يحدونه في كتاب الله ولم يسمعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل أتبع قال معاذ : فأياكم وما جاء به فإن ما جاء به ضلالة . وعن عمر رضي الله عنه قال : يهدم الاسلام زلة العالم وجدال المناق بالكتاب وحكم الأئمة المضلين ، والمراد بهذا كله ما ليس استنباطاً من كتاب الله وسنة رسوله .

ومنها اتباع الإجماع وحقيقته أن يتفق قوم من حلة الملة الذين اعتقد العامة فيهم الإصابة غالباً أو دائماً على شيء فيظن أن ذلك دليل قاطع من ثبوت الحكم ، وذلك فيما ليس له أصل من الكتاب والسنة ، وهذا غير الإجماع الذي اجتمعت الأمة عليه ، فإنهم اتفقوا على القول بالإجماع الذي مستنده الكتاب والسنة أو الاستنباط من أحدهما ولم يجوزوا القول بالإجماع الذي ليس مستنداً إلى أحدهما ، وهو قوله تعالى :

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ^(١)) . الآية

وما تمسكت اليهود في نفي نبوة عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام إلا بأن أسلافهم لخصوا عن حالهما ، فلم يحدوها على شرائط الأنبياء ، والنصارى ، لم شرائع كثيرة مخالفة للتوراة والإنجيل ليس لهم فيها متمسك إلا إجماع سلفهم .

ومنها تقليد غير المعصوم أعني غير النبي الذي ثبتت عصمته ، وحقيقته أن يجتهد واحد من علماء الأمة في مسألة ، فيظن متبعوه أنه على الإصابة قطعاً أو غالباً ، فيردوا به حديثاً صحيحاً ، وهذا التقليد غير ما اتفق عليه

الامة المحرومة ، فإنهم اتفقوا على جواز التقليد للمجتهدين مع العلم بأن المجتهد يخطئ ، ويصيب ، ومع الاستشراف لنص النبي صلى الله عليه وسلم في المسألة والعزم على أنه إذا ظهر حديث صحيح خلاف ما قلده فيه ترك التقليد ، واتباع الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى :

(اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ^(١)) .

لأنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه ، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه .

ومنها خلط ملة بملة حتى لا تتميز واحدة من الأخرى ، وذلك أن يكون لإنسان في دين من الأديان تعلق بقلبه علوم تلك الطبقة ، ثم يدخل في الملة الإسلامية ، فيبقى ميل قلبه إلى ما تعلق به من قبل ، فيطلب لأجله وجهها في هذه الملة ولو ضعيفاً أو موضوعاً ، وربما جوز الوضع ورواية الموضوع لذلك ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون ^(٢) » وأبناء سبأيا الأمم ، فقالوا بالرأى فضلو وأضلوا ، وبما دخل في ديننا علوم بني إسرائيل وتذكير خطباء الجاهلية وحكمة اليونانيين ودعوة البابليين وتاريخ الفارسيين والنجوم والرمال والكلام ، وهو سر غضب رسول الله ﷺ حين قرىء بين يديه نسخة من التوراة ، وضرب عمر رضى الله عنه من كان يطلب كتب دانيال ، والله أعلم .

باب اسباب اختلاف دين نبينا صل الله عليه وسلم ودين اليهود والنصرانية

اعلم أن الحق تعالى إذا بعث رسولا في قوم ، فأقام الملة لهم على لسانه ، فإنه لا يترك فيها عوجاً ولا أمشاً ، ثم إنه تمضى الرواية عنه ، ويحملها

(١) سورة البقرة آية ١٧١

(٢) المولد من كان أبوه من قوم وأمه من آخر وكان أبناء سبأيا الأمم عطاف تخسيري والسبأيا الأبراء .

الحواريون من أمته كما ينبغي برهة من الزمان ، ثم بعد ذلك يخلف خلف يحرفونها ، ويتهاونون فيها ، فلا تكون حقاً صرفاً بل مزوجاً بالباطل ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ما من نبي بعثه الله في أمته إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسفته ، ويقتدون بأمره ، ثم يخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون » (١) الحديث ، وهذا الباطل منه إشراك جلي وتحريف صريح يؤخذون عليه على كل حال ، ومنه إشراك خفي وتحريف مضمحل يؤخذ الله بها حتى يبحث الرسول فيهم ، فيقيم الحججة ، ويكشف الغمة (٢) ليحيا من حى عن يئنه ويهلك من هلك عن بينة ، فإذا بحث فيهم الرسول رد كل شيء إلى أصله ، فنظر إلى شرائع الملة الأولى... فما كان منها من شعائر الله لا يخالفها شرك ومن سنن العبادات أو طرق الارتفاقات التي ينطبق عليها القوانين المالية — أبقاها ، ونوه (٣) بالخالل منها ، ومهد لكل شيء أركاناً وأسباباً ، وما كان من تحريف وتهاون أبطله ، وبين أنه ليس من الدين . . . ؛ وما كان من الأحكام المنوطة بمظان المصالح يومئذ ، ثم اختلفت المظان بحسب اختلاف الماديات — بدلها ، إذ المقصود الأصلي في شرع الأحكام هي المصالح . ويعنون بالمظان ، وربما كان شيء مظنة لمصلحة ثم صار ليس مظنة لها ، كما أن علة الحمى في الأصل ثوران الأخطا ، فينخذ الطيب له مظنة ينسب إليها الحمى كالمشي في الشمس والحركة المتعبة وتناول الغذاء الفلاني ، ويمكن أن تزول مظنة هذه الأشياء ، فتختلف الأحكام حسب ذلك ، وما كان انمقد عليه إجماع الملة الأعلى فيما يعملون ويعتادون ، وفيما يثبت عليه علومهم ، ودخل في جدر نفوسهم زاده .

وكان الأنبياء عليهم السلام قبل نبينا صلى الله عليه وسلم يزدون ، ولا ينقصون ، ولا يبدلون إلا قليلا ، فزاد إبراهيم عليه السلام على ملة نوح عليه السلام أشياء من المناسك وأعمال الفطرة والختان ، وزاد موسى

(١) بقية الحديث : فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل — رواه مسلم (٢) الخفاء . (٣) أى عظم شأن ما كان مدعوما فيهم منها . (م ١٧ — حجة الله البالغة)

عليه السلام على ملة إبراهيم عليه السلام أشياء كتحريم لحوم الإبل ووجوب السبت ورجم الزناة وغير ذلك ، ونبينا صلى الله عليه وسلم زاد ، ونقص ، وبديل .

والناظر في دقائق الشريعة إذا استقرأ هذه الأمور (١) وجدها على وجوه :

منها أن الملة اليهودية حملها الأحبار والرهبان ، غرّفوها بالوجوه المذكورة فيما سبق ، فلما جاء النبي ﷺ رد كل شيء إلى أصله ، فاختلقت شريعته بالنسبة إلى اليهودية التي هي في أيديهم ، فقالوا هذا زيادة ونقص وتبديل وليس تبديلاً في الحقيقة .

ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث بعثة تتضمن بعثة أخرى فالأولى إنما كانت إلى بني إسماعيل وهو قوله تعالى :

(هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ) (٢) .

وقوله تعالى :

(لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ) (٣) .

وهذه البعثة تستوجب أن يكون مادة شريعته ما عندهم من الشعائر وسنن العبادات ووجوه الارتفاقات إذ الشرع إنما هو إصلاح ما عندهم ، لا تكليفهم بما لا يعرفونه أصلاً ونظيره قوله تعالى :

(قُرْآنًا عَرَبِيًّا تَلْمُكُمُ تَعْلَمُونَ) (٤) .

(١) أى الزيادة والنقص والتبديل .

(٢) سورة ياسين آية ٦ .

(٣) سورة الجمعة آية ٢ .

(٤) سورة يوسف آية ٢ .

وقوله تعالى :

(لَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبًا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَبِي^(١) وَعَرَبِي^(٢)).

وقوله تعالى :

(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ^(٣)).

والثانية كانت إلى جميع أهل الأرض عامة بالارتفاق الرابع وذلك لأنه (٣) لمن في زمانه أقواما ، وقضى بزوال دولتهم كالعجم والروم ، فأمر بالقيام بالارتفاق الرابع ، وجعل شرفه وغلبته تقريبا لاتمام الأمر المراد ، وآتاه مفاتيح كنوزهم ، لحصل له بحسب هذا السكال أحكام أخرى غير أحكام التوراة كالخراب والجزية والمجاهدات والاحتياط عن مداخل التعريف .

ومنها أنه بعث في زمان قرة قد اندرست فيه لللل الحق ، وحرفت ، وغلب عليهم النصب واللجاج (٤) ، فكانوا لا يتركون ملتهم الباطلة ولا عادات الجاهلية إلا بتأكيد بالغ في مخالفة تلك العادات ، فصار ذلك معدا لكثير من الاختلافات .

باب أسباب النسخ

والأصل فيه قوله تعالى :

(مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا).

اعلم أن النسخ قسمان :

أحدهما أن ينظر النبي صلى الله عليه وسلم في الارتفاقات أو وجوه

• (١) سورة فصلت آية ٤٤ .

• (٢) سورة إبراهيم آية ٤ .

• (٣) أي الله تعالى (لمن) في زمان النبي صلى الله عليه وسلم .

• (٤) الأصمراء .

الطاعات ، فيضبطها بوجوه الضبط على قوانين التشريع ، وهو اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم لا يقرره الله عليه ، بل يكشف عليه ما قضى الله في المسألة من الحكم ، إما بنزول القرآن حسب ذلك ، أو تغيير اجتهاده إلى ذلك وتقريره عليه ، مثال الأول ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من الاستقبال قبل بيت المقدس ، ثم نزل القرآن بنسخه ، ومثال الثاني أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الانتباذ إلا في السقاء (١) ثم أباح لهم الانتباذ في كل آنية ، وقال : « لا تشربوا مسكراً » وذلك أنه لما رأى أن الإسكار أمر خفي نصب له مظنة ظاهرة ، وهي الانتباذ في الأوعية التي لا مسام لها كالمأخوذة من الخنزف والحشب والدباء ، فإنه يسرع الإسكار فيما ينبذ فيها ، ونصب الانتباذ في السقاء مظنة لعدم الإسكار إلى ثلاثة أيام ، ثم تغير اجتهاده صلى الله عليه وسلم إلى إدارة الحكم على الإسكار ؛ لأنه يعرف بالغليان وقلف الزبد ، ونصب ما هو من لوازم السكر أو من صفات الشيء المسكر مظنة أولى من نصب ما هو أمر أجنبى ... ، وعلى تخريج آخر نقول : رأى النبي صلى الله عليه وسلم أن القوم مولعون بالمسكر ، فلما هوأ عنه كان مدخل أن يشربه أحد متعذراً (٢) بأنه ظن أنه ليس بمسكر وأنه اشتبه عليه علامات الاسكار ، أو كانت أوانيهم ملطخة بالمسكر والاسكار يسرع إلى ما ينبذ في مثل ذلك ، فلما قوى الاسلام ، وأطمأنوا بترك المسكرات ، ونفدت تلك الأواني أدار الحكم على نفس الاسكار وعلى هذا التخريج ، هذا مثال لاختلاف الحكم حسب اختلاف المظنات وفي هذا القسم قوله صلى الله عليه وسلم : « كلامى لا ينسخ كلام الله ، وكلام الله ينسخ كلامى ، وكلام الله ينسخ بعضه بعضاً » .

والثاني أن يكون شيء مظنة مصلحة أو مفسدة ، فيحكم عليه حسب ذلك ، ثم يأتي زمان لا يكون فيه مظنة لها ، فيتغير الحكم ، مثاله لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وانقطعت النصرة بينهم وبين ذوى أرحامهم

(١) السقاء بالكسر ظرف للماء من جلد ، والانتباذ إلقاء الشيء .

(٢) مقتضا الضرر

وإنما كانت بالإخاء الذى جعله النبي صلى الله عليه وسلم لمصلحة ضرورية
رأىها - نزل القرآن بإدارة التوارث على الإخاء ، وبين الله تعالى فائدته
حيث قال :

(إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ^(١)).

ثم لما قوى الإسلام ، ولحق بالمهاجرين أولو أرحامهم - رجع الأمر
إلى ما كان من التوارث بالنسب ... ، أو لا يكون شيء مصلحة في النبوة
التي لم يضم معها الخلافة كما كان قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما كان في
زمانه قبل الهجرة ، ويكون مصلحة في النبوة المضمومة بالخلافة ، مثاله أن
الله تعالى لم يحمل الغنائم لمن قبلنا ، وأحل لنا ، وعلى ذلك في الحديث بوجهين:
أحدهما أن الله رأى ضعفنا ، فأحلها لنا ، وثانيهما أن ذلك من تفضيل الله
بينا ﷺ على سائر الأنبياء وأمته على سائر الأمم .

وتحقيق الوجهين أن الأنبياء قبل النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يعيشون
لى أقوامهم خاصة ، وهم محصورون يتأق الجهاد معهم فى سنة أو سنتين
ونحو ذلك ، وكان أهمهم أقياء يقدرون على الجمع بين الجهاد والتسبب بمثل
الفلاحة والتجارة ، فلم يكن لهم حاجة إلى الغنائم ، فأراد الله تعالى ألا يخلط
بمعلمهم غرض دنيوى ، ليكون أتم لأجورهم ، وبعت فينا صلى الله عليه
وسلم إلى كافة الناس ، وهم غير محصورين ، ولا كان زمان الجهاد منهم
محسوراً ، وكانوا لا يستطيعون الجمع بين الجهاد والتسبب بمثل الفلاحة
والتجارة ، فكان لهم حاجة إلى إباحة الغنائم ، وكانت أمته لعموم دعوته
تشملى فاسا ضعفا فى الثنية ، وفيهم ورد - إن الله يقرئ هذا الدين بالرجل
الفاجر ، لا يجاهد أولئك إلا لفرس عاجل وكانت الرحمة شملتهم فى أمر
الجهاد شمولاً عظيماً ، وكان الغضب متوجهاً إلى أعدائهم توجهاً عظيماً ، وهو

قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله نظر إلى أهل الأرض ، ففقت عربهم وعجمهم ، فأوجب ذلك زوال عصمة أموالهم ودمائهم على الوجه الآتم ، وأوجب إغاطة قلوبهم بالتصرف في أموالهم ، كما أهدى إلى الحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير أى جهل فى أنه برة ففنة ينفذ الكفار ، وكما أمر بقطع النخيل وإحراقها إغاطة لأهلها ، فلذلك نزل القرآن بإباحة الغنائم لهذه الأمة .

مثال آخر لم يحرم لهذه الأمة قتال الكفار فى أول الأمر ، ولم يكن حينئذ هناك جند ولا خلافة ، ثم لما هاجر النبي ﷺ ، وثاب المسلمون ، وظهرت الخلافة ، وتمكنوا من مجاهدة أعداء الله أنزل الله تعالى :

(اذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ^(١)) .

وفى هذا القسم قوله تعالى :

(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ^(٢)) .

فقوله : (بخير منها) فيما تكون النبوة مضمومة بالخلافة وقوله : (أو مثلها) فيما يختلف الحكم باختلاف المظان ، والله أعلم .

باب بيان ما كان عليه حال أهل الجاهلية فاصلحه النبي صلى الله عليه وسلم

إن كنت تريد النظر فى معانى شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتحقق أولا حال الاميين الذين بعث فيهم التى هى مادة تشريعهم ، وثانياً

(١) سورة الحج آية ٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ١٠٦ .

كيفية إصلاحه لها بالمقاصد المذكورة في باب التشريع والتيسير وأحكام
الملّة ، فاعلم أنه صلى الله عليه وسلم بعث بالملة الخنيفية الإسماعيلية (١) لإقامة
عوجها وإزالة تحريفها وإشاعة نورها ، وذلك قوله تعالى :

(مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ) (٢) .

ولما كان الأمر على ذلك وجب أن تكون أصول تلك الملّة مسلبة ،
ومستنها مقررّة إذ النبي إذا بعث إلى قوم فيهم بقية سنة راشدة ، فلا معنى
لتغييرها وتبديلها ، بل الواجب تقريرها ، لأنه أطوع لنفوسهم وأثبت عند
الاحتجاج عليهم ، وكان بنو إسماعيل توارثوا منهاج أبيهم إسماعيل ، فكانوا
على تلك الشريعة إلى أن وجد عمرو بن لحي ، فأدخل فيها أشياء برأيه الكاسد ،
فضل ، وأضل ، وشرع عبادة الأوثان ، وسيب السوابب ، وبحر البحائر ،
فهناك بطل الدين ، واختلط الصحيح بالفساد ، وغلب عليهم الجهل والشرك
والكفر ، فبعث الله سيدنا محمداً ﷺ مقبلاً لعوجهم ومصلحاً لفسادهم
فنظر صلى الله عليه وسلم في شريعتهم ، فما كان منها موافقاً لنهاج إسماعيل
عليه السلام أو من شعائر الله أبقاه ، وما كان منها تحريفاً أو إفساداً أو من
شعائر الشرك والكفر أبطله وسجل على إبطاله ، وما كان من باب العادات
وغيرها فبين آدابها ومكروهااتها مما يحترز به عن غوائل الرسوم ، ونهى عن
الرسوم الفاسدة ، وأمر بالصالحة ، وما كان من مسألة أصلية أو عملية تركت
في الفترة أعادها غضة طرية كما كانت ، فتمت بذلك نعمة الله ، واستقام
دينه ، وكان أهل الجاهلية في زمان النبي صلى الله عليه وسلم يُسلمون
جواز بعثة الأنبياء ، ويقولون بالمجازاة ، ويعتقدون أصول أنواع البر ،
ويتعاملون بالارتفاقات (٣) الثاني والثالث .

ولا ينافي ما قلناه وجود فرقتين فيهم وظهورهما وشيوعهما :

(١) التي شاعت في العرب احتراز عن اليهودية .

(٢) سورة الحج آية ٧٨ ، (٣) حكنا بالأصل ولله الألفاظ

لأحدهما الفساق ، والزنادقة ، فالفساق يعملون الأعمال البهيمية أو السبعية بخلاف الملة لغلبة نفوسهم وقلة تدينهم ، فأولئك إنما يخرجون عن حكم الملة شاهدين على أنفسهم بالفسق ، والزنادقة يُجسِلون على الفهم الأبر لا يستطيعون التحقيق التام الذى قصده صاحب الملة ، ولا يقدونه ، ولا يسلمونه فيما أخبر ، فهم فى ربهم يترددون على خوف من ملتهم ، والناس ينكرون عليهم ، ويرونهم خارجين من الذين خالعين ربقة الملة عن أعناقهم ، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا من الإنكار وقبح الحال فخرجهم لا يضر .

والثانية الجاهلون الغافلون الذين لم يرفعوا رؤوسهم إلى الدين رأساً ، ولم يلتفتوا لفئة أصلاً ، وكان هؤلاء أكثر شيء فى قريش وما والاها لبعد عهدهم من الأنبياء ، وهو قوله تبارك وتعالى :

(لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَّذِيرٍ ^(١)) .

غير أنهم لم يبعدوا عن المحجة ^(٢) كل البعد بحيث لا تثبت عليهم الحججة ، ولا يتوجه عليهم الإلزام ، ولا يتحقق فيهم الإقحام ^(٣) .

فمن تلك الأصول ^(٤) القول بأنه لا شريك لله تعالى فى خلق السموات والأرض وما فيهما من الجواهر ، ولا شريك له فى تدبير الأمور العظام ، وأنه لا راد لحكمه ولا مانع لقضائه إذا أبرم وجزم وهو قوله تعالى :

(وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ^(٥)) .

وقوله تعالى :

(بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ^(٦)) .

(١) سورة السجدة آية ٣ (٢) أى الطريق
(٣) الإسكات (٤) أى المسئلة عندهم
(٥) سورة لقمان آية ٢٥ (٦) سورة الأنعام آية ٤١

وقوله تعالى :

(صَلِّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا لِيَاءَهُ ^(١)).

لكن كان من زندقته قولهم : إن هناك أشخاصاً من الملائكة والارواح تدبر أهل الأرض فيما دون الأمور العظام من إصلاح حال العابد فيما يرجع إلى خويصة نفسه وأولاده وأمواله ، وشبهوهم بحال الملوك بالنسبة إلى ملك الملوك وبحال الشفعاء والندماء بالنسبة إلى السلطان المتصرف بالجبروت ، ومنشأ ذلك ما نطقت به الشرائع من تفويض الأمور إلى الملائكة واستجابة دعاء المقربين من الناس ، فظنوا ذلك تصرفاً منهم كتصرف الملوك قياساً للعائب على الشاهد وهو الفساد .

ومنها تنزيه عما لا يليق بجناحه وتحريم الإلحاد في أسمائه ، لكن كان من زندقته زعمهم أن الله اتخذ الملائكة بنات ، وأن الملائكة إنما جعلوا واسطة ، ليكتسب الحق منهم علماً ليس عنده قياساً على الملوك بالنسبة إلى الجواسيس .

ومنها أن الله تعالى قدر جميع الحوادث قبل أن يخلقها ، وهو قول الحسن البصري : لم يزل أهل الجاهلية يذكرون القدر في خطيبهم وأشعارهم ، ولم يردده الشرح إلا تأكيداً .

ومنها أن هنالك موطناً يتحقق فيه القضاء بالحوادث شيئاً فثبتاً ، وأن هنالك لادعية الملائكة المقربين وأفاضل الأدميين تأثيراً بوجه من الوجوه ، لكن صار ذلك في أذهانهم ممثلاً بشفاععة ندماء الملوك إليهم .

ومنها أنه كلف العباد بما شاء ، فأحل وحرم ، وأنه مجاز على الأعمال إن خيراً أو غيراً ، وإن شراً أو فثراً ، وأن الله تعالى ملائكة هم مقربو الحضرة

وأكابر المملكة ، وأنهم مدبرون في العالم يأذن الله وبأمره ، وأنهم :
(لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ^(١)) .

وأنهم لا يأكلون ولا يشربون ، ولا يتغوطون ولا ينكحون ، وأنهم قد
يظهرون لأفاضل الأدميين ، فيبشرونهم ، وينذرونهم ، وأن الله قد يبعث
إلى عباده بفضلَه ولطفه رجلا منهم ، فيلقى وحيه إليه ، وينزل الملك عليه ،
وأنه يفرض طاعته عليهم ، فلا يجدون منها بداً ، ولا يستطيعون دونها
عجيصا ، وقد كثر ذكر الملأ الأعلى وحمة العرش في أشعار الجاهلية . وعز
ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صدق أمة
ابن أبي الصامت في يئتين من شعره فقال :

رجل وثور تحت رجل يمينه والنسر للأخرى وليث مرصد ^(٢)

فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق فقال :

والشمس تطلع كل آخر ليلة حمراء يصبح لونها ينور ^(٣)
تأبى فاطمة لنا في رسلها إلا معذبة وإلا تجلد
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق .

وتحقيق هذا أن أهل الجاهلية كانوا يزعمون أن حمة العرش أربعة
أملاك ، أحدهم في صورة الإنسان ، وهو شفيع بني آدم عند الله ، والثاني
في صورة الثور ، وهو شفيع البهائم ، والثالث في صورة النسر ، وهو شفيع
الطيور ، والرابع في صورة الأسد ، وهو شفيع السباع ، فقد ورد الشرع

(١) سورة الحجر آية ٦

(٢) معنى الشعر أن هذه أربعة أشياء مفعورون تحت قدرة القادر وهم برزخهم حمة العرش
وشفعاء الاناس والحيوانات عند الله تعالى ؟ والنسر اسم طائر واليئ اسم الأسد .

(٣) والمعنى أن الشمس تطلع على ختم كل ليلة بشكل أحمر ولون وردى ولا تطلع بالرفق
والطوع بل معذبة بالسياط ومجدة أى مضروبة فهي مفعورة تحت قدرة خالقها .

بقريب من ذلك (١) إلا أنه سيام جميعهم وعولا ، وذلك بحسب ما يظهر في عالم المثال من صورهم ، فهذا كله كان معلوما عندهم مع ما دخل فيه من قياس الغائب على الشاهد وغلط المألوف بالأمور العلمية ... ، وإن كنت في ريب بما ذكرنا ، فانظر فيما قص الله تعالى في القرآن العظيم واحتج عليهم بما عندهم من بقية العلم ، وكشف ما أدخلوه فيه من الشبه والشكوك لاسيا قوله تعالى : لما أنكروا نزول القرآن .

(قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ ۖ) .
ولما قالوا .

(مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ۚ) .
أنزل قوله تعالى :

(قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرَّسُلِ ۚ) .

وما يشابه ذلك فتعلم من هنالك أن المشركين وإن كانوا قد تباعدوا عن المحجة المستقيم لكن كانوا بحيث تقوم عليهم الحجة ببقية ما عندهم من العلم ، وانظر إلى خطب حكائهم كقصة بن ساعدة . وزيد بن عمرو بن نفيل ، وإلى أخبار من كان قبل عمرو بن لحي تجد ذلك مفصلا ، بل لو أعمنت في تصفيع أخبارهم غاية الأمان وجدت أفاضلهم وحكامهم (٥) كانوا يقولون بالمعاد

-
- (١) كما قال صلى الله عليه وسلم (ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية) هكذا وجد بالاصل وهي آية في سورة المائدة — آية ١٧
(٢) سورة الانعام آية ٩١
(٣) سورة الفرقان آية ٧
(٤) سورة الاحقاف آية ٩

(٥) منهم زهير بن أبي سلمى كان يمر بالنضاء وقد أوردت بعد ما يست يقول لولأن . يسبى العرب لأمنت بأن الذي أحسا الأوس بعد يسبى يسبى الطام وهي رميم ، ومنهم حامر بن الطرب وكان من خطبائهم وقد حرم الخمر على نفسه ، وعن كان يؤمن بالله واليوم الآخر عبد الله بن منقلب وبرة بن قضاة ، وعلان بن شهاب التميمي ، وبالجملة كانت العرب في الجاهلية تحرم أشياء تزل القرآن بتحريمها .

وبالحفظة وغير ذلك ، ويثبتون التوحيد على وجهه حتى قال زيد بن عمرو
ابن نفيل في شعره :

عبادك يخطئون وأنت رب بكفيك المنايا والخطوم^(١)

وقال أيضا :

أربا واحداً أم ألف رب أدين إذا تقسمت الأمور
تركك اللات والعزى جميعا كذلك يفعل الرجل البصير

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمية بن أبي الصلت : دآمن شعره ،
ولم يؤمن قلبه ، وذلك بما توارثوه من مناج إسماعيل ، ودخل فيهم من أهل
الكتاب ، وكان من المعلوم عندهم أن كمال الإنسان أن يسلم وجهه لربه ،
ويسبده أقصى جهوده .

وإن من أبواب العبادة الطهارة ، وما زال الفصل من الجنابة سنة معمولة
عندهم ، وكذلك الختان وسائر خصال الفطرة ، وفي التوراة إن الله تعالى
جعل الختان ميسمة على إبراهيم وذريته ، وهذا الوضوء بفعله المجوس
واليهود وغيرهم ، وكانت تفعله حكام العرب ، وكانت فيهم الصلاة ، وكان
أبو ذر رضى الله عنه يصلى قبل أن يقدم على النبي ﷺ بثلاث سنين ، وكان
قس بن ساعدة الأيادي يصلى ، والمحفوظ من الصلاة في أمم اليهود والمجوس
وبقية العرب أفعال تعظيمية لا سيما السجود وأقوال من الدعاء والذكر ،
وكانت فيهم الزكاة ، وكان المعمول عندهم منها قرى الضيف وابن السبيل
وحمل الكل والصدقة على المساكين وصلة الأرحام والإعانة في نواصب الحق ،
وكانوا يمدحون بها ، ويعرفون أنها كمال الإنسان وسعادته ، قالت خديجة
فوالله : لا ينزريك الله أبداً إنك لتصل الرحم ، وتقري الضيف ، وتحمل

(١) الخوم الأفضية ، وأدين اعتاد

الكل (١) ، وتعين على نوايب الحق ، وقال ابن الدغنة (٢) لأبي بكر الصديق رضى الله عنه مثل ذلك ، وكان فيهم الصوم من الفجر إلى غروب الشمس ، وكانت قریش تصوم عاشوراء في الجاهلية وكان الجوار في المسجد ، وكان عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ، فاستفتى في ذلك رسول الله ﷺ ، وكان عاص ابن وائل أوصى أن يعتق عنه كذا وكذا من العبيد .

وبالجملة كان أهل الجاهلية يتحنتون بأنواع التحنات ، وأما حج بيت الله وتعظيم شعائره والأشهر الحرم ، فأمره أظهر من أن يخفى ، وكان لهم أنواع من الرقى والتعوذات ، وكانوا أدخلوا فيها الاشرار ، ولم تزل ستهم الذبح في الحلق والنحر في البهائم ما كانوا يخنفون ، ولا يبعجون (٣) ، وكانوا على بقية دين إبراهيم عليه السلام في ترك النجوم وترك الخوض في دقائق الطبيعيات غير ما ألجأ اليه البداهة ، وكان العمدة عندهم في تقدمه المعرفة الرؤيا وشارات الانبياء من قبلهم ، ثم دخل فيه الكهانة والاستقسام بالازلام والطيرة ، وكانوا يعرفون ان هذه لم تكن في أصل اللسنة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم حين رأى صورة ابراهيم وإسماعيل عليهما السلام في أيديهم الازلام : « لقد علموا أنها لم يستقسما قط ، وكان بنو إسماعيل على منهاج أبيهم إلى أن وجد فيهم عمرو بن لحي - وذلك قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم قريبا من سبعمائة سنة ، وكانت لهم سنن متأكدة يتلاومون على تركها في ما كلهم ومشربهم ولباسهم وأعيادهم ودفن موتاهم ونكاحهم وطلاقهم وعدتهم وإحداهم (٤) ، ويوعهم ومعاملاتهم ، وما زالوا يحرمون المحارم كالبنات والأمهات والأخوات وغيرها ، وكانت

(١) الكل يفتح الكاف وتندبد اللام اليسال ومن لا يستقل أمره ، والمعنى تعين بالافتاق على اليسال والضعفاء ، ولوله نوايب الحق أى حوادث تكون في الحق دون الباطل .
 (٢) واسمه سبيعة بن رفيع ، والدغنة اسم أمه وهو أهق أبو بكر رضى الله عنه ، والجوار الاعتكاف ويتحنتون يتعبدون .
 (٣) علق البطن بالسكين .
 (٤) إحداث المرأة امتناعا من الزينة .

لهم مزاجر في مظالمهم كالتقصاص والديات والقسماء وعقوبات على الزنا والسرقة ، ودخلت فيهم من الاكاسرة والقياصرة علوم الارتفاق الثالث والرابع ، لكن دخلهم الفسوق والنظام بالسبي والنهب وشيوع الزنا والنكاحات الفاسدة والربا ، وكانوا تركوا الصلاة والذكر ، وأعرضوا عنها . فبعث النبي صلى الله عليه وسلم فيهم - وهذا حالهم ، فنظر في جميع ما عند القوم ، فما كان بقية الملة الصحيحة أبقاء ، وسجل على الأخذ به ، وضبط لهم العبادات بشرح الأسباب والأوقات والشروط والأركان والآداب والمفسدات والرخصة والمريضة والآداء والقضاء ، وضبط لهم المعاصي . بيان الأركان والشروط ، وشرع فيها حدوداً ومزاجر وكفارات ، وبسر لهم الدين بيان الترغيب والترهيب ، وسد ذرائع الآثم والحث على مكملات الخير إلى غير ذلك مما سبق ذكره ، وبألف في إشاعة الملة الخفيفة وتغليبها على الملل كلها ، وما كان من تحريفاتهم فناء ، وبألف في نفيه ، وما كان من الارتفاقات الصحيحة سجل عليه ، وأمر به ، وما كان من رسومهم الفاسدة منعهم عنه ، وقبض على أيديهم ، وقام بالخلقة الكبرى ، وجاهد بمن معه من دونهم حتى تم أمر الله وهم كارهون . وجاء في بعض الأحاديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بعثت بالملة السمحة الخفيفة البيضاء ، يريد بالسمحة ما ليس فيه مشاق الطاعات كما ابتدعه الرهبان ، بل فيها لكل عذر رخصه يتأتى العمل بها للقوى والضعيف . والمكسب والفارغ ، وبالخفيفة ما ذكرنا من أنها ملة إبراهيم صلوات الله عليه ، فيها إقامة شعائر الله وكبت شعائر الشرك وإبطال التحريف والرسوم الفاسدة ، وبالبياض أن عليها وحكمها والمقاصد التي بنيت عليها واضحة لا ريب فيها لمن تأمل ، وكان سليم العقل غير مكابر ، والله أعلم » .

« البحث السابع يبحث استنباط الشرائع من حديث النبي صلى الله عليه وسلم »
 « باب بيان القسم علوم النبي صلى الله عليه وسلم »

اعلم أن ما روى عن النبي ﷺ ، ودون في كتب الحديث على قسمين .
 أحدهما ما سيله سبيل تبليغ الرسالة ، وفيه قوله تعالى :

(وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا^(١)) .

منه علوم المعادو عجائب الملكوت ، وهذا كله مستند إلى الوحي^(٢) ،
 ومنه شرائع وضبط للعبادات والارتفاقات بوجوه الضبط المذكورة فيما
 سبق ، وهذه بعضها مستند إلى الوحي ، وبعضها مستند إلى الاجتهاد ،
 واجتهاده صلى الله عليه وسلم بمنزلة الوحي ؛ لأن الله تعالى عصمه من أن
 يتقرر رأيه على الخطأ ، وليس يجب أن يكون اجتهاده استنباطا من
 المنصوص كما يظن ، بل أكثره أن يكون عليه الله تعالى مقاصد الشرع وقانون
 التشريع والتيسير والأحكام ، فبين المقاصد المتلقاة بالوحي بذلك القانون ،
 ومنه^(٣) حكم مرسله ومصالح مطلقة لم يوقتها ، ولم يبين حدودها كيان
 الأخلاق الصالحة وأضدادها ، ومستندها غالبا الاجتهاد بمعنى أن الله تعالى
 عليه قوانين الارتفاقات ، فاستنبط منها حكمة ، وجعل فيها كلية ، ومنه فضائل
 الأعمال ومناقب العمال ، وأرى أن بعضها مستند إلى الوحي وبعضها إلى
 الاجتهاد ، وقد سبق بيان تلك القوانين ، وهذا القسم هو الذي نقصد
 شرحه وبيان معانيه .

وثانيهما ما ليس من باب تبليغ الرسالة ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم :
 « إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من

(١) سورة المشرآة ٧

(٢) أى ليس للاجتهاد فيه دخل .

(٣) أى مما سيله سبيل تبليغ الرسالة .

رأى ، فإنما أنا بشر ، وقوله صلى الله عليه وسلم في قصة تأبير النخل : « فأتى
إنما ظننت غنا ، ولا تؤاخذوني بالظن ، ولكن إذا حدثكم عن الله شيئا ،
تغذوا به ، فإنى لم أكذب على الله ، فنه الطب ، ومنه باب قوله صلى الله
عليه وسلم « عليكم بالأدهم الأقرح^(١) ، ومستنده التجربة ، ومنه ما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم على سبيل العادة دون العبادة وبحسب الاتفاق دون
القصد ، ومنه ما ذكره كما كان يذكره قومه كحديث أم زرع وحديث خرافة
وهو قول زيد بن ثابت حيث دخل عليه نفر ، فقالوا له حدثنا أحاديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « كنت جاره ، فكان إذا نزل عليه الوحي
بعث إلى ، فكتبت له ، فكان إذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا ، وإذا ذكرنا
الآخرة ذكرها معنا ، وإذا ذكرنا الطعام ذكره معنا ، فكل هذا أحدثكم
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) ، ومنه ما قصد به مصلحة جزئية
يومئذ وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة ، وذلك مثل ما يأمر به الخليفة
من تعبئة الجيوش وتعيين الشعار^(٣) ، وهو قول عمر رضى الله عنه : ما لنا
والرمل كنا تراءى^(٤) به قوما قد أهلكم الله ، ثم خشي أن يكون له سبب
آخر ، وقد حمل كثير من الأحكام عليه كقوله صلى الله عليه وسلم : « من قتل
قتيلا لله سلبه ، ومنه حكم وقضاء خاص ، وإنما كان يتبع فيه البيئات
والإيمان وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : « الشاهد يرى
ما لا يراه الغائب » .

(١) الأدهم من الحبل الذى يشتد سواده ، والأقرح الذى فى جبهته يابس يسع
دون الفرة .

(٢) أى لا يستطيع أن أذكر كل هذه الأمور فكل هذا - بعض أفعل هذا - معنى
الاستفهام انكارى .

(٣) هو علامة تدين بين الافواج ليترف بها الموافق من المخالف .

(٤) أى تظهر وترى للشركين بالرمل أنا أقوياء .

باب الفرق بين المصالح والشرائع

اعلم أن الفارغ أفادنا نوعين من العلم متمايزين بأحكامهما متباينين في منازلهما .

فأحد النوعين علم المصالح والمفاسد أعنى ما بينه من تهذيب النفس باكتساب الأخلاق النافعة في الدنيا أو في الآخرة وإزالة أضرارها ، ومن تدبير المنزل وآداب المعاش وسياسة المدينة غير مقدر لذلك بمقادير معينة ولا ضابطه بهمة محدود مضبوطة ولا يمين لمشكلة بأمارات معلومة ، بل رغب في الحائد ، وزهد في الرذائل تاركاً كلامه إلى ما يفهم منه أهل اللغة مديراً للطلب أو المنع على أنفس المصالح لا على مظان منصوبة لها وأمارات معرفة إياها كما مدح الكيس والشجاعة ، وأمر بالرفق والتودد والقصد في المعيشة ، ولم يبين أن الكيس مثلاً ما حده الذي يدور عليه الطلب ، وما مظنته التي يؤاخذ الناس بها ، وكل مصلحة حثنا الشرع عليها وكل مفسدة ردعنا (١) عنها فإن ذلك لا يخلو من الرجوع إلى أحد أصول ثلاثة أحدها : تهذيب النفس بالتحصيل الأربع النافعة في المعاد أو سائر التحصيل النافعة في الدنيا ، وثانيها إعلاء كلمة الحق وتمكين الشرائع والسعى في إشاعتها ، وثالثها انتظام أمر الناس وإصلاح ارتفاقاتهم وتهذيب رسومهم ، ومعنى رجوعها إليها أن يكون للشئ دخل في تلك الأمور إثباتاً لها أو نفيّاً إياها بأن يكون شعبية من خصلة منها أو ضدّاً لشعبيتها أو مظنة لوجودها أو عدمها أو متلازماً معها أو مع ضدها أو طريقاً إليها أو إلى الإعراض عنها ، والرضا في الأصل إنما يتعلق بتلك المصالح ، والسخط إنما يناط بتلك المفاسد قبل بحث الرسل وبعده سواء ، ولولا تعلق الرضا والسخط بدينك القبيلتين لم يبحث الرسل ، وذلك لأن الشرائع والحدود إنما كانت بعد بحث الرسل ، فإكان في

(١) أى زجرنا .

التكليف بها والمراخنة عليها ابتداء لطف ، ولكن المصالح والمفاسد كانت مؤثرة مقتضية إتهذيب النفس أو تلويثها أو انتظام أمورهم أو فسادها قبل بعث الرسل ، فاقضى لطف الله أن يخبروا بما همهم ، ويكلفوا بما لا بد لهم منه ، ولم يكن يتم ذلك إلا بمقادير وشرايع ، فاقضى اللطف تلك القبيلة (١) بالمرض ، وهذا النوع معقول للمعنى ، فنه ما تستقل العقول العامة بفهمه ، ومنه ما لا يفهمه إلا عقول الأذكياء الفاض عليهم الأنوار من قلوب الأنبياء نهم الشرع ، فتنبهوا ، ولوح لهم ، فتفطنوا ، ومن أنقذ الأصول التي ذكرناها لم يتوقف في شيء منها .

والنوع الثاني علم الشرائع والحدود والفرائض : أعنى ما بين الشرع من المقادير ، فنصب للمصالح مظان وأمارات مضبوطة معلومة ، وأدار الحكم عليها ، وكلف الناس بها ، وضبط أنواع البر بتعيين الأركان والشروط والآداب ، وجعل من كل نوع حداً يطلب منهم لا محالة وخداً يتنبهون إليه من غير إيجاب ، واختار من كل بر عدداً يوجب عليهم ، وآخر يتنبهون إليه ، فصار التكليف متوجهاً إلى أنفس تلك المظان ، وصارت الأحكام دائرة على أنفس تلك الأمارات ، ومرجع هذا النوع إلى قوانين السياسة المالية ، ... وليس كل مظنة لمصلحة توجب عليهم ، ولكن ما كان منها مضبوطاً أمراً محسوساً أو وصفاً ظاهراً يعلمه الخاصة والعامة ، وربما يكون للإيجاب والتحريم أسباب طارئة يكتب لأجلها في الملا الأعلى فيتحقق هنالك صورة الإيجاب والتحريم كسؤال سائل ورغبة قوم فيه أو إعراضهم عنه ، وكل ذلك غير معقول المعنى بمعنى أنا وإن كنا نعلم قوانين التقدير والتشريع ، فلا نعلم وجود كتابته في الملا الأعلى وتحقق صورة الوجوب في حظيرة القدس إلا بنص الشرع ، فإنه من الأمور التي لا سبيل إلى إدراكها إلا الإخبار الإلهي مثل ذلك — كمثل الحمد — نعلم

أن سبب حدوثه برودة تضرب الماء ، ولا نعلم أن ماء القعب في ساعتنا هذه صار جحداً أو لا إلا بالمشاهدة أو إخبار من شاهد ، فعلى هذا القياس نعلم أنه لا بد من تقدير النصاب في الزكاة ، ونعلم أن مائتي درهم وخمسة أو ساق قدر صالح للنصاب ، لأنه يحصل بهما غنى معتد به ، وهما أمران مضبوطان مستعملان عند القوم ، ولا نعلم أن الله تعالى كتب علينا هذا النصاب ، وأدار الرضا ، والسخط عليه إلا بنص الشرع ، كيف وكم من سبب له لا سبيل إلى معرفته إلا الخبر ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « أعظم المسلمين في المسلمين جرماً ، الحديث (١) » وقوله صلى الله عليه وسلم : « خشيت أن يكتب عليكم » .

وقد اتفق من يعتد به من العلماء على أن القياس لا يجري في باب المقادير ، وعلى أن حقيقة القياس تعدية حكم الأصل إلى الفرع لعل مشتركة لا جعل مظنة مصلحة علة أو جعل شيء مناسب ركناً أو شرطاً ، وعلى أنه لا يصلح القياس لوجود المصلحة ، ولكن لوجود علة مضبوطة أدير عليها الحكم ، فلا يقاس مقيم به حرج على المسافر في رخص الصلاة والصوم فإن دفع الحرج مصلحة الترخيص لآلة القصر والأفطار ، وإنما العلة هي السفر فهذه المسائل لم يختلف فيها العلماء إجمالاً ، ولكن يحملها أكثرهم عند التفصيل وذلك لأنه ربما تشبه المصلحة بالعلة ، والتشريع ، وبعض الفقهاء عندما خاضوا في القياس تحيروا فلهذا يعرض المقادير ، وأنكروا استبدالها بما يقرب منها ، وتساعوا في بعضها ، فتصبروا أشياء مقامها ، .. مثال ذلك تقديرهم نصاب القطن بخمسة أحمال ، ونصيبهم ركوب السفينة مظنة لدوران الرأس ، وإدارة رخصة العقود في الصلاة عليه ، وتقدير الماء بالعرش في العشر وكلما أنهم الشرع المصلحة في موضع ، فوجدنا تلك المصلحة في موضع آخر عرفنا أن الرضا يتعلق بها بعينها لا بخصوص ذلك الموضع ، بخلاف المقادير

(١) وعامة : من قبل

فإن الرضا يتعلق هناك بالمقادير أنفسها ، ... تفصيل ذلك أن من ترك صلاة وقت كان آثماً وإن شغل ذلك الوقت بالذكر وسائر الطاعات ، ومن ترك زكاة مفروضة ، وصرف أكثر من ذلك المال في وجوه الخير كان آثماً ، وكذلك إن لبس الحرير والذهب في الخلوة حيث لا يتصور كسر قلوب الفقراء وحل الناس على الاكتثار من الدنيا ولم يقصد به الترفه — كان آثماً وكذلك إن شرب الخمر بنية التداوى ، ولم يكن هناك فساد ، ولا ترك صلاة كان آثماً لأن الرضا والسخط متعلقان بأنفس هذه الأشياء ، وإن كان الغرض الأصلي كبحهم عن الفساد وحملهم على المصالح ، ولكن الحق علم أن سياسة الأمة لا يمكن في هذا الوقت إلا بإيجاب أنفس هذه الأشياء وتحريمها فتوجه الرضا والسخط إلى أنفسها ، وكتب ذلك في المثل الأعلى بخلاف ما إذا لبس الصوف الرفيع الذي هو أعلى وأغلى من الحرير ، واستعمل أواني الباقوت فإنه لا يأثم بنفس هذا الفعل ، ولكن إن تحقق كسر قلوب الفقراء وحل الناس على فعل ذلك أوقصد الترفه بعد من الرحمة لأجل تلك المفاصد وإلا فلا ، وحيث وجدت الصحابة والتابعين فعلوا ما يشبه التقدير ، فأنما مرادهم بيان المصلحة والترغيب فيها ، والمفسدة والترهيب عنها ، وإنما أخرجوا تلك الصورة مخرج المثل (١) لا يقصدون إلها بالخصوص ، وإنما يقصدون إلى المعاني وإن أشتبه الأمر بادی الرأي ، وحيث جوز الشرع استبدال مقدار بقيمته كبنت الخصاص بقيمتها على قول فعلى التسليم هو أيضا نوع من التقدير ، وذلك لأن التقدير لا يمكن الاستقصاء فيه بحيث يفضى إلى التضييق ، ولكن ربما يقدر بأمر ينطبق على أمور كثيرة كبنت الخصاص نفسها فإنها ربما كانت بنت خصاص أرفه من بنت خصاص ، وربما كان التقدير بالقيمة تقديرا بعد معلوم في الجملة كتقدير نصاب القطع بما يكون قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم .

(١) تقدير أربع برده حد السفر .

واعلم أن الإيجاب والتحريم نوعان من التقدير ، وذلك لأنه كثيراً ما تمنع (١) مصلحة أو مفسدة لها صور كثيرة ، فتميز صورة للإيجاب أو التحريم ، لأنها من الأمور المضبوطة أو لأنها مما عرفوا حالها في الملل السابقة ، أو رغبوا فيها أكثر رغبة ولذلك اعتذر النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « خشييت أن يكتب عليكم » وقال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك » وإذا كان الأمر على ذلك لم يجوز حمل غير المنصوص حكمه على المنصوص حكمه ، أما التذب والتكراهة فقيهما تفصيل : فأى مندوب أمر الشارع بعينه ، ونوه بأمره ، وسنه للناس — فحاله حال الواجب ، وأى مندوب اقتصر الشارع على بيان مصلحته ، أو اختار العمل هو به من غير أن يسنه ، وينوه بأمره — فهو باق على الحالة التي كانت قبل التشريع ، وإنما نصاب الأجر فيه من قبل المصلحة التي وجدت معه لا باعتبار نفسه ، وكذلك حال المكروه على هذا التفصيل ، وإذا تحققت هذه المقدمة اتضح عندك أن أكثر المقاييس التي يفتخر بها القوم ، ويتناولون لأجلها على معشر أهل الحديث يعود وبالأعلى عليهم من حيث لا يعلمون .

باب كيفية تلقى الأمة الشرع من النبي صلى الله عليه وسلم

واعلم أن تلقى الأمة منه الشرع على وجهين :

أحدهما تلقى الظاهر ، ولا بد أن يكون بنقل إما متواتراً ، أو غير متواتر ... ، والمتواتر منه المتواتر لفظاً كالقرآن العظيم ، وكبذ يسير من الأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم : « إنكم سترون ربكم » (٢) ، ومنه

(١) أى تظهر .

(٢) أى أخذ .

(٣) معناه « كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فان استطعتم لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا — ثم قرأ (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) » ومبدأ الحديث قال جرير بن عبد الله : كنا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر لنا القمر ليلة البدر فقال : « إنكم » الخ .

التواتر معنى كثير من أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والبيوع والنكاح والغزوات بما لم يختلف فيه فرقة من فرق الإسلام.... وغير التواتر أعلى درجاته المستفيض ، وهو ما رواه ثلاثة من الصحابة فصاعداً ، ثم لم يزل يزيد الرواة إلى الطبقة الخامسة ، وهذا قسم كثير الوجود ، وعليه بناء رموس الفقه . ثم الخبر المقضى له بالصحة أو الحسن على ألسنة حفاظ المحدثين وكبراتهم ، ثم أخبار فيها كلام قبلها بعض ، ولم يقبلها آخرون ، فما اعتضد منها بالشواهد أو قول أكثر أهل العلم أو العقل الصريح وجب اتباعه .

وثانيهما التلقي دلالة ، وهي أن يرى الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، ويفعل ، فاستنبطوا من ذلك حكماً من الوجوب وغيره ، فأخبروا بذلك الحكم ، فقالوا . الشيء الفلاني واجب ، وذلك الآخر جائز ، ثم تلقى التابعون من الصحابة كذلك ، فدوّن الطبقة الثالثة فتاواهم وقضايهم ، وأحكموا الأمر ، وأكبر هذا الوجه (١) عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ، لكن كان من سيرة عمر رضي الله عنه أنه كان يشاور الصحابة ، وينظرهم حتى تنكشف الغمة (٢) ، وبأية التلج ، فصار غالب قضايه فتاواه متبعة في مشارق الأرض ومغاريها ، وهو قول إبراهيم لما مات عمر رضي الله عنه : ذهب تسعة أعشار العلم ، وقول ابن مسعود رضي الله عنه : كان عمر إذا سلك طريقاً وجدناه سهلاً ، وكان علي رضي الله عنه لا يشاور غالباً ، وكان أغلب قضايه بالكوفة ، ولم يحملها عنه إلا ناس (٣) ، وكان ابن مسعود رضي الله بالكوفة ، فلم يحمل عنه غالباً إلا أهل تلك الناحية ، وكان ابن عباس رضي الله عنهما اجتهد بعد عصر الأولين ، فناقضهم في كثير من الأحكام ، واتبعه في ذلك أصحابه من أهل

(١) أى التلقي دلالة .

(٢) أى الغطاء ، والتلج هو اليقين .

(٣) أى قليلون .

مكة ، ولم يأخذ بما تفرد به جمهور أهل الإسلام ، وأما غير هؤلاء الأربعة فكانوا يروون دلالة ، ولكن ما كانوا يميزون الركن والشرط من الآداب والسنن ، ولم يكن لهم قول عند تعارض الأخبار وتقابل الدلائل إلا قليلاً كابن عمر وعائشة وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، وأكابر هذا الوجه من التابعين بالمدينة الفقهاء السبعة لاسيما ابن المسيب بالمدينة ، وبمكة عطاء ابن أبي رباح ، وبالكوفة إبراهيم وشريح والشعبي ، وبالبصرة الحسن . وفي كل من الطريقتين خلل إنما ينجر بالأخرى ، ولا غنى لاحدهما عن صاحبتها .

أما الأولى فن خللها ما يدخل في الرواية بالمعنى من التبديل ، ولا يؤمن من تغيير المعنى ، ومنه ما كان الأمر في واقعة خاصة ، فظنه الراوى حكماً كلياً ، ومنه ما أخرج فيه الكلام مخرج التأكيد ؛ ليعضوا عليه بالنواجز ، فظن الراوى وجوباً أو حرمة ، وليس الأمر على ذلك - فن كان قتيماً ، وحضر الواقعة استنبط من القرائن حقيقة الحال كقول زيد رضى الله عنه في النهي عن المزارعة وعن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ؛ إن ذلك كان كالمشورة ، وأما الثانية فيدخل فيها قياسات الصحابة والتابعين واستنباطهم من الكتاب والسنة ، وليس الاجتهاد مصيباً في جميع الأحوال ، وربما كان لم يبلغ أحدهم الحديث ، أو بلغه بوجه لا ينتهض بمثله الحجة ، فلم يعمل به ، ثم ظهر جليلة الحال على لسان صحابي آخر بعد ذلك كقول عمر وابن مسعود رضى الله عنهما في التيمم عن الجنابة ، وكثيراً ما كان اتفاق رموس الصحابة رضى الله عنهم على شيء من قبل دلالة العقل على ارتفاق وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسقي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى » ، وليس من أصول الشرع ، فمن كان متبحراً في الأخبار وألفاظ الحديث يتيسر له التنصص عن مزال الأقدام ، ولما كان الأمر كذلك وجب على الخافض في الفقه أن يكون متصلاً من كلا المشريين ، ومتبحراً في كلا المذهبين ، وكان أحسن شعار الملة ما أجمع عليه جمهور الرواة وحلة العلم ، وتطابق فيه الطريقتان جميعاً ، والله أعلم .

باب طبقات كتب الحديث

اعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا بخبر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف المصالح ، فإنها قد تدرج بالتجربة والنظر الصادق والحديث ونحو ذلك ، ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره صلى الله عليه وسلم إلا بتلقي الروايات المنتهية إليه بالاتصال والنعنة سواء كانت من لفظه صلى الله عليه وسلم ، أو كانت أحاديث موقوفة قد صحت الرواية بها عن جماعة من الصحابة والتابعين بحيث يبعد إقدامهم على الجزم بمثله لولا النص أو الإشارة من الشارع ، فكل ذلك رواية عنه صلى الله عليه وسلم دلالة ، وتلقي تلك الروايات لا سبيل إليه في يومنا هذا إلا تتبع الكتب المدونة في علم الحديث ، فإنه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة ، وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث .

فنقول هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات : وذلك لأن على أقسام الحديث - كما عرفت فيما سبق - ما ثبت بالتواتر ، وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ، . . . ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبق معها شبهة يعتد بها ، واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار ، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة ، فإن الحرمين محل الخلفاء الراشدين في القرون الأولى ومحط رحال العلماء بعد طبقة يبعد أن يسلبوا منهم الخطأ الظاهر ، أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين ، ثم ما صح ، أو حسن سنده ، وشهد به علماء الحديث ، ولم يكن قولاً متروكاً لم يذهب إليه أحد من الأمة ، أما ما كان ضعيفاً موضوعاً أو منقطعاً أو مقولاً في سنده أو متنه أو من رواية المجاهيل أو مخالفاتاً لأجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة ، فلا سبيل إلى القول به ، . . . فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان حاله ، فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح في الكتاب .

والشهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها ، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رَوَوْها بطرق شتى ، وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم ، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه وكشف مشكله وشرح غريبه وبيان إعرابه وتخريج طرق أحاديثه واستنباط فقها والفحص عن أحوال رواة طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا حتى لا يبقى شيء مما يتعلق به غير مبحوث عنه إلا ما شاء الله ، ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها ، وحكموا بصحتها ، وارتضوا رأي المصنف فيها ، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء ، ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون عنها ، ويعتمدون عليها ، ويعتنون بها ، ويكون العامة لا يخلون عن اعتقادها وتعظيمها .

وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كلا في كتاب كان من الطبقة الأولى ثم ومم ، وإن قدتارأساً لم يكن له اعتبار ، وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى فإنه يصل حد التواتر ، وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة ، ثم إلى الصحة القطعية أعنى القطع المأخوذ في علم الحديث المفيد للعمل ، والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية أو الظنية وهكذا ينزل الأمر .

فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب ، الموطأ ، وصحيح البخارى ، وصحيح مسلم . قال الشافعى : أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك (١) ، واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأى مالك ومن وافقه ، وأما على رأى غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى ، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه ، وقد صنف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه ووصل منقطعه ، مثل كتاب ابن أبى ذئب وابن عُيينة والثورى ومعمّر وغيرهم ممن شارك مالكاً

(١) قال ذلك قبل جمع صحيح الامام البخارى والا فإن صحيح البخارى أصح كتب الحديث من غير استثناء .

في الشيوخ ، وقد رواه عن مالك بن نير واسطة أكثر من ألف رجل وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصى البلاد كما كان النبي صلى الله عليه وسلم ذكره في حديثه ، فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعي ومحمد بن الحسن ، وابن وهب وابن القاسم ، ومنهم نحارير المحدثين كيجي ابن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق ، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه ، وقد اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام ، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر له شهرة وأقوى به عناية ، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبيهم حتى أهل العراق في بعض أمرهم ، ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ، ويذكرون متابعاته وشواهد ، ويشرحون غريبه ، ويضبطون مشكله ويبحثون عن فقهه ، ويفتشون عن رجاله إلى غاية ليس بعدها غاية . وإن شئت الحق الصراح فقس كتاب الموطأ بكتاب الآثار لمحمد والأمالى لأبي يوسف تجد بينه وبينهما بعد المشرقين ، فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء تعرض لهما واعتنى بهما ؟

أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين . وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة وكتاب الطحاوي ومسند الخوارزمي وغيرهما تجد بينهما وبينهما بعد المشرقين وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديث هي على شرطهما ولم يذكراهما ، وقد تبعت ما استدركه ، فوجدته قد أصاب من وجه ، ولم يصب من وجه ، وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما في الصحة والاتصال ، فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه ، ولكن الشيخين لا يذكرا إلا حديثاً قد تناظر فيه مشايخهما ، وأجمعوا على القول به والتصحيح له ، كما أشار مسلم حيث قال : لم أذكر هنا إلا ما أجمعوا عليه ، وجل ما تفرد به المستدرك كالموكا^(١) عليه الخفي مكانه في

(١) الوكاة ككسائه رباط القربة وغيرها وكل ما شد رأسه فهو وكاء وأوكن عليها شد رأسها والوارد من الوكاة عليه مستور الحال

زمن مشايخهما وإن اشتهر أمره من بعد ، أو ما اختلف المحدثون في رجاله فالشيخان كأستاذتهما كانا يعتنيان بالبحث عن نصوص الأحاديث في الوصل والانقطاع وغير ذلك حتى يتضح الحال ، والحاكم يعتمد في الأكثر على قواعد مخرجة من صنائعهم كقوله : زيادة الثقات مقبولة ، وإذا اختلف الناس في الوصل والإرسال والوقف والرفع وغير ذلك فالذي حفظ الزيادة حجة على من لم يحفظ ، والحق أنه كثير ما يدخل الخلل في الحفاظ من قبل الموقوف ووصل المنقطع لا سيما عند رغبتهم في المتصل المرفوع وتنويعهم به ، فالشيخان لا يقولان بكثير مما يقوله الحاكم ، والله أعلم .

وهذه الكتب الثلاثة التي اعتنى القاضي عياض في المشارق بضبط مشكلها ورد تصحيحها (١).

الطبقة الثانية : كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ، ولكنها تلوها . كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث ، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم ، فتلقاها من بعدهم بالقبول ، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة ، واشتهرت فيما بين الناس ، وتعلق بها القوم شرحاً لغريبها ولخصاً عن رجالها واستنباطاً لفقهاها . وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كسكن أبي داود وجامع الترمذي ومجني النسائي ، وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين في تجريد الصحاح وابن الأثير في جامع الأصول وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة ، فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم قال : ما ليس فيه فلا تقبلوه .

والطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات صنف — قبل البخاري — مسلم وفي زمانهما وبعدهما — جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف

(١) ويسمى هذا الكتاب المشارق وطبع في المغرب .

والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب ، ولم تقتصر في العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول ، ولم تفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص ، ومنه ما لم يخدمه لغوى لشرح غريب ، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف ، ولا محدث ببيان مشكله ، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله ، ولا أريد المتأخرين المتعمقين ، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث فهي باقية على استنارها واختلافها ونحوها كسند أبي علي ومصنف عبد الرازق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد ابن حميد والطحاوي وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل .

والطبقة الرابعة . كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين وكانت في الجامع والمسانيد المختفية فنوها بأسرها ، وكانت على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون ككتيب من الوعاظ المشددين^(١) وأهل الأهواء والضعفاء ، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين ، أو من أخبار بني إسرائيل ، أو من كلام الحكماء والوعاظ خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهواً أو عمداً ، أو كانت من احتملات القرآن والحديث الصحيح ، فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية ، فخلطوا المعاني أحاديث مرفوعة ، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جملوها أحاديث مستبدة^(٢) برأسها عمداً ، أو كانت جملا شتى في أحاديث مختلفة جملوها حديثاً واحداً بنسق واحد ، ومظنة هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان وكامل ابن عدي ، وكتب الخطيب وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساكر وابن النجار والديلمي ، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة ، وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً

(١) أي المبالين في الكلام .

(٢) أي مستقلة .

محتملاً وأسوؤها ما كان موضوعاً أو مقولياً شديد النكارة . وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزى .

هنا طبقة خامسة منها ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم ، وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع ، ومنها ما دسه الماخن في دينه العالم بلسانه فأتى بإسناد قوى لا يمكن الجرح فيه ، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه صلى الله عليه وسلم ، فأثار في الإسلام مصيبة عظيمة ، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد ، فتنتكح الأستار ويظهر العوار ، أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين ، وحوم حماهما مرتعهم ومسرحهم . وأما الثالثة فلا يباشرها العمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث ، نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد .

(قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا^(١)) .

وأما الرابعة فالاشتغال بجمعها أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين . وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يُلخصوا منها شواهد مذاهبهم ، فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث ، والله أعلم .

باب كيفية فهم المراد من الكلام

اعلم أن تعبير المتكلم عما في ضميره وفهم السامع إياه يكون على درجات مرتبة في الوضوح والحقا : أعلاها ما صرح فيه بثبوت الحكم للموضوع له عيناً ، وسبق الكلام لأجل تلك الإفادة ، ولم يحتمل معنى آخر ، ويتلوه ما عدم فيه أحد القيود الثلاثة ، إما أثبت الحكم لعنوان عام يتناول

(١) سورة الطلاق آية ٣ .

جمعاً من المسميات شمولاً أو بدلاً مثل الناس والمسلمون والقوم والرجال ، وأسماء الإشارة إذا عمت صلتها والموصوف بوصف عام والمنفى بلا الجنس (١) فإن العام يلحقه التخصيص كثيراً ، ولما لم يسبق الكلام لنلك الإفادة إن لزمتم بما هنالك ، مثل جاءني زيد الفاضل بالنسبة إلى الفضل ويزيد الفقير بالنسبة إلى ثبوت الفقر له ، ولما احتمل معنى آخر أيضاً كاللفظ المشترك والذي له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف والذي يكون معروفاً بالمشال والقسمه غير معروف بالحد الجامع للمانع كالسفر معلوم أن من أمثلته الخروج من المدينة قاصداً لمكة ، ومعلوم أن من الحركة تفرج ، ومنها تردد في الحاجة بحيث يأوى إلى القرية في يومه ، ومنها سفر ولا يعرف الحد والدائر بين شخصين كاسم الإشارة والضمير عند تعارض القرائن أو صدق الصلة عليهما ، ثم يتلو ما أفهمه الكلام من غير توسط استعمال اللفظ فيه ، ومعظمه ثلاثة ، الفحوى وهو يفهم أن الكلام حال المسكوت عنه بواسطة المعنى الحامل على الحكم مثل :

(وَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ (٢) .

يفهم منه حرمة الضرب بطريق الأولى ، ومثل « من أكل في نهار رمضان وجب عليه القضاء » يفهم منه أن المراد نقض الصوم ، وإنما خص الأكل لأنه صورة تتبادر إلى الذهن ، والاقتضاء وهو أن يفهمها بواسطة لزومه للاستعمل فيه عادة أو عقلاً أو شرعاً ، اعتقت ، وبعت - يقتضيان سبق ملك ، متى يقتضى سلامة الرجل ، صلى يقتضى أنه على الطهارة ، والإيحاء وهو أن أداء المقصود يكون بعبارات يازاه الاعتبار المناسبة ، فيقصد البلغاء مطابقة العبارة للاعتبار المناسب الزائد على أصل المقصود ،

(١) أى (لا) إلى ثلثي المجلس

(٢) سورة الاسراء آية ٢٣ -

يفهم الكلام الاعتبار المناسب له كالتقييد بالوصف أو الشرط يدلان على عدم الحكم عند عدمهما حيث لم يقصد مشاكلة السؤال ولا بيان الصورة المتبادرة إلى الأذهان ولا بيان فائدة الحكم وكفهوم الاستثناء والغاية والعدد، وشرط اعتبار الإيماء أن يجرى التناقض به في عرف أهل اللسان مثل — على عشرة إلا شيء — إنما على واحد — يحكم عليه الجمهور بالتناقض ، وأما ما لا يدركه إلا المتممقون في علم المعاني ، فلا عبرة به ، ثم يتلوه ما استدلل عليه بمضمون الكلام ومعظمه ثلاثة ، الدرج في العموم مثل الذنب ذو ناب وكل ذى ناب حرام ، ويانه بالاقتران وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « وما أزل على في الخرشية إلا هذه الآية الفاذة الجامعة :

(كَفَنٌ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ^(١)) » .

ومنه استدلال ابن عباس بقوله تعالى :

(فَبَيِّنُوا لَهُمْ نَهْيَهُ ^(٢)) .

وقوله تعالى :

(وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ^(٣)) .

حيث قال نبيكم أمر بأن يقتدى به ، والاستدلال بالملازمة أو المناقاة مثل لو كان الوتر واجباً لم يؤد على الراحة لكنه يؤدى كذلك ، ويانه بالشرطى ومنه قوله تعالى :

(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ^(٤)) .

(١) سورة الزلزلة آية ٧ — ٨

(٢) سورة الانعام آية ٩

(٣) سورة (ص) آية ٢٤

(٤) سورة الأنبياء آية ٢٢

والقياس ، وهو تمثيل صورة بصورة في علة جامعة بينهما مثل المحصر ربوى كالخطئة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « أرايت لو كان على أبيك دين فقصيته عنه أكان يجزى عنه ؟ قال نعم قال فاحجج عنه ، والله أعلم .

(باب كيفية فهم المعاني الشرعية من الكتاب والسنة)

واعلم أن الصيغة الدالة على الرضا والسخط هي الحب والبغض ، والرحمة واللعنة ، والقرب والبعد ونسبة الفعل إلى المرضيين أو المسخوطين كالمؤمنين والمنافقين ، والملائكة والشياطين ، وأهل الجنة والنار والطلب والمنع ، وبيان الجزاء المترتب على الفعل ، والتشبيه بمحمود في العرف أو مذموم ، واهتمام النبي صلى الله عليه وسلم بفعله أو اجتنابه عنه مع حضور دواحيه .

وأما التمييز بين درجات الرضا والسخط من الوجوب والندب والمحرمة والكراهية ، فأصرحه ما بين حال مخالفه مثل « من لم يؤد زكاة ماله مثل له ، الحديث (١) وقوله صلى الله عليه وسلم ، ومن لا فلا حرج ، ثم اللفظ مثل يجب ، ولا يحل ، وجعل الشيء ركن الاسلام أو الكفر ، والتشديد البالغ على فعله ، أو تركه ، ومثل — ليس من المروءة ، ولا ينبغي — ، ثم حكم الصحابة والتابعين في ذلك كقول عمر رضي الله عنه : إن سجدة التلاوة ليست بواجبة ، وقول علي رضي الله عنه : إن الوتر ليس بواجب ، ثم حال المقصد من كونه تكميلاً لطاعة أو سدّاً للذريعة إنم أو من باب الوفاق وحسن الأدب .

وأما معرفة العلة والركن والشرط فأصرحها ما يكون بالنص مثل « كل مسكر حرام ، « لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم الكتاب ، « لا تقبل صلاة أحدكم حتى يتوضأ ، « ثم بالإشارة والایماء مثل قول الرجل : « واقعت أهلي في رمضان قال : أعتق رقبة ، « وتسمية الصلاة قياماً وركوعاً وسجوداً يفهم أنها أركانها .

(١) لنامه « ماله يوم القيامة شجاعاً أفرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة » الخ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين » يفهم اشتراط الطهارة عند لبس الخفين ، ثم أن يكثر الحكم بوجود الشيء عند وجوده أو عدمه عند عدمه حتى يتقرر في الذهن علية الشيء أو ركنيته أو شرطية بمنزلة ما يدب في ذهن الفارسي من معرفة موضوعات اللغة العربية عند عارسة العرب واستعمالهم لها في المواضع المقررة بالقرائن من حيث لا يدري ، وإنما ميزانه نفس تلك المعرفة فاذا رأينا الشارع كلما صلى ركع ، وسجد ، ودفع عنه الرجز (١) ، وتكرر ذلك جرماً بالمقصود ، وإن شئت الحق فهذا هو المعتمد في معرفة الأوصاف النفسية مطلقاً ، فاذا رأينا الناس يجمعون الخشب ، ويصنعون منه شيئاً يجلس عليه ، ويسمونه السرير نزعنا من ذلك أوصافه النفسية ، ثم تخرج لمناط اعتماداً على وجدان مناسبة أو على السبر والحذف .

وأما معرفة المقاصد التي بني عليها الأحكام فلم دقيق لا يخوض فيه إلا من لطف ذهنه ، واستقام فهمه ، وكان فقهاء الصحابة تلقفت أصول الطاعات والآثام من المشهورات التي أجمع عليها الأمم الموجودة يومئذ كشركي العرب كاليهود والنصارى ، فلم تكن لهم حاجة إلى معرفة لمياتها ، ولا البحث عما يتعلق بذلك .

أما قوانين التشريع والتيسير وأحكام الدين فتلقوها من مشاهدة مواقع الأمر والنهي ، كما أن جلساء الطبيب يعرفون مقاصد الأدوية التي يأمر بها بطول المخاطلة والممارسة ، وكانوا في الدرجة العليا من معرفتها ، ومنه قول عمر رضي الله عنه لمن أراد أن يصل النافلة بالفريضة : بهذا هلك من قبلكم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أصاب الله بك يا ابن الخطاب » وقول ابن عباس رضي الله عنهما في بيان سبب الأمر بفصل يوم الجمعة ، وقول عمر رضي الله عنه : وافقت ربّي في ثلاث ، وقول زيد رضي الله عنه في البيوع

(١) الرجز - بالكسر والفم - القدر وعادة الأوثان والمذاب والمرك (١٩م - حجة الله البالغة)

المنهى عنها : إنه كان يصيب الثمار مراض قشام دمان الخ^(١) ، وقول عائشة رضي عنها : « لو أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدثه النساء لمنعهن من المساجد كما منعت نساء بنى إسرائيل » .

وأصرح طرقها ما بين في نص الكتاب والسنة مثل .

(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ^(٢)) .

وقوله تعالى :

(عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ^(٣)) .

وقوله تعالى :

(الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ مَخْلَقًا^(٤)) .

وقوله تعالى :

(إِلَّا تَفْعَلُوا نَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ^(٥)) .

وقوله تعالى :

(أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى^(٦)) .

(١) المراض بالضم داء يقع في الثمرة فتهلكه ، والقشام كقرب أن يشتفئ التخل قبل استواء بصره ، والدمان بالضم فساد الثمر وعفنه قبل لأدراكه .

(٢) سورة البقرة آية ١٧٩

(٣) سورة البقرة آية ١٨٧

(٤) سورة الأنفال آية ٦٦

(٥) سورة المائدة آية ٧٣

(٦) سورة البقرة آية ٢٨٢

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يدرى أين باتت يده » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يبنت على خيشومه » ، ثم ما أشير إليه أو أوصى .
مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا اللاعنين » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « وكاه السه العينان » ، ثم ما ذكره الصحابي الفقيه ، ثم تخريج المناط بوجه يرجع إلى مقصد ظهر اعتباره أو اعتبار نظيره في نظير المسألة ، وإيس في الأمر جزاف فيجب أن يبحث عن المقادير لم عينت دون نظائرها ، وعن خصصات العموم لم استثنت لفقد المقصد أو لقيام مانع يرجع عند التعارض بواقفه أعلم .

باب القضاء في الأحاديث المختلفة

الأصل أن يعمل بكل حديث إلا أن يمتنع العمل بالجميع للتناقض ، وأنه ليس في الحقيقة اختلاف ، ولكن في نظرنا فقط ، فإذا ظهر حديثان مختلفان فإن كانا من باب حكاية الفعل ، لحكى صحابي أنه صلى الله عليه وسلم فعل شيئاً ، وحكى آخر أنه فعل شيئاً آخر ، فلا تعارض ، ويكونان مباحين إن كانا من باب العادة دون العبادة ، أو أحدهما مستحباً والآخر جائزاً إن لاح على أحدهما آثار القرية دون الآخر ، أو يكونان جميعاً مستحبين أو واجبين يكفي أحدهما كفاية الآخر إن كانا جميعاً من باب القرية ، وقد نص حفاظ الصحابة على مثله في كثير من السنن كالوتر بإحدى عشرة ركعة .
وبوسع وسيع وكالجهر في التهجيد والمخافة ، وعلى هذا الأصل ينبغي أن يقضى في رفع اليدين إلى الأذنين أو المنكبين ، وفي تشهد عمر وابن مسعود . وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، وفي الوتر هل هو ركعة منفردة أو ثلاث ركعات ، وفي أدعية الاستفتاح وأدعية الصباح والمساء وسائر الأسباب والأوقات . . . أو يكونان مطلقين عن مضيق إن تقدم ما يوجب ذلك كحصال الكفارة وكأجزية المحارب في قول ، أو يكون هنالك علة خفية

توجب ، أو تحسن أحد الفعلين في وقت والآخر في وقت ، أو توجب شيئاً وقتاً ، وترخص وقتاً ، فيجب أن يفحص عنها ، أو يكون أحدهما عزيمة والآخر رخصة إن لاح أثر الاصلة في الأول واعتبار الحرج في الثاني وإن ظهر دليل النسخ قبل به .. ، وإن كان أحدهما حكاية فعل والآخر رفع قول فإن لم يكن القول قطعى الدلالة على تحريم أو وجوب أو قطعى الرفع احتلاماً وجوهاً . وإن كان قطعياً حملاً على تخصيص الفعل به صلى الله عليه وسلم أو النسخ ، فيفحص عن قرائنهما وإن كان قولين فإن كان أحدهما ظاهراً في معنى مؤلفاً في غيره ، وكان التأويل قريباً حمل على أن أحدهما بيان للآخر ، وإن كان بعيداً لم يحمل عليه إلا عند قرينة قوية جداً أو نقل التأويل عن صحابي فقيه كقول عبد الله بن سلام في الساعة المرجوة إنها قيل الغروب ، فأورد أبو هريرة أنها ليست وقت صلاة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يسأل الله فيها مسلم قائم يصلي ، فقال عبد الله بن سلام المنتظر للصلاة كأنه في الصلاة فهذا تأويل بعيد لا يقبل مثله لولا ذهاب الصحابي الفقيه إليه ، وضابطة البعيد أنه إن عرض على العقول السليمة بدون القرينة أو تحشم الجدل لم يحتمل ، وإذا كان مخالفاً لا يمتأ ظاهر أو مفهوم واضح أو مورد نص لم يحز أصلاً ، فن القريب قصر عام جرت العادة باستعمال بعض أفرادها فقط في نظير ذلك الحكم على ذلك البعض ، وعام يستعمل في موضع جرت العادة بالتسامح فيه كالمسح والذم ، وعام سيق لشرع وضع في حكم بعد إفادة أصل الحكم ، فيجمل في قوة القضية المجملة كقوله : « ما سقته السماء فقيه العشر » وقوله : « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » ومنه تنزيل كل واحد على صورة إن شهد المناط والمناصب ، وحملهما على الكراهية وبيان الجواز في الجملة إن أمكن ، وحل التشديد على الزجر إن تقدم الجاح أما قوله (١)

(١) مبتدأ ولوله الآتي فظاهر خبر وما بينهما مبطونات هل المبتدأ

{ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ^(١) } .

أى أكلها

{ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ^(٢) } .

أى نكاحهن ، وقوله ^(٣) « العين حق » ، أى تأثيرها ثابت ، والرسول حق ، أى مبعوث حقاً وقوله « دفع عن أمتي الخطأ والنسيان » ، أى إثم ما وقفا فيه وقوله : « لا صلاة إلا بطهور » ، « لا نكاح إلى بولي » ، « إنما الأعمال بالنيات » ، أى لا يترتب على هذه الأشياء آثارها التى جعلها الشارع لها ،

{ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ^(٤) } .

أى إن لم تكونوا على الوضوء فظاهر ليس بمؤل ؛ لأن العرب يستعملون كل لفظة منها فى محل ، ويريدون ما يناسب ذلك المحل ، وتلك لغتهم التى لا يرون فيها صرفاً عن الظاهر ، وإن كانوا ^(٥) من باب الفتوى فى مسألة والقضاء فى واقعة ، فإن ظهرت علة فارقة قضى على حسبها ، مثاله : سألته شاب عن القبلة الصائم ، فنهاه ، وشيخ ، فرخص له ، وإن دل السياق فى أحدهما دون الآخر على وجود الحاجة أو إلحاح السائل أو كونه لإغراضاً عن إكمال أورد ألبتة المتشدد على نفسه قضى بالعزيمة والرخصة ، وإن كانا مخلصين لمبطل ، أو عقوبتين للجان ، أو كفارتين من جنت . جاز الحمل على صحة الوجهين ، واحتمل النسخ ، وعلى هذا الأصل يقضى فى المستحاضة . أفانها تارة بالفصل لكل صلاتين ، وتارة بالتحيض أيام عاداتها أو أيام ظهور الدم الشديد على قول إنه كان خيراً بين أمرين ، وأن العادة ولون الدم كلامهما يصلحان مظنة للحيض فى الصيام ، والأطعام عن مات وعليه

(١) سورة المائدة آية ٣

(٢) سورة النساء آية ٢٣

(٣) أى النبى صلى الله عليه وسلم

(٤) سورة المائدة آية ٦

(٥) أى القعلان :

صوم على قول، والشاك في الصلاة يلغى شكه بأحد أمرين : بتحري الصواب أو أخذ المثبتين على قول ، وانقضاء في إثبات النسب بالقائم أو القرعة على قول ، وإن ظهر دليل النسخ حل عليه ، ويعرف النسخ بنص النبي صلى الله عليه وسلم كقوله : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » وبمعرفة تأخر أحدهما عن الآخر مع عدم إمكان الجمع ، وإذا شرع الشارع شرعا ، ثم شرع مكانه آخر وسكت عن الأول ، عرف فقهاء الصحابة أن ذلك نسخ للأول ، أو اختلفت الأحاديث وقضى الصحابي بكون أحدهما ناسخا للآخر ، فذلك ظاهر في النسخ غير قطعي ، وقول الفقهاء - لما يمدونه خلاف عمل مشايخهم : منسوخ - غير مقنع ، والنسخ فيما يبدو منها تغير حكم بغيره ، وفي الحقيقة انتهاء الحكم لانتهاؤه ، أو انقائه كونه مظنة للبطلان الأصلي ، أو لحدوث مانع من العلية ، أو ظهور ترجيح حكم آخر على النبي صلى الله عليه وسلم بالوحي الجلي ، أو باجتهاده وهذا إذا كان الأول اجتهاديا ، قال الله تعالى في حديث المراجع :

(مَا يَدُلُّ الْقَوْلُ لَدَيَّ ^(١)) .

ولذا لم يكن للجمع والتأويل مساغ ، ولم يعرف النسخ تحقق التعارض. فان ظهر ترجيح أحدهما إما بمعنى في السند من كثرة الرواة وفقه الراوى ، وقوة الاتصال ، وتصريح صيغة الرفع ، وكون الراوى صاحب المعاملة بأن يكون هو المستفتى أو المخاطب أو المباشر ، أو بمعنى في المتن من التأكيد والتصريح ، أو بمعنى في الحكم وعلمته من كونه مناسبا بالأحكام الشرعية ، وكونها علة شديدة المناسبة عرف تأثيرها ، أو من خارج من كونه متمسك أكثر أهل العلم أخذ بالراجع وإلا تساقطا ، وهي صورة مفروضة لانتكاد توجد ... ، وقول الصحابي أمر ، ونهى ، وقضى ، ورخص ، ثم قوله : أمرنا ، ونهينا ، ثم قوله : من السنة كذا ، وعصى أبا القاسم من فعل كذا .

ثم قوله : هذا حكم النبي ظاهر في الرفع ، ويحتمل طروق اجتهاد في تصوير العلة للدار عليها ، أو تعيين الحكم من الوجوب والاستحباب ، أو عوممه وخصوصه ، وقوله . كان يفعل كذا ظاهر في تعدد الفعل ، ولا ينافيه قول الآخر كان يفعل غيره وقوله : صحبته ، فلم أره ينهى ، وكنا نفعل في عهده ظاهر في التقرير ، وليس نصاً

وقد تختلف صيغ حديث لاختلف الطرق وذلك من جهة نقل الحديث بالمعنى فإن جاء حديث ولم يختلف الثقات في لفظه كان ذلك لفظه صلى الله عليه وسلم ظاهراً ، وأمكن الاستدلال بالتقديم والتأخير والواو والفاء ونحو ذلك من المعاني الزائدة على أصل المراد ، وإن اختلفوا اختلافاً محتملاً وهم متقاربون في الفقه والحفظ والكثرة سقط الظهور ، فلا يمكن الاستدلال بذلك إلا على المعنى الذي جاءوا به جميعاً ، وجمهور الرواة كانوا يعتنون بروس المعاني لا بجوانبها ، وإن اختلفت مراتبهم أخذ بقول الثقة والأكثر والأعرف بالقصة ، وأن أشعر قول ثقة بزيادة الضبط مثل قوله : قالت — وثب — وما قالت — قام — وقالت — أفاض على جلده الماء — وما قالت — اغسل — أخذ به ، وإن اختلفوا اختلافاً فاحشاً وهم متقاربون ولا مرجح سقطت الخصوصيات المختلفة فيها .

والمرسل إن اقترن بقرينة مثل أن يعتضد بموقوف صحابي أو مسنده الضعيف أو مرسل غيره . والشيوخ متنايرة ، أو قول أكثر أهل العلم ، أو قياس صحيح ، أو إيماء من نص ، أو عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل — صح الاحتجاج به وكان نازلاً من المسند وإلا لا .

وكذلك الحديث الذي يرويه قاصر الضبط غير متهم أو مجهول الحال — المختار أنه يقبل إن اقترن بقرينة مثل موافقة القياس ، أو عمل أكثر أهل العلم ، وإلا لا .

وإذا تفرد الثقة بزيادة لا يمتنع سكوت الباقيين عنها فهي مقبولة كاستناد

المرسى وزيادة رجل في الاسناد وذكروا الحديث وسبب الرواية وإطناى الكلام وإيراد جملة مستقلة لا تغير معنى الكلام ، وإن امتنع كالزيادة الغيرة للمعنى ، أو نادرة لا يترك ذكرها عادة لم يقبل ، وإذا حمل الصحابي حديثا على حمل ، فإن كان للاجتهاد فيه مسامح كان ظاهرا فى الجملة إلى أن تقوم الحجة بخلافه ، وإلا كان قويا ، كما إذا كان فيما يعرفه الماقل المعارف باللغة من القرائن الحالية والقالية . أما اختلاف آثار الصحابة والتابعين ، فإن تيسر الجمع بينهما يحض الوجوه المذكورة سابقا فذلك ، وإلا كانت المسألة على قولين ، أو أقوال ، فينظر أيها أصوب ، ومن العلم المكنون معرفة مأخذ مذاهب الصحابة ، فاجتهد تنل منه حفظا والله أعلم (١) .

تمة (٢)

باب أسباب اختلاف الصحابة والتابعين فى القروع

أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن الفقه فى زمانه الشريف مدونا ، ولم يكن البحث فى الأحكام يومئذ مثل البحث من هؤلاء الفقهاء حيث ينون بأقصى جهدهم الأركان والشروط ، وآداب كل شىء ممتازا عن الآخر بدليله ، ويفرضون الصور يتكلمون على تلك الصور المقرضة ،

(١) اعلم أن المصنف رحمه الله رب القسم الأول فى هذا الكتاب فى سبعة مباحث فى سبعين بابا كما نبه عليه فى صدر الكتاب لكن لى عناصرا عدد الأبواب واحداً وثمانين فى جميع النسخ الموجودة عندى وقت الطبع فالأبواب الزائدة إما ملحقة من بعد كالأبواب الآتية أو وقع السهو منه رحمه الله فى الصدر أو كان يرض هذه الأبواب فصولا قبلها قلم السامع أبوابا والله أعلم .

(٢) هذه التمة المشتقة على الأبواب الأربعة من هنا لى القسم الثانى لم توجد إلا فى نسخة واحدة وأبقيتها فى المتن مطابقة للنسخة المذكورة ولكون مضبوته مناسبة لكتاب وكلام المصنف فى آخرها أيضا يدل على أنها ينبغي أن تلحق فى أصل الكتاب ومن ههنا يعلم أن المصنف رحمه الله لم يتيسر له النظر الثانى فى هذا الكتاب كما هو مشهور عند الناس .

ويحدون ما يقبل الحد ، ويحصرون ما يقبل الحصر إلى غير ذلك من صنائعهم ، أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ ، فيرى الصحابة وضوءه ، فيأخذون به من غير أن يبين أن هذا ركن وذلك أدب ، وكان يصلي ، فيرون صلاته ، فيصلون كما رأوه يصلي ، وحج ، فرمق الناس حجه ، ففعلوا كما فعل ، فهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم ، ولم يبين أن فروض الوضوء ستة أو أربعة ، ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ لإنسان بغير موالاة حتى يحكم عليه بالصحة أو الفساد إلا ما شاء الله ، وقلبا كانوا يسألونه عن هذه الأشياء . عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : ما رأيت قوما كانوا خيراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سألوه (٥) عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض ، كلهن في القرآن منهن .

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ فِيهِ قِتَالٌ كَبِيرٌ (١)) .
(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ (٢)) .

قال : ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم . قال ابن عمر : لا تسأل عما لم يكن غافى سمعت عمر بن الخطاب يلحن من سأل عما لم يكن . قال القاسم : إنكم تسألون عن أشياء ما كنا نسأل عنها وتنقرون (٣) عن أشياء ما كنا نتفر عنها . تسألون عن أشياء ما أدرى ما هي ، ولو علمناها ما حل لنا أن نكتمها . عن عمر بن إصحاق قال : لمن أدركت من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من سبقي منهم ، فأرأيت قوما أيسر سيرة ، ولا أقل تشديداً منهم ، وعن عبادة بن بسر الكندي ، وسئل عن امرأة ماتت مع قوم ليس لها ولي ، فقال : أدركت أقواماً ما كانوا يشددون تشديداً ، ولا يسألون مسائلهم ،

(٥) هكذا وجد بالأصل ولعل محته إلا عن

(١) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٢ .

(٣) من التفرير وهو التفتيش والاستقصاء في البحث والمبالغة فيه .

أخرج هذه الآثار الدارمي . وكان صلى الله عليه وسلم يستفتيه الناس في الواقع ، فيفتيم ، وترفع إليه القضايا ، فيقضى فيها ، ويرى الناس يفعلون معروفًا ، فيمدحه أو منكراً ، فينكر عليه ، وكل ما أفتى به مستفتياً ، أو قضى به في قضية ، أو أنكره على فاعله ، كان في الاجتماعات ، وكذلك كان الشيوخان أبو بكر وعمر إذا لم يكن لهما علم في المسألة يسألون الناس عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال أبو بكر رضي الله عنه : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئاً يعني — الجدة — وسأل الناس ، فلما صلى الظهر قال : أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجدة شيئاً ؟ فقال المغيرة بن شعبه : أنا ، قال : ماذا قال ؟ قال : أعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم سدساً ، قال : أيعلم ذلك أحد غيرك ؟ فقال محمد بن سبله : صدق ، فأعطاهما أبو بكر السدس ، وقصة سؤال عمر الناس في الفرة ، ثم رجوعه إلى خبر مغيرة ، وسؤاله إبراهيم في الوباء ، ثم رجوعه إلى خبر عبد الرحمن بن عوف ، وكذا رجوعه في قصة الجبوس إلى خبره ، وسرور عبد الله بن مسعود بخبر معقل بن يسار لما وافق رأيه ، وقصة رجوع أبي موسى عن باب عمر وسؤاله عن الحديث ، وشهادة أبي سعيد له ، وأمثال ذلك كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن :

وبالجملة فهذه كانت عاداته الكريمة صلى الله عليه وسلم ، فرأى كل صحابي ما يسره الله له من عبادته وفتاواه وأقضيته ، لحفظها ، وعقلها ، وعرف لكل شيء وجهها من قبل حروف القرائن به ، فحمل بعضها على الإباحة ، وبعضها على النسخ لأمارات وقرائن كانت كافية عنده ، ولم يكن العمدة عندهم إلا وجدان الاطمئنان والتلج من غير التفات إلى طرق الاستدلال كما ترى . الأعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم ، وتتلج صدورهم بالتصريح والتلويح والإيماء من حيث لا يشعرون ، فاقضى عصره الكريم وهم على ذلك ، ثم إنهم تفرقوا في البلاد وصار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي ،

فكثرت الوقائع ، ودارت المسائل ، فاستفتوا فيها ، فأجاب كل واحد حسبما حفظه ، أو استنبط ، وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبط ما يصلح للجواب .
اجتهد برأيه ، وعرف العلة التي أدار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحكم في منصوصاته ، فطرد الحكم حينما وجدها لا يألوا جهداً في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام ، فعند ذلك وقع الاختلاف بينهم على ضروب :

منها أن صحابيا سمع حكماً في قضية أو فتوى ، ولم يسمعه الآخر فاجتهد برأيه في ذلك . وهذا على وجوه :

أحدها أن يقع اجتنباه موافق الحديث . مثاله ما رواه النسائي وغيره .
أن ابن مسعود رضى الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ، ولم يفرض لها (١) فقال : لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى في ذلك ، فاختلفوا عليه شبراً ، وألحوا ، فاجتهد برأيه ، وقضى بأن لها مهر نساها لا وكس .
ولا شطط (٢) ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، فقام معقل بن يسار ، فشهد بأنه صلى الله عليه وسلم قضى بمثل ذلك في امرأة منهم ، ففرح بذلك ابن مسعود فرحة لم يفرح مثلاً قط بعد الاسلام .

ثانيها أن يقع بينهما المناظرة ، ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن ، فيرجع عن اجتنباه إلى المسموع . مثاله ما رواه الأئمة من أن أبا هريرة رضى الله عنه كان من مذهب أنه من أصبح جنباً فلا صوم له حتى أخبرته بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف مذهب ، فرجع .

وثالثها أن يبلغه الحديث ولكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن ، فلم يترك اجتنباه ، بل طعن في الحديث ، مثاله ما رواه أصحاب الأصول من أن فاطمة بنت قيس شهدت عند عمر بن الخطاب بأنها كانت مطلقة

(١) أى لم يعن لها المهر .

(٢) أى لا قصان ولا زيادة .

الثلاث فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى ، فرد شهادتها وقال : لا أترك كتاب الله بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت لها النفقة والسكنى ، وقالت عائشة رضى الله عنها لعاطمة : ألا تنقضى الله —
يعنى فى قولها — لا سكنى ولا نفقة ...

ومثال آخر روى الشيخان أنه كان من مذهب عمر بن الخطاب أن التيمم لا يجوز للجنب الذى لا يجد ماء ، فروى عنده عمار أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر ، فأصابته جنابة ولم يجد ماء ، فتمسك فى التراب (١) فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما كان يكفيك أن تفعل هكذا ، وضرب يديه على الأرض ، لمسح بهما وجهه ويديه ، فلم يقبل عمر ، ولم ينهض عنده حجة لقادح خفى رآه فيه حتى استفاض الحديث فى الطبقة الثانية من طرق كثيرة ، وادخل حرم القادح فأخفوا به .

ورابعها ألا يصل إليه الحديث أصلا ، مثاله ما أخرج مسلم أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رموسهن ، فسمعت عائشة بذلك ، فقالت يا عجبا لابن عمر هذا يأمر النساء أن ينقضن رموسهن ، أفلا يأمر من أن يغتسلن رموسهن لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسى ثلاث أفرغات (٢) مثال آخر ما ذكره الزهرى من أن هنداً لم تبلغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المستحاضة ، فكانت تبكى لأنها لا تصل .

ومن تلك الضروب أن يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فعلا ، لحمله بعضهم على القرية ، وبعضهم على الإباحة ، مثاله ما رواه أصحاب الأصول فى قضية التحصيب — أى النزول بالأبطل عند النفر — نزل رسول الله

(١) أى تمرغ لما ظن أن التيمم يدل من غسل جميع البدن .

(٢) جمع لغرأة وهى المرة من الاغراء من أفرغت الإناء وفرغته إذا قلبت ما فيه .

صلى الله عليه وسلم به، فذهب أبو هريرة وابن عمر إلى أنه على وجه القربة لجلوه من سنن الحج، وذهبت عائشة وابن عباس إلى أنه على وجه الاتفاق وليس من السنن.

ومثال آخر ذهب الجمهور إلى أن الرمل في الطواف سنة، وذهب ابن عباس إلى أنه إنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتفاق لعارض. عرض، وهو قول المشركين حطهم حتى يثرب وليس بسنة...

ومنها اختلاف الوهم، مثاله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج، فرآه الناس، فذهب بعضهم إلى أنه كان متمتما، وبعضهم إلى أنه كان قارنا، وبعضهم إلى أنه كان مفرداً.

مثال آخر أخرج أبو داود عن سعيد بن جبير أنه قال: قلت لعبد الله ابن عباس يا أبا العباس عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب (١) فقال: إني لأعلم الناس بذلك، إنها كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة، فن هناك اختلفوا. خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً، فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعة أوجب في مجلسه وأهل بالحج حين فرغ من ركعته، فسمع ذلك منه أقوام، فحفظته عنه، ثم ركب، فلما استقلت به ناقته أهل وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا (٢)، فسمعوه حين استقلت به ناقته، فقالوا: إنما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته، ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما علا على شرف البيداء، أهل وأدرك ذلك منه أقوام، فقالوا: إنما أهل حين علا على شرف البيداء وإيم الله لقد أوجب في مصلاه، وأهل حين استقلت به ناقته، وأهل حين علا على شرف البيداء.

(١) أى أهل وآتى بما وجب من أفعال الاحرام.

(٢) جمع رسل — يفتح الأول والثاني — بمعنى الطليح أى كانوا يحشون طليحاً طليحاً -

ومنها (١) اختلاف السهو والنسيان ، مثاله ماروى أن ابن عمر كان يقول
تأتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب ، فسمعت بذلك عائشة
فقطعت عليه بالسبو .

ومنها اختلاف الضبط . مثاله ماروى ابن عمر — أو عمر — عنه صلى
الله عليه وسلم من أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه . فقصت عائشة عليه
بأنه لم يأخذ الحديث على وجهه . مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على
يهودية يبكي عليها أهلها فقال : « إنهم يكون عليها وإنها تعذب في قبرها ،
فظن العذاب معلولا للبكاء ، فظن الحكم عاماً على كل ميت

ومنها اختلافهم في علة الحكم . مثاله القيام للجنائز فقال قائل لتعظيم
الملائكة فيعم المؤمن والكافر ، وقال قائل : لمول الموت ، فيعصهما .
وقال الحسن بن علي رضي الله عنهما : مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجنازة يهودى فقام لها كراهية أن تعلو فوق رأسه ، فيخص الكافر .

ومنها اختلافهم في الجمع بين المختلفين . مثاله رخص رسول الله صلى الله
عليه وسلم في المتعة عام خيبر ، ثم رخص فيها عام أوطاس ، ثم نهى عنها ،
فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة ، والنهى لانقضاء الضرورة
والحكم باق على ذلك ، وقال الجمهور : كانت الرخصة لإباحة والنهى نسخاً لها .
مثال آخر ، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة في
الاستنجاء ، فذهب قوم إلى عموم هذا الحكم وكونه غير منسوخ ، ورآه
جابر بن عبد الله قبل أن يتوفى بعام مستقبل القبلة فذهب إلى أنه نسخ للنهى المتقدم
ورآه ابن عمر قضى حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام ، فرد به قولهم ، وجمع
قوم بين الروايتين ، فذهب الشعبي وغيره إلى أن النهى مختص بالصحراء ،
فإذا كان في المراحض (٢) فلا بأس بالاستقبال والاستدبار ، وذهب قوم

(١) أى غروب الاختلاف .

(٢) جمع مراحض بالكسر وهو موضع قضاء الحاجة كالكتيف .

إلى أن القول عام محكم ، والفعل يحتمل كونه خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يتهم ناشخاً ولا غصصاً .

وبالجملة فاختلقت مذاهب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخذ عنهم التابعون كذلك كل واحد ما تيسر له ، لحفظ ما سمع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها ، وجمع المختلف على ما تيسر له ورجح بعض الأقوال على بعض ، وامتثل في نظرم بعض الأقوال وإن كان مأثوراً عن كبار الصحابة كالذهب المأثور عن عمر وابن مسعود في تيمم الخشب امتحل عندهم لما استفاض من الأحاديث عن عمار وعمار ابن الحصين وغيرهما ، فعند ذلك صار لكل عالم من علماء التابعين مذهب على حياله ، فانتصب في كل بلد إمام مثل سعيد بن المسيب ، وسالم بن عبد الله ابن عمر في المدينة ، وبعدهما الزهري والقاضي يحيى بن سعيد وريعة بن عبد الرحمن فيها ، وعطاء بن أبي رباح بمكة ، وإبراهيم النخعي والشعبي بالكوفة ، والحسن البصري بالبصرة ، وطاوس بن كيسان باليمن ، ومكحول بالشام ، فأولئك الله أكباداً إلى علومهم ، فرغبوا فيها ، وأخذوا عنهم الحديث وفتاوى الصحابة وأقوالهم ، ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند أنفسهم ، واستفتى منهم المستفتون ، ودارت المسائل بينهم ، ورفعت إليهم الأقضية ، وكان سعيد بن المسيب وإبراهيم وأمثالها جمعوا أبواب الفقه أجمعها ، وكان لهم في كل باب أصول تلقوها من السلف ، وكان سعيد وأصحابه يذهبون إلى أن أهل الحرمين أثبت الناس في الفقه ، وأصل مذهبهم فتاوى عبد الله بن عمرو عائشة وابن عباس ، وقضايا قضاة المدينة ، لجمعوا من ذلك ما يسره الله لهم ، ثم نظروا فيها نظر اعتبار وتفتيش ، فإكان منها مجمعا عليه بين علماء المدينة فإنهم يأخذون عليه بنواجزهم ، وما كان فيه اختلاف عندهم فإنهم يأخذون بأقواها وأرجحها إما بكثرة من ذهب إليه منهم أو لموافقة بقياس قوياً أو تخرج صريح من الكتاب والسنة أو نحو ذلك ، وإذا لم يجدوا فيها حفظوا منهم جواب المسألة خرجوا من كلامهم وتبعوا الأئمة والاقتضاء ،

فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب باب ، وكان إبراهيم وأصحابه يرون أن عبد الله بن مسعود وأصحابه أثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لمسروق : هل أحد منهم أثبت من عبد الله ؟ وقول أبي حنيفة رضي الله عنه للأوزاعي إبراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت أن علقمة أفقه من عبد الله ابن عمر وعبد الله - هو عبد الله - وأصل مذهبه فتاوى عبد الله بن مسعود وقضايا على رضي الله عنهما وفتاواه وقضايا شرح وغيره من قضاء الكوفة ، لجمع من ذلك ما يسره الله . ثم صنع في آثارهم كما صنع أهل المدينة في آثار أهل المدينة ، وخرج كما خرجوا ، فلخص له مسائل الفقه في كل باب باب . وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة ، وكان أحفظهم لقضايا عمر ولحديث أبي هريرة ، وإبراهيم لسان فقهاء الكوفة ، فإذا تكلموا بشيء ، ولم ينسبوا إلى أحد فإنه في الأكثر منسوب إلى أحد من السلف صريحا أو إيماء ونحو ذلك ، فاجتمع عليهما فقهاء بلدهما وأخذوا عنهما وعقلوه وخرجوا عليه ، والله أعلم .

باب أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

اعلم أن الله تعالى أنشأ بعد عصر التابعين نشئا (١) من حلة العلم لإنحازاً لما وعده رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ، فأخذوا عن اجتماعهم معه منهم صفة الوضوء والغسل والصلاة والحج والنكاح واليروع وسائر ما يكثر وقوعه ، ورووا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وسمعوا قضايا قضاء البلدان وفتاوى مفتيها ، وسألوا عن المسائل ، واجتهدوا في ذلك كله ، ثم صاروا كبراء قوم ، ووسد إليهم الأمر ، فانسجوا على منوال شيوخهم ، ولم يألوا في تتبع الأيماآت

(١) أي جماعة .

والاعتضاآت، فقصوا، وأقروا، ورووا، وعلبوا. وكان صنيع العلماء في هذه الطليقة متشابها.

وحاصل صنيعهم أن يتمسك بالمسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل جميعا، ويستدل بأقوال الصحابة والتابعين علما منهم أنها إما أحاديث منقولة عن رسول الله ﷺ اجتروها، لجعلوها موقوفة كما قال إبراهيم، وقد روى حديث نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة والمزاينة^(١) فقيل له: أما تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا غير هذا؟ قال: بلى ولكن أقول قال عبد الله قال علقمة: أحب إلى، وكما قال الشعبي - وقد مثل عن حديث - وقيل إنه يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأعلى من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلينا، فإن كان فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم، أو يكون استنباطا منهم من المنصوص أو اجتهادا منهم بآرائهم وهم أحسن صنيعا في كل ذلك ممن يجهل. وبعدم وأكثر لإصابة وأقدم زمانا وأوعى علما، فتعين العمل بها إلا إذا اختلفوا وكان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف قولهم غفلة ظاهرة وأنه^(٢) إذا اختلفت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة رجعوا إلى أقوال الصحابة، فإن قالوا بنسخ بعضها أو بصرفه عن ظاهره، أو لم يصرحوا بذلك، ولكن اتفقوا على تركه وعدم القول بموجبه فإنه كابتداء علة فيه أو الحكم بنسخه أو تأويله - اتبعوم في كل ذلك، وهو قول مالك في حديث ولغ الكلب^(٣) جاء هذا الحديث

(١) المحافلة هي اكتناء الأرض بالخطئة، وقيل: هي المزاينة هل يصيب معلوم كالتلث وغيره، وقيل: يبع الطعام في سبيله بالبر، وقيل: يبع الزرع قبل إذا كان المشهور هذا والتى للجبال، والمزاينة هي بيع الرطب في رءوس النخل بالبر نهي عنها لما فيها من البين والجبال.

(٢) عطف على أن يتمسك.

(٣) إشارة إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «طهور إذاه أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يسله سبعا» وعند مالك الكلب طاهر وهذا الحكم مبيد.

(م ٢٠ - حجة الله البالغة)

ولكن لا أدري ما حقيقته يعنى حكاية ابن الحاجب فى مختصر الاصول لم
أر الفقهاء يعملون به ... ، وأنه إذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعين فى
مسألة فالأختار عند كل عالم مذهب أهل بلده وشيوخه لأنه أعرف بصحيح
أقوالهم من السقيم وأوعى للأصول المناسبة لها ، وقلبه أميل إلى فضلهم
وتبحرهم فذهب^(١) عمر وعثمان وابن عمر وعائشة وابن عباس وزيد بن
ثابت ، وأصحابهم مثل سعيد بن المسيب فإنه كان أحفظهم لقضايا عمر ،
وحديث أبى هريرة ، ومثل عروة وسالم وعطاء بن يسار وقاسم وعبيد الله
ابن عبد الله والزهرى ويحيى بن سعيد وزيد بن أسلم وربيعة - أحق بالاخذ
من غيره عند أهل المدينة لما بينه النبي صلى الله عليه وسلم فى فضائل المدينة ،
ولأنها مأوى الفقهاء وجمع العلماء فى كل عصر ، ولذلك ترى مالكا يلازم
مجتهم ، ومذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه ، وقضايا على وشريح والشعبي
وفتاوى إبراهيم - أحق بالاخذ عند أهل الكوفة من غيره وهو قول
علقة حميد مال مسروق إلى قول زيد بن ثابت فى التشريك قال : هل أحد
منكم أثبت من عبد الله ؟ فقال لا ولكن رأيت زيد بن ثابت وأهل المدينة
يشركون ، فإن اتفق أهل البلد على شىء أخذوا بنواجده ، وهو الذى يقول
فى مثله مالك : السنة التى لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا ، وإن اختلفوا
أخذوا بأقواها وأرجحها إما بكثرة القائلين به أو لموافقة لقياس قوى ،
أو تفريع من الكتاب والسنة ، وهو الذى يقول فى مثله مالك : هذا أحسن
ما سمعت ، فإذا لم يجدوا فيها حفظوا منهم جواب المسألة خرجوا من كلامهم ،
وتبعوا الأئمة والافتضاء ، وألهموا فى هذه الطبقة التدوين ، فدوت مالكا
ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ذئب بالمدينة ، وابن جريج وابن عيينة بمكة ،
والثورى بالكوفة ، وريبع بن الصبيح بالبصرة . وكلهم مشوا على هذا المنهج
الذى ذكرته ، ولما صح للنصور قال لمالك : قد عزمتم أن آمر بكتبكم هذه

(١) مبتدأ وقوله : الآتى أحق خبر .

التي صنفتها ، فنسخ ، ثم أبعث في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة ، وأمرهم بأن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدوه إلى غيره ، فقال : يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ، وأتوا به من اختلاف الناس ، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم ، ويحكي نسبة هذه القصة إلى هرون الرشيد ، وأنه شاور مالكا في أن يعلق الموطأ في الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه ، فقال : لا تفعل فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع ، وتفرقوا في البلدان ، وكل سنة مضت قال : وفقك الله يا أبا عبد الله حكاه السيوطي .

وكان مالك من أثبتهم في حديث المدنيين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوثقهم إسناداً وأعلمهم بقضايا عمر وأقاويل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة ، وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفقوى ، فلما وسد إليه الأمر حدث ، وأقن ، وأفاد ، وأجاد ، وعليه انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل يطلبون العلم ، فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة » ، على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق - وناهيك بهما - لجمع أصحابه رواياته ومختاراته ولخصوها ، وحرروها ، وشرحوها ، وخرجوها عليها ، وتكلموا في أصولها ودلائلها ، وتفرقوا إلى المغرب ونواحي الأرض ، فنفع الله بهم كثيراً من خلقه .

وإن شئت أن تعرف حقيقة ما قلناه من أصل مذهبه فانظر في كتاب الموطأ تجدته كما ذكرنا .

وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه لا يجاوزه إلا ما شاء الله ، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه دقيق النظر في وجوه التخريجات مقبلا على الفروع أتم إقبال ، وإن شئت أن تعلم حقيقة

ما قلنا فليخص أقوال إبراهيم وأقرانه من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله وجامع عبد الرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ، ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك الحجة إلا في مواضع يسيرة وهو في تلك اليسيرة أيضا لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة ، وكان أشهر أصحابه ذكراً أبو يوسف رحمه الله ، فولى قضاء القضاة أيام هرون الرشيد ، فكان سببا لظهور مذهبه والقضاء به في أقطار العراق وخراسان وما وراء النهر ، وكان أحسنهم تصنيفا وألهمهم درساً محمد بن الحسن ، وكان من خبره أنه تفقه على أبي يوسف ، ثم خرج إلى المدينة ، فقرأ الموطأ على مالك ، ثم رجع إلى نفسه ، فطبق مذهب أصحابه على الموطأ مسألة مسألة فإن وافق فيها وإلا فإن رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين إلى مذهب أصحابه فكذلك ، وإن وجد قياسا ضعيفا أو تخريجا لنا يخالفه حديث صحيح فيما عمل به الفقهاء أو يخالفه عمل أكثر العلماء — تركه إلى مذهب من مذاهب السلف بما يراه أرجح ما هناك ، وهذا لا يزالان على حجة إبراهيم وأقرانه ما أمكن لهما كما كان أبو حنيفة رضى الله عنه يفعل ذلك .

ولما كان اختلافهم في أحدثيتين : إما أن يكون لشيخهما تفريع على مذهب إبراهيم بإسماحه فيه ، أو يكون هناك لإبراهيم ونظرائه أقوال مختلفة يخالفان شيخهما في ترجيح بعضها على بعض ، فصنف محمد رحمه الله وجمع رأى هؤلاء الثلاثة ، ونفع كثيراً من الناس ، فتوجه أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنه إلى تلك التصانيف تلخيصاً وتقريباً أو شرحاً أو تخريجاً أو تأسيساً أو استدلالاً ، ثم تفرقوا إلى خراسان وما وراء النهر ، فيسمى ذلك مذهب أبي حنيفة .

ونشأ الشافعي في أوائل ظهور المذهبين وترتيب أصولهما وفروعهما ، فنظر في صنيع الأوائل ، فوجد فيه أموراً كبحت عنانه عن الجريان في طريقهم ، وقد ذكرها في أوائل كتاب الآم .

منها أنه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع ، فيدخل فيما الخلل ، فإنه إذا جمع طرق الحديث يظهر أنه كم من مرسل لا أصل له ، وكم من مرسل يخالف مسنداً ، فقرر ألا يأخذ بالمرسل إلا عند وجود شروط ، وهي مذكورة في كتب الأصول .

ومنها أنه لم تكن قواعد الجمع بين المختلفات مضبوطة عندهم ، فكان يتطرق بذلك خلل في مجتهداتهم ، فوضع لها أصولاً ، ودونها في كتاب ، وهذا أول تدوين كان في أصول الفقه . مثاله ما بلغنا أنه دخل على محمد ابن الحسن وهو يطمئن على أهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليمين ، ويقول : هذا زيادة على كتاب الله ، فقال الشافعي : أثبت عندك أنه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد ؟ قال : نعم قال : فلم قلت إن الوصية للوراث لا تجوز لقوله صلى الله عليه وسلم « ألا لا وصية لوارث » ، وقد قال الله تعالى :

(كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ^(١)) . الآية ١٩

وأورد عليه أشياء من هذا القبيل ، فانقطع كلام محمد ابن الحسن .

ومنها أن بعض الأحاديث الصحيحة لم يبلغ علماء التابعين من وسد إليهم الفتوى ، فاجتهدوا بأرائهم ، أو اتبعوا العمومات ، أو اقتدوا بمن مضى من الصحابة ، فأفتوا حسب ذلك . ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة الثالثة فلم يعلموا بها ظناً منهم أنها تخالف عمل أهل مدينتهم وسنتهم التي لا اختلاف

(١) سورة البقرة آية ١٨٠ .

(٢) (لما ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين) غاصل الاعتراض أن هذه الآية تدل على أن الوصية للوراث تجوز فأخذت الزيادة عليها في عدم جواز الوصية بخبر الواحد « ألا لا وصية لوارث » .

لهم فيها ، وذلك قاذح في الحديث وعلة مسقطه له ، أو لم تظهر في الثالثة ، وإنما ظهرت بعد ذلك عندما أمن أهل الحديث في جمع طرق الحديث ، ورحلوا إلى أقطار الأرض ، وبحثوا عن حملة العلم ، فكثرت من الأحاديث ما لا يرويه من الصحابة إلا رجل أو رجلان ، ولا يرويه عنه أو عنهما إلا رجل أو رجلان ، وهلم جرا ، نفى على أهل الفقه ، وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث كثير من الأحاديث ، رواه أهل البصرة مثلاً وسائر الأقطار في غفلة منه ، فبين الشافعي أن العلماء من الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم أنهم يطلبون الحديث في المسألة ، فإذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر من الاستدلال ، ثم إذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا من اجتهادهم إلى الحديث فإذا كان الأمر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قدحاً فيه ، اللهم إلا إذا بينوا العلة القادحة . مثاله حديث الثقلين فإنه حديث صحيح روى بطرق كثيرة مضمها ترجع إلى أبي الوليد بن كثير . عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله — أو محمد بن عباد بن جعفر — عن عبيد الله بن عبد الله كلاهما عن ابن عمر ، ثم تشعبت الطرق بعد ذلك ؛ وهذان وإن كانا من الثقات لكنهما ليس عن وسد إليهم الفتوى ، وعول الناس عليهم ، فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري ، ولم يمش عليه المالكية ولا الحنفية ، فلم يعملوا به ، وعمل به الشافعي ، وكحديث — خيار المجلس — فإنه حديث صحيح روى بطرق كثيرة ، وعمل به ابن عمر وأبو هريرة من الصحابة ، ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاشرهم ، فلم يكونوا يقولون به ، فرأى مالك وأبو حنيفة هذه علة قاذحة في الحديث ، وعمل به الشافعي .

ومنها أن أقوال الصحابة جمعت في عصر الشافعي ، فكثرت ، واختلفت وتشعبت ، ورأى كثير آ منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم ، ورأى

السلف لم يزالوا يرجعون في مثل ذلك إلى الحديث ، فترك التمسك بأقوالهم ما لم يتفقوا ، وقال : هم رجال ونحن رجال .

ومنها أنه رأى قوماً من الفقهاء يخلطون الرأي الذي لم يسوغه الشرع بالقياس الذي أثبتته ، فلا يميزون واحداً منها من الآخر ، ويسمونه تارة بالاستحسان - وأغنى بالرأي أن ينصب مظنة حرج أو مصلحة علة لحكم ، وإنما القياس أن تخرج العلة من الحكم المنصوص ، ويدار عليها الحكم - فأبطل هذا النوع أتم إبطال ، وقال من استحسن : فانه أراد أن يكون شارحاً ، حكاه ابن الحاجب في - مختصر الأصول - مثاله رشد اليتيم أمر خفي ، فأقاموا مظنة الرشد وهو بلوغ خمس وعشرين سنة مقامه ، وقالوا : إذا بلغ اليتيم هذا العمر سلم إليه ماله ، قالوا : هذا استحسان ، والقياس ألا يسلم اليه . وبالجملة لما رأى (١) في صنيع الأوائل مثل هذه الأمور ، أخذ الفقه من الرأس ، فأسس الأصول ، وفرع الفروع ، وصنف الكتب فأجاد ، وأفاد ، واجتمع عليه الفقهاء ، وتصرفوا اختصاراً وشرحاً واستدلالاتاً وتخرجاً ، هم تفرقوا في البلدان ، فكان هذا مذهباً للشافعي والله أعلم .

باب الفرق بين أهل الحديث وأصحاب الرأي

اعلم أنه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب وإبراهيم والزهري ، وفي عصر مالك وسفيان ، وبعد ذلك - قوم يكرهون الخوض بالرأي ، ويهابون الفتيا والاستنباط إلا لضرورة لا يحدون منها بدءاً ، وكان أكبر مهمهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثل عبد الله بن مسعود عن شيء ، فقال : إني لا كره أن أحل لك شيئاً حرمه الله عليك ، أو أحرم ما أحله الله لك . وقال معاذ بن جبل : يا أيها الناس ، لا تعجلوا بالبلاء قبل

(١) أي القاضي .

نزوله ، فانه لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سرد ، وروى
نحو ذلك عن عمر وحمل وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم
ينزل . وقال ابن عمر لجابر بن زيد : إنك من فقهاء البصرة ، فلاتفت إلا
بقرآن ناطق أو سنة ماضية ، فانك إن فعلت غير ذلك هلك ، وأهلك
وقال أبو النصر - لما قدم أبو سلمة البصرة - أئنته أنا والحسن فقال
للحسن : أنت الحسن ؟ ما كان أحد بالبصرة أحب إلى لقاء منك ، وذلك
أنه بلغني أنك تفتي برأيك ، فلاتفت برأيك إلا أن يكون سنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو كتاب منزل . وقال ابن المنكدر : إن العالم يدخل
فيما بين الله وبين عباده ، فليطلب لنفسه المخرج . وسئل الشعبي . كيف كنتم
تصنعون إذا سئلتم ؟ قال : على الخبر وقعت كان إذا سئل الرجل قال
لصاحبه : أفتيم ، فلا يزال حتى يرجع إلى الأول ، وقال الشعبي : ما حدثوك
هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ به ، وما قالوه برأيهم . فألقه
في الخش (١) أخرج هذه الآثار عن آخرها الدارمي ، فوقع شيوع تدوين
الحديث والآثر في بلدان الإسلام ، وكتابة الصحف والنسخ حتى قلّ من
يكون أهل الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نسخة من حاجتهم لموقع
عظيم ، فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلاد الحجاز والشام
والعراق ، ومصر واليمن وخراسان ، وجمعوا الكتب ، وتلبموا النسخ ،
وأمنعوا في التفحص عن غريب الحديث وفوائد الآثر ، فاجتمع باهتمام
أولئك من الحديث والآثار ما لم يجتمع لأحد قبلهم ، وتيسر لهم ما لم يتيسر
لأحد قبلهم ، وخلص إليهم من طرق الأحاديث شيء كثير حتى كان يكثر
من الأحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها ، فكشف بعض الطرق ما استتر
في بعضها الآخر ، وعرفوا محل كل حديث من الغرابة والاستفاضة ،
وأمكن لهم النظر في المتابعات والشواهد ، وظهر عليهم أحاديث صحيحة

(١) أي الكيف .

كثيرة لم تظهر على أهل الفتوى من قبل . قال الشافعي لأحمد : أتم أعلم
بالأخبار الصحيحة منا ، فإذا كان خبر صحيح ، فأعلوني حتى أذهب إليه
كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً ، حكاه ابن المهام ، وذلك لأنه كم من حديث
صحيح لا يرويه إلا أهل بلد خاصة كأفراد الشاميين والعراقيين أو أهل يدت
خاصة كنسخة بريد عن أبي بردة عن أبي موسى ، ونسخة عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده ، أو كان الصحابي مقلاً خاملاً لم يحمل عنه إلا شذمة
قليلون ، فمثل هذه الأحاديث يغفل عنها عامة أهل الفتوى ، واجتمعت
عندهم آثار فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين ، وكان الرجل فيما قبلهم
لا يتمكن إلا من جمع حديث بلده وأصحابه ، وكان من قبلهم يعتمدون في
عرفة أسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص إليهم من مشاهدة الحال
وتتبع القرائن ، وأمن هذه الطبقة في هذا الفن وجملوه شيئاً مستقلاً
بالتدوين والبحث ، وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها ، فأنكشف عليهم
بهذا التدوين والمناظرة ما كان خافياً من حال الاتصال والانقطاع . وكان
سفيان وكيع وأمثالهما يجتهدون غاية الاجتهاد ، فلا يتمكنون من الحديث
المرفوع المتصل إلا من دون ألف حديث كما ذكره أبو داود السجستاني
في رسالته إلى أهل مكة .

وكان أهل هذه الطبقة يروون أربعين ألف حديث ، فما يقرب منها بل
صح عن البخاري أنه اختصر صحيحه من ستة آلاف حديث ، وعن أبي داود
أنه اختصر سننه من خمسة آلاف حديث ، وجعل أحمد مسنده من أنا يعرف
به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما وجد فيه ولو بطريق واحد
منه فله أصل وإلا فلا أصل له ، فكان رهوس هؤلاء عبد الرحمن بن مهيدي .
ويحيى بن سعيد القطان وبزيد بن هرون وعبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة
ومسدد وهناد وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه والفضل بن دكين وعلي
المديني وأقرانهم .

وهذه الطبقة هي الطراز الأول من طبقات المحدثين ، فرجع المحققون منهم بعد لإحكام فن الرواية ومعرفة مراتب الأحاديث إلى الفقه ، فلم يكن عندهم من الرأي أن يجمع على تقليد رجل بمن مضى مع ما يرون من الأحاديث والآثار المناقضة في كل مذهب من تلك المذاهب ، فأخذوا يتنبعون أحاديث النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين والمجتهدين على قواعد أحكموها في نفوسهم . — وأنا أئينها لك في كلمات يسيرة . —

كان عندهم أنه إذا وجد في المسألة قرآن ناطق ، فلا يجوز التحول منه إلى غيره ، وإذا كان القرآن محتملاً لوجه فالسنة قاضية عليه ، فإذا لم يجدوا في كتاب الله أخذوا سنة رسول الله ﷺ سواء كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء ، أو يكون مختصاً بأهل بلد أو أهل بيت أو بطريق خاصة ، وسواء عمل به الصحابة والفقهاء ، أو لم يعملوا به ، ومتى كان في المسألة حديث فلا يتبع فيها خلاف أثر من الآثار ، ولا اجتهد أحد من المجتهدين ، وإذا فرغوا جهدهم في تتبع الأحاديث ، ولم يجدوا في المسألة حديثاً — أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين ، ولا يتقيدون بقوم دون قوم ، ولا بلد دون بلد ، كما كان يفعل من قبلهم ، فإن اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المقنع ، وإن اختلفوا أخذوا بحديث أهلهم عدلاً وأورعهم ورعاً أو أكثرهم ضبطاً أو ما اشتهر عنهم ، فإن وجدوا شيئاً يستوى فيه قولان فهي مسألة ذات قولين ، فإن عجزوا عن ذلك أيضاً تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وإيما آتاهما واقتضا آتاهما ، وحلوا نظير المسألة عليها في الجواب . إذا كانتا متقاربتين بآدى الرأي لا يعتمدون في ذلك على قواعد من الأصول ، ولكن على ما يخلص إلى الفهم ، ويثلج به الصدر ، كما أنه ليس ميزان التواتر عدد الرواة ، ولا حالهم ، ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس — كما نبهنا على ذلك في بيان حال الصحابة ، وكانت هذه الأصول مستخرجة عن صنيع الأوائل وتصريحاتهم ، وعن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر

إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى .
به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك
الامر سنة قضى بها ، فإن أعياء خرج ، فسأل المسلمين وقال : أتاني كذا
وكذا ، فهل علمت أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء ؟ فرمما اجتمع
إليه نفر كلهم يذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء فيقول
أبو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا . فإن أعياء أن يجد فيه
سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رهوس الناس وخيارهم ،
فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به .

وعن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه إن جاءك شيء في كتاب الله .
فاقض به ، ولا يفتنك عنه الرجال ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ، فانظر
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاقض بها ، فإن جاءك ما ليس في كتاب
الله ، ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانظر ما اجتمع عليه
الناس ، فخذ به ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ، ولم يكن فيه سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ولم يتكلم فيه أحد قبلك ، فاختر رأي الأمرين شئت
إن شئت أن تجتهد برأيك ، ثم تقدم ، فتقدم ، وإن شئت أن تتأخر ، فتأخر
ولا أرى التأخر إلا خيراً لك ، وعن عبد الله بن مسعود قال : أتى علينا
زمان لسنا نقضى ولسنا هنا لك ، وإن الله قد قدر من الأمر أن قد بلغنا
مازرون ، فمن عرض له قضاء بعد اليوم فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل .
فإن جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فإن جاءه ما ليس في كتاب الله ، ولم يقض به رسول الله صلى الله
عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون ولا يقل لى أخاف ، وإنى أرى
« فإن الحرام بين ، والحلال بين ، وبين ذلك أمور مشتبهة ، فدم ما يريك
إلى ما لا يريك ، وكان ابن عباس إذا مثل عن الأمر فإن كان في القرآن .
أخبر به ، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به . »

عوان لم يكن فمن أبي بكر وعمر ، فإن لم يكن قال فيه برأيه . عن ابن عباس
أما تخافون أن تعذبوا ، أو يخسف بكم أن تقولوا قال رسول الله ﷺ وقال
فلان عن قتادة ، قال : حدث ابن سيرين رجلاً يحدث عن النبي ﷺ فقال
الرجل : قال فلان : كذا وكذا ، فقال ابن سيرين أحدثك عن النبي صلى الله
عليه وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا . عن الأوزاعي قال : كتب عمر
ابن عبد العزيز أنه لا رأى لأحد في كتاب الله وإنما رأى الأئمة فيما لم ينزل
فيه كتاب ، ولم تمض فيه سنة من رسول الله ﷺ ، ولا رأى لأحد في سنة
سنة رسول الله ﷺ . عن الأعمش قال : كان إبراهيم يقول : يقوم (١) عن
يساره ، فحدثه عن سميع الزيات عن ابن عباس أن النبي ﷺ أقامه عن يمينه ،
فأخذ به عن الشعبي ، جاءه رجل يسأله عن شيء فقال : كان ابن مسعود
يقول فيه كذا وكذا قال : أخبرني أنت برأيك ، فقال ألا تعجبون من هذا
أخبرته عن ابن مسعود ، ويسأني عن رأي ، ودينى عندي أثر من ذلك ،
والله لأن أنفى بأغنية أحب إلى من أن أخبرك برأي ، أخرج هذه الآثار
كلها الدارمي .

وأخرج الترمذي عن أبي السائب قال : كنا عند وكيع ، فقال لرجل
عن ينظر في الرأي : أشعر (٢) رسول الله ﷺ ، ويقول أبو حنيفة : هو
مثلة ؟ قال الرجل : فإنه قد روى عن إبراهيم النخعي أنه قال : الإشعار مثلة .
قال : رأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً وقال : أقول لك : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وتقول : قال إبراهيم ، ما أحقك بأن تحبس ، ثم
لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا ، وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد
ومالك بن أنس رضى الله عنهم أنهم كانوا يقولون : ما من أحد إلا وهو
مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) أي المتقدي عن يسار الأمام ، والأغنية وحداة الأغاني .

(٢) الإشعار أن يضرب في صفحة ستام الهدى من الجانب الأيمن بمعدة حتى ينطلع
بالهم ظاهراً ، والثلة جديع الأنف والإذن أو الذكر أو شيء من الأطراف وإنما كره الإشعار
عند أبي حنيفة لما كان على وجه يخالف منه هلاك الهدى والا فهو سنة .

وبالجملة فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد، فلم تكن مسألة من المسائل التي تكلم فيها من قبلهم والتي وقعت في زمانهم إلا وجدوا فيها حديثاً مرفوعاً متصلًا أو مرسلاً أو موقوفاً صحيحاً أو حسناً أو صالحاً للاعتبار، أو وجدوا أمراً من آثار الشيخين أو سائر الخلفاء وقضاة الأمصار وفقهاء البلدان، أو استنباطاً من عموم أو إيمان أو اقتضاء، فيسرقه لهم العمل بالسنة على هذا الوجه، وكان أعظمهم شأنًا وأوسعهم رواية وأعزهم للحديث مرتبة وأعظمهم فقهاً أحمد بن محمد بن حنبل، ثم إسماعيل بن راهويه، وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع شيء كثير من الأحاديث والآثار حتى سئل أحمد يكنى الرجل مائة ألف حديث حتى يفي؟ قال: لا حتى قيل خمسمائة ألف حديث قال: أرجو كذا في غاية المنتهى ومراده الاتفاق على هذا الأصل.

ثم أنشأ الله تعالى قرناً آخر، فراوا أصحابهم قد كفوا مؤنة جمع الأحاديث وتمهيد الفقه على أصلهم، ففرضوا لقنونا أخرى كتمييز الحديث الصحيح المجمع عليه بين كبار أهل الحديث كزيد بن هرون ويحيى بن سعيد القطان وأحمد وإسحق وأضرابهم، وجميع أحاديث الفقه التي بنى عليها فقهاء الأمصار وعلما البلدان مذاهبيهم، وكالحكم على كل حديث بما يستحقه، وكالشاذة والغاية من الأحاديث التي لم يرووها، أو طرقها التي لم يخرجوا من جبهتها الأوائل بما فيه اتصال أو علو سند أو رواية فقيه عن فقيه أو حافظ عن حافظ، ونحو ذلك من المطالب العلمية، وهؤلاء هم البخاري ومسلم وأبو داود وعبد بن حميد والدارمي وابن ماجه وأبو يعلى والترمذي والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عبد البر وأمثالهم، وكان أوسعهم علماً عندى وأقصم تصنيفاً وأشهرهم ذكر أرجال أربعة مقاربون في العصر.

أولهم أبو عبد الله البخارى وكان غرضه تجريد الأحاديث الصحاح المستنبضة المتصلة من غيرها، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فصنف جماعه الصحيح، ووفى بما شرط، وبلغنا أن رجلاً من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول : مالك اشتغلت بفقه محمد بن إدريس وترك كتابي ، قال : يا رسول الله وما كتابك ؟ قال : صحيح البخارى . ولعمري إنه نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها .

وثانيهم مسلم النيسابورى ، توخى (١) تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة بما يستنبط منه السنة ، وأراد تقريبها إلى الأذهان وتسهيل الاستنباط منها ، فرتب ترتيباً جيداً ، وجمع طرق كل حديث في موضع واحد ؛ ليتضح اختلاف المتن ، وتثعب الأسانيد أصرح ما يكون وجمع بين المختلفات فلم يدع لمن له معرفة لسان العرب عذراً في الأعراض عن السنة إلى غيرها .

وثالثهم أبو داود السجستانى ، وكان همه جمع الأحاديث التى استدل بها الفقهاء ، ودارت فيهم ، وبني عليها الأحكام علماء الأمصار ، فصنف سننه ، وجمع فيها الصحاح والحسن واللين والصالح للعمل ، قال أبو داود : ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه ، وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه ، وما كان فيه علة بينها بوجه يعرفه الخافض في هذا الشأن ، وترجم على كل حدث بما قد استنبط منه عالم ، وذهب إليه ذاهب ، ولذلك صرح الغزالي وغيره بأن كتابه كاف للمجتهد .

ورابعهم أبو عيسى الترمذى ، وكأنه استحسن طريقة الشيخين حيث بينا وما أهما ، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب ، لجمع كلتا الطريقتين وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار

لجمع كتابا جامعا واختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً ، فذكر واحداً ، وأوماً إلى ما عده ، وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر ، وبين وجه الضعف ، ليكون الطالب على بصيرة من أمره ، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه ، وذكر أنه مستفيض أو غريب ، وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الأمصار ، وسمى من يحتاج إلى التسمية وكفى من يحتاج إلى الكنية ، ولم يدع خفاء لمن هو من رجال العلم ، ولذلك يقال : إنه كاف للمجتهد مغن للمقلد .

وكان بازار هؤلاء في عصر مالك وسفيان ، وبعدم قوم لا يكرهون المسائل ، ولا يهابون الغنى ويقولون : على الفقه بناء الدين ، فلا بد من إشاعته ، ويهابون رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والرفع إليه حتى قال الشعبي : على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلينا ، فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم . وقال إبراهيم أقول : قال عبد الله ، وقال علقمة : أحب إلينا ، وكان ابن مسعود إذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تربد وجهه (١) وقال : هكذا أو نحو هكذا ونحوه وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : إنكم تأتون الكوفة ، فتأتون قوما لم أزيد (٢) بالقرآن فيأتونكم فيقولون : قدم أصحاب محمد قدم أصحاب محمد ، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن عون : كان الشعبي إذا جاءه شيء اتقى ، وكان إبراهيم يقول ويقول : أخرج هذه الآثار الدراي .

فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من وجه آخر وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث ، ولم تنشر صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها ، وانتهوا أنفسهم في ذلك ،

(١) أي تنير .

(٢) أي صوته بالبكاء .

وكانوا اعتقدوا في أنهم في الدرجة العليا من التحقيق ، وكان قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم كما قال علقمة : هل أحد منهم أثبت من عبد الله ؟ وقال أبو حنيفة : إبراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت : علقمة أفقه من ابن عمر ، وكان عندهم من الفطانة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخرج جواب المسائل على أقوال أصحابهم ، وكل ميسر لما خلق له .

(كل حِزْبٍ بِمَا لَيْسَ بِهِمْ قَرْحُونَ^(١)) .

فهدوا الفقه على قاعدة التخرج ، وذلك أن يحفظ كل أحد كتاب من هو لسان أصحابه وأعرفهم بأقوال القوم وأصحهم نظراً في الترجيح ، فيتأمل في كل مسألة وجه الحكم ، فكلما سئل عن شيء ، أو احتاج إلى شيء رأى فيما يحفظه من تصريحات أصحابه ، فإن وجد الجواب فيها ، وإلا نظر إلى عموم كلامهم ، فأجراه على هذه الصورة ، أو إشارة ضمنية لكلام ، فاستنبط منها . . . ، وربما كان لبعض الكلام إيماء أو اقتضاء يفهم المقصود ، وربما كان للمسألة المصرح بها نظير يحمل عليها ، وربما نظرُوا في علة الحكم المصرح به بالتخرج أو بالسر والحنف ، فأداروا حكمه على غير المصرح به ، وربما كان له كلامان لو اجتماعاً على هيئة القياس الاقتراني أو الشرطي أنتجا جواب المسألة ، وربما كان في كلامهم ما هو معلوم بالمشال والقسمة غير معلوم بالحد الجامع المانع ، فيرجعون إلى أهل اللسان ، ويتكلفون ، في تحصيل ذاتياته ، وترتيب حد جامع مانع له ، وضبط مبهمه وتمييز مشكله ، وربما كان كلامهم محتملاً بوجهين ، فينظرون في ترجيح أحد المحتملين ، وربما يكون تقريب الدلائل خفياً ، فيبينون ذلك ، وربما استدل بعض المخرجين من فعل أنهم وسكوتهم ونحو ذلك ، فهذا هو التخرج

ويقال له القول المخرج لفلان كذا ، ويقال على مذهب فلان ، أو على أصل فلان ، أو على قول فلان جواب المسألة كذا وكذا ، ويقال هؤلاء المجتهدون في المذهب ، وعنى هذا الاجتهاد على هذا الأصل من قال من حفظ المبسوط كان مجتهداً ، أى وإن لم يكن له علم برواية أصلاً ، ولا بحديث واحد فوق التخريج في كل مذهب ، وكثر ، فأى مذهب كان أصحابه مشهورين وسد إليهم القضاء والافتاء ، واشتهر تصانيفهم في الناس ، ودرسوا درساً ظاهراً انتشر في أقطار الأرض ، ولم يزل ينتشر كل حين ، وأى مذهب كان أصحابه خاملين ، ولم يولوا القضاء والافتاء . ولم يرغب فيهم الناس أندرس بعد حين .

(باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبمدها)

اعلم أن الناس كانوا قبل المائة الرابعة غير مجمعين على التقليد الخالص لمذهب واحد بعينه ، قال أبو طالب المكي في قوت القلوب : إن الكتب والمجموعات محدثة ، والقول بمقالات الناس ، والفتيا بمذهب الواحد من الناس ، واتخاذ قوله ، والحكاية له من كل شيء . والتفقه على مذهبه — لم يكن الناس قديماً على ذلك في القرنين الأول والثاني انتهى .

أقول وبعد القرنين حدث فيهم شيء من التخريج غير أن أهل المائة الرابعة لم يكونوا مجتمعين على التقليد الخالص على مذهب واحد والتفقه له والحكاية لقوله كما يظهر من التبع ، بل كان فيهم العلماء والعامة ، وكان من خسر العامة أنهم كانوا في المسائل الإجماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين أوجهور المجتهدين لا يقلدون إلا صاحب الشرع ، وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والغسل والصلاة والزكاة ونحو ذلك من آياتهم أو معلمى بلدانهم ، فيمشون حسب ذلك ، وإذا وقعت لهم واقعة استفوتوا فيها أى مفت وجدوا من غير تعيين مذهب ، وكان من خبر الخاصة أنه كان أهل الحديث منهم يشتغلون بالحديث ، فيخلص إليهم من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة ما لا يحتاجون معه إلى شيء آخر في المسألة من حديث مستفيض أو صحيح (م ٢١ - حجة الله البالغة)

قد عمل به بعض الفقهاء ، ولا عذر لتارك العمل به ، أو أقوال متظاهرة بجمهور الصحابة والتابعين مما لا يحسن مخالفتها فإن لم يجحد (١) في المسألة ما يطمئن به قلبه لتعارض النقل وعدم وضوح الترجيح ونحو ذلك — رجع إلى كلام بعض من مضى من الفقهاء ، فإن وجد قولين اختار أوثقهما سواء كان من أهل المدينة أو من أهل الكوفة ، وكان أهل التخرج منهم يخرجون فيما لا يجحدونه مصرحاً ، ويحتدون في المذهب ، وكان هؤلاء ينسبون إلى مذهب أحدهم يقال : فلان شافعى . وفلان حنفي ، وكان صاحب الحديث أيضاً قد ينسب إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له ، كالتسائي والبيهقي ينسبان إلى الشافعى ، فكان لا يتولى القضاء ولا الإفتاء إلا مجتهد ، ولا يسمى الفقيه إلا مجتهداً .

ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا يميناً وشمالاً . وحدث فيهم أمور منها الجدل والخلاف في علم الفقه ، وتفصيله — على ما ذكره النزاعى — أنه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين أفضت الخلافة إلى قوم تولوها بتغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام ، فاضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم ، وقد كان بقى من العلماء من هو مستمر على الطراز الأول وملازم صفو الدين ، فكانوا إذا طلبوا هربوا ، وأعرضوا فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء وإقبال الأئمة عليهم مع إعراضهم ، فاشتر أبو بطلب العلم توصل إلى نيل العز ودرك الجاه ، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبيين ، وبعد أن كانوا أعزة بالأعراض عن السلاطين أذلة بالآبال عليهم ، إلا من وفقه الله .

وقد كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام وأكثروا القول والقيل والإيراد والجواب وتمهيد طريق الجدل ، فوقع ذلك منهم مجموع من قبل أن كان من الصدور والملوك من مالت نفسه إلى المناظرة في الفقه وبيان

الأولى من مذهب الشافعى وأبى حنيفة رحمه الله ، فترك الناس الكلام وفنون العلم ، وأقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة رحمه الله على الخصوص ، وتساهلوا فى الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد بن حنبل وغيرهم ، وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير علل المذهب وتمييد أصول الفتاوى ، وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات ، ورتبوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات وهم مستمرون عليه إلى الآن لسنا ندرى ما الذى قدر الله تعالى فيها بعدها من الأعصار انتهى حاصله .

ومنها أنهم اطمأنوا بالتقليد ، ودب التقليد فى صدورهم ديب النمل وهم لا يشعرون ، وكان سبب ذلك تراحم الفقهاء وتمادهم فيما بينهم فانهم لما وقعت فيهم المزاومة فى الفتوى كان كل من أفتى بشئ نوقض فى فتواه ، ورد عليه ، فلم ينقطع الكلام إلا بمسير إلى تصريح رجل من المتقدمين فى المسألة .

وأيضاً جور القضاة فان القضاة لما جار أكثرهم ، ولم يكونوا أمناء لم يقبل منهم إلا ما لا يريب العامة فيه ، ويكون شيئاً قد قيل من قبل .

وأيضاً جهل رهوس الناس واستفتاء الناس من لا علم له بالحديث ولا بطريق التخرىج كما ترى ذلك ظاهراً فى أكثر المتأخرين ، وقد نبه عليه ابن الهمام وغيره ، وفى ذلك الوقت يسمى غير المجتهد فقيهاً .

ومنها أن أقبل أكثرهم على التعمقات فى كل فن ، فمنهم من زعم أنه يؤسس علم أسماء الرجال ومعرفة مراتب الجرح والتعديل ، ثم خرج من ذلك إلى التاريخ قديمه وحديثه . . . ، ومنهم من تفحص عن نواذر الأخبار وغرائبها وإن دخلت فى حد الموضوع . . . ، ومنهم من كثر القيل والقال فى أصول الفقه ، واستنبط كل لأصحابه قواعد جدلية ، فأورد ، فاستقصى ، وأجاب ، وتفصي ، وعرف ، وقسم ، فحور طول الكلام تارة وتارة أخرى اختصر . .

ومنهم من ذهب إلى هذا بفرض الصور المستبعدة التي من حقها ألا يتعرض لها عاقل وبفحص العمومات والايمآت من كلام المخرجين فن دونهم بما لا يرتضى استماعه عالم ولا جاهل .

وفتنة هذا الجدل والخلاف والتعمق قريبة من الفتنة الأولى حين تشاجروا في الملك ، وانتصر كل رجل لصاحبه ، فكم أعقبت تلك ملكاً عضوضاً وقائع صماء عمياء ، فكذلك أعقبت هذه جهلاً واختلاطاً وشكوكاً ووهماً مالم من أرجاء ، فنشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف لا يميزون الحق من الباطل ولا الجدل عن الاستنباط .. ، فالفقيه يومئذ هو الثرثار (١) المثبت الذي حفظ أقوال الفقهاء قويا وضعيفا من غير تمييز وسردها (٢) بشقة شديدة (٣) . . . ، والمحدث من عد الأحاديث صحيحها وسقيمها وهذا (٤) كهد الأسفار بقوة الحية ، ولا أقول ذلك كلياً مطرداً فان الله طائفة من عباده لا يضرم من خذلهم ، وهم حجة الله في أرضه ، وإن قلوا ، ولم يأت قرن بعد ذلك إلا وهو أكثر فتنة وأوفر تقليداً وأشد انزعاجاً للامانة من صدور الرجال حتى اطمأنوا بترك الخوض في أمر الدين وبأن — يقولوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون — وإلى الله المشتكى وهو المستعان وبه الثقة وعليه التكلان .

فصل

ومما يناسب هذا المقام التنبيه على مسائل ضلت في بواديها الافهام ، وزلت الانقام ، وطفئت الأقدام .

(١) الثرثار من الثرثرة وهي كثرة الكلام وترديده أي الذي يكثر الكلام تكلفه وخروجاً من الحق ، والمثبت المتوسع في الكلام بلا احتياط .

(٢) أي حكاهما .

(٣) البقعة — بالكسر — الجلدة الجراء التي يخرجها الجمل من جوفه ، ويقال المنطبق

ذو شققة ، والصدق جالب الهم .

(٤) أي تكلم بغير معقول .

منها أن هذه المذاهب الأربعة المدونة المحررة قد اجتمعت الأمة — أو من يمتد به منها — على جواز تقليدها إلى يومنا هذا، وفي ذلك من المصالح ما لا يخفى لاسيما في هذه الأيام التي قصرت فيها المهم جداً، وأشربت النفوس الهوى وأعجب كل ذي رأى برأيه، فما (١) ذهب إليه ابن حزم حيث قال: التقليد حرام لا يحل لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا برهان لقوله تعالى:

(اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ) (٢).

وقوله تعالى:

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلَىٰ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا) (٣).

وقال مادحا لمن لم يقلد:

(فَنَشَرُّ عِبَادِي الَّذِينَ يَسْمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ) (٤).

وقال تعالى:

(فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (٥).

(١) (ما) مبتدأ خبره قوله فيما يأتي: لأنها تم فبين له ضرب من الاجتهاد.

(٢) سورة الأعراف آية ٣.

(٣) سورة البقرة آية ١٧٠.

(٤) سورة الزمر آية ١٧ — ١٨.

(٥) سورة النساء آية ٥٩.

فلم يبح الله تعالى الرد عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة، وحرّم بذلك الرد عند التنازع إلى قول قائل لأنه غير القرآن والسنة ، وقد صرح إجماع الصحابة كلهم أولهم عن آخرهم وإجماع التابعين أولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم أو بمن قبلهم ، فبأخذه كله ، فليعلم من أخذ بجميع أقوال أبي حنيفة ، أو جميع أقوال مالك ، أو جميع أقوال الشافعي ، أو جميع أقوال أحمد رضى الله عنهم ، ولم يترك قول من اتبع منهم أو من غيرهم إلى قول غيره ، ولم يعتمد على ما جناه في القرآن والسنة غير صارف ذلك إلى قول إنسان بعينه — أنه قد خالف إجماع الأمة كلها أولها عن آخرها بيقين لا إشكال فيه وأنه لا يبعد لنفسه سلفا ، ولا إنسانا في جميع الأعصار المحمود الثلاثة ، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين نعوذ بالله من هذه المنزلة .

وأياها فإن هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليد غيرهم ، فقد خالفهم من قديم ، وأيضا ما الذي جعل رجلا من هؤلاء أو من غيرهم أولى أن يقلد من عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب أو ابن مسعود أو ابن عمر أو ابن عباس أو عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنهم ، فلو ساغ (١) التقليد لكان كل واحد من هؤلاء أحق بأن يتبع من غيره انتهى . إنما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة ، وفيمن ظهر عليه ظهوراً بينا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكذا ، ونهى عن كذا ، وأنه ليس بمنسوخ إما بأن يتبع الأحاديث وأقوال المخالف والموافق في المسألة ، فلا يحد لها نسخا ، أو بأن يرى جمعا خفيرا من المتبحرين في العلم يذهبون إليه ، ويرى المخالف له لا يحتاج إلا بقياس أو استنباط أو نحو ذلك ، لحينئذ لا سبب لمخالفة حديث النبي صلى الله عليه وسلم إلا نفاق خفي ، أو حق جلي .

وهذا هو الذي أشار إليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال :

ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا ، وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقضية الصحيحة لمذهبهم جهوداً على تقليد إمامه ، بل يتخيل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً (١) عن مقلده .

وقال : لم يزل الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تعقيد لمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين ، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قال كأنه نبي أرسل ، وهذا نأى عن الحق ، وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من أولى الألباب .

وقال الإمام أبو شامة : ينبغي لمن اشتغل بالفقه ألا يقتصر على مذهب إمام ، ويعتقد في كل مسألة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكمة ، وذلك سهل عليه إذا كان أتقن معظم العلوم المتقدمة ، وليجنب التعصب والنظر في طرائق الخلاف المتأخرة ، فإنها مضية للزمان ولصفوه مكدره ، فقد صح عن الشافعي أنه نهى عن تقليده وتقليد غيره .

قال صاحبه المزني في أول مختصره : اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله : لأقر به على من أراد مع إعلاميه نيه عن تقليده وتقليد غيره ، لينظر فيه لدينه ، ويحاطب نفسه : أي مع إعلامي من أراد علم الشافعي نهى الشافعي عن تقليده وتقليد غيره انتهى .

وفيمن يكون سامياً ، ويقلد رجلاً من الفقهاء بعينه يرى أنه يتمتع من مثله الخطأ ، وأن ما قاله هو الصواب ألبتة ، وأضمر في قلبه ألا يترك تقليده .

وإن ظهر الدليل على خلافه ، وذلك ما رواه الترمذى عن عدى بن حاتم أنه قال : سمعته - يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقرأ .

(اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ^(١)) .

قال : « لأنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلووه ، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه ... ، وفيمن لا يجوز أن يستغنى الحنفى مثلاً شافعيًا وبالعكس ، ولا يجوز أن يقتدى الحنفى بإمام شافعى مثلاً ، فإن هذا قد خالف إجماع القرون الأولى ، وناقض الصحابة والتابعين وليس عليه (٢) فيمن لا يدين إلا بقول النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا يعتقد حلالاً إلا ما أحله الله ورسوله ، ولا حراماً إلا ما حرمه الله ورسوله ، لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبى ﷺ ولا بطريق الجمع بين المختلفات من كلامه ، ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع عالماً راشداً على أنه مصيب فيما يقول ، ويفتى ظاهراً متبع سنة رسول الله ﷺ فإن خالف ما يظنه أقلع من ساعته من غير جدال ولا إصرار ، فهذا كيف يشكره أحد مع أن الاستفتاء والافتاء لم يزل بين المسلمين من عهد النبى صلى الله عليه وسلم ؛ ولا فرق بين أن يستغنى هذا دائماً ، أو يستغنى هذا حيناً وذلك حيناً بعد أن يكون مجمعا على ما ذكرناه ، كيف لا ولم تؤمن بفقهاء أياً كان أنه أوحى الله إليه الفقه ، وفرض علينا طاعته ، وأنه معصوم ، فإن اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا بأنه عالم بكتاب الله وسنة رسوله ، فلا يخلو قوله إما أن يكون من صريح الكتاب والسنة ، أو مستنبطاً عنهما بنحو من الاستنباط ، أو عرف بالقرائن أن الحكم فى صورة ما منوطة بعلّة كذا ، واطمأن قلبه بتلك المعرفة ، فقباس غير المنصوص على المنصوص ، فكأنه يقول : ظننت

(١) سورة التوبة آية ٣١ .

(٢) أى قول ابن حزم .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : — كلما وجدت هذه العلة فالحكم ثمة هكذا — والمقيس مندرج في هذا العموم ، فهذا أيضاً ممزى (١) إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن في طريقه ظنون ، ولولا ذلك لما قلد مؤمن بمجتهد ، فإن بلغنا حديث من الرسول المصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه ، وتركنا حديثه ، واتبعنا ذلك التخمين لمن أظلم منا ، وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين .

ومنها أن التخريج على كلام الفقهاء وتبني لفظ الحديث لكل منهما أصل أصيل في الدين ، ولم يزل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون بهما ، فنهج من يقل من ذا ويكثر من ذاك . . ، ومنهم من يكثر من ذا ويقل من ذاك ، فلا ينبغي أن يهمل أمر واحد منهما بالمرّة كما يفعله عامة الفريقين ، وإنما الحق البحث أن يطابق أحدهما بالآخر ، وأن يجزئ خلل كل بالآخر ، وذلك قول الحسن البصري : سنتكم واثقه الذي لا إله إلا هو ، بينهما ، بين الثقال والجاني ، فمن كان من أهل الحديث ينبغي أن يعرض ما اختاره ، وذهب إليه على رأى المجتهدين من التابعين ، ومن كان من أهل التخريج ينبغي له أن يجعل من السنن ما يحتز به من مخالفة الصريح الصحيح ومن القول برأيه فيما فيه حديث أو أثر بقدر الطاقة .

ولا ينبغي لحدث أن يتعمق بالقواعد التي أحكمها أصحابه ، وليست بما نص عليه الشارع ، فيرد به حديثاً أو قياساً صحيحاً كرد ما فيه أدنى شائبة الإرسال والانتقطاع كما فعله ابن حزم . رد حديث تحريم المعازف للشائبة الانتقطاع في رواية البخارى ، على أنه في نفسه متصل صحيح ، فإن مثله إنما يصار إليه عند التعارض ، وكقولهم : فلان أحفظ لحديث فلان من غيره ، فيرجحون حديثه على حديث غيره لذلك ، وإن كان في الآخر ألف وجه من الرجحان .

وكان اهتمام جمهور الرواة عند الرواية بالمعنى بمرس المعاني دون الاعتبار التي يعرفها المتعمقون من أهل العربية ، فاستدلوا لهم بنحو الفاء والواو وتقديم كلمة وتأخيرها ونحو ذلك من التعمق ، وكثيراً ما يعبر الراوي الآخر عن تلك القصة ، فيأتي مكان ذلك الحرف بحرف آخر ، والحق أن كل ما يأتي به الراوي فظايره أنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن ظهر حديث آخر أو دليل آخر وجب المصير إليه .

ولا ينبغي لمخرج أن يخرج قولاً لا يفيد نفس كلام أصحابه ، ولا يفهم منه أهل العرف والعلم باللغة ، ويكون بناء على تخرج مناط أو حل نظير المسألة عليها مما يختلف فيه أهل الوجوه وتعارض الآراء ، ولو أن أصحابه سئلوا عن تلك المسألة ربما يحملون النظر على النظر للمانع ، وربما ذكروا علة غير ما خرج هو وإنما جاز التخرج لأنه في الحقيقة من تقليد المجتهد ، ولا يتم إلا فيما يفهم من كلامه ، ولا ينبغي أن يرد حديثاً أو أثراً تطابق عليه القوم لقاعدة استخرج ما هو أو أصحابه كرد حديث المصراة وكأسقاط سهم ذوى القرى ، فإن رعاية الحديث أوجب من رعاية تلك اللقاءة المخرجة وإلى هذا المعنى أشار الشافعي حيث قال : مهما قلت من قول أو أصلت من أصل فبلغ عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم .

ومنها أن تتبع الكتاب والآثار (١) لمعرفة الأحكام الشرعية على مراتب أعلاها أن يحصل له من معرفة الأحكام بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل ما يتمكن به من جواب للمستفتين في الوقائع غالباً بحيث يكون جوابه أكثر مما يتوقف فيه ، وتخص (٢) باسم الاجتهاد ، وهذا الاستعداد يحصل تارة

(١) أى القرآن والسنة .

(٢) أى هذه المرفة .

بالإمعان في جمع الروايات وتبعية الشاذة والفاضة منها كما أشار إليه أحد بن حنبل.
مع ما لا ينفك منه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام، وصاحب
العلم بآثار السلف من طريق الجمع بين المختلفات وترتيب الاستدلالات
ونحو ذلك، وتارة بإحكام طرق التخريج على مذهب شيخ من مشايخ الفقه
مع معرفة جملة صالحة من السنن والآثار بحيث يعلم أن قوله لا يخالف الإجماع،
وهذه طريقة أصحاب التخريج وأوسطها من كلتا الطريقتين أن يحصل له
من معرفة القرآن والسنن ما يتمكن به من معرفة رؤوس مسائل الفقه المجمع
عليها بأدلتها التفصيلية، ويحصل له غاية العلم ببعض المسائل الاجتهادية من
أدلتها وترجيح بعض الأقوال على بعض ونقد التخريجات ومعرفة الجيد
والزيف، وإن لم يتكامل له الأدوات كما يتكامل للمجتهد المطلق، فيجوز
لمثله أن يلقى من المذهبيين إذا عرف دليهما، وعلم أن قوله ليس عملاً ينفذ
فيه اجتهاد المجتهد، ولا يقبل فيه قضاء القاضى، ولا يجرى فيه فتوى المفتين،
وأن يترك بعض التخريجات التي سبق للناس إليها إذا عرف عدم صحتها،
ولهذا لم يزل العلماء ممن لا يدعى الاجتهاد المطلق يصنفون، ويرتبون،
ويخرجون، ويرجعون، وإذا كان الاجتهاد يتجوأ عند الجمهور والتخريج
يتجوأ، وإنما المقصود تحصيل الظن، وعليه مدار التكليف فما الذي يستبعد
من ذلك، وأما دون ذلك من الناس فذهب فيما يرد عليه كثيراً ما أخذه
عن أصحابه وآبائه وأهل بلده من المذاهب المنبئة، وفي الوقائع النادرة
فتاوى مفتيه، وفي القضايا ما يحكم القاضى، وعلى هذا وجدنا محقق العلماء
من كل مذهب قديماً وحديثاً، وهو الذي وصى به أئمة المذاهب أصحابهم.

— وفي البواقيت والجواهر — أنه روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه
أنه كان يقول: لا ينبغي لمن لم يعرف دليل أن يفتى بكلامى، وكان رضى
الله عنه إذا أفتى يقول هذا رأى النعمان بن ثابت يعنى نفسه وهو أحسن
ما قدرنا عليه فن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب، وكان الإمام مالك

رضى الله عنه يقول : ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه
إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى الحاكم والبيهقي عن الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول : إذا
صح الحديث فهو مذهبي ، وفي رواية إذا رأيتم كلامي يخالف الحديث
فاحملوا بالحديث ، واضربوا بكلامي الخاطئ ، وقال يوماً للزني : يا إبراهيم
لا تقلدني في كل ما أقول ، وانظر في ذلك لنفسك فإنه دين ، وكان رضي
الله عنه يقول : لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
وإن كثروا ، ولا في قياس ولا في شيء ، وما أئمت إلا طاعة الله ورسوله
بالتسليم ، وكان الإمام أحمد رضي الله عنه يقول : ليس لأحد مع الله ورسوله
كلام ، وقال أيضاً لرجل : لا تقلدني ولا تقلد مالكا ، ولا الأوزاعي ،
ولا النخعي ، ولا غيرهم ، وخذ الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب
والسنة لا ينبغي لأحد أن يفتي إلا أن يعرف أقاويل العلماء في الفتاوى
الشرعية ويعرف مذاهبهم فإن سئل عن مسألة يعلم أن العلماء الذين يتخذ
مذهبهم قد اتفقوا عليه ، فلا بأس بأن يقول هذا جائز وهذا لا يجوز
ويكون قوله على سبيل الحكاية وإن كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس
بأن يقول هذا جائز في قول فلان ، وفي قول فلان لا يجوز ، وليس له أن
يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجته ، وعن أبي يوسف وزفر
وغيرهما رحمهم الله أنهم قالوا : لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من
أين قلنا ، قيل لعصام بن يوسف رحمه الله : إنك تكثر الخلاف لأبي حنيفة
رحمه الله قال : لأن أبا حنيفة رحمه الله أوثق من الفهم ما لم توث ، فأدرك
بفهمه ما لم ندرك ، ولا يسعنا أن نفتي بقوله ما لم نفهم . عن محمد بن الحسن
أنه سئل متى يحل للرجل أن يفتي ؟ قال محمد : إذا كان صوابه أكثر من
خطئه ؛ عن أبي بكر الإسكافي البلخي أنه سئل عن عالم في بلده ليس هناك
أعلم منه هل يسمعه ألا يفتي ؟ قال : إن كان من أهل الاجتهاد ، فلا يسمعه

قيل : كيف يكون من أهل الاجتهاد ؟ قال : أن يعرف وجوه المسائل ،
وينظر أقرانه إذا خالفوه قيل : أدنى الشروط للاجتهاد حفظ
المبسوط انتهى (١) .

وفي البحر الرائق عن أبي الليث قال : سئل أبو نصر عن مسألة وردت
عليه ما تقول رحمة الله وقعت عندك كتب أربعة ، كتاب إبراهيم بن رستم ،
وأدب القاضي عن الخصاف ، وكتاب المجرى ، وكتاب النوادر من جهة هشام
هل يجوز لنا أن نفتي منها أولاً ، وهذه الكتب محمودة عندك ؟ فقال ما صح
عن أصحابنا فذلك علم محبوب مرغوب فيه مرضى به ، وأما الفتيا فإني
لا أرى لأحد أن يفتي بشيء لا يفهمه ، ولا يحمل أفعال الناس ، فإن كانت
مسائل قد اشتهرت ، وظهرت ، وانجملت عن أصحابنا رجوت أن يسأل
الاعتماد عليها ، وفيه أيضاً لو احتجتم أو اغتاب فظن أنه يفطره ، ثم أكل
إن لم يستفت فقيهاً ولا بلغه الخبر ، فعليه الكفارة لأنه مجرد جهل ، وأنه
ليس بمنزلة دار الإسلام ، وإن استفتى فقيهاً ، فأفتاه لا كفارة عليه لأن
العامي يجب عليه تقليد العالم إذا كان يعتمد على فتواه ، فكان معذوراً
فيما صنع ، وإن كان المفتي مخطئاً فيما أفتى ، وإن لم يستفت ولكن بلغه الخبر
وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحجوم » وقوله عليه
السلام : « الغيبة تفطر الصائم » ولم يعرف النسخ ، ولا تأويله لا كفارة
عليه عندهما لأن ظاهر الحديث واجب العمل به خلافاً لأبي يوسف لأنه
ليس للعامي العمل بالجديد لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ ، ولو لمس امرأة
أو قبلها بشهوة أو اكتحل « فظن أن ذلك يفطر » ثم أفطر فعليه الكفارة
إلا إذا استفتى فقيهاً ، فأفتاه بالفطر ، أو بلغه خبر فيه ، ولو نوى الصوم
قبل الزوال ، ثم أفطر لم يلزمه الكفارة عند أبي حنيفة رضي الله عنه خلافاً

(١) أى الروايات التى نقلت عن البراهيت والجواهر .

لها كذا في المحيط . وقد علم من هذا أن مذهب العاصم فتوى مفتية ، وفيه أيضاً في باب قضاء الفوائت إن كان عامياً ليس له مذهب معين فذهبه فتوى مفتية كما صرحوا به ، فإن أفناه حنفي أعاد العصر والمغرب ، وإن أفناه شافعي ، فلا يعيدهما ولا عبرة برأيه وإن لم يستفت أحداً ، أو صادف الصحة على مذهب مجتهد أجزاء ولا إعادة عليه ، قال ابن الصلاح : من وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه نظر إن كملت له آلة الاجتهاد مطلقاً ، أو في ذلك الباب ، أو المسألة ، كان له الاستقلال بالعمل به ، وإن لم يكمل . وشق مخالفة الحديث بعد أن يبحث ، فلم يجد للمخالفة جواباً شافياً عنه — فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي ، ويكون هذا عذراً له في ترك مذهب إمامه ههنا ، وحسنه النووي وقرره .

ومنها أن أكثر صور الاختلاف بين الفقهاء لا سيما في المسائل التي ظهر فيها أقوال الصحابة في الجانبين كشكليات التشريع ، وتكبيرات العبدن ، ونكاح المحرم ، وتشهد ابن عباس وابن مسعود ، والاختفاء بالبسلة وبآمين والاشفاق والابتار في الإقامة ونحو ذلك إنما هو في ترجيح أحد القولين . وكان السلف لا يختلفون في أصل المشروعية ، وإنما كان خلافهم في أولى الأمرين ونظيره اختلاف القراء في وجوه القراءة .

وقد علوا كثيراً من هذا الباب بأن الصحابة يختلفون وأنهم جميعاً يحل الحدى ، ولذلك لم يزل العلماء يحوزون فتاوى المفتين في المسائل الاجتهادية ، ويسلبون قضاء القضاة ، ويمسكون في بعض الأحيان بخلاف مذهبه ، ولا ترى أئمة المذاهب في هذه المواضع إلا وهم يرضعون القول ، ويبينون الخلاف ، يقول أحدهم : هذا أحوط ، وهذا هو المختار ، وهذا أحب إلى ، ويقول : ما بلغنا إلا ذلك ، وهذا كثير في المبسوط . وآثار محمد رحمه الله . وكلام الشافعي رحمه الله . ثم خلف من بعدهم قوم اختصروا كلام القوم ، فقولوا الخلاف ، وثبتوا على مختار أئمتهم ، والذي يروى من السلف من تأكيد الأخذ

بمذهب أصحابهم ، وألا يخرج منها بحال ، فإن ذلك إما لأمر جلي ، فإن كل
إنسان يجب ما هو مختار أصحابه وقومه حتى في الزى والمطاعم ، أو لصولة
ناشئة من ملاحظة الدليل ، أو لنحو ذلك من الأسباب ، فظن البعض
تعصباً دينياً حاشاهم من ذلك . وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم
من يقرأ البسمة ، ومنهم من لا يقرؤها ، ومنهم من يجهر بها ، ومنهم من
لا يجهر بها وكان منهم من يقنت في الفجر ، ومنهم من لا يقنت في الفجر ،
ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء ، ومنهم من لا يتوضأ من
من ذلك ، ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ، ومنهم
من لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ بما مسته النار ، ومنهم من
لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الأبل ، ومنهم من
لا يتوضأ من ذلك .

ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة أو
أصحابه والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من
المالكية وغيرهم وإن كانوا لا يقرءون البسمة لا سرّاً ولا جهرّاً ، وصلى
الرشيد إماماً وقد احتجم ، فصلى الإمام أبو يوسف خلفه ولم يمد ، وكان
الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة فقيلاً له : فإن
كان الإمام قد خرج منه الدم ، ولم يتوضأ هل تصل خلفه ؟ فقال : كيف
لا أصلي خلف الإمام مالك وسعيد بن المسيب . وروى أن أبا يوسف
ومحمداً كانا يكبران في العيدن تكبير ابن عباس لأن هرون الرشيد كان
يجب تكبير جده . وصلى الشافعي رحمه الله الصبح قريباً من مقبرة أبي
حنيفة رحمه الله ، فلم يقنت تأديباً معه ، وقال أيضاً : ربما انحدرنا إلى مذهب
أهل العراق . وقال مالك رحمه الله للمنصور وهرون الرشيد ما ذكرنا عنه
سابقاً . وفي البرازية عن الإمام الثاني - وهو أبو يوسف رحمه الله -
أنه صلى يوم الجمعة مغتسلاً من الحمام ، وصلى بالناس وتفرقوا ، ثم أخبر

بوجود فارة ميتة في بئر الحمام فقال: إذا تأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً ، انتهى . وسئل الامام الحنجدى رحمه الله عن رجل شافعى المذهب ترك صلاة سنة أو سنتين ، ثم انتقل إلى مذهب أبى حنيفة رحمه الله ، كيف يجب عليه القضاء ، أيقضيها على مذهب الشافعى أو على مذهب أبى حنيفة ؟ فقال : على أى المذهبين قضى بعد أن يعتقد جوازها جاز ، انتهى . وفى جامع الفتاوى أنه إن قال حنفى إن تزوجت فلاتة فهى طالق ثلاثاً ، ثم استغنى شافعياً ، فأجاب أنها لا تطلق ويمينه باطل ، فلا بأس باقتدائه بالشافعى فى هذه المسألة ، لأن كثيراً من الصحابة فى جانبه . قال محمد رحمه فى أماليه : لو أن فقيهاً قال لا مراثة : أنت طالق ألبتة ، وهو من يراها ثلاثاً ، ثم قضى عليه قاض بأنها رجعية ، وسعه المذام معها ، وكذا كل فصل مما يختلف فيه الفقهاء من تحريم أو تحليل أو اعتاق أو أخذ مال أو غيره ، ينبغى للفقهاء المقتضى عليه الأخذ بقضاء القاضى ويدع رأيه ، ويلزم نفسه ما ألزم القاضى ، ويأخذ ما أعطاه ، قال محمد رحمه الله : وكذلك رجل لا علم له ، ابتلى بيلية ، فسأل عنها الفقهاء ، فأذوه فيها بحلال أو بحرام ، وقضى عليه قاضى المسلمين بخلاف ذلك ، وهى مما يختلف فيه الفقهاء ، فينبغى له أن يأخذ بقضاء القاضى ، ويدع ما أفتاه الفقهاء ، انتهى .

ومنها أنى وجدت بعضهم يزعم أن جميع ما يوجد فى هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضخمة وهو قول أبى حنيفة وصاحبيه ، ولا يفرق بين القول المخرج ، وبين ما هو قول فى الحقيقة ، ولا يحصل معنى قولهم على تخريج الكرخى كذا ، وعلى تخريج الطحاوى كذا ، ولا يميز بين قولهم : قال أبو حنيفة : كذا ، وبين قولهم جواب المسألة على مذهب أبى حنيفة أو على أصل أبى حنيفة كذا ، ولا يصحى إلى ما قاله المحققون من الحنفيين كابن الهمام وابن النجيم فى مسألة العشر فى العشر ، ومثله مسألة اشتراط البعد من

الماء ميلا في التيميم ، وأمثالها — أن ذلك من تخريجات الأصحاب وليس مذهباً في الحقيقة ، وبعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة في مبسوط السرخسي والهداية والتبيين ونحو ذلك ، ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة ، وليس عليه بناء مذهبهم ، ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعاً وتشحيذاً لأذهان الطالبين ولو تغير ذلك والله أعلم ، وهذه الشبهات والشكوك يحل كثير منها بما مهدناه في هذا الباب .

ومنها أني وجدت بعضهم يزعم أن بناء الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله على هذه الأصول المذكورة في كتاب البردوي ونحوه ، وإنما الحق أن أكثرها أصول مخرجة على قولهم : وعندي أن المسألة القائمة بأن الخاص مبين ، ولا يلحقه البيان ، وأن الزيادة نسخ ، وأن العام قطعي كالخاص ، وأن لا ترجيح بكثرة الرواية ، وأنه لا يجب العمل بمحدث غير الفقيه إذا انسد باب الرأي ، وأن لا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلاً وأن موجب الأمر هو الوجوب ألينة : وأمثال ذلك أصول مخرجة على كلام الأئمة ، وأنه لا تصح بها رواية عن أبي حنيفة وصاحبيه ، وأنه ليست المحافظة عليها والتكلف في جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين في استنباطاتهم كما يفعله البردوي وغيره أحق من المحافظة على خلافها والجواب عما يرد عليه . مثاله أنهم أصلوا أن الخاص مبين فلا يلحقه البيان ، وخرجوه من صنيع الأوائل في قوله تعالى :

(ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ^(١)) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود ، حيث لم يقولوا بفرضية الاطمئنان ، ولم يجعلوا الحديث يائناً للآية ، فورد عليهم صنيعهم في قوله تعالى :

(١) سورة الحج آية ٧٧ .

(وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ^(١)) .

ومسحه صلى الله عليه وسلم على ناصيته حيث جعلوه بياناً ،
وقوله تعالى :

(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا^(٢)) .

وقوله تعالى :

(السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا^(٣)) الآية .

وقوله تعالى :

(حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ^(٤)) .

ومالحة من البيان بعد ذلك ، فتكلفوا للجواب كما هو مذكور في كتبهم ،
وأنهم أصلوا أن العام قطعى كالحا ص ، وخرجوه من صليح الأوائل
في قوله تعالى :

(فَأَقْرَهُوْا مَا بُيِّنَ مِنَ الْقُرْآنِ^(٥)) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، حيث
لم يجعلوه مخصصاً ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم : « فيما سقت الصيون
العشر » الحديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمسة أواق
صدقة » ، حيث لم يخصوه به ونحو ذلك من المواد ، ثم ورد عليهم
قوله تعالى :

(١) سورة المائدة آية ٦

(٢) سورة النور آية ٢

(٣) سورة المائدة آية ٣٨

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٠

(٥) سورة المدثر آية ٢٠

(فَأَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ^(١)) .

ولإنما هو الشاة فما فوقه ببيان النبي صلى الله عليه وسلم ، فتكفوا في الجواب ، وكذلك أصلوا أن لا عبرة بمفهوم الشرط والوصف وخرجوه من صنيمهم في قوله تعالى :

(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا ^(٢)) الآية .

ثم ورد عليهم كثير من صنائمهم كقوله : **يُكْفَى** ، في الإبل السائمة زكاة ، فتكفوا في الجواب ، وأصلوا أنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسده به باب الرأى وخرجوه من صنيمهم في ترك حديث المصراة ^(٣) ثم ورد عليهم حديث القهقهة وحديث عدم فساد الصوم بالأكل ناسيا ، فتكفوا في الجواب ، وأمثال ما ذكرنا كثيرة لا تحفى على المتبحر ، ومن لم يتبع لاتكفيه الإطالة فضلا عن الإشارة ، ويكفيك دليلا على هذا قول المحققين في مسألة لا يجب العمل بحديث من اشتهر بالضبط والعدالة دون الفقه إذا انسده باب الرأى كحديث المصراة أن هذا مذهب عيسى بن إبان ، واختاره كثير من المتأخرين ، وذهب الكرخى وبعه كثير من العلماء إلى عدم اشتراط فقه الراوى لتقدم الخبر على القياس ، قالوا : لم ينقل هذا القول عن أصحابنا ، بل المنقول عنهم أن خبر الواحد مقدم على القياس ، ألا ترى أنهم عملوا بخبر أبي هريرة في الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا ، وإن كان مخافا للقياس حتى قال أبو حنيفة رحمه الله : لولا الرواية لقلت

(١) سورة البقرة آية ١٩٦

(٢) سورة النساء آية ٢٥

(٣) هو من الصرية وهو حبس اللبن في شروع الإبل والغنم لبيعك كذلك يختر بها المفتري ، المصراة هي التي يفعل بها ذلك ، وحديث المصراة « من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردّها ردّها صائما من طعام لاسمراء » انتهى والبحث في ثبوت الخيار ورد الطعام عند القاضي ، وعندها عند أبي حنيفة مذكور في كتب الأصول .

بالقياس . ويرشدك أيضاً اختلافهم في كثير من التخریجات أخذاً من صنائعهم ورد بعضهم على بعض .

ومنها أنى وجدت أن بعضهم يزعم أن هنالك فرقتين لثالث لهما ، أهل الظاهر ، وأهل الرأى ، وأن كل من قاس ، واستنبط فهو من أهل الرأى - كلا والله - بل ليس المراد بالرأى نفس الفهم والعقل ، فإن ذلك لا ينفك من أحد من العلماء ، ولا الرأى الذى لا يعتمد على سنة أصلاً ، فإنه لا ينته مسلم ألبتة ، ولا القدرة على الاستنباط والقياس ، فإن أحد وإصحق بل الشافعى أيضاً ليسوا من أهل الرأى بالاتفاق ، وهم يستنبطون ويقيسون ، بل المراد من أهل الرأى قوم توجها بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين ، أو بين جمهورهم إلى التخریج على أصل رجل من المتقدمين ، فكان أكثر أمرهم حمل النظر على النظر ، والرد إلى أصل من الأصول دون تتبع الأحاديث والآثار ، والظاهرى من لا يقول بالقياس ، ولا آثار الصحابة والتابعين كداود وابن حزم ، وبينهما المحققون من أهل السنة كأحمد وإسحاق ، ولقد أطنبنا الكلام فى هذا المقام غاية الاطناب حتى خرجنا من الفن الذى وضعنا فيه هذا الكتاب ، وليس ذلك لى بخلق وديدن ، وإنما كان ذلك بوجهين :

أحدهما أن الله تعالى جعل فى قلبى وقتاً من الأوقات ميزاناً أعرف به سبب كل اختلاف وقع فى الملة المحمدية على صاحبها الصلاة والسلام ، وما هو الحق عند الله وعند رسوله ، ومكننى من أن أثبت ذلك بالدلائل العقلية والنقلية بحيث لا يبق فيه شبهة ولا إشكال ، فعزمت على تأليف كتاب أسمى به (غاية الانصاف فى بيان أسباب الاختلاف) وأبين فيه هذه المطالب بياناً شافياً ، وأكثر فيه من ذكر الشواهد والأمثال والتفريعات مع المحافظة على الاقتصاد بين الإفراط والتفريط فى كل مقام والاحاطة بمجائب الكلام وأصول المقصود والمرام ، ثم لم أتفرغ له إلى هذا الحين .

فلما انجر السلام إلى مأخذ الاختلاف ، حملنى ما أجد على أن أبين بعض ما تيسر من ذلك .

والثانى شغب أهل الزمان واختلافهم وعصبيهم فى بعض ما ذكرنا حتى كادوا يسطون بالذين يتلون عليهم آيات الله ، (وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون) (١) .

وليكن هذا آخر ما أردنا إيرادنا فى القسم الأول من كتاب (حجة الله البالغة . فى علم أسرار الحديث) والحمد لله أولا وآخرأ ، وظاهراً وباطناً . ويتلوه إن شاء الله تعالى (القسم الثانى . فى بيان معانى ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم تفصيلاً) .

القسم الثانى

فى بيان أسرار ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم تفصيلاً

والمقصود ههنا ذكر جملة صالحة من الأحاديث المعروفة عند أهلها ، السائرة بين حملة العلم ، المروية فى صحيحى البخارى ومسلم وكتابى أبى داود والترمذى ، وقلها أوردت عن غيرها إلا استطراداً ، ولذلك لم أتعرض للنسبة كل حديث تخفجه ، وربما ذكرت حاصل المعنى أو طائفة من الحديث ، فإن هذه الكتب تيسر مراجعتها وتبعها على الطالب .

من أبواب الإيمان

اعلم أن النبى صلى الله عليه وسلم لما كان مبعوثاً إلى الخلق بشأ عاماً ، ليغلب دينه على الأدیان كلها بمن عزير ، أو ذل قليل - حصل فى دينه أنواع من الناس ، فوجب التمييز بين الذين يدينون بدين الإسلام ، وبين غيرهم ، ثم بين الذين اهتدوا بالهداية التى بعث بها ، وبين غيرهم ممن لم تدخل بشاشة الإيمان قلوبهم ، ليجل الإيمان على ضريين :

أحدهما الإيمان الذي يدور عليه أحكام الدنيا من عصمة الدماء والأموال وضبطه بأمر ظاهرة في الانقياد وهو قوله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام (١) وحسابهم على الله (٢) » وقوله ﷺ : « من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا ، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله ، فلا تخفروا (٣) » الله في ذمته ، وقوله ﷺ : قلت من أصل الإيمان (٤) ، الكف عن قال لا إله إلا الله لا تكفره بذنب ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، الحديث .

وثانيها الإيمان الذي يدور عليه أحكام الآخرة من النجاة والفوز بالدرجات ، وهو متناول لكل اعتقاد حق ، وعمل مرضي ، وملكية فاضلة ، وهو يزيد وينقص ، وسنة الشارع أن يسمى كل شيء منها إيماناً ليكون تلبيها بليغا على جريئته ، وهو قوله ﷺ : « لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له ، وقوله ﷺ : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » الحديث ، وله شعب كثيرة ، ومثله كمثل الشجرة يقال للدوحة والأغصان والأوراق والثمار والأزهار جميعاً : إنها شجرة ، فإذا قطع أغصانها ، وخبط (٥) أوراقها ، وخرف ثمارها قيل : شجرة ناقصة ، فإذا قلعت الدوحة بطل الأصل وهو قوله تعالى :

(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ (٦)) الآية .

(١) ينسب الأحكام التي تجري بين المسلمين كالنكاح والرجم وغيرها .

(٢) أي لما يسرون من الكفر والمعاصي بعد ذلك .

(٣) الاختيار تفضي العهد والحياة فيه ، والتمسك لا تخفونوا الله في عهده فلا تترسوا لمسلم في ماله أو دمه أو عرضه .

(٤) خوافه التي لا تتفك عنه

(٥) خبط الشجرة شحما وقش أوراقها ، وقوله خرف ثمارها أي تلفت وجنى .

(٦) سورة الأنفال آية ٢

ولما لم يكن جميع تلك الأشياء على حد واحد جعلها النبي صلى الله عليه وسلم على مرتبتين .

منها الأركان التي هي عدة أجزائها وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « دين الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان » .

ومنها سنائر الشعب وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، وأفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمالة الأذن عن الطريق ، وإلباء شعبة من الإيمان » :

ويسمى مقابل الإيمان الأول بالكفر ، وأما مقابل الإيمان الثاني فإن كان تقويتا للتصديق ، وإنما يكون الانقياد بغلبة السيف — فهو النفاق الأصلي ، والمناقق بهذا المعنى لا فرق بينه وبين الكافر في الآخرة بل المناققون — في البرك الأسفل من النار ... ، وإن كان مصدقا مفوتا لوظيفة الجوارح سمي فاسقا .. ، أو مفوتا لوظيفة الجنان ، فهو المناقق بنفاق آخر ، وقد سماه بعض السلف نفاق العمل ، وذلك أن يغلب عليه حجاب الطبع أو الرسم أو سوء المعرفة ، فيكون ممعنا في محبة الدنيا والعشائر والأولاد ، فيدب في قلبه استبعاد المجازاة والاجترار على المعاصي من حيث لا يدري وإن كان معترفا بالنظر البرهاني بما ينبغي الاعتراف به ، أو رأى الشدائد في الإسلام ، فكرمه ، أو أحب الكفار بأعيانهم ، فصد ذلك من إعلاء كلمة الله .

وللإيمان معنيان آخران :

أحدهما تصديق الجنان بما لا بد من تصديقه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم في جواب جبريل : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته ، الحديث (١) » ،

(١) تمامه « وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالله وبرسوله وبره » ، للآخره .

والثاني السكينة والهيئة الوجدانية التي تحصل للمقربين ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « الطهور شطر الإيمان » وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا زنى العبد خرج منه الإيمان ، فكان فوق رأسه كالظلة » ، فإذا خرج من ذلك العمل رجع إليه الإيمان ، وقول معاذ رضي الله عنه : « تعال قوم من ساعة » .

فالإيمان أربعة معان مستعملة في الشرع إن حملت كل حديث من الأحاديث المتعارضة في الباب على محله اندفعت عنك الشكوك والشبهات ، والإسلام أوضح من الإيمان في المعنى الأول ولذلك قال الله تعالى :
(قُلْ لَمْ تَكُنْ تَكْفُرْ وَلَكِنْ قُلْتُمْ لَا يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَالْأَوَّلُ) (١) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد (٢) : « أو مسلما » ، والإحسان أوضح منه في المعنى الرابع .

ولما كان نفاق العمل وما يقابله من الإخلاص أمراً خفياً وجب بيان علامات كل واحد منهما ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « أربع من كن فيه كان منافقا خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها ، إذا ائتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من كن فيه وجد بهن جلاوة الإيمان (٣) أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يبكره أن يعود في الكفر كما يبكره أن يقذف في

(١) سورة الحجرات آية ١٤

(٢) أخرجه الخصة لا الترمذي عن سعد بن أبي وقاص قال : « أعلی رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً وأنا جالس فترك رجلاً منهم هو أعجبهم لي فقلت مالك من ثلاث والله لاني لأراه مؤمناً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مسلماً الحديث ، و « أو بمعنى بل ، والمراد بل ينبغي لك أن تقول لأراه مسلماً في الظاهر . وقوله فجر أى شتم ورمى بالأشياء النجسة .

• • (٣) أى استلذاذ الطاعات وتحمل المشاق في رضا الله ورسوله .

النار ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم العبد يلزم المسجد فاشهدوا له بالإيمان ، وكذا قوله عليه السلام : « حب على آية الإيمان ، وبغض على آية النفاق ، والفقهاء فيه أنه رضى الله عنه كان شديداً في أمر الله ، فلا يتحمل شدته إلا من ركدت طبيعته ، وغلب عقله على هواه ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « حب الأنصار آية الإيمان ، والفقهاء فيه أن العرب المدنية واليمينية ما زالوا يتنازعون بينهم حتى جمعهم الإيمان ، فمن كان جامع المهمة على إعلاء الكلمة زال عنه الحقد ، ومن لم يكن جامعاً بقي فيه النزاع ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في حديث « بنى الإسلام على خمس ، وحديث ضمام ابن ثعلبة ، وحديث أعرابي قال — دلتني على عمل إذا عملته دخلت الجنة — أن هذه الأشياء الخمسة أركان الإسلام ، وأن من فعلها ولم يفعل غيرها من الطاعات قد خلص رقبته من المذاب ، واستوجب الجنة ، كما بين أن أدنى الصلاة ماذا ، وأدنى الوضوء ماذا — وإنما خص الخمسة بالركنية لأنها أشهر عبادات البشر ، وليست ملة من الملل إلا قد أخضت بها ، والتزمتها كاليهود والنصارى والمجوس وبقية العرب على اختلافهم في أوضاع أديانها ، ولأن فيها ما يكتفي عن غيرها ، وليس في غيرها ما يكتفي عنها ، وذلك لأن أصل أصول البر التوحيد وتصديق النبي والتسليم للشرائع الإلهية ، ولما كانت البعثة عامة ، وكان الناس يدخلون في دين الله أفواجا لم يكن بد من علامة ظاهرة بها يميز بين الموافق والمخالف ، وعليها يدار حكم الإسلام ، وبها يؤاخذ الناس . ولولا ذلك لم يفرق بينهما بعد طول الممارسة إلا تفريقاً ظنياً معتمداً على قرآن ولا يختلف الناس في الحكم بالإسلام ، وفي ذلك اختلال كثير من الأحكام كما لا يخفى ، وليس شيء كالأقرار طوعاً ورجبة كاشفاً عن حقيقة ما في القلب من الاعتقاد والتصديق .

ولما ذكرنا من قبل من أن مدار السعادة النوعية ، وملاك النجاة الآخروية هي الأخلاق الأربعية ، فجعلت الصلاة المقرونة بالطهارة سبباً ومقتلةً لخلق

الاختبات، والنظافة، وجعلت الزكاة المقرونة بشروطها المصروفة إلى مصارفها مظنة للسماحة والعدالة .

ولما ذكرنا أنه لا بد من طاعة قاهرة على النفس ، ليدفع بها الحجب الطبيعية ، ولا شيء في ذلك كالصوم

ولما ذكرنا أيضاً من أن أصل أصول الشرائع هو تعظيم شعائر الله وهي أربعة ، منها الكعبة، وتعظيمها الحج — وقد ذكرنا فيما سبق من فوائد هذه الطاعات ما يعلم به أنها تكفي عن غيرها وأن غيرها لا يكفى عنها والآثام باعتبار الملة على قسمين صفائر وكبائر

والكبائر ما لا يصدر إلا بغاشية عظيمة من البهيمية أو السبعية أو الشيطانية وفيه إسداد سبيل الحق ، وهتك حرمة شعائر الله أو مخالفة الارتفاقات الضرورية ، والضرر العظيم بالناس ، ويكون مع ذلك منابذاً للشرع لأن الشرع نهى عنه أشد نهى ، وغلظ التهديد على فاعله ، وجعله كأنه خروج من الملة .

والصغائر ما كان دون ذلك من دواعي الشر ومفغضيات إليه ، وقد ظهير نهى الشرع عنه حتماً ، ولكن لم يغلظ فيه ذلك التغليظ .

والحق أن الكبائر ليست محصورة في عدد ، وأنها تعرف بإبعاد النار في الكتاب والسنة الصحيحة وشرح الحد عليه ، وتسميته كبيرة ، وجعله خروجاً عن الدين ، وكون الشيء أكثر مفسدة مما نص النبي صلى الله عليه وسلم على كونه كبيرة أو مثلها في المفسدة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، الحديث معناه أن هذه الأفعال لا تصدر إلا بغاشية عظيمة من البهيمية أو السبعية ، فتصير حينئذ الملكية كأن لم تكن والإيمان كأنه زائل — دل بذلك على كونها كبائر .

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « والذي نفس محمد بيده لا يسمع به أحد من هذه الأمة يهودى ولا نصرانى ثم يموت ولم يؤمن بالذى أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » . أقول : يعنى من بلغته الدعوة ، ثم أصر على الكفر حتى مات دخل النار ، لأنه ناقض تدير الله تعالى لعباده ، ويمكن من نفسه لعنة الله والملائكة المقربين ، وأخطأ الطريق الكاسب للنجاة .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » ، وقال : « حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » . أقول : كمال الإيمان أن يتلب العقل على الطبع بحيث يكون مقتضى الطبع بآدى الأمر — وكذلك الحال فى حب الرسول — ولمعرى هذا مشهود فى الكاملين :

قيل (١) يا رسول الله : قل لى فى الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك — وفى رواية — غيرك ، قال : « قل آمنت بالله ثم استقم » ، أقول : معناه أن يحضر الإنسان بين صلبه حالة الانقياد والإسلام ثم يعمل ما يناسبه ، ويترك ما يخالفه ، وهذا قول كل من يصير به الإنسان على بصيرة من الشرائع ، وإن لم يكن تفصيلاً ، فلا يخلو من علم إجمالى يحمل الإنسان سابقاً .

وقال صلى الله عليه وسلم : (٢) « ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (٣) « وإن زنى وإن سرق » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (٤) « على ما كان من عمل » ، أقول معناه حرمه الله على النار الشديدة المؤبدة التى أوعدها للكافرين وإن عمل الكبائر .

(١) كان الثائل سفيان بن عبد الله الثقفى .

(٢) أى فى حديث أنس رضى الله عنه .

(٣) كما وقع فى حديث أبى ذر .

(٤) كما فى حديث عبادة بن الصامت .

والنكتة في سوق الكلام هذا السياق ، أن مراتب الائم بينها تفاوت بين ، وإن كان يجمعها كلها اسم الائم ، فالكبار إذا قيس بالكفر لم يكن لها قدر محسوس ، ولا تأثير يعتد به ، ولا سببية لدخول النار تسمى سببية وكذلك الصغائر بالنسبة إلى الكبار ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم والفرق بينها على آكد وجه بمنزلة الصحة والسقم ، فإن الأعراض (١) البنادية كالزكام والنصب إذا قيس إلى سوء المزاج المتمكن كالجذام والسل والاستسقاء يحكم عليها بأنها صحة وأن صاحبها ليس بمریض وأن ليس به قلبه (٢) — ورب داهية تنسى داهية — كن أصابه شوكة فم وتر أهله وماله ، قال : لم يكن بي مصيبة قبل أصلا .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن إبليس يضع عرشه على الماء ، ثم يبعث سراياه يفتنون الناس ، الحديث (٣) اعلم أن الله تعالى خلق الشياطين وجعلهم على الاغواء بمنزلة الدود التي تفعل أفعالا بمقتضى مزاجها — كالجمل يد هذه الحرارة — وأن لهم رئيساً يضع عرشه على الماء ، ويدعوهم لتكبل ما هم قبله قد استوجب أثم الشقاوة وأوفر الضلال ، وهذه سنة الله في كل نوع وفي كل صنف وليس في هذا مجاز ، وقد تحققت من ذلك ما يكون بمنزلة الرقبة بالعين .

قوله صلى الله عليه وسلم : « الحمد لله الذي رد أمره إلى الوسوسة » (٤)

(١) أي الأمراض .

(٢) يقال ما به قلبه — بالتحريك — على وزن طلبة أي ليس به علة ووترتس وسلب ، والسرايا الجنود .

(٣) تمامه « فأدأهم منه منزلة أعظم لفتنة يحيى أحدهم فيقول ضلت كذا وكذا فيقول ما صنعت شيئا قال ثم يحيى أحدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم أنت » ويدهمه يسرج .

(٤) قاله في جواب رجل جاءه فقال : إنني أحدث قسما بالله أن أكون حمتة أحب إلى من أن أسكلم به .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان قد أيس من أن يعبد »
المسلمون في جزيرة العرب ولكن في التحريش (١) بينهم .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « ذاك (٢) صريح الايمان » .

اعلم أن تأثير وسوسة الشياطين يكون مختلفا بحسب استعداد الموسوس إليه ، فأعظم تأثيره الكفر والخروج من الملة ، فإذا عصم الله من ذلك بقوة اليقين انقلب تأثيره في صورة أخرى ، وهى المقاتلات وفساد تدبير المنزل والتحريش بين أهل البيت وأهل المدينة ، ثم إذا عصم الله من ذلك أيضا صار خاطرا يجرى ، ويذهب ، ولا يبعث النفس إلى عمل لضعف أثره — وهذا لا يضر ، بل إذا اقترن باعتقاد قبح ذلك كان دليلا على صراحة الايمان ، نعم أصحاب النفوس القدسية لا يجدون شيئا من ذلك ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إلا أن الله أعاننى عليه (٣) فأسلم فلا بأمرنى إلا بخير » ، وإنما مثل هذه التأثيرات مثل شعاع الشمس يؤثر في الحديد والأجسام الصغيلة ما لا يؤثر في غيرها ، ثم وثم .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان لمة وللملك لمة » الحديث (٤)
الحاصل أن صورة تأثير الملائكة فى نشأة الخواطر الانس والرغبة فى الخير وتأثير الشياطين فيها الوحشة وخلق الخاطر والرغبة فى الشر .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من وجد من ذلك (٥) شيئا فليقل آمنى

(١) أى فى لغزاء بعضهم على بس ، والتحريش بالفرين الناس ، وقوله : جزيرة العرب
لأنما خصت لأن الدين يوشك لم يتجاوز عنها .

(٢) قاله لما سأله الأصحاب إذا نجد فى أنفسنا ما يضامم أحدنا أن يشكلم به قال .
« أو قد وجدتموه ؟ قالوا : نعم قال : ذاك « الخ .

(٣) أى على قرص من الجن .

(٤) اللمة بالفتح التزول والقرب والمراد بها ما يقع فى القلب بواسطة الشيطان أو المالك
وتعام الحديث « فأما لمة الشيطان فأما بالفر وتكذيب بالحق وأما لمة الملك فأما بالخير
ومصدق بالحق » الحديث .

(٥) أى الوسوسة فى الله وأول الحديث « لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله » .

بالله ورسوله ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « فليستعذ بالله وليتفل عن يساره ، مره أن الالتجاء إلى الله وتذكره وتقبيل حال الشياطين وإهانة أمرهم يصرف وجه النفس عنهم ، ويصد عن قبول أثرهم ، وهو قوله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ^(١)).

وقوله صلى الله عليه وسلم : « احتج آدم وموسى عند ربهما » (٢)
أقول معنى قوله : عند ربهما ، أن روح موسى عليه السلام انجذبت إلى حظيرة القدس ، فوافقت هنالك آدم .

وبطن هذه الواقعة وسرها أن الله فتح على موسى علماً على لسان آدم عليهما السلام شبه ما يرى النائم في منامه ملكاً أو رجلاً من الصالحين يسأله ، ويراجعه الكلام حتى يقين عنه بعلم لم يكن عنده . وههنا علم دقيق كان قد خفي على موسى عليه السلام حتى كشفه الله عليه في هذه الواقعة . وهو أنه اجتمع في قصة آدم عليه السلام وجهان .

أحدهما بما يلي خريصة نفس آدم عليه السلام ، وهو أنه كان ما لم يأكل الشجرة لا يظلم ولا يضحى ، ولا يحجوع ولا يمرى — وكان بمنزلة الملائكة فلما أكل غلبت البهيمية ، وكنت الملكية ، فلا جرم أن أكل الشجرة إثم يجب الاستغفار عنه .

وثانيهما بما يلي التدبير الكلى الذى قصده الله تعالى في خلق العالم

(١) سورة الأعراف آية ٢٨

(٢) حاصل الاحتجاج أن موسى عليه السلام اعترض على آدم أنك أنت أمهلت الخلق على الأرض فأجاب آدم عليه السلام تلومنى على عمل كتبه الله على قبل أن أخلق فغلب آدم في الحجة .

وأوحاه إلى الملائكة قبل أن يخلق آدم وهو أن الله تعالى أراد بخلقه أن يكون نوع الانسان خليفة في الأرض يذنب، ويستغفر، فيغفر له، ويتحقق فيهم التكليف وبعث الرسل والنواب والعذاب ومراتب الكمال والضلال، وهذه نشأة عظيمة على حديثها، وكان أكل الشجرة حسب مراد الحق ووفق حكمته، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «لو لم تذنبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم آخرين يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم، وكان آدم أول ما غلبت عليه بهيميته استتر عليه العلم الثاني، وأحاط به الوجه الأول، وعرتب عناباً شديداً في نفسه، ثم سرى عنه، ولع عليه بارق من العلم الثاني، ثم لما انتقل إلى حظيرة القدس علم الحال أصرح ما يكون، وكان موسى عليه السلام يظن ما كان يظن آدم عليه السلام حتى فتح الله عليه العلم الثاني، وقد ذكرنا أن الوقائع الخارجية يكون لها تعبير كتعبير المنام وأن الأمر والنهي لا يكونان جزافاً، بل لهما استعداد بوجهيهما.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة، ثم أبواه يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه كما تنتج البهيمة جماعاً» (١) هل تصون فيها من جدعاء.

أقول اعلم أن الله تعالى أجرى سنته بأن يخلق كل نوع من الحيوانات والنباتات وغيرهما على شكل خاص به، يخص الانسان مثلاً بكونه بآدى البشرية مستوى القامة عريض الاظفار ناطقاً ضاحكاً، وبتلك الخواص يعرف أنه إنسان اللهم إلا أن تفرق العادة فرد نادر كما ترى أن بعض المولودات يكون له خرطوم أو حافر فكذلك أجرى سنته أن يخلق في كل نوع قسطاً من العلم والادراك محدوداً بحد مخصوصا به لا يوجد في غيره مطرداً في أفرادها، يخص النحل بإدراك

(١) أى سلبية الأطراف، والجدعاء مقطوعة الأطراف: والمراد أن الولد يكون في الجبله مهيئاً لقبول الحق طبعاً ولو خفته شياطين الأوس والجن لم يختر غير الحق.

الأشجار المناسبة لها ، ثم اتخاذ الأكنان وجمع العسل فيها ، فلن ترى فرداً من أفراد النحل إلا وهو يدرك ذلك ، وخص الحمام بأنه كيف يهدر وكيف يعشش وكيف يزق فراخه ، وكذلك خص الله تعالى الإنسان بأدراك زائد وعقل مستوفى ، ودمس فيه معرفة بآرثه والعبادة له وأنواع ما يرتفقون به في معاشهم وهو الفطرة ، فلو أنهم لم يمنعمهم مانع لكبروا عليها ، لكنه قد تمتاز الموارض كاضلال الأيوين ، فيقلب العلم جهلاً كمثل الرهبان يتمسكون بأنواع الحيل ، فيقطعون شهوة النساء والجوع مع أنهما مدسوسان في نظرة الانسان

قوله صلى الله عليه وسلم : « خلقهم لها وهم في أصلا بآبائهم — وقوله صلى الله عليه وسلم — هم من آبائهم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « الله أعلم بما كانوا عاملين » وقوله صلى الله عليه وسلم في منامه الطويل : « نسّم ذرية بنى آدم تكون عند إبراهيم عليه السلام » ، اعلم أن الأكثر أن يولد الولد على الفطرة كافراً ، لكن قد يخلق بحيث يستوجب اللعن بلا عمل كالذى قتله الخضر طبع كافراً ، وأما من آبائهم فحمل على أحكام الدنيا ، وليس أن التوقف في النواميس إنما يكون لعدم العلم ، بل قد يكون لعدم انضباط الأحكام بمظنة ظاهرة أو لعدم الحاجة إلى بيانه أو غموض فيه بحيث لا يفهمه المخاطبون .

قوله صلى الله عليه وسلم : « بيده الميزان يخفض ويرفع » أقول : هذا إشارة إلى التدبير ، فإن مبناه على اختيار الأوفق بالمصلحة ، فإما من حادثة يجمع فيها أسباب متنازعة إلا ويقضى الله في ذلك ما هو العدل ، وهو قوله تعالى (كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ^(١)) .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إن قلوب بنى آدم كلها بين أصبعين من

أصاب الرحمن ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مثل القلب كريشة بأرض فلاة تقلبها الرياح ظهراً لبطن » أقول : أفعال العباد اختيارية ، لكن لا اختيار لهم في ذلك الاختيار ، وإنما مثله كمثل رجل أراد أن يرى حجراً ، فلو أنه كان قادراً حكماً خلق في الحجر اختيار الحركة أيضاً ، ولا يرد عليه أن الأفعال إذا كانت مخلوقة لله تعالى ، وكذلك الاختيار فقيم الجزاء ، لأن معنى الجزاء يرجع إلى ترتب بعض أفعال الله تعالى على البعض ، بمعنى أن الله تعالى خلق هذه الحالة في العبد فاقضى ذلك في حكمته أن يخلق فيه حالة أخرى من النعمة أو الألم كما أنه يخلق في الماء حرارة ، فيقتضى ذلك أن يكسوه صورة الهواء ، وإنما يشترط وجود الاختيار وكسب العبد في الجزاء بالعرض لا بالذات ، وذلك لأن النفس الناطقة لا تقبل لون الأعمال التي لا تستند إليها ، بل إلى غيرها من جهة الكسب ، ولا الأعمال التي لا تستند إلى اختيارها وقصدها ، وليس في حكمة الله أن يجازى العبد بما لم تقبل نفسه الناطقة لونه ، فإذا كان الأمر على ذلك كفى هذا الاختيار غير المستقل في الشرطية إذا كان مصححاً لقبول لون العمل ، وهذا الكسب غير المستقل إذا كان مصححاً لتخصيص هذا العبد بمخلق الحالة المتأخرة فيه دون غيره ، وهذا تحقيق شريف مفهوم من كلام الصحابة والتابعين فاحفظه .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله خلق خلقه في ظلمة فألقى عليهم من نوره فمن أصابه من ذلك النور اهتدى ومن أخطأ ضل » فلذلك أقول : جف القلم على علم الله ، معناه أنه قدرهم قبل أن يخلقوا ، فكانوا هنالك عراة عن الكمال في حد أنفسهم ، فاستوجبوا أن يبعث إليهم ، وينزل عليهم ، فاهتدى بعض منهم ، وضل آخرون وقدر جميع ذلك مرة واحدة ، لكن كان لما من أنفسهم تقدم على ما لم يبعث الرسل ، كقوله صلى الله عليه وسلم رواية عن الله تعالى : « كلكم جامع إلا من أطعته ، وكلكم ضال إلا من هديته » ، أو نقول : هذا إشارة إلى واقعة مثل واقعة اخراج ذرية آدم عليه السلام .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا قضى الله لعبد أن يموت بأرض جمل له إليها حاجة » أقول : فيه إشارة إلى أن بعض الحوادث توجد للتأنيخ (١) نظام الأسباب ، فإن لم يكن استهل من إلهام أو بعث تقرب لا بد أن يظهر ذلك

قال صلى الله عليه وسلم : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء » أقول : خلق الله تعالى العرش والماء أول ما خلق ، ثم خلق جميع ما أراد أن يوجد في قوة من قوى العرش يشبه الخيال من قوانا ، وهو المعبر عنه بالذكر على ما بينه الإمام الغزالي - ولا تظن ذلك مخالفا للسنة - فإنه لم يصح عند أهل المعرفة بالحديث من بيان صورة القلم والوح على ما يلج (٢) به العامة شيء يعتد به ، والذي يروونه هو من الأساطيلات وليس من الأحاديث المحمدية ، وذهاب المتأخرين من أهل الحديث إلى مثله نوح من التعمق (٣) وليس للمتقدمين في ذلك كلام . وبالجملة فتحققت هنالك صورة هذه السلسلة بتأنيها عبر عنه بالكتابة أخذاً من إطلاق الكتابة في السياسة المدنية على التعمين والایجاب ، ومنه قوله تعالى :

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ^(٤)) .

وقوله تعالى :

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ ^(٥)) . الآية

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله كتب على عبده حفظه من

(١) أى يتصلع .

(٢) أى يلتقط .

(٣) أى التكلف .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٣ .

(٥) سورة البقرة آية ١٨٠ .

من الزنا ، الحديث ، وقول الصحابي : كذبت في غزوة كذا ولم يكن هناك ديوان (١) كما ذكره كعب بن مالك ، ونظير ذلك في أشعار العرب كثير جداً ، وذكر — خمسين ألف سنة — يحتمل أن يكون تعيناً ويحتمل أن يكون بياناً لطول المدة

قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله خلق آدم ، ثم مسح ظهره يمينه ، الحديث (٢) أقول لما خلق الله آدم ليكون أباً للبشر. النف في وجوده حقائق بنيه ، فأعطاه الله تعالى وقتاً من أوقاته ، علم ما تضمنه وجوده بحسب القصد الإلهي ، فأراه إياهم رأى عين بصورة مثالية ، ومثل سماعتهم وشقاوتهم بالنور والظلمة ، ومثل ما جبلهم عليه من استعداد التكليف بالسؤال والجواب والالتزام على أنفسهم ، فهم يؤخذون بأصل استعدادهم ، وتلعب المؤاخذة إلى شبحه في الظاهر .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه ، الحديث (٣) أقول : هذا الانتقال تدريجي غير دفعي ، وكل حد يبين السابق واللاحق ، ويسمى المالم يتغير من صورة الدم تغيراً فاحشاً — نطفة — وما فيه انجذاب ضعيف — علقة وما فيه انجذاب أشد من ذلك — مضغة وإن كان فيه عظم رخو ، وكما أن النواة إذا أقيمت في الأرض وذلك في وقت معلوم ، وأحاط بها تدبير معلوم علم المطلع على خاصية نوع النخل وخاصية تلك الأرض وذلك الماء وذلك الوقت أنه يحسن نباتها ويتحقق من شأنه على بعض الأمر ، فكذلك يحلى الله على بعض الملائكة حال المولود بحسب الجيلة التي جبل عليها .

(١) أي دفتر .

(٢) تمامه « فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للجنة ويسمى أهل الجنة يملكون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال : هؤلاء قنار ويسمى أهل النار يملكون » الحديث .
(٣) تمامه « أربعين يوماً ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أم سعيد ، ثم ينسخ فيه الروح » الحديث فقوله : يجمع أي ما يطلق منه أحدكم يتر وهو مرز في بطنها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا وقد كتب له مقعده من النار ومقعده من الجنة » أقول : كل صنف من أصناف النفس له كمال ونقصان ، عذاب وثواب ، ويحتمل أن يكون المعنى إيمان الجنة وإيمان النار ، وقوله تعالى :

(وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ (١) . الْآيَةَ

لا يخالف حديث « ثم مسح ظهره يمينه واستخرج منه ذريته » لأن آدم أخذت عنه ذريته ومن ذريته ذريتهم إلى يوم القيامة على الترتيب الذى يوجدون عليه ، فذكر فى القرآن بعض القصة وبين الحديث تتمتها ، قوله تعالى :

(فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٢) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (٣) .

أى من كان متصفا بهذه الصفات فى علنا وقدرنا (فسنيسره) لتلك الأعمال فى الخارج ، وبهذا التوجيه ينطبق عليه الحديث .

قوله تعالى :

(وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٤) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٥) .

أقول المراد بالالهام هنا خلق صورة الفجور فى النفس كما سبق فى حديث ابن مسعود ، فالالهام فى الأصل خلق الصورة العملية التى يصير بها طالما ، ثم نقل إلى صورة إجمالية هى مبدأ آثار ، وإن لم يصير بها عالما تميزاً ، والله أعلم .

(١) سورة الأعراف آية ١٧٢

(٢) سورة الليل آية ٥ — ٦

(٣) سورة الشمس آية ٧ — ٨

من أبواب الاعتصام بالكتاب والسنة

قد حذرنا النبي صلى الله عليه وسلم مداخل التحريف بأقسامها . وغلط النهي عنها ، وأخذ اليهود من أمته فيها ، فن أعظم أسباب التهاون ترك الأخذ بالسنة ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم : ما من نبي بعثه الله في أمته قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته^(١) ، ويقتدون بأمره ، ثم إنها تختلف من بعدم خلوف يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فن جاهدكم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل^(٢) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ألفين^(٣) أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري بما أمرت به أو نهيته عنه ، فيقول : لا أدرى ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه ، ورغب في الأخذ بالسنة جذاً لاسياً عند اختلاف الناس .

وفي التشديد^(٤) قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تشددوا على أنفسكم ، فيشدد الله عليكم ، ورد على عبد الله بن عمرو والرهط الذين تقالوا عبادة النبي صلى الله عليه وسلم وأرادوا شاق الطاعات .

وفي التعمق قوله صلى الله عليه وسلم : « ما بال أقوام يتزهون عن الشيء أصنمه ، فوائقه إلى لأعلهم بأفقه وأشدهم خشية له » ، وقوله صلى الله

(١) أي جديده وسيرته وقوله : — تخلف أي تمتعت ، وقوله : — خلوف — بضم الخاء — جم خلف — يسكون اللام — وهو القلب السود ، ويقال للمصالح خلف — بفتح اللام — وجهه أخلاف .

(٢) أي لأنه استحل عماره .

(٣) أي لا أجدن ، وقوله : « أريكته » أي سريرته المزين بالحلل والألوان ، والمعنى لا يلبس لأحد أن يقول لا أعلم غير القرآن ولا يجوز لأحد أن يمرض عن السنة لأن المرض عنها يمرض عن القرآن .

(٤) أي اتقى من أسباب التهاون ، وقوله : « لا تشددوا على أنفسكم » أي بالأعمال الشاقة ، وقوله : « فيشدد الله عليكم أي يمرض للمضاق عليكم .

عليه وسلم : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل » وقوله صلى الله عليه وسلم : « أتم أعلم بأمور دنياكم » .

وفي الخلط قوله صلى الله عليه وسلم لمن أراد (١) الخوض في علم اليهود « أمتهوكون أتم كما تهوكت اليهود والنصارى ؟ لقد جنتكم بها يبضاء نفية ولو كان موسى حيا لما وسعه إلا اتباعى » ، وجعله صلى الله عليه وسلم (٢) من أبغض الناس من هو مبتغى في الاسلام سنة الجاهلية .

وفي الاستحسان قوله صلى الله عليه وسلم : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » وضرب الملائكة له صلى الله عليه وسلم مثل رجل (٣) بنى داراً ، وجعل فيها مآذبة ، وبعث داعياً (٤) أقول هذا إشارة إلى تكليف الناس به وجعله كالآمر المحسوس لإكالا للتعليم .

قوله صلى الله عليه وسلم : « مثل كمثل رجل استوقد ناراً ، الحديث (٥) وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما مثل ومثل ما بعث الله به كمثل رجل أتى قوما فقال يا قوم إني رأيت الجيش بعينى » الحديث (٦)

(١) كان هو عمر الفاروق رضى الله عنه « فقال قئبى صلى الله عليه وسلم : لنا سبع أحاديث من يهود سمعنا أقرى أن نكتب بعضها ؟ فقال : أمتهوكون أتم » الخ ، وقوله : متهوكون أى مشعوذون .

(٢) أى في حديث ابن عباس ، وقوله : مبتغى أى طالب ، وسنة الجاهلية طريقتهم .

(٣) أى كرم ، والمآذبة — بضم الهمزة — طعام يدهس الناس إليه كالمولية .

(٤) تمامه فن أجاب الداعى دخل النار وأكل من المآذبة ومن لم يجب لم يدخل ولم يأكل من المآذبة وفي آخره الدار الجنة والداعى محمد فن أطلع محمداً لقد أطلع الله

ومن عصى محمداً فقد عصى الله (٥) تمامه فلما أضاءت ماحولها جعل الفراش وهذه الدواب التى تلج في النار يقمن فيها

وجعل يحجزهن ويطلبهن فيجعلن فيها فأنا آخذ بمحجزكم عن النار وأتم قهصون فيها

(٦) تمامه وإني أنا النذير الربان فالنجاء النجاء فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا فأطلقوا على منهم قنبوا وكذبت طايفة منهم فأصبحوا مكاتبهم فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم .

دليل ظاهر على أن هناك أعمالاً تستوجب في أنفسها عذاباً قبل البعث ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً الحديث (١) » فيه بيان قبول أهل العلم هدايته صلى الله عليه وسلم بأحد وجهين ، الرواية صريحاً ، والرواية دلالة بأن استنبطوا ، وأخبروا بالمستنبطات ، أو عملوا بالشرع ، فاهتدى الناس بهديهم ، وعدم قبول أهل الجهل رأساً .

قوله صلى الله عليه وسلم في الموعظة البليغة : « فليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » .

أقول انتظام الدين يتوقف على اتباع سنن النبي ، وانتظام السياسة الكبرى يتوقف على الانقياد للخلفاء فيما يأمرهم بالاجتهاد في باب الارتفاقات وإقامة الجهاد ، وأمثال ذلك ما لم يكن إبداعاً لشرعة أو مخالفاً لنص .

« خط رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم خطاً ثم قال : هذا سبيل الله ، ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله وقال : هذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه وقرأ .

(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَنُورَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) (٢) .

أقول الفرقة الناجية هم الآخذون في العقيدة والعمل جميعاً بما ظهر من الكتاب والسنة ، وجرى عليه جمهور الصحابة والتابعين وإن اختلفوا فيما

(١) تمامه فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأبقت الكلاً والصبب الكثير وكانت منها أجادب أمسكت الماء ففزع الله بها الناس ففربوا وسقوا وزرعوا وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيمان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً فذلك مثل من قلّه في دين الله ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به .

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٣

بينهم فيما لم يشتهر فيه نص ، ولا ظهر من الصحابة اتفاق عليه استدلالاً منهم
بعض ما هنالك أو تفسيراً لمجمله .

وغير الناجية كل فرقة انتحلت عقيدة خلاف عقيدة السلف أو عملا
دون أعمالهم .

قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يجتمع هذه الأمة على الضلالة » وقوله
صلى الله عليه وسلم : « يعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من
يحدد لها دينها » وتفسيره في حديث آخر « يحمل هذا العلم من كل خلف
عدوله بنفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » .

اعلم أن الناس لما اختلفوا في الدين ، وأفسدوا في الأرض قرع ذلك
باب جود الحق فبعث محمداً صلى الله عليه وسلم وأرد بذلك إقامة الملة
الموجاه ، ثم لما توفى النبي صلى الله عليه وسلم صارت تلك العناية بعينها
متوجهة إلى حفظ علمه ورشده فيما بينهم ، فأورثت فيهم إلهامات
وتقريبات ، ففى حظيرة القدس داعية لإقامة الهداية فيهم ما لم تقم الساعة ،
فوجب لذلك أن يكون فيهم لا محالة أمة قائمة بأمر الله ، وأن لا يجتمعوا على
الضلالة بأسرهم ، وأن يحفظ القرآن فيهم ، وأوجب اختلاف استعدادهم
أن يلحق بما عندهم مع ذلك شيء من التغير ، فانتظرت العناية لناس مستعدين
قضى لهم بالتنويه ، فأورثت في قلوبهم الرغبة في العلم ، ونفى تحريف الغالين
وهو إشارة إلى التشدد والتعمق ، وانتحال المبطلين وهو إشارة إلى
الاستحسان وخطأ ملة بملة ، وتأويل الجاهلين وهو إشارة إلى التهاون ، وترك
المأمر به وتأويل ضعيف .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »
وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن العلماء ورثة الأنبياء » وقوله صلى الله
عليه وسلم : « فضل العالم على العابد كفضلني على أدناكم » وأمثال ذلك ، أعلم
أن العناية الإلهية إذا حلت بشخص ، وصيره الله مظنة لتدبير إلهي لا بد أن
يصير مرحوماً ، وأن تؤمر الملائكة بحبته وتعظيمه لحديث محبة جبرائيل

ووضع القبول في الأرض، ولما انتقل النبي صلى الله عليه وسلم نزلت العناية الخاصة به بحسب حفظ ملته إلى حلة العلم ورواته ومشيعيه ، فأتبع فيهم فوائد لا تحصى .

قوله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله عبداً سمع مقالتي لحفظها ووعاها وأداها كما سمعها » أقول : سبب هذا الفضل أنه مظنة لحل الهداية النبوية إلى الخلق .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من كذب على متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار » قوله صلى الله عليه وسلم : « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون » .

أقول لما كان طريق بلوغ الدين إلى الأعصار المتأخرة إنما هي الرواية ، وإذا دخل الفساد من جهة الرواية لم يكن له علاج ألينة كان الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم كبيرة ، ووجب الاحتياط في الرواية لشلا يروى كذباً .

قوله صلى الله عليه وسلم : « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تصدقوا ولا تكذبوا » أقول : الرواية عن أهل الكتاب تجوز فيما سبيله سبيل الاعتبار ، وحيث يكون الأمن عن الاختلاط في شرايع الدين ، ولا تجوز فيما سوى ذلك ، وما ينبغي أن يعلم أن غالب الإسرائيليات المدسوسة في كتب التفسير ، والأخبار منقولة عن أخبار أهل الكتاب لا ينبغي أن يبنى عليها حكم واعتقاد فتدبر .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من تعلم علماً مما يبتنى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة » ، يعني ربحها أقول يحرم طلب العلم الديني لأجل الدنيا ، ويحرم تعليم من يرى فيه الغرض الفاسد لوجوه : منها أن مثله لا يخلو غالباً من تحريف الدين لأغراض الدنيا بتأويل ضعيف ، فوجب سد الذريعة ومنها ترك حرمة القرآن والسنة وعدم الاكتراث بها .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من سئل عن علم عليه ، ثم كتمه ، ألجم يوم القيامة بلجام من نار » أقول يحرم كتم العلم عند الحاجة إليه لأنه أصل التهاون وسبب نسيان الشرائع ، وأجزية المعاد تبني على المناسبات فلما كان الإلثم كف لسانه عن النطق جوزى بشبح الكف وهو اللجام من نار .

قوله صلى الله عليه وسلم : « العلم ثلاثة (١) آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة ، وما كان سوى ذلك فهو فضل » أقول هذا ضبط وتحديد لما يجب عليهم بالكفاية ، فيجب معرفة القرآن لفظاً ، ومعرفة حكمه بالبحث عن شرح غريبه وأسباب نزوله وتوجيه معضله وناسخه ومنسوخه أما المشابهة لحكمه التوقف أو الإرجاع إلى المحكم والسنة القائمة ما ثبت في العبادات والارتقافات من الشرائع والسنن مما يشتمل عليه علم الفقه ، والقائمة ما لم ينسخ ، ولم يهجر ، ولم يشذ روايه ، وجرى عليه جمهور الصحابة والتابعين . أعلاها ما اتفق فقهاء المدينة والكوفة عليه ، وآيته أن يتفق على ذلك المذاهب الأربعة ، ثم ما كان فيه قولان لجمهور الصحابة أو ثلاثة ، ذلك كل قد حمل به طائفة من أهل العلم ، وآية ذلك أن تظهر في مثل الموطأ وجامع عبد الرزاق رواياتهم وما سوى ذلك فإنما هو استنباط بعض الفقهاء دون بعض تفسيراً وتخريجاً واستدلالاً واستنباطاً ، وليس من القائمة والفريضة العادلة الانتصاب للورثة ، ويلحق به أبواب القضاء مما سبيله قطع المنازعة بين المسلمين بالعدل ، فهذه الثلاثة يحرم خلو البلد عن غالبها لتوقف الدين عليه ، وما سوى ذلك من باب الفضل والزيادة .

ونهى صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطنات ، وهي المسائل التي يقع المسئول عنها في الغلط ويمتنع بها أذهان الناس ، وإنما نهى عنها لوجوه .

منها أن فيها إرباء وإذلالا للمسئول عنه وعجبا وبطراً لنفسه .

(١) أي علم الفريضة منحصراً فيها . قوله : حكمة أي غير مدوخة ، وسنة قائمة أي نافعة تتوجه إليها الرغبات تابعة صحيحة ، فريضة عادلة أي أحكام مستنبطة من الكتاب والسنة ، فالعادلة بمعنى المساوية لما ثبت بالكتاب والسنة وقوله : فضل أي لا خير فيه من قبيل أعوذ بالله من علم لا ينفع

ومنها أنها تفتح باب التعمق، وإنما الصواب ما كان عند الصحابة والتابعين أن يوقف على ظاهر السنة ، وما هو بمنزلة الظاهر من الإيمان والاتقضاء والفحوى ، ولا يمتن جداً ، وألا يقتسم في الاجتهاد حتى يضطر إليه ، وتقع الحادثة فإن الله يفتح عند ذلك (١) العلم عناية منه بالناس ، وأما تهيته من قبل فظنة الغلط .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال في القرآن برأيه ، فليتبوأ مقعده في النار » - أقول : يحرم الخوض في التفسير لمن لا يعرف اللسان الذي نزل القرآن به والمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من شرح غريب وسبب نزول وناسخ ومنسوخ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « المراء في القرآن كفر » أقول : يحرم الجدل في القرآن وهو أن يرد الحكم المنصوص بشبهة يمجدها في نفسه :

قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما هلك من كان قبلكم بهذا ضربوا كتاب الله بعضه ببعض » أقول : يحرم التدارؤ (٢) بالقرآن، وهو أن يستدل واحد بآية ، فيرده آية أخرى طلباً لإثبات مذهب نفسه، وهدم وضع صاحبه ، أو ذهاباً إلى نصرة مذهب بعض الأئمة على مذهب بعض ، ولا يكون جامع الهمة على ظهور الصواب والتدارؤ بالسنة ، مثل ذلك .

قوله صلى الله عليه وسلم « لكل آية منها ظن وبطن ولكل حد مطلع » أقول أكثر ما في القرآن يان صفات الله تعالى وآياته، والأحكام والقصاص والاحتجاج على الكفار والموعظة بالجنة والنار - فالظن - الإحاطة بنفس ما سبق الكلام له والبطن في آيات الصفات التفكير في آلاء الله والمرآبة ، وفي آيات الأحكام الاستنباط بالإيمان والاشارة والفحوى والاتقضاء كاستنباط علي رضي الله عنه من قوله تعالى :

(وَمَثَلَةٌ وَفَصَالَهُ تَلَاوُونَ تَهَرَأً (٣)) .

أن مدة الحمل قد تكون ستة أشهر لقوله :

(حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ^(١)) .

وفي القصص معرفة مناط الثواب والمدح أو العذاب والذم ، وفي العظة رقة القلب وظهور الخوف والرجاء وأمثال ذلك ومطلع كل حد الاستعداد الذي به يحصل كعبرة اللسان والآثار وكلف الذهن واستقامة الفهم .

قوله تعالى :

« مِنْهُ آيَاتٌ مُخَكَّمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ »

أقول الظاهر أن المحكم ما لم يحتمل إلا وجهاً واحداً مثل :

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ »

والمتشابه ما احتمل وجوهاً ، إنما المراد بعضها كقوله تعالى :

« لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَفَعَلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا »

حلها الزائفون على إباحة الخمر ما لم يكن بنى أو إفساد في الأرض ، والصحيح حلها على شاربها قبل التحريم .

قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » ، أقول : النية القصد والعزيمة ، والمراد هنا العلة الغائية التي يتصورها الإنسان ، فيعته على العمل مثل طلب ثواب من الله أو طلب رضا الله ، والمعنى ليس للأعمال أثر في تهذيب النفس وإصلاح عوجها إلا إذا كانت صادرة من تصور مقصد مما يرجع إلى التهذيب دون العادة وموافقة الناس أو الرياء والسمعة أو قضاء

(٢) سورة آل عمران آية ٧

(٤) سورة المائدة آية ٩٣

(١) سورة البقرة آية ٢٢٣

(٣) سورة النساء آية ٢٣

جبة ، كالقتال من الشجاع الذى لا يستطيع الصبر عن القتال ، فلو لا مجاهدة الكفار لصرف هذا الخلق في قتال المسلمين ، وهو ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم : الرجل يقاتل رياءً ويقاتل شجاعة فأيهما في سبيل الله ؟ فقال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ، والفقه في ذلك أن عزيمة القلب روح والأعمال أشباح لها .

قوله صلى الله عليه وسلم : « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما مشبهات ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه » أقول قد تتعارض الوجوه في المسألة ، فتكون السنة حيثئذ الاستبراء والاحتياط ، فمن التعارض أن تختلف الرواية تصريحاً كس الذكر ، هل ينقض الوضوء ، أثبتة البعض ، ونفاه الآخرون ، ولكل واحد حديث يشهد له ، وكالتسكح للحرم سوجه (١) طائفة ، ونفاه آخرون ، واختلفت الرواية .

ومنه أن يكون اللفظ المستعمل في ذلك الباب غير منضبط المعنى يكون معلوماً بالقسمة والمثال ، ولا يكون معلوماً بالحد الجامع المانع ، فيخرج ثلاث مواد ، مادة يطلق عليه اللفظ يقيناً ، ومادة لا يطلق عليها يقيناً ، ومادة لا يدري هل يصح الإطلاق عليها أم لا .

ومنه أن يكون الحكم منوطاً يقيناً بملة هي مظنة لمقصد يقيناً ، ويكون نوع لا يوجد فيه المقصد ، ويوجد فيه الملة كالأمة المشتراة من لا يجمع مثله ، هل يجب استبرائها ؟ فهذه وأمثالها يتأكد الاحتياط فيها .

قوله صلى الله عليه وسلم : نزل القرآن على خمسة وجوه ، حلال ، وحرام ، ومحكم ، ومتشابه وأمثال . أقول : هذه الوجوه أقسام للكتاب ولو بتقسيمات شتى ، فلا جرم ليس فيها تماثل حقيقى ، فالحكم يكون تارة حلالاً وأخرى حراماً ، ومن أصول الدين ترك الخوض بالعقل في المتشابهات من

الآيات والاحاديث ، ومن ذلك أمور كثيرة لا يدري أأريد حقيقة الكلام أم أقرب مجاز إليها ؟ وذلك فيما لم تجمع عليه الأمة ، ولم ترتفع فيه الشبهة والله أعلم .

من ابواب الطهارة

اعلم أن الطهارة على ثلاثة أقسام : طهارة من الحدث ، وطهارة من النجاسة المتعلقة بالبدن أو الثوب أو المكان ، وطهارة من الأوساخ النابتة من البدن كشمع العانة والأظفار والدرن .

أما الطهارة من الأحداث فأخوذة من أصول البر ، والعمدة في معرفة الحدث ، وروح الطهارة وجدان أصحاب النفوس التي ظهرت فيها أنوار ملكية ، فأحسست بمنافرتها للحالة التي تسمى حدثاً ، وسرورها وانشراحها في الحالة التي تسمى طهارة ، وفي تعيين هيئات الطهارة وموجباتها ما اشتهر في الملل السابقة من اليهود والنصارى والمجوس وبقايا الملل الاسماعيلية ، فكانوا يجعلون الحدث على قسمين ، والطهارة على ضربين - كما ذكرنا من قبل - وكان الغسل من الجنابة سنة سائرة في العرب فوزع النبي صلى الله عليه وسلم قسمي الطهارة على نوعي الحدث ، فجعل الطهارة الكبرى بأزاء الحدث الأكبر لأنه أقل وقوعاً وأكثر لوناً وأحوج إلى تلبيه النفس بعمل شاق فلما يفعل مثله ، والطهارة الصغرى بأزاء الحدث الأصغر لأنه أكثر وقوعاً وأقل لوناً ويكفيه التنبيه في الجملة ، والأمور التي فيها معنى الحدث كثيرة جداً يعرفها أهل الآذواق السليمة . . . لكن الذي يصلح أن مخاطب به الناس كافة ما هو منضبط بأمور محسوسة ظاهرة الأثر في النفس لتتمكن المؤاخظة به جبرة ، فلذلك تعين ألا يدار الحكم على اشتغال النفس بما يختلج في المعدة ، ولكن يدار على خروج شيء من السبيلين فإن الأول غير مضبوط المقدار وإذا تمكن لا يرفضه الوضوء من خارج ، والثاني معلوم بالحس ، وأيضاً فلنعي انقباض النفس فيه شبح محسوس وخليقة ظاهرة وهي التلطن بالنجاسة ،

وأيضاً إنما يؤثر الوضوء عند زوال اشتغال النفس وذلك بالخروج ، وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « لا يصلح أحدكم وهو يدافع الأخبثين . » أن نفس الاشتغال فيه معنى من معاني الحدث .

والأمور التي فيها معنى الطهارة كثيرة كالغسل والاذكار المذكورة لهذه الخلقة كقوله : « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » ، وقوله : « اللهم تقني من الخطايا كما تقيت الثوب الأبيض من الدنس » ، والحلول بالمواضع المباركة ونحو ذلك ، لكن الذي يصلح أن يخاطب به جماهير الناس ما يكون منضبطاً متيسراً لهم كل حين وكل مكان . والذي يحس أثره بآدى الرأى ، والذي جرى عليه طوائف الأمم .

وأصل الوضوء غسل الأطراف ، فضبط^(١) الوجه واليدين - إلى المرفقين - لأن دون ذلك لا يحس أثره ، والرجلين - إلى الكعبين - لأن دون ذلك ليس بمضوئ تام ، وجعل وظيفة الرأس المسح لأن غسله نوع من المخرج .

وأصل الغسل تغيم البدن بالغسل .

وأصل موجب الوضوء الخارج من السييلين وما سوى ذلك محمول عليه .
وأصل موجب الغسل الجماع والحيض ، وكان هذين الأمرين كانا مُسَلَّمَيْنِ في العرب قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما القسبان الآخران من الطهارة فأخوذان من الارتفاقات فإنهما من مقتضى أصل طبيعة الإنسان لا يتفك عنهما قوم ولا ملة ، والشارع اعتمد في ذلك على ما عند العرب .
القح^(٢) من الرقاهية المتوسطة كما اعتمد عليه في سائر ما ضبط من الارتفاقات فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم على تعيين الآداب وتمييز المشكل وتقدير المجهل .

فصل في الوضوء

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الطهور شطر (١) الإيمان » .

أقول : المراد بالإيمان ههنا حياة نفسانية مركبة من نور الطهارة والإخبات ، والإحسان أوضح منه في هذا المعنى ، ولا شك أن الطهور شرطه .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياها من جسده حتى تخرج من أظفاره » أقول : النظافة المؤثرة في جذر النفس ، تقدر النفس ، وتلحقها بالملائكة ، وتلبي كثير من الحالات الدنسية (٢) فجعلت خاصيتها غاصية للوضوء الذي هو شبحها ومظهرها وعنوانها .

قوله صلى الله عليه وسلم . « إن أمي يدعون يوم القيامة غُرّاً (٣) محجلين من آثار الوضوء » ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « تبلغ الحلية (٤) من المؤمن حيث يبلغ الوضوء » أقول لما كان شبح الطهارة ما يتعلق بالأعضاء الخمسة تمثل تنعم النفس بها حلية لتلك الأعضاء وغرة وقصلاً كما يتمثل الجفن وبرأ والشجاعة أسداً .

قوله صلى الله عليه وسلم « لا يحافظ (٥) على الوضوء إلا مؤمن (٦) » ، أقول : لما كانت المحافظة عليه شاقة لا تتأتى إلا بمن كان على بصيرة من أمر الطهارة موقناً بنفعها الجسم جعلت علامة الإيمان .

(١) أي نصف

(٢) أي الوضوء

(٣) التراجع الأغر وهو الأبيض الوجه ، والمجمل من الجبل التي قوامها بيض ، والمعنى أنهم إذا دعوا على رؤوس الأشهاد أو إلى الجنة كانوا على هذه الصفة ، والمراد بإطالة الفترة لإرسال الماء أكثر من محل القرض .

(٤) أي اليان ، وقيل : زينة لجنة .

(٥) أي يدوم . (٦) أي كامل الإيمان .

صفة الوضوء

صفة الوضوء على ما ذكره عثمان وعلى وعبد الله بن زيد وغيرهم رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بل تواتر عنه صلى الله عليه وسلم وتطابق عليه الأمة أن يغسل يديه قبل إدخالهما الإناء ، ويتمضمض ، ويستنثر (١) ، ويستنشق ، فيغسل وجهه فقراعيه إلى المرفقين ، فيمسح برأسه ، فيغسل رجليه إلى الكعبين ، ولا عبرة بقوم تجارت بهم الأهواء ، فانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر الآية ، فانه لا فرق عندى بين من قال بهذا القول وبين من أنكر غزوة بدر أو أحد مما هو كالشمس في رابعة النهار ، نعم من قال بأن الاحتياط الجمع بين الغسل والمسح أو أن أدنى الغرض المسح ، وإن كان الغسل مما يلام أشد الملامه على تركه فذلك أمر يمكن أن يتوقف فيه العلماء حتى تنكشف فيه جلية الحال ، ولم أجد في رواية صحيحة تصريحاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بغير مضمضة واستنشاق وترتيب ، فهى متأكدة في الوضوء غاية الوكادة ، وهما طهارتان مستقلتان من خصال الفطرة ضمتا مع الوضوء ليكون ذلك توقيتاً لهما ، ولأنهما من باب تهديد المغابن (٢) ، والوصل بينهما أصح من الفصل .

وآداب الوضوء ترجع إلى معان : (منها) : تهديد المغابن التى لا يصل إليها الماء إلا بعناية (٣) كاللمضمضة والاستنشاق وتخليل أصابع اليدين والرجلين واللحية وتحريك الحفاتم .

ومنها إكمال التنظيف كثلث الغسل وكالاصباح — وهو إطالة الغرة — والتحجيل والإفناء — وهو الدلك — ومسح الأذنين مع الرأس والوضوء على الوضوء .

(١) الاستنثار إخراج ماء الأنف والاستنشاق جذب الماء بالنفس إلى الأنف .

(٢) المغابن مكاسر الجهد وأما كن يتجمع فيها الوسخ .

(٣) أى بحققة .

ومنها موافقة عاداتهم في الأمور المهمة كالبدء بالإيمان ، فإن الإيمان أقوى وأولى ، فكان أحق بالبدء فيما كان بهما ، واختصاصه بالطيبات والمحاسن دون أضرارها فيما كان بأحدهما .

ومنها ضبط فعل القلب بالفاظ صريحة في المراد ، وضم الذكر للسان مع القلب .

قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وضوء لمن لم يذكر الله » . أقول . هذا الحديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه وعلى تقدير صحته ، فهو من المواضع التي اختلف فيها طريق التلقي من النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد استمر المسلمون يحكون وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ويعلمون الناس ، ولا يذكرون التسمية حتى ظهر زمان أهل الحديث ، وهو نص على أن التسمية ركن أو شرط ، ويمكن أن يجمع بين الوجهين بأن المراد هو الذكر بالقلب ، فإن العبادات لا تقبل إلا بالنية ، وحينئذ يكون صيغة لا وضوء على ظاهرها ، نعم التسمية أدب كسائر الآداب لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لم يبدأ باسم الله فهو أبتر » ، وقياساً على مواضع كثيرة ، ويحتمل أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء لكن لا يرتضى مثل التأويل ، فإنه من التأويل البعيد الذي يعود بالمخالفة على اللفظ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « فإنه لا يدرى أين باتت يده » .

أقول : معناه أن بعد العهد بالتطهر والغفلة عنهما ملياً (١) مظنة لوصول النجاسة والأوساخ إليهما ، مما يكون إدخال الماء معه تنجيساً له أو تكديراً وشناعة ، وهو علة النهي عن النفخ في الشراب .

قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن الشيطان يبث على خيشومه » . أقول : معناه أن اجتماع الخفاط والمواد الغليظة في الخيشوم سبب لتبدل الذهن وفساد الفكر ، فيكون أمكن لتأثير الشيطان بالسوسة وصدده عن تدبر الأذكار :

(١) أي زماناً طويلاً .

قوله صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد يتوضأ ، فيبلغ الوضوء ،
ثم يقول : أشهد (١) الخ - وفي رواية - اللهم اجعلني من التوابين ،
 واجعلني من المتطهرين فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء .
 أقول : روح الطهارة لا يتم إلا بتوجه النفس إلى عالم الغيب واستفراغ
 الجهد في طلبها ، فضبط لذلك ذكر أرتب عليه ما هو فائدة الطهارة الداخلة
 في جذر النفس .

قوله صلى الله عليه وسلم لمن لم يستوعب : « ويل للأعقاب من النار ،
 أقول : السر فيه أن الله تعالى لما أوجب غسل هذه الأعضاء ، اقتضى
 ذلك (٢) أن يحقق معناه ؛ فإذا غسل بعض العضو ، ولم يستوعب كله لا يصح
 أن يقال : غسل العضو ، وأيضا فيه سد باب التهاون وإنما تخلت النار في
 الأعقاب لأن تراكم الحدث والاصرار على عدم إزالته خصلة موجبة للنار ،
 والطهارة موجبة للنجاة منها وتكفير الخطايا ، فإذا لم يحقق معنى الطهارة في
 عضو ، وخالف حكم الله فيه كان ذلك سبب أن يظهر تألم النفس بالخصلة
 الموجبة لفساد النفس من قبل هذا العضو ، والله أعلم .

موجبات الفسوء

قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ »
 وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقبل صلاة بغير طهور » ، وقوله صلى الله
 عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور » ، أقول : كل ذلك تصريح بأشراط
 الطهارة ، والطهارة طاعة مستقلة وقتت بالصلاة لتوقف فائدة كل واحدة
 منهما على الأخرى ، وفيه تعظيم أمر الصلاة التي هي من شعائر الله .

وموجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث درجات : (إحداهما) .
 ما اجتمع عليه جمهور الصحابة ، وتطابق فيه الرواية ، والعمل الشائع وهو
 البول والغائط والريح والمذي والنوم الثقيل وما في معناها .

(١) أي أعيد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

(٢) أي الإيجاب .

قوله صلى الله عليه وسلم : « وكاء السه (١) العينان » وقوله صلى الله عليه وسلم : « فانه إذا اضطجع استرخت مفاصله . أقول : معناه أن النوم الثقيل مظنة لاسترخاء الأعضاء وخروج الحدث ، وأرى أن مع ذلك له سبب آخر ، هو أن النوم يبلى النفس ، ويفعل فعل الأحداث .

قوله صلى الله عليه وسلم في المذى : « يغسل ذكره ، ويتوضأ » . أقول . لا شك أن المذى الحاصل من الملاعبة قضاء شهوة دون شهوة الجماع ، فكان من حقه أن يستوجب طهارة دون الطهارة الكبرى .

قوله صلى الله عليه وسلم في الشاك : « لا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » . أقول : معناه حتى يستيقن لما أدير الحكم على الخارج من السبيلين كان ذلك مقتضياً أن يميز بين ما هو في الحقيقة وبين ما هو مشتببه به وليس هو ، والمقصود (٢) نفى التعمق .

والثانية ما اختلف فيه السلف من فقهاء الصحابة والتابعين وتعارض فيه الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم كس الذكر لقوله صلى الله عليه وسلم « من مس ذكره فليتوضأ » قال به ابن عمر وسالم وعروة وغيرهم ، ورده على وابن مسعود وفقهاء الكوفة ولهم قوله صلى الله عليه وسلم (٣) « هل هو إلا بضعة (٤) منه » ، ولم يحمى الثلج (٥) بكون أحدهما منسوخاً .

ولس المرأة قال به عمر وابن عمر وابن مسعود وإبراهيم لقوله تعالى :
« **أَوَلَمْ يَسْتَمِمْ السَّامِعُ** » (٦) .

(١) الكاء ما يقد به رأس الكيس وغيره ، والسه الاست ، واصله سته فحذف الهمزة ، والبيان كناية عن اليقظة ، والمعنى أن اليقظة سبب لعدم خروج شيء من البر فاذا نام استرخت رموس الغلام والفروق فلا يخلو عن خروج شيء عادة .

(٢) أى التعمق .

(٣) لما سئل صلى الله عليه وسلم عن مس الرجل ذكره بعد ما توضأ قال : « وهل هو » الخ

(٤) أى قطعة لحم .

(٥) أى يحمى .

(٦) سورة المائدة آية ٦ .

ولا يشهد له حديث بل يشهد حديث عائشة (١) بخلافه لكن فيه نظر لأن في إسناده انقطاعاً ، وعندى أن مثل هذه العلة (٢) إنما تعتبر في مثل ترجيح أحد الحديثين على الآخر ، ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض والله أعلم .

وكان عمر وابن مسعود لا يريان التيمم عن الجنابة فتمين حمل الآية عندهما على اللبس لكن صح التيمم عنها عن عمران وعمار وعمر بن العاص ، وانعقد عليه الإجماع ، وكان ابن عمر يذهب إلى الاحتياط ، وكان ابراهيم يقلد ابن مسعود حتى وضع على أبي خنيفة حال الدليل الذى تمسك به ابن مسعود ، فترك قوله مع شدة اتباعه مذهب ابراهيم ، وبالجملة لجاء الفقهاء من بعدهم في هذين (٣) على ثلاث طبقات آخذ به على ظاهره ، وتارك له رأساً ، وفارق بين الشهوة وغيرها .

وقال ابراهيم بالوضوء من الدم السائل والقيء الكثير ، والحسن بالوضوء من القمصة في الصلاة ، ولم يقل بذلك آخرون ، وفي كل ذلك حديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تصحيحه ، والأصح في هذه أن من احتاط فقد استبرأ لدينه وعرضه — ومن لا فلا سبيل عليه في صراح الشريعة .

ولا شبهة أن لمس المرأة مبيح للشهوة مظنة لقضاء شهوة دون شهوة الجماع وأن مس الذكر فعل شنيع ، ولذلك جاء النهى عن مس الذكر يمينته في الاستنجاء ، فإذا كان قبضاً عليه كان من أفعال الشياطين لا محالة ، والدم السائل والقيء الكثير ملوثان البدن مبلدان للنفس ، والقمصة في الصلاة

(١) قالت : كان النى صلى الله عليه وسلم يقبل بوضى أزواجه ثم يمس ولا يتوضأ وقد صح الحديث .

(٢) أى الإقطاع .

(٣) أى المس واللمس .

خطيئة تحتاج إلى كفارة ، فلا عجب أن يأمر الشارع بالوضوء من هذه ، ولا عجب ألا يأمر ، ولا عجب أن يرغب فيه من غير عزيمة .

والثالثة (١) ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث وقد أجمع الفقهاء من الصحابة والتابعين على تركه كالوضوء مما مسته النار فإنه ظهر عمل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء وابن عباس وأبي طلحة وغيرهم بخلافه ، وبين جابر أنه منسوخ ، وكان السبب في الوضوء منه أنه ارتفاق كامل لا يفعل مثله الملائكة ، فيكون سبباً لانقطاع مشابهمهم ، وأيضاً فإن ما يطبخ بالنار يذكر نار جهنم ، ولذلك نهى عن السكى إلا لضرورة فلذلك لا ينبغي للإنسان أن يشغل قلبه به .

أما (٢) لحم الإبل - فالأمر فيه أشد - لم يقل به أحد من فقهاء الصحابة والتابعين ولا سبيل إلى الحكم بنسخه ، فلذلك لم يقل به من يغلب عليه التخييع ، وقال به أحمد وإسحق ، وعندى أنه ينبغي أن يحتاط فيه الإنسان والله أعلم .

والسر في إيجاب الوضوء من لحوم الإبل على قول من قال به أنها كانت محرمة في التوراة ، وافق جمهور أنبياء بنى إسرائيل على تحريمها ، فلما أباحها الله لنا شرع الوضوء منها لمعتين ، أحدهما أن يكون الوضوء شكراً لما أنعم الله علينا من إباحتها بعد تحريمها على من قبلنا ، وثانيهما أن يكون الوضوء علاجاً لما عصى أن يختلج في بعض الصدور من إباحتها بعد ما حرمها الأنبياء من بنى إسرائيل ، فإن النقل من التحريم إلى كونه مباحاً يجب منه الوضوء أقرب لاطمئنان نفوسهم ، وعندى أنه كان في أول الإسلام ثم نسخ .

(١) أى من موجبات الوضوء .

(٢) أى القسم الثالث من موجبات الوضوء .

المسح على الخفين

لما كان مبنى الوضوء على غسل الأعضاء الظاهرة التي تسرع إليها الأوساخ ، وكانت الرجلان تدخلان عند لبس الخفين في الأعضاء الباطنة ، وكان لبسهما عادة متعارفة عندهم ، ولا يخلو الأمر بخلمهما عند كل صلاة من حرج سقط غسلهما عند لبسهما في الجملة ، ولما كان من باب التيسير الاحتياط ؛ لا يسترسل معه النفس بترك المطلوب استعمله الشارع هنا من رجوع ثلاثة (١) .

أحدهما التوقيت بيوم وليلة اللقيم ، وثلاثة أيام ولياليها للمسافر لأن اليوم بليلة مقدار صالح للتعهد يستعمله الناس في كثير مما يريدون تعهده ، وكذلك ثلاثة أيام ولياليها فوزع المقداران على المقيم والمسافر لمكانهما من الحرج .

والثاني اشتراط أن يكون لبسهما على طهارة ليمثل بين عيني المكلف أنهما كالباقي على الطهارة قياساً على قلة وصول الأوساخ إلى الأعضاء المستورة ، وأمثال هذه القياسات مؤثرة فيما يرجع إلى تنبيه النفس .

والثالث أن يسمح على ظاهرهما عوض الغسل لإبقاء لمذكر ونموذج . وقال على رضى الله عنه : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه .

أقول : لما كان المسح لإبقاء لنموذج الغسل لا يراد منه إلا ذلك ، وكان الأسفل مظنة لتلويث الخفين عند المشي في الأرض كان المسح على ظاهرهما دون باطنهما معقولا موافقاً بالرأى ، وكان رضى الله عنه من أعلم الناس بعلم معاني الشرائع كما يظهر من كلامه وخطبه ، لكن أراد أن يسد مدخل الرأى لئلا يفسد العامة على أنفسهم دينهم .

(١) هكذا وجد بالأصل ولعلها وجوه .

صفة الغسل

على ما زوته عائشة وميمونة ، وتطابق عليه الأئمة أن يغسل يديه قبل إدخالهما الإناء ، ثم يغسل ما وجد من نجاسة على بدنه وفرجه ، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ويتعمد رأسه بالتخليل ، ثم يصب الماء على جسده ، واختلفوا في حرف واحد يؤخر غسل القدمين أولاً ؟ وقيل بالفرق بين ما إذا كان في مستقيم (١) من الأرض وما إذا لم يكن كذلك .

أما غسل اليدين فلما مر الوضوء .

وأما غسل الفرج فثلاثا تتكرر النجاسة بإسالة الماء عليها ، فيعسر غسلها ويحتاج إلى ماء كثير ، وأيضا لا يصفو الغسل لطهارة الحدث .

وأما الوضوء فلأن من حق الطهارة الكبرى أن تشمل على الطهارة الصغرى وزيادة ليتضاعف تنبه النفس لحقلة الطهارة ، وأيضا فالوضوء في الغسل من باب تعهد المغايب فانه إذا أفاض على رأسه الماء لا يستوعب الأطراف إلا بتعمد واعتناء .

وأما تأخير غسل القدمين فثلاثا يتكرر غسلها بلا فائدة اللهم إلا المحافظة على صورة الوضوء ، ثم كمل الغسل بالنصب إلى التثليث والدلك وتعهد المغايب وتأكيده الستر .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله حيي مستير » تفسيره قوله : « يجب الحياء والستر » والستر من أعين الناس واجب ، وكونه بحيث لو هجم لإنسان بالوجه المعتاد لم ير عورته مستحب .

(١) أى مقر الماء .

قوله صلى الله عليه وسلم : « خذى فرصة (١) من مسك فتطهري بها ،
يعنى تتبعى بها أثر الدم أقول إنما أمر الخائض بالفرصة المسكة لمعان منها
زيادة الطهارة إذ الطيب يفعل فعل الطهارة وإنما لم يسن فى سائر الأوقات
احترازاً عن الحرج .

ومنها إزالة الرائحة الكريهة التى لا يخلو عنها الحيض .

ومنها أن انقضاء الحيض والشروع فى الطهر وقت ابتغاء الولد والطيب
يهيج تلك القوة .

واختار الصاع إلى خمسة أمداد للفسل ، والمد للوضوء لأن ذلك
مقدار صالح فى الأجسام المتوسطة ،

قال النبى صلى الله عليه وسلم : « تحت كل شعرة جنازة فاغسلوا الشعر
وانقوا البشرة » وقوله صلى الله عليه وسلم : « من ترك موضع شعرة من
الجنازة لم يغسلها فعل بها كذا وكذا » : سر ذلك مثل ما ذكرناه فى استيعاب
الوضوء من أنه تحقيق لمعنى الفسل ، وأن البقاء على الجنازة والاصرار على
ذلك موجبة للنار ، وأنه يظهر تألم النفس من قبسل المعضو الذى جاء
منه الخلل .

موجبات الفسل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا جلس بين شعبها (٢) الأربع ،
ثم جهدها فقد وجب الفسل وإن لم ينزل » أقول اختلفت الرواية هل يحمل
الأكسال أى الجماع من غير إزال على الجماع الكامل فى معنى قضاء الشهوة
أعنى ما يكون معه الانزال ، والذى صح رواية وعليه جمهور الفقهاء هو أن
من جهدها فقد وجب عليهما الفسل وإن لم ينزل ، واختلفوا فى كيفية الجمع

(١) فرصة - بكسر الفاء - قطعة من صوف أو قطن أو خرقة تمسح بها المرأة من الحيض

(٢) يديها ورجليها ، وقوله : « ثم جهدها » أى جاءها بأن أدخلت تمام الحشفة

بين هذا الحديث وحديث إنما الماء (١) من الماء ، (٢) ، فقال ابن عباس :
إنما الماء من الماء للاحتلام ، وفيه ما فيه (٣) ، وقال أبي . إنما كان الماء من
الماء رخصة أول الاسلام ، ثم نهى ، وقد روى عن عثمان وعلى وطلحة
والزبير وأبي بن كعب وأبي أيوب رضى الله عنهم فيمن جامع امرأته ولم
يمن قالوا : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ويغسل ذكره ، ورفع ذلك إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ، ولا يبعد عندي أن يحمل ذلك على المباشرة الفاحشة ،
فانه قد يطلق الجراح عليها .

وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر
الاحتلام قال : يغتسل ، وعن الرجل الذي يرى أنه قد احتلم ولا يجد
بللاً قال : لا يغسل عليه ،

أقول إنما أدار الحكم على البلل دون الرؤيا لأن الرؤيا تكون رتارة
حديث نفس ، ولا تأثير له ، ورتارة تكون قضاء شهوة ، ولا تكون بغير
بلل ، فلا يصلح لإدارة الحكم إلا البلل ، وأيضاً فإن البلل شيء ظاهر
يصلح للانضباط ، وأما الرؤيا فأنها كثيراً ما تنسى .

ولا شك أن طول مدة الطهر والحيض وقصرها يختلفان باختلاف
المزاج والغذاء ونحوهما ، ولا يكاد أن يضبطان بشيء مطرد ، فلا جرم أن
الأصح هو الرجوع إلى عادتھن ، فإذا رأين أنه حيض فهو حيض ، وإذا
رأين أنه استحاضة فهو استحاضة .

واختلاف الصحابة والتابعين في ذلك منشؤه الاستقراء والتقريب .

(١) أى الغسل (٢) أى المنى

(٣) أى يأباه سبب ورود الحديث كما أخرجه مسلم .

واستفتت حنة (١) في الاستحاضة فأمرها بالكرفس (٢) والتلجم وخيرها بين أمرين (٣) الخ .

أقول الأصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما رأى أن الاستحاضة ليست من الأمور الصحية وترك الصلاة فيها يؤدي إلى إهمالها مدة مديدة أراد أن يحملها على الأمر المعروف عندهم فبدأ وجبان .

أحدهما أنها عرق أى داء خفي المأخذ - وليست حيضة بمنزلة الرغاف فردها إلى ما كان في الصحة من حيضها وطهرها في كل شهر ، ولا بد حينئذ من تميز الحيضة عن غيرها ، إما باللون فالأقوى كالأسود للحيض أو بأيامها المعروفة عندها .

والثاني أنها حيضة فاسدة ؛ فلكونها حيضة ينبغي أن تؤمر بالفصل عند كل صلاة وإن تعذر فعند كل صلاتين ، ولكونها فاسدة لم تمنع الصلاة - والحكمة في الكرفس والتلجم - أن يلحق الدم بما استقر في مكانه ولا يعدوه ، ولئلا يصيب بدنها وثيابها ، وأقوى جمهور الفقهاء بالأول إلا عند تعذره .

ما يباح للجنب وللحدث وما لا يباح لهما

لما كان تعظيم شعائر الله واجباً - ومن الشعائر الصلاة والكعبة والقرآن - وكان أعظم التعظيم ألا يقرب منه الإنسان إلا بطهارة كاملة ، وتبته النفس بفعل مستأنف وجب ألا يقربها إلا متطهر ، ولم يشترط

(١) أى بنت جحش .

(٢) الكرفس الفطن ، والتلجم شد الحرقعة المرسنة مثل البجام أى بأن تحموا بالفطن وتضمها على الفرج وتشد طرفيها في وسطها .

(٣) الأول أن تحيض ستة أيام أو سبعة أيام من كل شهر وتصل في الأيام الباقية ، والثاني أن تؤخر الطهور وتجل المض وتغتسل وتجمع بين الصلاتين وهكذا تغتسل للماءين وتغتسل للفجر .

الوضوء لقراءة القرآن لأن التزام الوضوء عند كل قراءة يحل في حفظ القرآن وتلقيه ، ولا بد من فتح هذا الباب والترغيب فيه والتخفيف على من أراد حفظه ، ووجب أن يؤكد الأمر في الحدث الأكبر ، فلا يجوز نفس القراءة أيضاً (١) - ولا أن يدخل المسجد جنب أو حائض - لأن المسجد مهيأ للصلاة والذكر ، وهو من شعائر الاسلام ونموذج الكعبة .

ولم يشترط الطهارة في مجالس النبي ﷺ لأن كل شيء له تعظيم يناسبه وكان بشراً يعرفه من الأحداث والجنابة ما يعرف البشر ، فكان اشتراط الطهارة في ذلك قلباً للوضوء .

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب » .

أقول المراد أن هذه تنفر منها الملائكة ، وأنها أصداد مافية الملائكة من الطهارة والتنفر من عبدة الأصنام .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيمن تصيبه الجنابة من الليل : « توضأ ، واغسل ذكرك ، ثم نم » ، أقول لما كانت الجنابة منافية لميثاق الملائكة كان المرضى في حق المؤمن ألا يسترسل في حوائجه من النوم والأكل مع الجنابة إذا تعذرت الطهارة الكبرى لا يبنى أن يدع الطهارة الصغرى لأن أمرهما واحد غير أن الشارع وزعهما على الحدثين .

التيمم

لما كان من سنة الله في شرائعه أن يسهل عليهم كل ما لا يستطيعونه ، وكان أحق أنواع التيسير أن يسقط مافيه حرج إلى بدل لتطمئن نفوسهم ، ولا تختلف الخواطر عليهم باهمال ما التزموه غاية الالتزام مرة واحدة ،

(٥) يراجع تحقيق هذا في الجزء الأول من كتابنا « فقه السنة » .

ولا يألوا ترك الطهارات — أسقط الوضوء والغسل في المرض والسفر إلى التيمم ، ولما كان ذلك كذلك نزل القضاء في الملا الأعلى بإقامة التيمم مقام الوضوء والغسل ، وحصل له وجود تشبيهي أنه طهارة من الطهارات ، وهذا القضاء أحد الأمور العظام التي تميزت بها الملة المصطفوية من سائر الملل ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « جعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » .

أقول : إنما خص الأرض لأنها لا تنكاد تفقد ، فهي أحق ما يرفع به الحرج ، ولأنها طهور في بعض الأشياء كالخف والسيف بدلا عن الغسل بالماء ، ولأن فيه تذلا بمنزلة تغيير الوجه في التراب ، وهو يناسب طلب العفو ، وإنما لم يفرق بين بدل الغسل والوضوء — ولم يشرع التبرغ — لأن من حق ما لا يعقل معناه بأذى الرأي أن يجعل كالمؤثر بالخاصية دون المقدار ، فانه هو الذي اطمأنت نفوسهم به في هذا الباب ، ولأن التبرغ فيه بعض الحرج ، فلا يصلح رافعا للحرج بالكلية .

وفي معنى المرض البرد الضار — لحديث عمرو بن العاص — والسفر لبس بغيره ، إنما هو صورة لعدم وجدان الماء يتبادر إلى الذهن ، وإنما لم يؤمر بمسح الرجل بالتراب — لأن الرجل محل الأوساخ — وإنما يؤمر بما ليس حاصلا ليحصل به التنبه .

أما صفة التيمم فهو أحد ما اختلف فيه طريق التلقي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن أكثر الفقهاء من التابعين وغيرهم قبل أن تمهد طريقة المحدثين على أن التيمم ضربتان ، ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين •

وأما الأحاديث فأصحها حديث عمار « إنما كان يكفيك أن تضرب يديك الأرض ، ثم تنفخ فيهما ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » ، وروى من حديث ابن عمر « التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » ، وقد روى عمل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة على الوجهين ، ووجه الجمع

ظاهر يرشد إليه لفظ « إنما يكفيك » فالأول (١) أدنى التيمم والثاني هو السنة وعلى ذلك يمكن أن يحمل اختلافهم في التيمم ، ولا يبعد أن يكون تأويل فعله صلى الله عليه وسلم أنه علم صمرا أن المشروع في التيمم إكمال ما لصق باليدين بسبب الضربة — دون التبرغ ، ولم يرد بيان قدر المسموح من أعضاء التيمم ولا عدد الضربة ، ولا يبعد أن يكون قوله لعمار أيضاً عمولا على هذا المعنى ، وإنما معناه الحصر بالنسبة إلى التبرغ ، وفي مثل هذه المسألة لا ينبغي أن يأخذ الإنسان إلا بما يخرج به من العهدة بقينا ، وكان عمر وابن مسعود رضی الله عنهما لا يريان التيمم عن الجنابة ، وحمل الآية على المس وأنه ينقض الوضوء ، لكن حديث عمران وعمار يشهد بخلاف ذلك ، ولم أجد في حديث صحيح تصريحاً بأنه يجب أن يتيمم لكل فريضة ، أو لا يجوز التيمم للأبى ونحوه ، وإنما ذلك من التخريجات .

قوله صلى الله عليه وسلم في الرجل المشجوج : « إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » : فيه أن التيمم هو البدل عن العضو كتمام البدن لأنه كالشيء المؤثر بالخاصية ، وفيه الأمر بالمسح لما ذكرنا في المسح على الخفين .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » أقول : المقصود منه سد باب التعمق ، فإن مثله يتعمق فيه المتمقون ويغالون حكم الله في الترخيص .

آداب القصد

هي ترجع إلى معان :

تعظيم القبلة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتيتم الغائط فلا تسبقوا القبلة ، ولا تستدبروها .

(١) أى الاقتصار على الضربة الواحدة له ، والثاني أى الفرمان

وفيه حكمة أخرى ، وهي أنه لما كان توجه القلب إلى تعظيم الله أمراً خفياً لم يكن بد من إقامة مظنة ظاهرة مقامه ؛ وكان الشرائع المتقدمة تجعل تلك المظنة الحلول بالصوامع المبنية لله تعالى التي صارت من شعائر الله ودينه ، وجعلت شريعتنا المظنة استقبال القبلة والتكبير ، فلما جعل الله تعالى استقبال القبلة قائماً مقام توجه القلب إلى تعظيم الله وجمع الخاطر في ذكر الله وكان سبب إقامته أن هذه الهيئة تذكّر الله - استنبط النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم أنه يجب أن يجعل هيئة الاستقبال مختصة بالتعظيم وذلك بالألا يستعمل في الحياة المبينة للصلاة كل المبينة - وروى استقباله واستدباره - فجمع بتزليل التحريم على الصحراء والاباحة على البنيان ، وجمع بحمل النهي على الكراهية وهو الأظهر .

ومنها تحقيق معنى التنظيف ، فورد النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار - أى ثلاث مسحات - لأنها لا تنقى غالباً واستحباب الجمع بين الحجر والماء .

ومنها الاحتراز عما يضر الناس كالنخل^(١) في ظل الناس وطريقهم ومتحدثهم والماء الدائم والاستنجاء بالعظم لأنه طعام الجن ، وكذا سائر ما ينتفع به ، وأفهم قوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا اللاعنين »^(٢) أن الحكمة الاحتراز عن لعنهم وتأذيتهم ، أو ما يضر بنفسه كالبول في الجحر ، فإنه قد يكون مأوى حية أو مثلاً فيخرج ويؤذى .

ومنها اختيار عحاسن العادات ، فلا يتمسح يمينه ، ولا يأخذ ذكره يمينه ، ولا يستنجى برجميع ، ويوتر في الاستنجاء .

ومنها رعاية السر ، فينبغي أن يبعد ثلثا يسمع منه صوت ، أو يشم منه ريح ، أو يرى منه عورة ، ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ،

(١) أى النخوط (٢) أى الغفل في طريق الناس وفي ظلمهم

ويستر بمثل حائش (١) نخل مما يوارى أسافل بدنه ، فمن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل ، فليستدبره فإن الشيطان يلعب بمقاعد بنى آدم (٢) ، وذلك لأن الشيطان جبل على أفكار فاسدة وأعمال شنيعة .

ومنها الاحتراز من أن يصيب بدنه أو ثوبه نجاسة وهو قوله : صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله (٣) »

ومنها إزالة الوسواس وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فلا يبول أحدكم في مستعمه فإن عامة الوسواس منه » ، وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تبلى قائما » .

أقول : إنما كره البول قائما لأنه يصيبه الرشاش ، ولأنه يناقى الوقار ومحاسن العبادات وهو مظنة انكشاف العورة .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الحشوش (٤) محتضرة فإذا أتى أحدكم الخلاء ، فليقل أعوذ بالله من الخبث والخبائث وإذا خرج من الخلاء قال غفرانك » أقول : يستحب أن يقول عند الدخول اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث لأن الحشوش محتضرة يحضرها الشياطين لأنهم يحبون النجاسة وعند الخروج غفرانك لأنه وقت ترك ذكر الله ومخالطة الشياطين .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول ،

(١) حائش النخل جماعة منها أى الملتصق المجتمع ، وقوله : « فليستدبره » أى يجعله خلفه

(٢) أى يحضر أمسكة الاستنجاء ويرصدها بالأذى والفساد .

(٣) قاله لا أراد أن يبول فأق أرضا سهلة فى أصل جدار فيال ثم قال : « إذا أراد أحدكم » الخ أى فيطلب لبوله موضعا مثل هذا الموضع وهو من الرود بمعنى الطلب والمستعم المتفضل ، وقوله : لا تبلى قائما قاله لمصر

(٤) جمع حش وهو الكثيف ، وقوله محتضرة أى يحضرها الجن والشياطين يترصنون بنى آدم بالأذى والفساد

الحديث (١) أقول فيه إن الاستبراء واجب وهو أن يمكث ، ويشتر حتى يظن أنه لم يبق في قصبة الذكر شيء من البول ، وفيه أن مخالطة النجاسة والعمل الذي يؤدي إلى فساد ذات البين يوجب عذاب القبر ، أما شق الجريدة والغرز في كل قبر فسر الشفاعة المقيدة إذ لم تكن المطلقة لكفرهما .

خصال الفطرة وما يتصل بها

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، والاستنشاق بالماء ، وقص الأظفار ، وغسل البرجم ، وتنف الأبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء - يعني الاستنجاء قال الراوى : ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة » .

أقول : هذه الطهارة منقولة عن إبراهيم عليه السلام متداولة في طوائف الأمم الحنيفية أشربت في قلوبهم ، ودخلت في صميم اعتقادهم ، عليها محاييم ، وعليها ممانتهم عصرا بعد عصر ، ولذلك سميت بالفطرة وهذه شعائر الملة الحنيفية ، ولا بد لكل ملة من شعائر يعرفون بها ، ويؤاخذون عليها ، ليكون طاعتها وعصيانها أمراً محسوساً ، وإنما ينبغي أن يجعل من الشعائر ما كثر وجوده ، وتكرر وقوعه ، وكان ظاهراً ، وفيه فوائد جمعة تقبله أذهان الناس أشد قبول .

والجمل في ذلك أن بعض الشعور النابتة من جسد الإنسان يفعل فعل الأحداث في قبض الخاطر ، وكذا شعث الرأس واللحية ويرجع الإنسان في ذلك إلى ما ذكره الأطباء في الشرى (٢) والحسكة وخيرهما من الأمراض الجلدية أنها تحزن القلب وتذهب النشاط .

(١) أول الحديث « مر النبي صلى الله عليه وسلم بمقبرتين فقال : لئنهما لينذبان وما لينذبان في كبير أما أحدهما ، النخ ، وتنام الحديث « وأما الآخر فكان يسمى بالنخية ثم أخذ جريدتين وعلقه ففهما نصيفين ثم غرز في كل قبر واحدة قالوا : يا رسول الله لم صنعت هذا ؟ فقال : لعل أن يخفف عنهما ما لم ييبسا » .

(٢) هن وزن على شور منازجر حكاكة مكربة تحدث على الجلد دفعة غالبية .

واللحية هي الفارقة بين الصغير والكبير وهي جمال الفحول وتمازجها بهم فلا بد من إعفاها ، وقصها سنة المجوس ، وفيه تغيير خلق الله ، ولحق أهل السؤدد والكبرياء بالرعا (١) ، ومن طالت شواربه تعلق الطعام والشراب بها ، واجتمع فيها الأوساخ وهو من سنة المجوس ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « غالفوا المشركين قصوا الشوارب واعفوا اللحى » .

وفي المضمضة والاستنشاق والسواك إزالة المخاط والبحر ، والغرلة (٢) عضو زائد يجتمع فيها الوسخ ويمنع الاستبراء من البول وينقص لذة الجماع ، وفي التوراة — إن الختان ميسم الله على إبراهيم وذريته — معناه أن الملوك جرت عاداتهم بأن يسموا ما يخصهم من الدواب لتمييز من غيرها والعبيد الذين لا يريدون اعتناقهم ، فكذلك جعل الختان ميسما حلبيهم ، وسائر الشعائر يمكن أن يدخلها تغيير وتدليس ، والختان لا يتطرق إليه تغيير إلا بهجد ، وانتفاص الماء (٣) كناية عن الاستنجاء به .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أربع من سنن المرسلين الحياء — ويروى الختان — والتعطر والسواك والنكاح ، أقول : أرى أن هذه كلها من الطهارة فالحياء ترك الوقاحة والبذاء والفواحش ، وهي تلوث النفس ، وتكدرها . والتعطر يهيج سرور النفس والشرابها ، وينبه على الطهارة تنبيهاً قوياً ، والنكاح يطهر الباطن من التوقان إلى النساء ودوران أحاديث تميل إلى قضاء هذه الشهوة .

قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، أقول : معناه لولا خوف الحرج لجلست السواك شرطاً

(١) ينزع الرأه غوغاه الناس وسلاطهم وأغلاطهم جمع رعاة .

(٢) الغرلة .

(٣) فسره وكيع بالاستنجاء ، وغيره بانتفاص البول بالماء إذا غسل المذاكير به ، والماء مفعول الانتفاص لو أريد به البول وفاعله لو أريد به ما يفضل به وهو يحى . لازماً ومتعدياً

للصلاة كالوضوء، وقد ورد بهذا الأسلوب أحاديث كثيرة جداً وهي دلائل واضحة على أن الاجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم مدخلا في الحدود الشرعية، وأنها منوطة بالمقاصد، وأن رفع الحرج من الأصول التي بنى عليها الشرائع.

قول الراوى في صفة تسوكه صلى الله عليه وسلم يقول: أع أع — كأنه يتبهرج (١) أقول: ينبغي للإنسان أن يبلغ بالسواك أقصى الفم، فيخرج بلاغم الحلق والصدر، والاستقصاء في السواك يذهب بالفلاح (٢)، ويصني الصوت، ويطيب التكة.

قوله صلى الله عليه وسلم: «حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً، يغسل فيه جسده ورأسه» أقول: هذا يدل على أن الاغتسال في كل سبعة أيام سنة مستقلة شرعت لدفع الأوساخ والأدران وتنبيه النفس لصفة الطهارة، وإنما وقت لصلاة الجمعة لأن كل واحد منهما يكمل بالآخر، وفيه تعظم صلاة الجمعة.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل من أربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت.

أقول: أما الحجامة فلأن الدم كثيراً ما ينقشر على الجسد، ويتعسر غسل كل نقطة على حدتها ولأن المص بالملازم جاذب للدم من كل جانب، فلا يفيد نقص الدم من العضو، والفعل يزيل السيلائن، ويمنع انجذابه.

وأما غسل الميت فلأن الرشاش ينتشر في البدن، وجلست عند محضر، فزأيت أن الملائكة الموكلة بقبض الأرواح لها نكاة عجيبة في أرواح الحاضرين فقصمت أنه لا بد من تغيير الحالة لتتلبه النفس لمخالفتها.

(١) من المواقع وهو الذي: أى ينبغي، والمراد أنه صلى الله عليه وسلم بالغ في السواك حتى يوصله أقصى الحلق
(٢) داه الفم

أمر صلى الله عليه وسلم من أسلم بأن يغتسل بماء وسدر ، وقال لآخر :
« أتق عتك شعرك الكفر » .

أقول سره أن يتمثل عنده الخروج من شيء أصرح ما يكون ، والله أعلم .

احكام للمياه

قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري
ثم يغتسل فيه » .

أقول : معناه النهي عن كل واحد من البول في الماء والغسل فيه مثل
حديث « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتها يتحدثان
فإن الله يمقت على ذلك » ، وبين ذلك رواية النهي عن البول في الماء فقط
ورواية أخرى في النهي عن الاغتسال فقط والحكمة أن كل واحد منهما
لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يغير الماء بالفعل ، أو يفضي إلى التغيير بأنه
يراه الناس يفعل ، فيقتاتوا ، وهو بمنزلة اللاعنين (١) اللهم إلا أن يكون
الماء مستجراً أو جارياً (٢) والعفاف أفضل كل حال .

وأما الماء المستعمل فما كان أحد من طوائف الناس يستعمله في الطهارة ،
وكان كالمجور المطرود فأبقاه النبي صلى الله عليه وسلم على ما كان عندهم ،
ولا شك أنه طاهر .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً » .

أقول : معناه لم يحمل خبثاً معنوياً إنما يحكم به الشرع دون العرفه
والعادة ، فإذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة ، ولحشت النجاسة كماً أو كيفاً ،

(١) أى الذين ورد ذكرهما في حديث « اتقوا اللاعنين » بنى الأمرين الجالين للجنة
وهما الشغل في الظل والطريق
(٢) وقد ورد النهي عن البول في الماء الجاري أيضاً

فليس بما ذكر ، وإنما جعل القلتين حداً فاصلاً بين الكثير والقليل لأمر ضروري لا بد منه ، وليس تحكماً ولا جزافاً - وكذا سائر المقادير الشرعية - . وذلك أن الماء محلين معدن وأوان ، أما المعدن فالآبار والعيون ، ويلحق بها الأودية ، وأما الأواني فالقرب والقلال والجفان (١) والمخاضب والأدوة ، وكان المعدن يتضررون بتنجسه ، ويقاسون الحرج في نزحه ، وأما الأواني فتمتلاً في كل يوم ولا حرج في إراقتها ، والمعادن ليس لها غطاء ، ولا يمكن سترها من روث الدواب وولغ السباع ، وأما الأواني فليس في تغطيتها وحفظها كثير حرج اللهم إلا من الطوافين والطوافات ، والمعدن كثير غزير لا يؤثر فيه كثير من النجاسات بخلاف الأواني ، فوجب أن يكون حكم المعدن غير حكم الأواني ، وأن يرخص في المعدن ما لا يرخص في الأواني ، ولا يصالح فارقاً بين حد المدين وحد الأواني إلا القلتان لأن ماء البئر والمين لا يكون أقل من القلتين ألبتة وكل ما دون القلتين من الأودية لا يسمى حوضاً ولا جربة ، وإنما يقال له حفيرة وإذا كان قدر قلتين في حوض من الأرض يكون غالباً سبعة أشبار ، وذلك أدنى الحوض ، وكان أعلى الأواني القلة ولا يعرف أعلى منها عندهم آنية ، وليست القلال سواء : غفلة عندهم تكون قلة ونصفاً ، وقلة وربما ، وقلة وثلاثاً ، ولا تعرف قلة تكون كقلتين فهذا حد لا تبلغه الأواني ، ولا ينزل منه المعدن ، فضرر حداً فاصلاً بين الكثير والقليل ، ومن لم يقل بالقلتين اضطر إلى مثلهما في ضبط الماء الكثير - كالماكبة - والرخصة في آبار الفلوات من نحو أهبار الإبل فن هنا ينبغي أن يعرف الإنسان أمر الحدود الشرعية فإنها نارلة على وجه ضروري لا يجدون منه بداً ، ولا يهوز العقل غيرها .

قوله صلى الله عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الماء لا ينجب » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن لا ينجس » ، ومثله ما في الأخبار من أن البدن لا ينجس والأرض لا تنجس .

(١) جمع جفنة وهي القصة الكبيرة ، والمخاضب جمع مخضب بالكسر وهو إرجاء تحصل فيها الثياب والأدوة بالكسر لأنه صغير من جلد يتخذ الماء

أقول : معنى ذلك كله يرجع إلى نفي نجاسة خاصة تدل عليه القرأتان الحالية والقالية فقوله : « الماء لا ينجس » معناه المادان لا تنجس بملاقاة النجاسة إذا أخرجت ، ورمى ، ولم يتغير أحد أوصافه ، ولم تفحش ، والبدن يغسل ، فيطهر ، والأرض يصيبها المطر والشمس ، وتدلّكها الأرجل فتطهر ، وهل يمكن أن يظن بغير بضاعة أنها كانت تستقر فيها النجاسات ؟ كيف وقد جرت عادة بني آدم بالاجتناب عما هذا شأنه ، فكيف يستقى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ بل كانت تقع فيها النجاسات من غير أن يقصد إلقاؤها كما تشاهد من آبار زماننا ، ثم تخرج تلك النجاسات ، فلما جاء الإسلام سألوا عن الطهارة الشرعية الزائدة على ما عندهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء » .
يعنى لا ينجس نجاسة غير ما عندهم ، وليس هذا تأويلاً ولا صرفاً عن الظاهر بل هو كلام العرب فقوله تعالى :

« قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ » الآية . (١)

معناه بما اختلفتم فيه ، وإذا مثل الطبيب عن شيء فقال لا يجوز استعماله عرف أن المراد نفي الجواز باعتبار صحة البدن ، وإذا مثل فقيه عن شيء فقال لا يجوز عرف أنه يريد نفي الجواز الشرعي ، قوله تعالى :

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ » (٢)

وقوله تعالى :

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ النِّسَاءُ » (٣)

فالأول في النكاح والثاني في الأكل قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح

(١) سورة الأنعام آية ١٤٥

(٢) سورة النساء آية ٢٣

(٣) سورة المائدة آية ٣

الإبولى ، نفي للجواز الشرعى لا الوجود الخارجى وأمثال هذا كثيرة وليس من التأويل .

وأما الرضوخ من الماء المقيد الذى لا ينطلق عليه اسم الماء بلا قيد فأمر تدفعه الملة بادى الرأى ، نعم لإزالة الحث به محتمل بل هو الراجح ، وقد أطال القوم فى فروع موت الحيوان فى البئر ، والعشر فى العشر ، والماء الجارى وليس فى كل ذلك حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أئمة ، وأما الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين كأثر ابن الزبير فى الزنجى ، وعلى رضى الله عنه فى الفأرة ، والنخعى . والشعبى فى نحو السور فليست بما يشهد له المحدثون بالصحة ولا مما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى ، وعلى تقدير صحتها يمكن أن يكون ذلك تطيباً للقلوب وتنظيفاً للباء لا من جهة الوجوب الشرعى كما ذكر فى كتب المالكية ، ودون نفي هذا الاحتمال خرط الفتاد (١) .

وبالجملة فليس فى هذا الباب شيء يعتد به ، ويجب العمل عليه ، وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة ، ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع فى هذه المسائل لعباده شيئاً زيادة على ما لا ينفكون عنه من الارتفاقات وهى مما يكثر وقوعه ، وتعم به البلوى ، ثم لا ينص عليه النبي صلى الله عليه وسلم نصاً جليلاً ، ولا يستفيض فى الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه ، والله أعلم .

تطهير النجاسات

النجاسة كل شيء يستقذره أهل الطباع السليمة ، ويحفظون عنه ، ويفسلون الثياب إذا أصابها كالغذرة والبول والدم .
وأما تطهير النجاسات فهو مأخوذ عنهم ومستنبط مما اشترى فيهم والروث

(١) خرط الشجر انتزع الورق منه باليد ضرباً ، والفتاد شجر صلب له شوك وهذا مثل ودونه خرط الفتاد يضرب للأثر المقتل الصب والمنتع

ركس (١) للحديث ابن مسعود وبول ما يؤكل لحمه لا شبهة في كونه خبثا تستغفره الطبايع السليمة ، وإنما يرخص في شربه لضرورة الاستشفاء ، وإنما يحكم بطهارته أو بخفة نجاسته لدفع الحرج ، وألحق الشارع بها الحرج وهو قوله تعالى :

« رِجْسٌ مِّنْ حَمَلِ الشَّيْطَانِ » (١)

لأنه حرمها وأكد تحريمها ، فاقضت الحكمة أن يجعلها بمنزلة البول والعذرة لينمثل قبحا عندهم ، ويكون ذلك أكبح لنفوسهم عنها .

قال النبي صلى الله عليه وسلم . « إذا شرب الكلب في إناء أحكم لبغسه سبع مرات ، وفي رواية « أولاهن بالتراب » . أقول ألحق النبي صلى الله عليه وسلم سؤر الكلب بالنجاسات ، وجعله من أشدها لأن لكلب حيوان ملعون تنفر منه الملائكة ، وينقص - اقتناؤه والمخالطة معه بلا عذر - من الأجر كل يوم قيراطا ، والسرف في ذلك أنه يشبه الشيطان ببلته لأن يدينه لب و غضب و اطراح في النجاسات وإيذاء للناس ، وقبل الإلغام من الشياطين ، فرأى (٣) منهم صدوداً وتهاونا ، ولم يكن سبيل إلى النهي عنه بالكلية لضرورة الزرع والماشية والحراثة والصيد ، فعالج ذلك باشتراط أتم الطهارات وأكددها وما فيها بعض الحرج ليكون بمنزلة لكفارة في الردع والمنع ، واستشعر بعض حملة الملة بأن ذلك (٤) ليس بقشريع بل نزع تأكيد ، واختار بعضهم رعاية ظاهر الحديث والاحتياط أفضل .

قوله صلى الله عليه وسلم : « هريقوا (٥) على بوله سجلا من ماء . »

(١) الكسر شبه المعنى بالرجيع من قولهم ركست الفء إذا رددته ورجمته

(٢) سورة المائدة آية ٩٠

(٣) أي النبي صلى الله عليه وسلم

(٤) أي الفسل سبأ

(٥) أول الحديث « قام أمرأى يقال في المسجد فتناولوه الناس فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : دموه وهرقوا » الخ ، والسجل الدلو

أقول : البول على الأرض يطهره مكاثرة الماء عليه ، وهو مأخوذ مما تقرر عند الناس قاطبة أن المطر الكثير يطهر الأرض ، وأن المكاثرة تذهب بالرائحة الممتنة وتجعل البول متلاشياً كأن لم يكن .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة ، فلتقرصه ، ثم لتنضحه بما » (١) ثم لتصل في ، أقول : تحصل الطهارة بزوال عين النجاسة وأثرها وسائر الخصوصيات يبان لصورة صالحة لزوالها وتبنيه على ذلك لا شرط .

وأما المني فالأظهر أنه نجس لوجود ما ذكرنا في حد النجاسة ، وأن الفرق يطهر بإسه إذا كان له حجم .

قوله صلى الله عليه وسلم : « يغسل من بول الجارية ورش » (٢) من بول الغلام ، أقول : هذا أمر كان قد تقرر في الجاهلية ، وأبقاه النبي صلى الله عليه وسلم ، والحامل على هذا الفرق أمور :

منها أن بول الغلام ينتشر فيعسر إزالته ، فيناسبه التخفيف ، وبول الجارية يجتمع ، فيسهل إزالته :

ومنها أن بول الأنثى أغلظ وأقن من بول الذكر .

ومنها أن الذكر ترغب فيه النفوس والأنثى تعافها ، وقد أخذ بالحديث أهل المدينة وإبراهيم النخعي ، وأضجع فيه القول محمد فلا تنفر بالمشهور بين الناس .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أدبغ الأهاب ، فقد طهر » أقول :

(١) القرص ذلك بأطراف الأصابع ، والنضح صب الماء شيئاً فشيئاً ، والمنى فلتمسحه باليد حتى ينتفت ثم تغسله بماء بالصب شيئاً فشيئاً حتى يذهب أثره .
(٢) أى يمال الماء حتى يغلب البول ولا يزال في الغسل ، ومما لها تحكيمها .

استعمال جلود الحيوانات المدبوغة أمر شائع مسلم عند طوائف الناس ،
والسر فيه أن الدباغ يزيل النتن والرائحة الكريهة .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فإن التراب له
طهور » أقول النعل والخف يطهر من النجاسة التي لها جرم بالدلك لأنه
جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة والظاهر أنه عام في الرطوبة واليباسة .

قوله صلى الله عليه وسلم في المرأة : « لأنها من الطوائف والطوائف » .

أقول : معناه على قول أن المرأة وإن كانت تلغ في النجاسات ، وتقفل
الفأرة فهناك ضرورة في الحكم بتطهير سؤرها ، ودفع الحرج أصل من
أصول الشرع ، وعلى قول آخر حث على الإحسان على كل ذات كبد رطبة
وشبهها بالسائلين والسائلات ، والله أعلم .

من أبواب الصلاة

اعلم أن الصلاة أعظم العبادات شأنا وأوضحها برهانا وأشهرها في الناس
وأنفعها في النفس ، ولذلك اعتنى الشارع ببيان فضلها وتعيين أوقاتها وشروطها
وأركانها وآدابها ورخصها ونوافلها اعتناء عظيما لم يفعل في سائر أنواع
الطاعات ، وجعلها من أعظم شعائر الدين ، وكانت مسلمة في اليهود والنصارى
والمجوس وبقايا الملّة الاسماعيلية ، فوجب الألبه في توقيتها وسائر ما يتعلق
بها إلا إلى ما كان عندهم من الأمور التي اتفقوا عليها ، واتفق عليها جمهورهم
وأما ما كان من تحريفهم — ككراهية اليهود الصلاة في الخفاف والنعال
ونحو ذلك ، فن حقه أن يسجل على تركه ، وأن يجعل سنة المسلمين غير سنة
هؤلاء ، وكذلك كان المجوس حرقوا دينهم ، وعبدوا الشمس ؛ فوجب أن
تميز ملة الإسلام من ملتهم غاية التمييز ، فهي للسكون عن الصلاة في أوقات
صلواتهم أيضاً .

ولا تسع أحكام الصلاة وكثرة أصولها التي تبني عليها لم تذكر الأصول

في فاتحة كتاب الصلاة كما ذكرنا في سائر الكتب ، بل ذكرنا أصل كل فصل في ذلك الفصل .

قوله صلى الله عليه وسلم : « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع » أقول : بلوغ الصبي على وجهين : بلوغ في صلاحية السقم والصحة النفسائيتين ، ويتحقق بالعقل فقط ، وأماره ظهور العقل سبع ، فابن السبع ينتقل فيها لا محالة من حالة إلى حالة انتقالاً ظاهراً ، وأماره تمامه العشر فابن العشر عند سلامة المزاج يكون عاقلاً يعرف نفعه من ضرره ويحقق في التجارة وما يشبهها . وبلوغ في صلاحية الجهاد والحدود والمواخلة عليه ، وأن يصير به ، من الرجال الذين يعانون (١) المكاييد ، ويعتبر حالهم في السياسات المدنية والمالية ، ويجبرون قسراً على الصراط المستقيم ، ويعتمد على تمام العقل وتتمام الجثة وذلك بخمس عشرة سنة في الأكثر ، ومن علامات هذا البلوغ الاحتلام وإنبات العانة .

والصلاة لها اعتباران : فباختبار كونها وسيلة فيما بينه وبين مولاه منقذة عن التردى في أسفل السافلين أمر بها عند البلوغ الأول .

وباعتبار كونها من شعائر الإسلام يؤخذون بها ، ويجبرون عليها أشاؤا أم أبوا حكماً حكم سائر الأمور .

ولما كان سن العشر برزخاً بين الحدين جامعاً بين الجهتين جعل له نصيباً منهما . وإنما أمر بتفريق المضاجع لأن الأيام أيام مراقبة فلا يبعد أن تفضي المضاجعة إلى شهوة المجامعة ، فلا بد من سد سبيل الفساد قبل وقوعه .

فضل الصلاة

قوله تعالى :

« إِنَّ أَحْسَنَ مَا يَذُهِبُ سَيِّئَاتٍ » (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم لمن صلى في الجماعة بعد الذنب : « فإن الله قد غفر لك ذنبك » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لو أن نهراً يباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنب الكبائر » .

أقول : الصلاة جامعة للتنظيف والاختبات ، مقدسة للنفس إلى عالم الملكوت ، ومن خاصية النفس إنها إذا اتصفت بصفة رفضت حدها ، وتباعدت عنه ، وصار ذلك منها كأن لم يكن شيئاً مذكوراً ، فمن أدى الصلوات على وجهها ، وأحسن وضوءه ، وصلاته لوقتته ، وأتم ركوعه وسجودها وخشوعه وأذكاره وهياتهن ، وقصد بالاشباح أرواحها ، وبالصوم معانيها ، لا بد أنه يتخوض في لجة عظيمة من الرحمة ، ويمحو الله عنه الخطايا .

قوله صلى الله عليه وسلم : « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » .
أقول . الصلاة من أعظم شعار الإسلام وعلاماته التي إذا فقدت ينبغي أن يحكم بفقد لقوة الملازمة بينها وبينه ، وأيضاً الصلاة هي المحققة لمعنى إسلام الوجه لله ، ومن لم يكن له حظ منها فإنه لم يبرؤ من الإسلام إلا بما لا يعبأ به .

اوقات الصلاة

لما كانت فائدة الصلاة وهي الخوض في لجة الشهود ، والانسلاخ في سلك الملازمة لا تحصل إلا بمداومة عليها وملازمة بها وإكثار منها حتى تطرح عنهم أنفاسهم ، ولا يمكن أن يؤمروا بما يفرض على ترك الارتفاقات الضرورية والانسلاخ عن أحكام الطبيعة بالكلية — أوجبت الحكمة الإلهية أن يؤمروا بالمحافظة عليها والتعهد لها بعد كل برهة من الزمان ، ليكون انتظامهم للصلاة وتبرؤهم لها قبل أن يفعلوها وبقيّة لونها وصباية نورها بعد أن يفعلوها في حكم الصلاة ، وتكون أوقات النفلة مضمونة بطمع بصر إلى ذكر الله وتعلق خاطر بطاعة الله ، فيكون حال المسلم كحال حصان (١) مربوط بأخيه (٢) يستن شرفاً أو شرفين ثم يرجع إلى أخته. ويكون ظلمة الخطايا والغفلة لا تدخل في جمل القلوب ، وهذا هو الدوام المتيسر عندما امتنع الدوام الحقيقي . ثم لما آل الأمر إلى تعيين أوقات الصلاة لم يكن وقت أحق بها من الساعات الأربع التي تنتشر فيها الروحانية ، وتنزل فيها الملازمة ، ويعرض فيها على الله أعمالهم ، ويستجاب دعاؤهم ، وهي كالأمر المسلم عند جمهور أهل التلقي من الملائ الأعلى ، لكن وقت نصف الليل لا يمكن تكليف الجمهور به — كما لا يخفى — فكانت أوقات الصلاة في الأصل ثلاثة : الفجر والعش وغسق الليل ، وهو قوله تبارك وتعالى :

« أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّهُ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » (٣)

(١) أي فرس

(٢) الأخية بمد وتشديد حيل أو عويد يمرض في حائط أو جبل ويدفن طرفاه فيصير وسطه كالقروية وتنفذ فيها الدابة ، وقوله : يستن هو أن يرفع يديه ويطلبها معاً ويمجن برجليه ، والعرف بالضم وسكون الراء القوط والندو من موضع إلى موضع ، وفي القاموس يفتح الأول والثاني ، وهذا اقتباس من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمن

كمثل الفرس يابخته » الحديث

(٣) الإسراء آية ٧٨

وإنما قال: (إلى غسق الليل) لأن صلاة العشي ممتدة إليه حكما - لعدم وجود الفصل - ولذلك جاز عند الضرورة الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء - فهذا أصل .

ولا يجوز أن يكون الفصل بين كل صلاتين كثيراً جداً ، فيفوت معنى المحافظة ، وينسى ما كسبه أول مرة - ولا قليلاً جداً - فلا يتفرغون لابتغاء معاشهم ، ولا يجوز أن يضرب في ذلك إلا حداً ظاهراً عسوساً يبينه الخاصة والعامة ، وهو كثرة ما للجزء المستعمل عند العرب والعجم - في باب تقدير الأوقات ، وليست بالكثرة المفرطة - ولا يصلح لهذا إلا ربع النهار فإنه ثلاث ساعات ، وتجزئة الليل والنهار إلى اثني عشرة ساعة أمراً جمع عليه أهل الأقاليم الصالحة ، وكان أهل الزراعة والتجارة والصناعة وغيرهم يعتادون غالباً أن يتفرغوا لاشتغالهم من البكرة إلى الهاجرة ، فإنه وقت ابتغاء الرزق وهو قوله تعالى :

﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ ^(١)

وقوله تعالى :

﴿ لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ^(٢)

وأتصاف كثير من الأشغال ينجر إلى مدة طويلة ، ويكون التنبيه للصلاة والتفرغ لها من الناس أجمعهم في أثناء ذلك حرجاً عظيماً ، فلذلك أسقط الشارع الضمى ، ورغب فيها ترغيباً عظيماً من غير إيجاب ، فوجب أن تشتق صلاة العشي إلى صلاتين بينهما نحو ربع النهار وهما الظهر والعصر ، وغسق الليل إلى صلاتين بينهما نحو من ذلك وهما المغرب والعشاء ، ووجب ألا يرخس في الجمع بين كل من شق الوقتين إلا عند ضرورة لا يجد منها بداً ، وإلا لبطلت المصلحة المعتبرة في تعيين الأوقات - وهذا أصل آخر .

(١) سورة التبا آية ١١

(٢) سورة الإسراء آية ١٢

وكان جمهور أهل الأقاليم الصالحة والأمرجة المعتدلة الذين هم المقصودون بالذات في الشرائع لا يزالون متيقظين مترددين في حوائجهم من وقت الأسفار إلى غسق الليل ، وكان أحق ما يؤدي فيه الصلاة وقت خلو النفس عن ألوان الأشغال المعاشية المنسية ذكر الله ، ليصادف قلباً فارغاً ، فتتمكن منه ، ويكون أشد تأثيراً فيه ، وهو قوله تعالى :

« وَتُؤْتَىٰ آيَاتُ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا »

ووقت الشروع في النوم ليكون كفارة لما مضى وتصقيلاً للصدأ ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف الليل الأول ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان كقيام ليلة ، ووقت اشتغالهم كالضحى ليكون مهونا للانهاك في الدنيا وترياقاً له ، غير أن هذا لا يجوز أن يخاطب به الناس جميعاً لأنهم حينئذيين أمرين : إما أن يتركوا هذا أو ذاك — وهذا أصل آخر .

وأيضاً لا أحق في باب تعيين الأوقات من أن يذهب إلى المأثور من سنن الأنبياء المقربين من قبل ، فإنه كالمنبه للنفس على أداء الطاعة تنبيهاً عظيماً والمهيئ لها على منافسة القوم ، والباعث على أن يكون للصالحين فيهم ذكر جميل ، وهو قول جبريل عليه السلام : « هذا وقت الأنبياء من قبلك » . لا يقال : ورد في حديث معاذ في العشاء « ولم يصلها أحد قبلكم » ، لأن الحديث رواه جماعة ، فقال بعضهم : إن الناس صلوا وركدوا ، وقال بعضهم ولا يصلها أحد إلا بالمدينة ونحو ذلك ، فالظاهر أنه من قبل الرواية بالمعنى وهذا أصل آخر .

وبالجملة فمعي تعيين الأوقات سر عظيم من وجوه كثيرة ، فتمثل جبريل عليه السلام وصلى بالنبي صلى الله عليه وسلم وعليه الأوقات ، ولما ذكرنا طهر وجه مشروعية الجمع بين الصلاتين في الجملة ، وسبب وجوب التهجود والضحى على النبي صلى الله عليه وسلم والأنبياء على ماذكروا وكونها نافعة للناس وحسب تأكيد أداء الصلوات على أوقاتها ، والله أعلم .

ولما كان في التكليف بأن يصلي جميع الناس في ساعة واحدة بعينه لا يتقدمون، ولا يتأخرون غاية المخرج - وسع في الأوقات توسعة ما .
ولما كان لا يصلح للتشريع إلا المظنات الظاهرة عند العرب غير الخفية على الأذاني والأقاصي - جعل لأوائل الأوقات وأواخرها حدوداً مضبوطة محسوسة .

وتزاحم هذه الأسباب حصل للصلوات أربعة أوقات: وقت الاختيار وهو الوقت الذي يجوز أن يصلي فيه من غير كراهية، والعمدة فيه حديثان حديث جبريل (١) فانه صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم يومين، وحديث بريدة ففيه أنه صلى الله عليه وسلم أجاب السائل عنها بأن صلى يومين، والمفسر منهما قاض على المجهوم، وما اختلف يتبع فيه حديث بريدة لأنه مدني متأخر، والاول مكي متقدم، وإنما يتبع الآخر فالآخر وذلك أن آخر وقت المغرب هو ما قبل أن يغيب الشفق، ولا يبعد أن يكون جبريل آخر المغرب في اليوم الثاني قليلاً جداً لقصر وقته فقال الراوي: صلى المغرب في يومين في وقت واحد إما خطأ في اجتهاده أو بيانا لغاية القلة والله أعلم .

وكثير من الأحاديث يدل على أن آخر وقت العصر أن تغيب الشمس، وهو الذي أطبق عليه الفقهاء فلعل المثلين بيان لآخر الوقت المختار، والذي يستحب فيه، أو نقول: لعل الشرع نظر أولاً إلى أن المقصود من اشتقاق العصر أن يكون الفصل بين كل صلاتين نحواً من ربع النهار، لجعل الأمد الآخر بلوغ الظل إلى المثلين، ثم ظهر من حوائجهم وأشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الأمد، وأيضاً معرفة ذلك الحد تحتاج إلى ضرب من التأمل وحفظ للقي الأصلي ورصد، وإنما ينبغي أن يخاطب الناس في مثل ذلك بما هو محسوس ظاهر، فنفت الله في روعه صلى الله عليه وسلم أن يجعل الأمد تغير قرص الشمس أو ضوءها، والله أعلم .

(١) وهو ما رواه أبو داود والترمذي عن ابن عباس، وقوله: وحديث بريدة وهو ما رواه مسلم عن بريدة، وقوله: السائل عنها أي الأوقات

ووقت الاستحباب الذي يستحب أن يصلى فيه وهو أوائل الأوقات إلا العشاء فالمستحب الاصلى تأخيرها لما ذكرنا من الوضع الطبيعي ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء » ولأنه أنفع في تصفية الباطن من الاشغال الملهية ذكر الله وأقطع لمادة السم بعد العشاء لكن التأخير ربما يقضى إلى تقليل الجماعة وتنفيذ القوم . وفيه قلب الموضوع .

فلهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كثرت الناس عجل ، وإذا قلوا أخر — والأظهر الصيف — وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالظفر فإن شدة الحر من فيح جهنم » (١) أقول : معناه معدن الجنة والنار هو معدن ما يفاض في هذا العالم من الكيفيات المناسبة والمنافرة وهو تأويل ما ورد في الاخبار في الهندباء وغيره .

قوله صلى الله عليه وسلم ، « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » أقول : هذا الخطاب لقوم خشوا تقليل الجماعة جداً أن ينتظروا إلى الاسفار أو لاهل المساجد الكبيرة التي تجمع الضعفاء والصبيان وغيرهم كقوله ﷺ : « أياكم صلى بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف » الحديث (٢) أو معناه طولوا الصلاة حتى يقع آخرها في وقت الاسفار لحديث أبي هريرة كان يفتل في صلاة الفداة حين يعرف الرجل جلسه ، ويقرأ بالستين إلى المائة فلا منافاة بينه وبين حديث الفلاس (٣) .

ووقت الضرورة وهو ما لا يجوز التأخير إليه إلا بعذر . وهو قوله

(١) أي من غلبتها وحرارتها

(٢) تمامه « إذا صل أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير وإذا صل أحدكم لنفسه فليطول ما شاء »

(٣) هو ما روى في الصحيحين عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الصبح يقلب

(م ٢٦ — حجة الله البالغة)

صلى الله عليه وسلم : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » وقوله صلى الله عليه وسلم . « تلك صلاة المنافق يرقب الشمس حتى إذا أصفرت » الحديث (١) وهو حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء والعذر مثل السفر والمرض والمطر وفي العشاء إلى طلوع الفجر ، والله أعلم .

ووقت القضاء إذا ذكر ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » .

أقول : والجملة في ذلك ألا تسرسل النفس بتركها ، وأن يدرك ما فاته من فائدة تلك الصلاة ، وألحق القوم التغويت بالقوت نظراً إلى أنه أحق بالكفارة .

ووصى صلى الله عليه وسلم أبا ذر إذا كان عليه أمراء يميئون الصلاة (٢) « صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصلها فإنها لك نافذة » .

أقول : راعى في الصلاة اعتبارين اعتبار كونها وسيلة بينه وبين الله ، وكونها من شعائر الله يلام على تركها .

قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم » أقول : هذا إشارة إلى أن التهاون في الحدود الشرعية سبب تحريف الملة .

قال الله تعالى : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » (٣) والمراد بها العصر .

(١) تيمناه « وكانت بين قرني الديملان قام ففتر أربماً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً »

(٢) أي يؤخرونها عن وقتها

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٨

قوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى البردين (١) دخل الجنة » .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من ترك صلاة العصر حبط عمله » .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « الذى تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء ، ولو يعلمون ما فىهما لأتوهما ولو حبوأ » (٢) أقول : إنما خص هذه الصلوات الثلاث بزيادة الاهتمام ترغيباً وترهيباً لأنها مظنة التهاون والتكاسل لأن الفجر والعشاء وقت النوم لا ينتفض للهن بين فراشه ووطنه عند لذيذ نومه ووسنه إلا مؤمن تقي ، وأما وقت العصر فكان وقت قيام أسواقهم واشتغالهم بالبيع وأهل الزراعة أتعب حالهم هذه .

قوله ﷺ : « لا يفلنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب » (٣) وفى حديث آخر « على اسم صلاة العشاء » أقول : يكره تسمية ما ورد فى الكتاب والسنة مسمى شئ أسماً آخر بحيث يكون ذريعة لهجر الاسم الأول لأن ذلك يلبس على الناس دينهم ويعجم عليهم كتابهم .

الأذان

لما علمت الصحابة أن الجماعة مطلوبة مؤكدة ، ولا يتيسر الاجتماع فى زمان واحد ومكان واحد بدون إعلام وتنبيه ، تكلموا فيما يحصل به الإعلام ، فذكروا النار فدها رسول الله صلى الله عليه وسلم لمشابة الجوس ، — وذكروا القرن — ، فرده لمشابة اليهود — ، وذكروا الناقوس ، فرده لمشابة التنصارى ، فرجموا من خير تعيين ، فأرى عبد الله بن زيد الأذان والإقامة فى منابه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال :

(١) أى الندوة والمعنى

(٢) من حبأ الرجل إذا معى على يديه وخطه ، والصبر معى على استه ، وأشرف

على صدره

(٣) وتامه « قال وحقول الأعراب من العشاء » وتام الثانى « فلما فى كتاب الله العشاء »

« رؤياحق ، . . ، وهذه القصة دليل واضح على أن الأحكام إنما شرعت لأجل المصالح ، وأن للاجتهاد فيها مدخلا ، وأن التيسير أصل أصيل ، وأن مخالفة أقوام تبادوا في ضلالتهم فيما يكون من شعائر الدين مطلوب ، وأن غير النبي ﷺ قد يطلع بالمنام أو النفث في الروح (١) على مراد الحق ، لكن لا يكافئ الناس به ولا تنقطع الشبهة حتى يقرره النبي صلى الله عليه وسلم ، واقتضت الحكمة الإلهية ألا يكون الأذان صرف لإعلام وتنبيه ، بل يضم مع ذلك أن يكون من شعائر الدين بحيث يكون النداء به على رهوس الحامل والنبية تنوياً بالدين ، ويكون قبوله من القوم آية انقيادهم لدين الله ، فوجب أن يكون مركباً من ذكر الله ومن الشهادتين والدعوة إلى الصلاة ليكون مصححاً بما أريد به .

وللأذان طرق : أحصا طريقة بلال رضي الله عنه ، فكان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة مرة (٢) غير أنه كان يقول : قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة :

ثم طريقة أبي عذرة عليه النبي صلى الله عليه وسلم الأذان تسع عشرة كلمة (٣) والإقامة سبع عشرة كلمة ، وعندى أنها كأحرف القرآن ، كلها شاف كاف .

قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن كان صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم . أقول لما كان الوقت وقت نوم وغفلة ، وكانت الحاجة إلى التنبيه القوي شديدة استحسب زيادة هذه اللفظة .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من أذن فهو يقيم » أقول : سره أنه لما شرع في الأذان وجب على إخوانه ألا يزاخموه فيما أراد من المنافع المباحة

(١) النفث بالقم مثل التلخ والمراد هنا الانقاء ، والروح بالضم القلب .

(٢) وهو مذهب الشافعي رحمه الله

(٣) وبهذا قال أبو حنيفة .

بجزلة قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » .
وفضائل الأذان ترجع إلى أنه من شعار الإسلام ، وبه تصير الدار
دار الإسلام ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم إن سمع الأذان أمسك ،
وإلا أغار ، وأنه شعبة من شعب النبوة لأنه حث على أعظم الأركان وأم
القربات : ولا يرضى الله ولا ي غضب الشيطان مثل ما يكون في الخير المتعدى
ولإعلاء كلمة الحق ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فقيه واحد أشد على
الشيطان من ألف عابد » وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا نودي للصلاة
أدبر الشيطان له ضراط » .

قوله صلى الله عليه وسلم : « المؤذن أطول الناس أعناقاً » وقوله
صلى الله عليه وسلم : « المؤذن يغفر له مدى صوته » ويشهد له الجن والإنس ،
أقول . أمر المجازاة مبني على مناسبة المعاني بالصور وعلاقة الأرواح بالأشباح ،
فوجب أن يظهر نباهة شأن المؤذن من جهة عنقه وصوته ، وتوسع رحمة الله
عليه اتساع دعوته إلى الحق .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من أذن سبع سنين عتسباً كتبت له براءة
من النار وذلك لأنه مبین صحة تصديقه لا تتصور المواظبة عليه لله إلا من
أسلم وجهه لله ، ولأنه أمكن من نفسه غاشية عظيمة من الرحمة الإلهية .

قول الله في راعى غنم في رأس شظية^(١) « انظروا إلى عبدى هذا
يؤذن ، ويقيم الصلاة يخاف منى ، قد غفرت له وأدخلته الجنة » قوله :
« يخاف منى » دليل على أن الأعمال تعتبر بدواعيها المنبعثة هي منها ، وأن
الأعمال أشباح ، وتلك الدواعي أرواح لها ، فكان خوفه من الله وإخلاصه
له سبب مغفرته .

ولما كان الأذان من شعار الدين جعل ليحرف به قبول القوم الهداية

(١) العظية على وزن سجيتمى فطمة مرضعة وأمس لبل

الإلهية أمر بالإجابة لتكون مصرحة بما أريد منهم، فيجيب الذكر والشهادتين بهما، ويجيب الدعوة بما فيه توحيد في الحول والقوة دفعاً لما عسى أن يتوهم عند إقدامه على الطاعة من العجب من فعل ذلك خالصاً من قلبه دخل الجنة لأنه شبح الإنقياد وإسلام الوجه لله ، وأمر بالدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم تسكيلاً لمعنى قبول دينه واختيار حبه .

قوله ﷺ : « لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة » أقول : ذلك لشمول الرحمة الإلهية ووجود الإنقياد من الداعي .

قوله ﷺ : « وإن بلالاً ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم » أقول : يستحب للإمام إذا رأى الحاجة أن يتخذ مؤذنين يعرفون أصواتهما ، ويبين للناس أن فلاناً ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى فلان ، ليكون الأول (١) منهما للقائم والمتسحر أن يرجعاً ، ولأنهم أن يقوم إلى صلاته ، ويتدارك ما فاتته من صحوه .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وأتوها تمشون » أقول : هذا إشارة إلى رد التعمق في التسلك (٢) .

المساجد

أفضل بناء المسجد وملازمته وانتظار الصلاة فيه ترجع إلى أنه من شعار الإسلام ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم مسجداً ، أو سمعتم مؤذناً ، فلا تقتلوا أحداً » ، وأنه محل الصلاة معتكف العابدين ومطرح الرحمة ويشبه الكعبة من وجهه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم ، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر » وقوله

(١) أى الأذان الأول

(٢) أى العبادة .

صلى الله عليه وسلم : « إذا مررت برياض الجنة فارتعوا قيل : وما رياض الجنة ؟ قال : المساجد . »

وإن التوجه إليه في أوقات الصلاة من بين شغله وأهله لا يقصد إلا الصلاة - معرف لإخلاصه في دينه وانقياده لربه من جذر قلبه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطرة إلا رفعت له بها درجة ، وحط عنه بها خطيئة ، فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلى عليه ما دام في مصلاه ، اللهم صل عليه اللهم ارحمه ، ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة ، وإن بناءه إعانة لا علاء كلمة الحق . »

قوله صلى الله عليه وسلم : « من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله له نزله من الجنة كلما غدا أو راح » أقول : هذا إشارة إلى أن كل غدوة وروحة تمكن من انقياد البهيمة للملكية .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة ، أقول سره أن المجازاة تكون بصورة العمل ، وإنما انقضى (١) ثواب الانتظار بالحدث ؛ لأنه لا يبقى متنبهاً للصلاة وإنما فضل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام بمضاعفة الأجر لهما :

منها أن هنالك ملائكة موكلة بتلك المواضع يحفون بأهلها ، ويدعون لمن حلها ومنها أن عمارة تلك المواضع من تعظيم شعائر الله وإعلاء كلمة الله . ومنها أن الحلول بها مذكر لحال أشم الملة .

(١) ينسب أنه جاء في حديث (لا يزال أحدكم في صلاة إذا دخل المسجد كانت الصلاة تحبه ما لم يحدث فيه) وقوله : ولنا فضل النكاح وعلو في الصالحين أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه لولا المسجد الحرام .

قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال (١) إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » أقول : كان أهل الجاهلية يقصدون مواضع معظمة بزعمهم يزورونها ، ويتبركون بها ، وفيه من التحريف والفساد ما لا يخفى ، فسد النبي صلى الله عليه وسلم الفساد لئلا يلتحق غير الشعائر بالشعائر ، ولئلا يصير ذريعة لعبادة غير الله ، والحق عندي أن القبر وعمل عبادة ولي من أولياء الله والطور كل ذلك سواء في النهي والله أعلم

وآداب المسجد ترجع إلى معان .

منها تعظيم المسجد ومواخذة نفسه أن يجمع الخاطر ولا يسترسل عند دخوله ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » .

ومنها تنظيفه بما يتقذر ويتنفر منه — وهو قول الراوى — أمر يفي النبي صلى الله عليه وسلم ببناء المسجد ، وأن يتنظف ويطيب (٢) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « عرضت على أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد » ، وقوله صلى الله عليه وسلم . « البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » .

ومنها الاحتراز عن تشويش العباد وهيشات (٣) الأسواق وهو قوله صلى الله عليه وسلم . « أمسك بئعهاها » .

قوله صلى الله عليه وسلم . « من سمع رجلا ينشد (٤) ضالة في المسجد فليقل لاردها الله إليك فإن المساجد لم تبين لهذا » ، قوله : « إذا رأيتم من

(١) جمع رجل — وهو كور البير — والمراد نفي فضيلة شديدا إلا إلى ثلاثة مساجد
لئلا يكون غيرها مما لا إماما

(٢) أى من التاذورات ، ويطيب بالطرهه

(٣) الهيشة مثال لهوشة يقال هاش القوم إذا تحركوا

(٤) أى يطلاب برغم الصوت

يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أبيع الله تجارتك ، (١) ونهى عن تناشد الأشعار في المسجد ، وأن يستفاد في المسجد ، وأن تقام فيه الحدود .

أقول أما تشد البضالة أى رفع الصوت بطلبها فلا نه صخب ولفظ يشوش على المصلين والمعتكفين ، ويستحب أن يشكر عليه بالدماء بخلاف ما يطلبه إرغاماً له ، وعلاه النبي صلى الله عليه وسلم بأن المساجد لم تبن لهذا أى إنما بنيت للذكر والصلاة ، وأما الشراء والبيع فلتلا بصير المسجد سوقاً يتعامل فيه الناس ، فتذهب حرمة ، ويحصل التشويش على المصلين والمعتكفين ، وأما تناشد الأشعار - فلما ذكرنا - ولأن فيه إغراضاً عن الذكر وحثاً على الأعراض عنه ، وأما القود والحدود فلا نه مظنة للأنوث والجزع والبكاء والصخب والتشويش على أهل المسجد ، ويخص من الأشعار ما كان فيه الذكر ومدح النبي صلى الله عليه وسلم وغيظ الكفار لأنه غرض شرعى ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم لحسان : « اللهم أیده بروح القدس » .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » .

أقول السبب في ذلك تعظيم المسجد فإن أعظم التعظيم ألا يقربه إنسان إلا بطهارة ، وكان في منع دخول المحدث حرج عظيم ، ولا حرج في الجنب والحائض ، ولا نهما أبعد الناس عن الصلاة ، والمسجد إنما بنى لها .

قوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل هذه الشجرة المقتنة ، فلا يقرب من مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الانس » .

أقول هي البصل أو الثوم ، وفي معناه كل مثن ، ومعنى تتأذى تكره وتنفّر لأنها نجس محاسن الاخلاق والطيبات ، وتكره أضرارها .

(١) أى لا جمل الله تجارتك ذات ربح ، وقوله : يستفاد أى يقتبس

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، فاذا خرج فليقل اللهم إني أسألك من فضلك » .

أقول الحكمة في تخصيص الداخل بالرحمة والخارج بالفضل أن الرحمة في كتاب الله أريد بها النعم النفسانية والاخرية كالولاية والنبوة قال تعالى :

(وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ^(١)) .

والفضل على النعم الدنيوية قال تعالى :

لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ^(٢)) .

وقال تعالى :

(فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ^(٣)) .

ومن دخل المسجد إنما يطلب القرب من الله ، والخروج وقته ابتغاء الرزق .

قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يركع ركعتين قبل أن يجلس » .

أقول إنما شرع ذلك لأن ترك الصلاة إذا دخل المكان المعد لها تركه وحسرة ، وفيه ضبط الرغبة في الصلاة بأمر محسوس ، وفيه تعظيم المسجد . قال النبي صلى الله عليه وسلم . « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » .

(١) سورة الزخرف آية ٣٢ (٢) سورة البقرة آية ١٩٨

(٣) سورة الجمعة آية ١٠

ونهى أن يصلى فى سبعة مواطن فى المذبة والمقبرة ، والمجزرة ، وقارعة الطريق ، وفى الحمام ، وفى معائن الإبل ، وفوق ظهر بيت الله ، ونهى عن الصلاة فى أرض بابل فانها ملعونة .

وأقول الحكمة فى النهى عن المذبة والمجزرة أنهما موضعا الجاسة ، والمناسب للصلاة هو التطهر والتنظيف ، وفى المقبرة الاحتراس عن أن تتخذ قبور الأحياء والرهبان مساجد بأن يسجد لها كالأوثان ، وهو الشرك الجلى ، أو يتقرب إلى الله بالصلاة فى تلك المقابر ، وهو الشرك وهذا مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم : «لن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ونظيره نهى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وقت الطلوع والاستواء والفروب لأن الكفار يجدون للشمس حينئذ ، وفى الحمام أنه محل انكشاف العورات ومظنة الأزحام ، فيشغله ذلك عن المناجاة بحضور القلب ، وفى معائن الإبل أن الإبل لعظم جثتها وشدة بطشها وكثرة جرائها كادت تؤذى الإنسان ، فيشغله ذلك عن الحضور بخلاف الفم ، وفى قارعة الطريق اشتغال القلب بالمارين وتضييق الطريق عليهم ، ولأنها عمر السباع كما ورد صريحا فى النهى عن النزول فيها ، وفوق بيت الله أن الترقى على سطح البيت من غير حاجة ضرورية مكروه هاتك لحرمة ، وللشك فى الاستقبال حالتئذ ، وفى الأرض الملعونة بنحو خسف أو مطر الحجارة إهانتها والبعد عن مظان الغضب هبة منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا تدخلوه إلا باكين » (١) .

ثياب المصل

اعلم أن لبس الثياب مما امتاز به الإنسان عن سائر البهائم ، وهو أحسن حالات الإنسان ، وفيه شعبة من معنى الطهارة ، وفيه تعظيم الصلاة وتحقيق

(١) قال ذلك بمناسبة مرور المعابة على المكان الذى تزل فيه العذاب بقوم لوط

أدب المناجاة بين يدي رب العالمين ، وهو واجب أصلي جعل شرطاً في الصلاة لتكيله معناها ، وجعله الشارع على حدين .

حد لا بد منه وهو شرط صحة الصلاة ، وحد هو مندوب إليه فالأول منه السوأتان وهو آكدهما ، وألحق بهما الفخذان ، وفي المرأة سائر بدنهما ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار » ، يعنى البالغة لأن الفخذ محل الشهوة ، وكذا بدن المرأة فكان حكمها حكم السوأتين .

والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » ، وقال : « إذا كان واسعاً تخالف بين طرفيه » ، والسر فيه أن العرب والعجم وسائر أهل الأمزجة المعتدلة إنما تمام هيتهم وكال زيهم على اختلاف أوضاعهم في لباس القباء والقميص والحلة وغيرها أن يستر العاتقان والظهر ، وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال أو لكلهم ثوبان ، ثم سئل عمر رضى الله عنه فقال إذا وضع الله فوسعوا جمع رجل الخ .

أقول : الظاهر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحد الأول وقول عمر رضى الله عنه بيان للحد الثاني ويحتمل أن يكون السؤال في الثاني الذي هو مندوب ، فلم يأمر بثوبين لأن جريان التشريع ولو بالحد الثاني باشتراط الثوبين حرج ، ولعل من لا يحد ثوبين يحد في نفسه ، فلا تكمل صلاته لما يحد في نفسه من التقصير ، وعرف عمر رضى الله عنه أن وقت التشريع انقضى ، ومضى ، وكان قد عرف استحباب إكمال الزى في الصلاة ، فحكم على حسب ذلك ، والله أعلم .

وقال صلى الله عليه وسلم في الذي يصل ورأسه معقوص من وراءه : « إنما مثل هذا مثل الذي يصل وهو مكتوف » .

أقول : نبه على أن سبب الكراهية الإخلال بالتجمل وتمازج الهيئتين .
وزى الأدب .

قوله صلى الله عليه وسلم في خيصة لما أعلام : إنها اغتنى آتفاً عن .
صلاقي ، وفي قرأ (١) عائشة أميلى عنا قرامك هذا فإنه لا يزال تصاويره .
تعرض في صلاقي ، وفي فروج الحرير لا ينبغي هذا للتقنين .

أقول : ينبغي للصلى أن يدفع عن نفسه كل ما يلبيه عن الصلاة لحسن .
هيئته أو لاجب النفس به تكيلا لما قصد له الصلاة .

وكان اليهود يكرهون الصلاة في نعالهم وخفافهم لما فيه من ترك التعظيم .
فإن الناس يخلعون النعال بحضرة الكبراء ، وهو قوله تعالى :

(فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى) (٢) .

وكان هنا وجه آخر وهو أن الخف والنعل تمام زى الرجل ، فترك .
النبي صلى الله عليه وسلم القياس الأول ، وأيد الثاني مخالفة لليهود ، وهو
قوله صلى الله عليه وسلم : «خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم .
وخفافهم ، فالصحيح أن الصلاة متعلا وحافياً سواء .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة ، فقيل : هو أن .
يلتحف بثوبه ، ويدخل يديه فيه ، وسيجيء أن اشتغال الصباء (٣) أقبح لبسة .

(١) مو بكسر اللام السين الرقيق وكانت شريحته مثل حجة الروس ، وقيل : كان
مزينا ، متشقا ، ، وقوله : وفي فروج هو يفتح إقامه وتشد يد الرأى القباء الذى شق من خلفه ، وكان
أهدى له صلى الله عليه وسلم فلبسه وصل فيه ثم قرعه لزعا شديدا كالسكوة له وقال : لا ينبغي .

(٢) سورة طه آية ١٢

(٣) هو أن يجمل نفسه بثوب ولا يرفع شيئا من جوانبه ولا يمكنه إخراج يديه إلا -
من أسفل ، وقوله : الصباء أى كالصخرة الصماء التى ليس فيها خرق ولا مدح ، وعند الفقهاء
اشتغال الصباء أن يتغطى بثوب واحد ليس عليه غيره فيرفسه من جانبيه فيضمه على منكبيه ،
تتكشف هورته .

لأنه مخالف لما هو أصل طبيعة الإنسان وعادته من إبقاء اليدين مسترسلتين ، ولأنه على شرف انكماش العورة فإنه كثيراً ما يحتاج إلى إخراج اليدين للبطش ، فتتكشف ، وقيل : لإرسال الثوب من غير أن يضم جانبيه وهو الإخلال بالنجمل وتتمام الهيئة ، وإنما نعى بتمام الهيئة ما يحكم العرف والعادة : أنه غير فاقده ما ينبغي أن يكون له وأوضاع لباسهم مختلفة ولكن في كل لبسة تمام هيئة يعرف بالسير ، وقد بنى النبي صلى الله عليه وسلم الأمر على عرف العرب يومئذ .

القبلة

لما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة صلى إلى بيت المقدس ستة أو سبعة عشر شهراً ، ثم أمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقر الأمر على ذلك .

أقول : السر في ذلك أنه لما كان معظم شعائر الله وبيوته واجبا - لاسيما فيما هو أصل أركان الإسلام . وأم القربات . وأشهر شعائر الدين ، وكان التوجه في الصلاة إلى ما هو مختص بالله بطلب رضا الله بالتقرب منه أجمع للخواطر ، وأحث على صفة الخشوع ، وأقرب لحضور القلب ، لأنه يشبه مواجهة الملك في مناجاته - اقتضت الحكمة الإلهية أن يجعل استقبال قبلة ما شرطا في الصلاة في جميع الشرائع .

وكان إبراهيم . وإسماعيل عليهما السلام . ومن تدين بهديهما يستقبلون الكعبة ، وكان إسرائيل عليه السلام وبنوه يستقبلون بيت المقدس . هذا هو الأصل المسلم في الشرائع .

فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وتوجهت العناية إلى تأليف الأوس ، والخزرج ، وحلفائهم من اليهود ، وصاروا هم القائمين بنصرته ، والأمة التي أخرجت للناس ، وصارت مضر وما والاها أعدى أعدائه وأبعد الناس عنه - اجتهد ، وحكم باستقبال بيت المقدس ؛ إذ الأصل أن يراعى في أوضاع القربات حال الأمة التي بعث الرسول فيها ، وقامت بنصرته وصارت شهداء على الناس - وهم الأوس . والخزرج - يومئذ ، وكانوا أخضع شيء العلوم اليهود . بينه ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى :

(فَأَتُوا جِزْيَتَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ^(١)) .

حيث قال: «إنما كان هذا الحى من الأنصار، وهم أهل وثن، مع هذا الحى من اليهود، وهم أهل الكتاب، فكانوا يرون لهم فضلاً عليهم في العلم، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم، الحديث، وأيضاً الأصل أن تكون الشرائع موافقة لما عليه الملل الحق ما لم تكن من تحريفات الذوم وتمعقاتهم، ليكون أتم لإقامة الحجة عليهم، وأشد لطمأينة قلوبهم، واليهود هم القائلون برواية الكتاب السماوى والعمل بما فيه، ثم أحكم الله آياته وأطلع نبيه على ما هو أوفق بالمصلحة من هذا وأقعد بقوانين التشريع بالنفث في روعه^(١) أولاً، فكان يتمنى أن يؤمر باستقبال الكعبة، وكان يقلب وجهه في السماء طمعاً أن يكون جبرائيل نزل بذلك، وبما أنزل في القرآن العظيم. ثانياً، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث في الأميين الأخذين بالملة^(٢) الإسماعيلية، وقدر الله في سابق عله أنهم هم القائمون بنصرة دينه، وهم شهداء الله على الناس من بعده، وهم خلفاؤه في أمته، وأن اليهود لا يؤمن منهم إلا شذمة قليلة، والكعبة من شعائر الله عند العرب أذعن لها أقاصيهم وأدانيهم، وجرت السنة عندهم باستقبالها شامعاً دائماً، فلا معنى للعدول عن ذلك.

ولما كان استقبال القبلة شرطاً — إنما أريد به تكميل الصلاة، وليس شرطاً — لا يتأتى أصل فائدة الصلاة إلا به تلا — رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن تحرى في ليلة مظلمة وصلى لغير القبلة قوله تعالى:

(فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَمَّ وَجْهَ اللَّهِ^(٣)).

يومى إلى أن صلاتهم جائزة للضرورة.

(١) قوله: «بالنفث في روعه» أى قلبه والنفث فيه بالفتح وهو الملل من أئفثل والمراد به الوحي

(٢) ملة إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام.

(٣) سورة البقرة آية ١١٥

الفهرس

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
باب الارهاق الأول	٨٣	الحطبة	٣
باب فن آداب الماش	٨٥	مقدمة	٧
باب تدبير المنزل	٨٧	العلم الأول في القواعد الكلية التي تستنبط	٢٤
باب فن الماملات	٩٠	منها المصالح المرعية في الأحكام الشرعية	
باب سياسة المدينة	٩٢	المبحث الأول في أسباب التكليف والمجازاة	٢٤
باب سيرة الملوك	٩٤	باب الابداع والخلق والتدبير	٢٤
باب سياسة الأعوان	٩٦	باب ذكر عالم المثال	٢٧
باب الارهاق الرابع	٩٩	باب ذكر الملأ الأعلى	٣١
باب اتفاق الناس على أصول الارهاقات	١٠١	باب ذكر سنة الله التي أشير إليها في قوله	٣٥
باب الرسوم السائرة في الناس	١٠٣	عالم « ولن محمد لسنة الله تبديلا »	
المبحث الرابع مبحث السعادة	١٠٥	باب حقيقة الروح	٣٨
باب حقيقة السعادة	١٠٥	باب سر التكليف	٤٠
باب اختلاف الناس في السعادة	١٠٧	باب اتفاق التكليف من التقدير	٤٣
باب توزع الناس في تحصيل كيفية هذه	١٠٩	باب اقتضاء التكليف المجازاة	٥٠
السعادة		باب اختلاف الناس في جبلتهم المستوجب	٥٤
باب الأصول التي يرجع إليها تحصيل	١١١	لاختلاف أخلاقهم وأعمالهم ومرايب كالمهم	
الطريقة الثانية		باب في أسباب الخواطر الباهنة على الأعمال	٥٧
باب طريق اكتساب هذه الخصال وتكميل	١١٤	باب لموق الأعمال بالنفس وإحصائها عليها	٥٩
ناقصها وود فائتها		باب ارتباط الأعمال بالهيئات النفسانية	٦٢
باب الحجب الماسة عن ظهور القنطرة	١١٧	باب أسباب المجازاة	٦٣
باب طريق رفع هذه الحجب	١١٨	المبحث الثاني مبحث كيفية المجازاة في الحياة	٦٦
المبحث الخامس مبحث البر والإثم	١٢٠	وبعد المات	
مقدمة في بيان حقيقة البر والإثم	١٢٠	باب الجزاء على الأعمال في الدنيا	٦٦
باب التوحيد	١٢٢	باب ذكر حقيقة الموت	٦٩
باب في حقيقة العزك	١٢٤	باب اختلاف أحوال الناس في البرزخ	٧٢
باب أقسام العزك	١٢٧	باب ذكر شيء من أسرار الوقائع المحصورة	٧٦
باب الإيمان بصفات الله تعالى	١٣١	المبحث الثالث مبحث الارهاقات	٨٠
باب الإيمان بالقدر	١٣٦	باب كيفية استنباط الارهاقات	٨٠

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
باب أسرار الرهيب والرهيب	٢٣٧	باب الايمان بأن الباحة حق الله تعالى	١٤٠
باب طبقات الأمة باعتبار الخروج إلى السكال	٢٤٢	باب منظم شعائر الله تعالى	١٤٥
المطلوب أو ضده		باب أسرار الوضوء والغسل	١٤٨
باب الحاجة إلى دين يمسح الأديان	٢٤٧	باب أسرار الصلاة	١٥١
باب لحكام الدين من التعريف	٢٥١	باب أسرار الزكاة	١٥٤
باب أسباب اختلاف دين نبينا صلى الله عليه وسلم ودين اليهودية والنصرانية	٢٥٦	باب أسرار الصوم	١٥٥
باب أسباب النسخ	٢٥٩	باب أسرار الحج	١٥٧
باب بيان ما كان عليه حال أهل الجاهلية	٢٦٢	باب أسرار أنواع من البر	١٥٩
فأصله النبي صلى الله عليه وسلم		باب طبقات الإثم	١٦١
المبحث السابع يبحث استنباط العرائض من	٢٧١	باب مفاسد الآثام	١٦٤
حديث النبي صلى الله عليه وسلم		باب في المعاصي التي هي فيما بينه وبين نفسه	١٦٦
باب بيان أقسام علوم النبي صلى الله عليه وسلم	٢٧١	باب الآثام التي هي فيما بينه وبين الناس	١٦٩
باب الفرق بين الصالح والرائع	٢٧٢	المبحث السادس يبحث السياسات الملية	١٧٣
باب كيفية تلقى الأمة الشرائع من النبي صلى الله عليه وسلم	٢٧٧	باب الحاجة إلى هذه السبل ومقاييس الملل	١٧٣
باب كيفية تلقي الأمة الشرائع من النبي صلى الله عليه وسلم		باب حقيقة التوبة وخوارسها	١٧٦
باب طبقات كتب الحديث	٢٨٠	باب بيان أن أصل الدين واحد والعرائض	١٨٢
باب كيفية فهم المراد من الكلام	٢٨٥	والمناهج مختلفة	
باب كيفية فهم المعاني الشرعية من الكتاب والسنة	٢٨٨	باب أسباب نزول العرائض الخاصة بعصر	١٨٦
باب القضاء في الأحاديث المختلفة	٢٩١	دون عصر وقوم دون قوم	
باب أسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع	٢٩٦	باب أسباب المؤاخظة على المناهج	١٩٣
باب أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء	٣٠٤	باب أسرار الحكم والملك	١٩٦
باب الفرق بين أهل الحديث وأصحاب الرأي	٣١١	باب الصلح القسرية لتعيين الفرائض والأركان والآداب ونحو ذلك	٢٠٠
باب حكاية حال الناس قبل المائة الزاوية	٣٢١	باب أسرار الأوقات	٢٠٥
وبعدا		باب أسرار الأعداد والمقادير	٢١٠
فصل في عدة أمور مشكلة من التعليم واختلاف المذاهب وغيرها	٣٢٤	باب أسرار القضاء والرخصة	٢١٥
القسم الثاني في بيان أسرار ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم تفصيلا	٣٤١	باب لفظة الأرفاق وإصلاح الرسوم	٢١٨
		باب الأحكام التي يمر بعضها لبعض	٢٢٤
		باب ضبط المجهول وتميز المشكل والتفريق من السكينة ونحو ذلك	٢٢٩
		باب التيسير	٢٣٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
آداب الخلاء	٣٨٧	من أبواب المنيعة	٣٤١
خصال الفطرة وما يتصل بها	٣٨٥	من أبواب الاعتصام بالكتاب والسنة	٣٥٧
أحكام المياه	٣٨٨	من أبواب الطهارة	٣٦٦
تطهير النجاسات	٣٩١	فضل الوضوء	٣٦٨
من أبواب الصلاة	٣٩٤	صفة الوضوء	٣٦٩
فضل الصلاة	٣٩٦	موجبات الوضوء	٣٧١
أوقات الصلاة	٣٩٧	المسح على الخفين	٣٧٥
الأذان	٤٠٣	صفة الفسل	٣٧٦
المساجد	٤٠٦	موجبات الفسل	٣٧٧
ثياب المصل	٤١١	ما يباح للحجب والمحدث وما لا يباح لها	٣٧٩
القبلة	٤١٥	التيمم	٣٨٠

مكتبة
الاستقلال الكبرى
١٩٦٨

Biblioteca Alexandrina



0598374